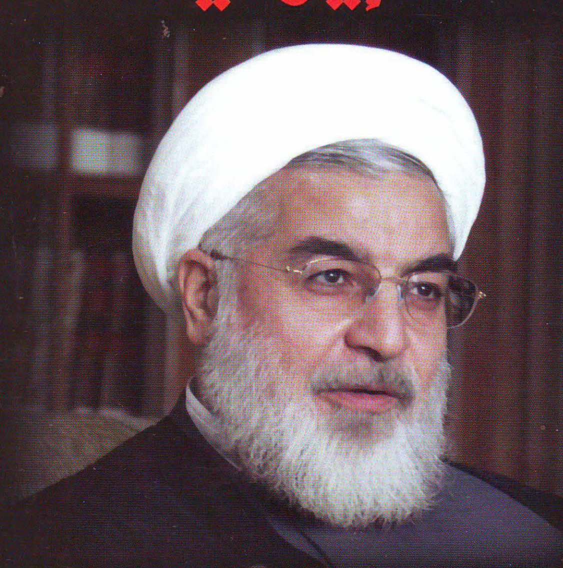
د. ياسر عبد الحسين

السياسة الخارجية الإيرانية



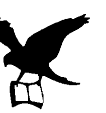
مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني

د. ياسر عبد الحسين

السياسة الخارجية الإيرانية

مستقبل السياسة
في عهد الرئيس حسن روحاني

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.
ALL PRINTS DISTRIBUTORS & PUBLISHERS s.a.l.
الجناح، شارع زاهية سلمان
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥-١١ بيروت، لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١ ٩٦١+
email: tradebooks@all-prints.com
website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٥
ISBN: 978-9953-88-833-0

تصميم الغلاف: داني عوّاد
صورة الغلاف: Mojtaba Salimi/Wikimedia Commons
الإخراج الفني: بسمة تقي

المحتويات

الإهداء

إلى الدبلوماسيّة الأولى في قلبي.. التي أحبّها..

حبّ أميركا للمغامرة..

حبّ العرب للمؤامرة..

فحصيلة حبنا لعبة صفرية...

المؤلف

المقدمة

«كالعالم الذي نريد فهمه، فإن محاولتنا هي محصلة تبحث عن ذاتها».
غاستون بيرجه

صبر طويل، واعتزاز بالنفس، وهمة عالية، وروح مغامرة لكن بثوب العقلانية المتزنة.. يؤثر في الآخر..... هكذا حدثني أحد الدبلوماسيين العرب عن المفاوض الإيراني الذي لا يكل ولا يتعب في حواره، وفي نفسه الطويل في سبيل تحقيق النتائج والأهداف. وربما هذا ما شاهدته بعيني في المفاوضات الإيرانية مع مجموعة الخمسة زائدًا واحدًا التي جرت إحدى جولاتها في بغداد، ولم يأتِ هذا الموضوع من فراغ، بل هو حصيلة تراكمية، نتيجة نجاح الشخصية الإيرانية التي هي مزيج من الثقافة الإسلامية والأبعاد الحضارية لإيران، فضلًا عن الظروف الصعبة التي عاشتها إيران، منذ انتصار ثورتها، إلى الحرب العراقية ـ الإيرانية، إلى محاصرة إيران من قبل واشنطن، ولعل هذا الحصار الدبلوماسي وغيره هو الذي فرض على الشعب الإيراني أن يبتدع ويبتكر.

لا يستطيع إنسان طبيعي في أي حال من الأحوال أن يفاوض أحدًا لمدة ٤٨ ساعة دون استراحة، وفي موضوع مهم وحساس يمس قضايا الأمن القومي، ولكن هذا لا ينطبق على المفاوض الإيراني سعيد جليلي كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني السابق، وهو الذي بُتِرت ساقه اليمنى فى الحرب العراقية الإيرانية بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨. كان يفاوض الدول الكبرى بمرونة دبلوماسية مميزة، بلا تعب أو كلل أو تنازل غير منطقي.

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران وقف العالم متعجبًا من سر ما حدث.

كيف أسقط الشباب الإيراني نظام الشاه الذي تقف وراءه كبرى دول العالم الغربي؟ في بدايات الثورة الإسلامية في إيران، قالت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة مادلين أولبرايت «فاجأتنا الثورة في إيران، لم نرَ شيئًا مماثلًا لها من قبل، كان يعتقد أن الإسلام، كقوة سياسية، في طور الانحسار لا المد،... فشل خبراؤنا في استيعاب عمق العداء للشاه.. وسرعان ما عرفنا أن الثورة الإيرانية لم تكن مجرد انقلاب، أو تغيير في النظام، أو حتى حرب أهلية، بل كانت زلزالًا سياسيًّا حقيقيًّا مماثلًا للثورتين الفرنسية والروسية»[١].

لذلك تمثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية لغزًا غامضًا للغرب، ولكثير من الأطراف الإسلامية وغير الإسلامية في المنطقة، حتى أسماها البعض أرض التناقضات المحيّرة[٢]، لعل ذلك لكونها تمتلك نظامًا فريدًا ومميزًا وخاصًّا في عملية صنع القرار، فضلًا عن امتلاكها موقعًا جغرافيًّا مهمًّا كان له دور مؤثر عبر مختلف الأزمنة التاريخية، كما أنها في البعد الجيوبوليتيكي تعد حلقة الوصل بين الشرق والغرب وخصوصًا بين آسيا وأوروبا، وكذلك من الناحية الجيو اقتصادية تمثل ممرًّا طبيعيًّا للتجارة العالمية بين الشرق الأقصى وحوض البحر المتوسط، لذلك يطلق عليها لقب «مفتاح الشرق». وفي كل ما يمر على المنطقة من أحداث واستقطابات وتفاعلات متتالية في الاتجاهات كلها، لا يمكن الحديث بعيدًا عن دور إيران وأهميتها كمفتاح أو طرف في إيجاد الحلول وتوازنات القوى. هذا الغموض، لم ينتهِ، بالنسبة للكثيرين، وحتى الأصدقاء، ولعل الكتابات والقراءات المختلفة التي درست إيران ونظامها الخاص في عملية صنع القرار، عاشت المراهنة بين الإسقاط ونظرية المؤامرة بناءً على مواقف الحكومات أو التوجهات الخاصة بها، أو بين قراءة تحمل في طياتها رؤى وتصورات غير علمية، لذلك كان من الضروري تقديم دراسة ترى الأمور رؤيةً تسعى إلى الفهم وتقدير

(١) مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار، تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، ترجمة عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٤٧.

(٢) ولي نصر، صعود قوى الثروة، نهضة الطبقة الوسطى الجديدة في العالم الإسلامي وانعكاساتها على عالمنا، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١١، ص ٦٧.

التصورات الساعية للكشف والتحليل وتحاول أن تكون محايدة، وتقدم صورة واقعية يمكننا من خلالها إعطاء التصورات الأساسية حول عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية.

وربما كانت فرصة انتخابات الرئاسة الإيرانية عام ٢٠١٣، التي فاز فيها الشيخ الدبلوماسي حسن روحاني، مخالفة لكل التوقعات والمحاولات الغربية للتأثير في سيرها، ولكن جاءت الفرصة المهمة لإعادة السؤال مرة أخرى، كيف تصنع السياسة الخارجية في إيران؟ والسؤال المتكرر بعد مجيء سبعة رؤساء على إيران حول تغيير السياسات الخارجية للجمهورية، وخصوصًا بعد أن أصبحت الانتخابات واحدة من أهم الأدوات في السياسة الخارجية على مستوى العلاقات الدولية. وإن الانتخابات في أي مفصل من مفاصلها، وإن كانت تختص بالشأن الداخلي، إلا أن انعكاساتها في عالم اليوم لها الأثر البالغ في السياسة الخارجية، لذلك لا تقلّ الانتخابات الرئاسية الإيرانية في الشرق الأوسط شأنًا عن الانتخابات التي تجري مثلًا في الولايات المتحدة الأميركية، وان كانت هناك وجهات نظر متعددة في طبيعة النظام السياسي الإيراني، الذي يشكل أنموذجًا منفردًا في العالم على مستوى السلطة السياسية، وأهمية دور إيران المؤثر في الساحة الإقليمية والدولية منذ انطلاق الثورة الإسلامية فيها عام ١٩٧٩.

شكلت الانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة في ١٤حزيران/يونيو ٢٠١٣ محطة مهمة في السياسة الخارجية الإيرانية بحكم ظروف المنطقة، نتيجة للحراك الشعبي العربي، وطبيعة الوضع السوري والملف النووي الإيراني، وانسحاب القوات الأميركية من العراق، وإعادة التشكيل وسياسة المحاور الجديدة، وفوز المرشح الشيخ الدبلوماسي حسن روحاني، المعروف بكونه المفاوض السابق، والخبير الدبلوماسي خصوصًا في الملف النووي الإيراني، ويتوقع أن ينعكس هذا الفوز على السياسة الخارجية الإيرانية، على الرغم من كون ملفات السياسة الخارجية والقضايا الاستراتيجية المهمة تبقى ضمن صلاحيات المرشد الأعلى، ولذلك سنحاول إيضاح أبرز الجوانب في مستقبل هذه السياسة وعملية صنع القرار من خلال فهم مؤسسات السياسة الخارجية الإيرانية ومحدداتها، وقراءة في تأثير

انتخابات ٢٠١٣ على السياسة الخارجية الإيرانية، ومستقبل السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس روحاني.

المؤلف

المقومات الجيوسياسية الإيرانية

«تمثل إيران الوجه الحديث للإسلام في العديد من النواحي، فاللغة الفارسية هي ثالث أكثر اللغات شعبية في العالم على شبكة الإنترنت».

ولي نصر

في اجتماع بين قائد الثورة والمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية السيد علي الخامنئي ووزير الخارجية الإيراني وعدد من السفراء والعاملين الدبلوماسيين في وزارة الخارجية، قال: «إننا في إيران الإسلامية نمتلك المقومات والثروات والركائز اللازمة للعزة والكرامة،على الصعيدين العالمي والدولي، وإن لدينا بلدًا عظيمًا، فنحن دولة غنية، من حيث الموارد البشرية، والثروات الطبيعية، ونتمتع بموقع جغرافي فريد من نوعه، كما أن إيران تقع اليوم على مفترق من الطرق، وضمن موقع جغرافي خطير جدًّا، وقد ورثنا حضارة غنية، وثقافة عريقة سواء في عصر الإسلام أو قبله (بدرجة أقل طبعًا)، ففي عصر الإسلام ساهم شعبنا في الارتقاء بالثقافة الإسلامية إلى أعلى مدياتها، كما أن لهذا الشعب تجربة طويلة وممارسة ناجحة في جميع العلوم الإسلامية. فمن المهم أن يكون الشعب ثاقب النظر وواعيًا ومثقفًا»[١].

إن تأكيد المرشد الأعلى مميزات إيران الجيو سياسية، يعطي بلا شك زخمًا واضحًا في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية. ولعل طبيعة النظام السياسي تترك أثرها على طبيعة السياسة الخارجية، مما جعل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية تمتاز بالتعقيد والتشابك في طبيعة فهم صنع

(١) محسن رضائي وعلي مبيني دهكردي، إيران الإسلامية في أفق الرؤية المستقبلية، ترجمة رعد الحجاج، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٢٢.

القرار، وهذا مكنها من امتلاك خصوصية وتميز وانفراد على مستوى الفهم العام والخاص، مقارنة بالسياسة الخارجية لبقية البلدان. وهذه الخصوصية تميزت تمامًا بعد قيام الثورة الإسلامية.

وكذلك ما تتمتع به من مقومات. فهي تمتد على مساحة ١٦٤٨٠٠٠كم٢، وهذه المساحة تمنحها فرصًا مهمة، حيث يحدّ إيران من الشمال بحر قزوين وتركمانستان، ومن الجنوب الخليج وبحر العرب ومن الشرق أفغانستان وباكستان ومن الغرب العراق، كما أن لإيران حدودًا برية مع كل من العراق وأفغانستان وباكستان وبعض الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى. وفيما يخص الحدود البحرية والتي تتمثل في الخليج وبحر عمان وبحر قزوين، تعتمد في اتصالها بالخارج على منطقة الخليج التي يبلغ طولها ٣٢٠ كم بالمقارنة مع السعودية (٢٥٠٠ كم) وعمان (٢١٠ كم) واليمن (١٩٠كم) والإمارات (١٤٥٠كم)، فضلًا عن ذلك تعد منطقة الخليج المعبر الأساس للنفط الإيراني الذي يشكل ٨٠٪ من صادراتها إلى العالم الخارجي[١].

ويبدو أن الحديث الجيوبوليتيكي لمنطقة الشرق الأوسط، لا يتم الابتعاد فيه عن (المثلث والهلال) لتوصيف سمات محاور القوة في تلك الدول، ووفق الكاتب محمد حسنين هيكل «إن إيران تمثل الجسر ما بين شبه الجزيرة العربية كلها والبحر الأبيض والهند وشبه الجزيرة الهندية والمحيط الهندي، إيران في موقع لا يدانيه موقع آخر تقريبًا إلا موقع مصر، ولا يمكن لأحد أن يستغني عنه»[٢].

فيما وضع الكاتب جمال حمدان في كتابه (العالم الإسلامي المعاصر) رؤية للامتداد الجغرافي للعالم الإسلامي يأخذ شكل هلال عظيم يبدأ في غرب أفريقيا

---

(١) للمزيد انظر: طلال عتريسي، إيران التاريخ والواقع المعاصر، عن كتاب: أهل السنة في إيران، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٢، ص ١٨.
وكذلك: د. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية، ١٩٧٩-٢٠١١، دار الجنان، عمان، ٢٠١٢، ص ١١-١٢.

(٢) انظر: أبعاد المشهد الإيراني وجوانبه الاستراتيجية، حلقة خاصة عن توتر الوضع الداخلي الإيراني وتبعاته. حسين عبد الغني، حوار محمد حسنين هيكل مع قناة الجزيرة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٩.

وينثني شمالًا لكي يضم غرب آسيا ووسطها ثم يعود لكي ينحني نحو الجنوب من جنوب شرق آسيا، وهذا الهلال العظيم تتوسطه نجمة كبيرة هي المحيط الهندي الذي يعتبره محيط الإسلام، ويمكن القول إنه داخل هذا الهلال العظيم، وفي أوسطه، تقريبًا، يقبع مثلث محوري هو المثلث الذي تقع على أضلاعه ثلاث قوى إسلامية هي: تركيا وإيران والمشرق العربي الذي يضم الخليج ومصر.

وهذا المثلث يشكل (مثلث القوة الإقليمية) في العالم الإسلامي، الذي يشير إليه الباحث محمد السيد سليم. إن إطلاق مسمى (مثلث القوة) على هذه القوى ينبع من اعتبارات عدة، لعل أهمها أنه يشكل القلب الجغرافي والثقل السكاني للعالم الإسلامي، وفي إطاره نشأ الإسلام وانتشر. كما أن هذا المثلث يحدد قوة العالم الإسلامي ومدى تأثيره وفاعليته؛ ومن يهيمن عليه، يهيمن بالضرورة على باقي العالم الإسلامي. ومن الناحية الجغرافية، يشكل هذا المثلث كتلة سكانية ضخمة (١٦ في المئة من سكان الدول الإسلامية)، متجاورة جغرافيًّا ومن دون انقطاع أراضٍ (١٢ في المئة من مساحة الدول الإسلامية)، ومن الناحية التاريخية، انتظمت أطراف المثلث في علاقات مكثفة تفاوتت بين التعاون والصراع. وقد تفاوتت قضايا التفاعل بين أطراف المثلث بين مرحلة تاريخية وأخرى، لكن يمكن القول إن القضية المحورية كانت قضية من يقود مثلث القوة. وفي هذا الإطار كان الدور القيادي للعرب هو القضية الأكثر إلحاحًا، إلى جانب القضايا الناشئة عن الخلاف السني ـ الشيعي، وقضايا التكالب الاستعماري.

ومن دون الدخول في تفاصيل التفاعلات التاريخية بين أطراف مثلث القوة، يمكن القول إن تلك التفاعلات كانت في معظم الأحوال متوازنة هيكليًّا. وقد أشار منظرو التوازن الهيكيلي إلى أن العلاقة بين أطراف المثلث تكون متوازنة، إذا كانت العلاقات إيجابية (تعاونية) في كل القضايا أو معظمها، أو إذا كانت إحداها إيجابية والأخريان سلبيتين (صراعيتين)، بمعنى أن تكون العلاقة بين

طرفين من أطراف المثلث تعاونية، بينما تكون علاقتهما بالطرف الثالث سلبية[1]، الحالة الأولى من العلاقات هي حالة توازنية لأنها لا تسبب توترًا لدى أطراف المثلث تدفعه إلى الضغط نحو التغيير. والحالة الثانية هي أيضًا حالة توازنية لأن الطرف الثالث ليس أمامه سوى قبول الوضع الراهن أو التصالح مع الطرفين الآخرين. ما عدا ذلك من أشكال العلاقات، فهي أشكال غير متوازنة هيكليًا لأن طبيعة العلاقات تنطوي على قوى تدفع نحو التغيير (كأن تكون جميع العلاقات بين أطراف المثلث صراعية مثلًا)، فمنذ أوائل القرن السادس عشر تبلورت في هذه الحقبة ثلاث قوى رئيسة متجاورة من المشرق الإسلامي، هي الدولة العثمانية (تركيا حاليًا)؛ الدولة الصفوية (إيران حاليًا)؛ ودولة المماليك (مصر والشام حاليًا). وعلى هامش هذا المثلث كانت هنالك قوى إسلامية أخرى، كالدولة الإسلامية المغولية في الهند، ودولة الأوزبك في وسط آسيا، والإمارات الإسلامية في شمال أفريقيا، ووفق السيد سليم فإن المثلث العثماني ـ الصفوي ـ المملوكي كان يمثل قلب العالم الإسلامي، كما أن الصراع داخل هذا المثلث فتح الباب واسعًا أمام عهد الهيمنة الاستعمارية على العالم الإسلامي[2].

بخصوص إيران، ومع انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ حدث تحول خطير في الشعور الجماعي أو الوجدان الجمعي الإيراني يرافقه تحول مشابه في موقع الجغرافيا السياسية الإيرانية، إذ بدأت الجماعة الوطنية الإيرانية تشعر لأول مرة في تاريخها المديد بأنها تحررت من معادلة الأسر التي أطبقت عليها مثل الكماشة من طرفي الشمال والجنوب. فالحدث الإيراني الكبير في نهاية السبعينيات من القرن المنصرم، شكل في الواقع ضربة موجعة للقوة البحرية والجنوبية (الولايات المتحدة الأميركية)، وأفقدتها الهيمنة المطلقة التي كانت تدعيها لنفسها في المنطقة. أما القوة الثانية القارية الشمالية (الاتحاد السوفيتي السابق)، فقد

(١) ميشال نوفل، أطراف «مثلث القوة» تحتاج إلى إطار مفهومي جديد لتنظيم العلاقات. غياب الاستراتيجية العربية محور الخلل في المنطقة، صحيفة المستقبل، العدد ٢٣١٣، الاثنين ٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=186367

(٢) ندوة (نحو حوار ثلاثي متكافئ بين العرب وإيران وتركيا)، ورقة محمد السيد سليم، التفاعل في مثلث القوة إطار فكري مؤسساتي، شؤون الأوسط، العدد ٣٣، بيروت، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ص ١١-١٢.

تصدعت هي الأخرى، واهتز نفوذها التقليدي الذي كانت قد بنته في السابق، ومع هذا الحدث الأخير، عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، غمر إيران، على مستوى السياسة الخارجية، شعور تاريخي قل نظيره في أي وحدة جيوبوليتيكية في العالم، لأن القلق المستديم الذي ظل جاثمًا فوق صدر إيران منذ قرنين زال، وهذا ما عبّر عنه الرئيس الإيراني آنذاك الشيخ هاشمي رفسنجاني بأن (أمام إيران فرصة ذهبية لتضطلع مجددًا بدورها التاريخي المميز كحلقة مركزية بين الأمم في جادة الحرير، وتتطلب منا إعادة تعبيدها بوسائل عصرية متطورة)[١].

وهكذا فإن المتغيرات الناجمة عن تعديل الخريطة الجيوبولتيكية في الجوار الإيراني الشمالي، أحدثت في الواقع تحولين مهمين في محيط الجيوبوليتيكية الإيرانية من خلال:

أولًا: اتسعت رقعة الشرق الأوسط التاريخية والجغرافية لتشمل آسيا الوسطى، والقوقاز وأفغانستان، وإلى حد ما شبه القاره الهندية بسبب التلازم الاقتصادي والسياسي بشكل أكثر تركيزًا في عالم ما بعد الحرب الباردة.

يتم في العادة طرح تساؤلات كثيرة على مستوى الاهتمام الخارجي مع الدول المحورية، وقد سبق أن تقدَّمَ هذا السؤال، على مستوى السياسة الخارجية التركية، بين الاتجاه نحو الشرق عملًا بالسياسة القديمة (العثمانية) أو نحو الاتحاد الأوروبي (تركيا الحديثة). ويبدو أنها اختارت الشرق، وسميت لاحقًا (العثمانية الجديدة)، هذا التساؤل ذاته طرح على مستوى الخارجية الإيرانية.

وهناك من يذهب إلى أن وزارة الخارجية الإيرانية يمكنها توظيف القدرات الجيوسياسية لإيران في بناء معادلة بين دول آسيا الوسطى وأفغانستان من جهة وبين العلاقات بالعالم العربي من جهة أخرى، وأن مثل هذا التوازن يتيح لإيران أن تجد متنفسًا في وسط آسيا الإسلامية، في حال حصول الولايات المتحدة على ما تريد من عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط. ويقربنا هذا المذهب

(١) محمد صادق الحسيني، آليات الدفاع الإيرانية في الصراع البحري القاري، شؤون الأوسط، العدد ٤٤، بيروت، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ص ١٠.

في الجغرافيا السياسية الإقليمية، من مسألة الإطار الناظم لسياسة خارجية تتحرك في اتجاهات عدة في وقت واحد، مثلما هي حال السياسة الخارجية لإيران، ونرى الناظم الذي يربط مشاغل الأمن القومي - الإقليمي بالدوافع الأساسية للسياسة الخارجية الإيرانية، في السعي لإقامة تحالف إقليمي في منطقة الخليج، بحيث تضطلع إيران، في حال التوصل إلى تطبيق مفهوم الوحدة الإقليمية في منطقة تشمل الجزء الأوسط من العالم الإسلامي، بدور القلب في هذا العالم. وهو ما يفسر إصرار الحكومة الإيرانية على أن تقتصر عملية الحفاظ على الأمن في الخليج على بنية إقليمية قوامها الدول المطلة على هذا الحوض، الأمر الذي دفعها إلى رفض إعلان دمشق الذي وقعته دول مجلس التعاون الخليجي في آذار/مارس ١٩٩١ مع كل من سورية ومصر، وإلى الاعتراض على محاولة واشنطن صوغ الأمن الإقليمي في هذه المنطقة بمقتضى مصالحها الاستراتيجية[١].

ومثال على ذلك السلوك الواقعي في السياسة الخارجية الإيرانية، وخصوصًا في القضايا الإقليمية، التي تراها بمنظار الأهمية الجيواستراتيجية التي تعلقها على المفاهيم الجغرافية والجيوسياسية، فيجري العمل مثلًا على تطوير منظمة التعاون الاقتصادي (إيكو) بحيث تصبح قطبًا جاذبًا للجمهوريات المستقلة في آسيا الوسطى، يبعدها تدريجًا عن قطب منافس هو (كومنولث الدول المستقلة)، ومن ثم يساهم في الحد من نفوذ القوى العظمى في آسيا، وتحديدًا الولايات المتحدة والصين وأوروبا وروسيا، كذلك يصبح الموقع الثانوي لحوض بحر قزوين موقعًا فاعلًا نتيجة للسلوك الجيوسياسي للحكومة الإيرانية وسعيها لإنشاء تكتل إقليمي حول هذا الحوض الذي كان في عداد المناطق الهامدة في العالم سابقًا. وعلى هذا النحو، يمكن لإيران أن تصبح مركزًا للثقل في حلف جديد محوره منظمة (إيكو) بفضل الموقع الجغرافي المحوري الذي تتمتع به في جنوب غرب آسيا ووسطها، وإذا ما سلمنا باحتمال انضمام أفغانستان إلى (إيكو) فإن ثلاث مناطق

(١) للمزيد انظر: ميشال نوفل، «إيران في عالم متحول: جدلية التواصل والانقطاع في السياسة الخارجية»، شؤون الأوسط، العدد ١٣، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ص ١٨.

جيو سياسية، هي الهضبة الإيرانية وآسيا الوسطى وبحر قزوين، تصير مترابطة على قاعدة إقليمية مشتركة[١].

ثانيًا: لم تعد التعريفات التقليدية حول القلب والأجنحة أو المركز والأطراف التي كانت تطلق على خرائط المنطقة، تصلح للاستعمال الجديد في النظام العالمي، وعليه فإن إيران لم تعد طرفًا أو جناحًا أو دولة، لمنطقة القلب في الشرق الأوسط[٢] (وفق النظرية الماكندرية في الجغرافية السياسية) التقليدية، بل عادت تأخذ موقعا أقرب للقلب في ظل استعادة الخارطة الجديدة للشرق الأوسط.

ووفق ألكسندر دوغين، فإن العالم الإسلامي مفتت إلى أقصى الدرجات، ويتضمن اتجاهات إيديولوجية وسياسية متنوعة جدًّا، وكذلك مشاريع جيوبوليتيكية متعارضة، ومن أبرزها:[٣]

١- القوة الإيرانية (ذات النمط القاري، معادية للأميركيين والأطلسية ونشيطة جيوبوليتيكيا).

٢- النظام العلماني التركي (أطلسي النمط، يركز على المنحى التركي الجامع).

٣- الجامعة العربية، التي تدعو إليها سورية والعراق وليبيا والسودان، وإلى حد ما مصر والسودان (مشاريع متباينة ومتناقضة إلى حد بعيد).

---

(١) ميشال نوفل، المصدر نفسه، ص ١٨-١٩.

(٢) والبعض يقسم (كما ورد في مقال د. وليد عبد الحي الذي نشره مركز الجزيرة للدراسات) الأقاليم السياسية المحيطة بإيران والتي تحدد نزوعها الجيوستراتيجي إلى أربعة أقاليم، الإقليم الأول هو إقليم الهلال الخصيب (العراق وسورية ولبنان وفلسطين والأردن) والثاني إقليم القوقاز (أذربيجان وأرمينيا وجورجيا ويمكن إضافة أجزاء من الأناضول)، أما الإقليم الثالث فهو أقليم آسيا الوسطى (من شرق بحر قزوين وحتى الحدود الصينية الشمالية مضافًا إليها أفغانستان)، وأخيرًا إقليم الجنوب (جنوب باكستان وجنوب شرق الجزيرة العربية).

د. وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط الإلكتروني:
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680

(٣) ألكسندر دوغين، «محور موسكو ـ طهران»، شؤون الأوسط، العدد ٧٦، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، ص ٣٩-٤٠.

٤- النمط الوهابي السعودي للأصولية (متحالف جيوبوليتيكا مع الأطلسية).

ووفق دوغين فإن الأقطاب الأطلسية في العالم الإسلامي، سواء كانت علمانية (كما هو الأمر في تركيا) أو إسلامية (كما هو في السعودية)، لا يمكن أن تقوم بوظيفة القطب الجنوبي لأوراسيا في إطار المشروع العام للإمبراطورية القارية، ولذلك سوف تكون إيران هي الأقرب لذلك.

لكننا نعتقد أنه يمكن الحديث عن تبدل في أقطاب المنطقة عقب أحداث الثورات في المنطقة ٢٠١١، التي شكلت مفهومًا جديدًا يضاف إلى البعد الجيوستراتيجي والجيوبولتيكي، عبر هبوط مؤقت لقوى معينة في المنطقة وصعود أخرى، وانتشرت مفاهيم جديدة مثل «منطقة الفراغ»، وغيرها من المفاهيم مثل «صراع الأرض الثالثة»، كشكل من أشكال ظهور الدولة الافتراضية (القاعدة، وداعش، وأخواتها) في المنطقة.

وعليه، وفق وجهة نظري، فإن محاور وأقطابًا جديدة بدأت بالظهور، ويمكن تصنيفها:

١- قيادة سلفية (وهابية) في المنطقة بقيادة السعودية، متحالفة مع القوى العظمى، لكن، دائمًا ما تصاب بالحرج الشديد بسب معرفة تلك الدول، بعلاقتها بالتنظيمات الإرهابية وظهور أجيال متجددة من الإرهابيين في حروب المنطقة.

٢- قيادة (إخوانية ـ سلفية) تقودها تركيا (العثمانية الجديدة)، وقطر (منطق صعود الطاقة البديلة وهي الغاز)، ومشروعهما قائم على أساس إسقاط النظام السوري، ومجابهة إيران وحلفائها.

٣- قيادة (مقاومة) وتقودها إيران، وحلفاؤها في المنطقة، مثل سورية وبعض القوى اللبنانية وفلسطين والعراق، وهي ترى أن السياسة الجديدة لإسقاط قوى المقاومة، اتُبِعت من أجل حماية إسرائيل.

٤- محور (الحرس القديم) وهي تلك الدول التي لم تتأثر بلدانها بأحداث الثورات العربية، وهي تشكل بوابة مهمة لحماية الكيان الاسرائيلي، مثل الأردن.

وبالعودة إلى رأي دوغين، فإن إيران تتمتع بالأفضلية من وجهة نظر الثوابت

الجيوبوليتيكية، فهي دولة قارية كبيرة، وعلى ارتباط وثيق بآسيا الوسطى، وجذرية في عدائها للولايات المتحدة الأميركية، في سياسة ذات منحى اجتماعي (الدفاع عن المستضعفين)، وهذا ما يجعل من محور طهران ـ موسكو السبيل لحل المعضلات في المنطقة، ويجعل من إيران، القطب الجنوبي مع روسيا، وهو الهدف الاستراتيجي القديم الذي سعت الإمبراطورية الروسية القديمة إلى تحقيقه في الوصول إلى البحار الدافئة، فهذا الجانب الاستراتيجي المتمثل بانعدام هذا المخرج، كان بمثابة الورقة الرئيسة في أيدي الجيوبوليتيكيين الأطلسيين منذ أيام انكلترا الاستعمارية، التي كانت تسيطر بالكامل على آسيا والشرق، مستغلة بالتحديد حرمان روسيا من إمكانية الخروج المباشر إلى الشواطىء القارية الجنوبية، وجميع محاولات الروس للوصول إلى البحر المتوسط عبر البوسفور والدردنيل، كانت للمشاركة في التنظيم السياسي للمناطق الطرفية (rimland) لأوراسيا، فاذا ما حصلت أوراسيا على مخرج استراتيجي، بشكل قواعد بحرية في إيران، فستكون في مأمن تام من استراتيجية (حلقة الثعبان) أي من إمكانية تنفيذ الخطة الأطلسية التقليدية لخنق المناطق الداخلية لأوراسيا[1].

وعليه فإن إيران هي آسيا الوسطى من الناحية الجيوبوليتيكية، تمامًا كما هي ألمانيا في أوروبا الوسطى، وموسكو بوصفها مركز أوراسيا وقطبها، يجب أن تتخلى عن إطار الامبراطورية الجديدة لطهران لتقوم بمهمة فرض السلام الإيراني (pax persica) في هذه المنطقة.

لا يمكن فصل طبيعة التميز في الشخصية الإيرانية على المستوى الاجتماعي عن أبعاد السياسة الخارجية، فأفكار تلك السياسة دائما ما كانت بنت بيئتها، وتميزت عبر سنوات طويلة من السياسة الخارجية، بأنها سياسة تستمد من الصبر والمطاولة والنفس الطويل أسسًا خاصة بها في توظيف أدوات السياسة الخارجية، وعليه لا يمكن لدول منطقة الشرق الاوسط الحديث عن تفاعلات في المنطقة دون الحديث عن إيران، وكذلك لن يسجل أي نجاح لأي تطور دون وجود إيران

(١) ألكسندر دوغين، مصدر سابق، ص ٤١.

في حال تواصل مع الأطراف الأخرى الفاعلة، ولن يتم التوصل إلى نتائج حقيقية، كما جرى في مؤتمر جنيف ٢ الخاص بسورية، وكذلك لن يحقق الحشد الدولي لمحاربة تنظيم داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) من دون مشاركة إيران، كما نعتقد.

كما تمثل إيران على الارجح الحجر الرئيس في رقعة الشطرنج التي تؤلف إهليلجية الطاقة العالمية. وفي الواقع، إن عناصر عديدة من مساحة إيران، وتضاريس أرضها وعدد سكانها وموقعها، جعلت منها طبيعيًّا قوة إقليمية أساسية في وجه واشنطن، وتاريخيًّا «كانت إيران أي «أرض أرض الآريين»، تُسمى بلاد فارس حتى العام ١٩٣٥، وكانت عنصرًا أساسيًّا في استراتيجية تطوير الشركات الأميركية ـ البريطانية. وبالفعل، أسس وليم نوكس دارسي في إيران عام ١٩٠٩ شركة النفط الإنجليزية الفارسية، التي أصبحت في العام ١٩٣٥ شركة النفط الإيرانية قبل أن تصبح في العام ١٩٥٤ بريتيش بتروليوم، كما أن تأميم النفط الذي بدأ في أوائل العام ١٩٥١، بمبادرة من مصدَّق، رئيس الوزراء الإيراني، ثم إزاحة هذا الأخير بتخطيط وتنفيذ وكالة الاستخبارات المركزية في إطار خطة «إياكس»، ساهما من خلال انقلاب، في إعادة الشاه إلى عرشه في العام ١٩٥٣»[١].

وحدثت تطورات عديدة في سياق هذا الموضوع، ولقد أدى هذا الانقلاب إلى التفاوض من جديد حول الوكالات الإيرانية وسمح للولايات المتحدة بالدخول في لعبة النفط الإيراني، التي كانت إلى ذلك الحين حكرًا على البريطانيين، كما أن عملية التأميم هذه في العام ١٩٥١، جعلت المديرين البريطانيين للشركة التي ستصبح بريتيش بتروليوم لاحقًا، يدركون أهمية اتخاذ مواقع أخرى في الشرق الأوسط، وهذا ماحصل في العراق والكويت وليبيا، كذلك اضطر البريطانيون بعد خسارتهم لمواقعهم في قطاع النفط الإيراني إلى التخلي عن وصاية الأمر الواقع المفروضة على دولة الإمارات[٢].

---

(١) فيليب سيبيل لوبيز، الجغرافيات السياسية للبترول، ترجمة د. نجاة الصليبي الطويل، دار كلمة، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، ٢٠١٣، ص ٣٨٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٨٥.

كما طرح العديد من الأفكار في الميزان الاستراتيجي للسوق، لتحديد الاتجاهات الجيواستراتيجية في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، التي ترى في انشداد تلك السياسة نحو دول الشرق تحديدًا، وخصوصًا العراق وسورية ولبنان حالة طبيعية، والبعض وصف ذلك الإقليم بمنطقة (الأقواس الذهبية)، ومشاريع (الأقاليم السبعة)، ومشروعات أخرى، تحدد العديد من النقاط التي توضح طبيعة الترابط التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والديني لتلك الدول.

وفي حديث للمرشد الأعلى السيد علي الخامنئي يؤكد فيه أن «بإمكاننا افتراض تحول إيران الإسلامية إلى قوة إقليمية حقيقية، بل التحول تدريجيا إلى قوة دولية أيضًا، بمعنى توفر الأرضية المناسبة لذلك»[1]، وعليه عند مناقشة تصنيف إيران باعتبارها قوة مهمة في المنطقة تنبع من الرؤية الإيرانية لتصنيف النظام الدولي، ووفق محسن رضائي فإن النظام الدولي يتكون من خمس فئات هي:

١- قوى كبرى.

٢- قوى كبيرة.

٣- قوى متوسطة.

٤- قوى صغيرة.

٥- قوى صغيرة جدًّا.

ووفق ذلك نكون أمام:

أنواع القوى	قوة كبرى	قوة كبيرة	قوة متوسطة	قوة صغيرة	قوة صغيرة جدًّا
ماهية القوة	مطلقة	نسبية	نسبية	نسبية	نسبية
دائرة القوة	عالمية	عالمية	إقليمية	داخلية	تحت الوصاية

ولذلك سوف تنقسم الدول من حيث التأثير والتأثر إلى أربعة أقسام هي:

- الدول المؤثرة وغير المتأثرة: مثل الولايات المتحدة الأميركية.
- الدول المتأثرة والفاقدة للتأثير: مثل لبنان.

(١) محسن رضائي وعلي مبيني دهكردي، مصدر سابق، ص ٢٢٣.

ـ الدول المفتقدة للتأثير والتأثر: مثل سويسرا.

ـ الدول الجاهزة للتأثير والتأثر: مثل إيران[١].

ولذلك، وفق منطق عناصر التأثير والتأثر في النظام الدولي والإقليمي يكون تصنيف القوة اللاعبة في الساحة الدولية وفق التالي[٢]:

نوع السلطة	النظام الدولي International System	النظام الإقليمي Regional System
قوة كبرى S.P	ذات تسلَط	ذات تسلَط
قوة كبيرة G.P	ذات تأثير	ذات تسلَط
قوة إقليمية R.P	ذات تأثير محدود	ذات تأثير
دول صغيرة L.P	----------	ذات تأثير محدود
دول صغيرة جدًا M.S	----------	----------

وعليه، عند تصنيف إيران قوةً إقليمية مؤثرة، من خلال حساب القدرات الذاتية والمكتسبة،،يبقى الدور الذي تؤديه الدول إقليميًا ودوليًا معتمدًا على مقومات يعبر عنها بمجموعة من المتغيرات والإمكانيات التي تشكل عناصر القدرات القومية للدول، ومنها إيران، ولعل في مقدمتها:[٣]

المتغيرات الجغرافية: على الرغم من وجود رؤى وتصورات بأن الجغرافية في عصر العولمة، ما عادت تشكل تلك المكانة السابقة سواء على العلاقات الدولية أو على مستوى السياسة الخارجية، لكن طبيعة التفاعلات الدولية قد تركت أثرها الواضح في هذا الاتجاه، فلا بدّ من أنّ تؤثر المتغيرات الجغرافية في السياسة الخارجية للدولة في عدة نواحٍ، فالموقع الجغرافي هو الذي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية وطبيعة التهديدات التي يتعرض لها أمن الدولة، فالدولة في أغلب الاحيان توجه سياستها الخارجية إلى المنطقة

(١) محسن رضائي وعلي مبيني دهكردي، مصدر سابق، ص ٢٥٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(٣) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي الخليجي، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٥٤.

الجغرافية التي تقع في نطاقها، فضلًا عن عناصر التضاريس والمساحة ومواقع المرور التي لها تأثير في قوة الدولة وفي علاقاتها الدولية وتأثيراتها سلبًا أو إيجابًا في قوة الدولة.

الموارد الاقتصادية: وتعني بها الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للدولة التي تدخل عنصرًا مؤثرًا في السياسة الخارجية لكونها تشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي الذي يمكننا من الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة، فضلًا عن ذلك فهو يؤثر في قدرتها على الدخول في سباق التسلح أو دخول الحروب، إذ إنّ هناك علاقة وطيدة بين القدرة الاقتصادية والانتاجية للدولة والمركز الذي تحتله.

المتغيرات المجتمعية: وكل ما يتعلق بها من تقاليد اجتماعية وقيم ثقافية وتجارب تاريخية ذات تأثير في الرأي العام والجماعات الضاغطة والأطر الاجتماعية للنظام السياسي وما يتعلق به من أيديولوجيات أحزاب وإرادات.

وبناءً على ذلك فإن تفاعل المتغيرات المادية والمجتمعية وما يتصل بها سيكون القاعدة التي يرتكز عليها صانع القرار لإنجاز الدور الإقليمي والدولي وتحقيق غايات السياسة الخارجية، وهذا ينعكس أيضًا على السياسة الخارجية، بما فيها السياسة الإيرانية في إطار الدور والممارسة، فمن الناحية الذاتية نجد أن إيران من حيث[1]:

ـ **الموقع الجغرافي:** تقع في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، ويحدها من الشمال تركمانستان وأذربيجان وأرمينيا وبحر قزوين، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب العراق وتركيا، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان والمحيط الهندي، وتحتل إيران موقعًا استراتيجيًّا حيويًّا بالنسبة إلى ممرات نقل النفط الخام، لوقوعها على الخليج ومضيق هرمز.

ـ **من حيث المساحة:** تبلغ مساحة إيران ١٦٤٨١٩٥كم^{٢}، وتمتد بين خطي الطول ٤٤ و٦٣ و٢٠ دقيقة شرق غرينتش، وخطي العرض ٢٥ ودقيقتين و٣٩

(١) للمزيد انظر: العماد فهد جاسم الفريج، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، دراسات دولية، العدد الثالث، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ٢٠١٢، ص ٢٥، ٢٨.

و٤٧ دقيقة شمالا، وتبلغ مساحة اليابسة: ١٥٣١٥٩٥ كم[٢]، أما مساحة المياه فهي: ١١٦٦٠٠ كم[٢].

• **ويبلغ إجمالي حدودها البرية مع الدول المجاورة:** ٥٤٤٠ كم[٢]، وهي مع أفغانستان (٩٣٦ كم)، ومع أرمينيا (٣٥ كم)، ومع أذربيجان (٤٣٢ كم)، ومع جيب ناخشيفان في أذربيجان (١٧٩ كم)، ومع العراق (١٤٥٨ كم)، ومع باكستان (١٩٠٩ كم)، ومع تركيا (٤٩٩ كم)، ومع تركمانستان (٩٩٢ كم) أما طول الشريط الساحلي فيبلغ (٢٥١٠ كم)، ٦٣٠ كم منه على بحر قزوين، و(١٨٨٠ كم) على الخليج وخليج عمان والمحيط الهندي.

ـ **حقوق المطالبة البحرية:** بخصوص المياه الإقليمية: ١٢ ميلًا بحريًا، أما منطقة التماس فهي: ٢٤ ميلًا بحريًا.

• **المنطقة الاقتصادية الخاصة:** طبقًا لما تم في الاتفاقيات الثنائية، أو طبقًا للخطوط المتوسطة في الخليج. أما الإفريز الصخري القاري فيمتد امتدادًا طبيعيًا.

ـ **الموارد والثروات الطبيعية:** من أهمها النفط، حيث تنتج إيران حوالي ١٧٢,٤ مليون برميل يوميًا، واحتياطي ٦,١٣٧ بليون برميل، والغاز الطبيعي الذي يبلغ انتاجه حوالي ٢٠٠ بليون متر مكعب، واحتياطيه، حوالي ٦١,٢٩ تريليون متر مكعب وذلك طبقا لتقديرات العام ٢٠١٠، وهناك أيضًا الفحم، والكروميت، والنحاس، وخام الحديد، والرصاص، والزنك، والكبريت، والمنغنيز.

وعمومًا على مستوى الفكر الجيوبوليتيكي، شغلت إيران حيزًا مهمًا في الأفكار والنظريات الاستراتيجية، ففي «نظرية قلب الارض (Land-Heart) تقع إيران في منطقة الهلال الداخلي (Internal-Crescent) وتبرز أهمية سواحلها المطلة على الخليج العربي وخليج عمان، ولما لهذين الخليجين من أهمية استراتيجية في ربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي في نظرية القوة البحرية لـ فريدمان، وكذلك برزت الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لإيران في نظرية النطاق الأرضي (Rim-Land) لـ نيقولاس سباكين وبهذا فقد منح الموقع الجغرافي لإيران بعض المزايا الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية التي وظفتها إيران ماضيًا وحاضرًا

ومستقبلًا في علاقاتها مع البيئة الإقليمية والدولية»[1].

وكما يقول بسمارك في الجغرافية، هي (العنصر الوحيد والدائم للسياسة)، فعند دراسة الجغرافية السياسية لإيران، نجد أن موقعها الجغرافي المتميز والعمق الاستراتيجي قد وفّرا لها أمنًا وقدرةً لا يستهان بهما نظرًا لامتداد موقعها الحجمي والتحام شكله الخارجي وتناسب أبعاده، إذ لا يضيق في منطقة ولا يمكن شطرها أو اختراقها، وبالنتيجة حافظت إيران على رؤيتها الخاصة بقدرتها الاستراتيجية[2].

وسوف تنعكس مؤشرات القوة على السلوك الخارجي من خلال الهدف بعيد المدى ويتمثل في تحقيق هدف الحصول على مكانة القوة المركزية في منطقة الشرق الأوسط؛ فطبقًا لما ورد في مشروع رؤية إيران ٢٠٢٥ «الذي أعده مجلس تشخيص مصلحة النظام، فإن المشروع يستهدف تحويل إيران إلى قوة إقليمية أساسية في منطقة جنوب غرب آسيا التي تشمل ٢٥ دولة: (آسيا الوسطى وتركيا، وباكستان، وأفغانستان، وتضم الدول العربية: اليمن والعراق وعمان وسورية والسعودية والأردن والإمارات العربية وفلسطين والكويت وقطر ولبنان والبحرين ومصر»[3] أي أنها تمتد من مصر إلى اليمن إلى باكستان إلى قرغيزيا وإلى أرمينيا وتركيا ولبنان، وتتضمن وثيقة الرؤية خططًا بعيدة المدى للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية كما تقوم على المنافسة الصحية، وأن إيران لن تكون مصدر تهديد لأحد، وتقول الوثيقة: «إن هذه المنطقة ـ جنوب غرب آسيا ـ تضم ٥٣٠ مليون نسمة بمساحة ١٢ مليون كم^{٢}، وعلى إيران أن تكون الأولى بين دول هذه المنطقة، وتقوم الرؤية الإيرانية على أن المتغير المركزي لتحقيق المكانة الإقليمية هو معدل النمو الاقتصادي، ولضمان الفوز لا بد أن

---

(١) فهد مزبان خراز، العلاقات مع إيران في ضوء خصائص موقعها الجغرافي وأهميتها الجيوستراتيجية والجيوبولتيكية، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة ٢٠٠٢، ص ٤٣.

(٢) د. منعم صاحي العمار، إيران وقابلية التكوين من جديد، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٧، ص ١٠.

(٣) د. وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، مصدر سابق.

يكون معدل النمو الإيراني اقتصاديًا في حدود ٨٪ عام ٢٠٢٥، وترى الخطة أن اتجاه النمو منذ ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٦ يشير إلى إمكانية تحقيق ذلك، وتفترض الرؤية أن التوجه الدولي العام يسير نحو تصالح تدريجي بين قوى دولية كبرى وإيران، كما ترى ضرورة بناء الثقة بين دول جنوب غرب آسيا»[١]، فضلًا عن الهدف القصير ومتوسط المدى حيث يشكّل الحصار الدولي على إيران بحجة البرنامج النووي الإيراني موضع العناية الرئيسة للدبلوماسية الإيرانية[٢]، من ناحية ثانية لا بد من إيلاء التطور العلمي الإيراني أهمية خاصة قد يؤسس في المراحل القادمة لقاعدة تساهم في النهوض بشكل متسارع؛ إذ تدل البيانات المختلفة على أن إيران تحتل المرتبة الأولى عالميًا في معدل النمو في الإنتاج العلمي المنشور، ويتضاعف إنتاجها كل ثلاث سنوات، كما أن معدل نموها في الإنتاج العلمي يصل إلى ١١ ضعف المعدل العالمي، كما تحتل مرتبة متقدمة في الفروع العلمية على النحو التالي[٣]:

الفرع	المرتبة الدولية
الرياضيات	١٩
الحاسوب	١٧
التكنولوجيا النووية	١٥
الفيزياء	٢٨
تكنولوجيا الفضاء	١٦
الطب	١٧
الكيمياء	١٣
النانوتكنولوجي	١٥

وعند الحديث عن المحددات الجيوبوليتيكية للسياسة الخارجية الإيرانية فإن ثمة مقولة تنسب إلى نابليون هي أن الموقع الجغرافي للدولة هو الذي يحدد سياستها

(١) د. وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

الخارجية، ويقال إن إيران تأسست منذ أربعة آلاف سنة على مبدأ التلاحم الأزلي بين الأرض والشعب، وقيل إنها أقدم كيان سياسي، من النمط الإمبراطوري، لا يزال قائمًا إلى يومنا هذا، وكان قد ظهر بشكل نهائي قبل ثلاثة قرون أو أربعة، وذلك قبل وصول الصين إلى مستوى الدولة المركزية الموحدة في التاريخ[١].

فإيران تقع ضمن منظومة شرق أوسطية تكتسي بعدًا جيو ـ استراتيجيًا في السياسة الدولية، وتبنت إيران ما بعد ثورتها عام ١٩٧٩ جملة من الأهداف منبثقة من مبادئ وعقائد ثورتها، لعل أهمها[٢]:

«الحفاظ على وحدة الأراضي وتأمين الحكومة الوطنية، وهو عرف عالمي وهدف تنشده كل دولة وشعب، وهذا الهدف يعد أمرًا طبيعيًا وكل نظام سياسي يهتم بمثل هذه القضايا مهما كانت مجموعة أولوياته.

الدفاع عن المسلمين والثورات التحررية، أي الدفاع عن مصالح خمس سكان الكرة الأرضية، وهذا أمر عملي لكنه يستلزم إمكانات وقوة وقدرات استثنائية أكثر تعقيدًا ويتصف بتباينات بل تناقضات حادة بين الدول والأقوام المختلفة.

الهدف الثاني، له آثار خارجية، ذلك أن إيجاد نظام إسلامي في إيران يضفي طابعًا خاصًا على نوعية التعامل الإيراني مع المحيط الخارجي، وقد يخلق تضادًا مع العالم الذي ينظر إلى الدين على أنه خيار فردي، كذلك مع الدول التي يقطنها المسلمون وتحكمها أنظمة ملكية، وتدار شؤونها بالقوة».

وحتى بعد عام ١٩٩٠ الذي عدّ بداية لموجة الاستثمار العالمي للمتغيرات الدولية الجديدة تعامل الغرب مع إيران من خلال الأنماط الآتية[٣]:

---

(١) برنار أوركاد، جغرافية إيران السياسية تطلعات الجغرافيا السياسية، ترجمة فاطمة علي الخوجة، جروس برس ناشرون، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٣.

(٢) للمزيد انظر: محمود سريع القلم، الأمن القومي الإيراني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٩، بيروت، أيار/مايو ٢٠٠٢، ص ١١٤-١١٥.

(٣) شيماء جواد كاظم، السياسة الإقليمية الإيرانية وأثرها في المصالح الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص ٤٤-٤٥.

١- «سياسة الإقرار: يحق لإيران الإفادة من موقعها الجغرافي في الانفتاح السياسي والاقتصادي بصورة عامة بشرط أن تؤدي أفعالًا معتدلة الاتجاه والمطمح، وهذا ما أكده وزير الخارجية الفرنسي السابق بقوله «إن موقع إيران الجغرافي ومصالحها تجعلها طرفًا أساسيًا في أية تسوية لضمان الأمن والتوازن في الخليج».

٢- سياسة الاسترضاء: تكونت وتبلورت هذه السياسة حول نصيحة محسوبة مفادها (أن الغرب مدعو إلى التغاضي المؤقت عن التهديد الذي تمثله إيران على مصالحه في الخليج بسبب حاجته للذريعة أو الحافز الذي يثير قلق دول مجلس التعاون الخليجي ويضمن في الوقت نفسه الوجود العسكري الأميركي والغربي الدائم في المنطقة).

٣- سياسة الضغط المتواتر والمتشدد على إيران: واقترنت هذه السياسة عمومًا بمقدار السعي الإيراني إلى حقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية».

لذلك تبقى إيران مدركة لطبيعة الأوضاع في المنطقة، التي تمارس فيها دورًا كبيرًا ونشاطًا في مراحل متعددة، فهي تقود الجهد الإقليمي، لإحياء طريق الحرير، لكن مشكلاتها الأساسية تنبع من علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة الأميركية التي تحاول إضعاف الدور الإيراني ذي التوجهات الإسلامية(١).

وأدركت إيران ومن خلال قراءة تتصف بعمق حضاري، أهمية وجودها في المنطقة، وخصوصا في القوقاز وآسيا الوسطى، لأسباب اقتصادية وسياسية وأمنية، فمن الناحية الاقتصادية هي شريك لأربع دول أخرى في بحر قزوين، والدولة الوحيدة التي تمتلك النفاذ المباشر لنفط بحر قزوين نحو منطقة الخليج، وهذا يمنحها ميزة تسخير هذا الظرف لمصلحة دول المنطقة(٢).

تعد المكانة الجيوسياسية لإيران من خلال المكانة البارزة في المعادلة الإقليمية والدولية نظرًا لأهمية موقعها الجغرافي الاستراتيجي لكونها معبرًا أرضيًا

(١) د. إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة، دراسة لتطور الهيمنة الأميركية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١١٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٣.

بين وسط آسيا وشرقها من جهة وبين غرب آسيا والبحر المتوسط من جهة أخرى، وبهذه المساحة تعادل مساحة خمس ولايات أميركية وكذلك تعادل مساحة الجزر البريطانية وفرنسا وسويسرا وبلجيكا وهولندا وألمانيا مجتمعة، حيث تبلغ المسافة بين أقصى شمالها الغربي وأقصى جنوبها الشرقي حدود (٣٦٤٠ كم) ومن الشمال إلى الجنوب (٢٢٧٥ كم)، وتقع بين دائرتي عرض (٢٥ ـ ٤٠ شمالًا) وخطي طول (٤٤ ـ ٦٣ شرقًا) ويصل طول ساحلها على بحر قزوين (٨٠٠ كم) وعلى الخليج العربي (١٦٦٠ كم)، وتحيط بها مجموعة جبال شاهقة أهمها جبال زاغروس التي تنحدر مع مجموعة من الأنهار والوديان والسهول ويزدحم بها المجال الاقليمي بتخومه المزدوجة بين العراق وإيران، وهذه الثروة الطبيعية لا نجدها في حدود إيران الأخرى مع أفغانستان وباكستان أو أذربيجان أو مع الخليج العربي وخليج عمان اللذين منحا إيران مكانة وحركة استراتيجيتين، وهذا الموقع الجغرافي الذي تحتله إيران تطل منه على بحر قزوين والساحل الشرقي للخليج بحدود بحرية يبلغ طولها نحو (٢٥٠٠ كم مربع) وتجاور كلًا من باكستان وأفغانستان بحدود طولها (٨٣٠ كم) و(٨٥٠ كم) على التوالي، أما الحدود الشمالية فتطل منها على آسيا الوسطى وخاصة تركمانستان وأذربيجان بحدود طولها (١٧٤٠ كم)، ومن الغرب تجاور تركيا بحدود طولها (٧٤٠ كم) والعراق بحدود طولها (١١٨٠ كم) والخليج وخليج عمان بحدود طولها (١٨٨٠ كم)[١].

كما يشكل موضوع الخليج في سياستها الخارجية بعدًا مهمًّا، حيث تمتلك إيران أطول السواحل على الخليج[٢]، وتبلغ مساحتها ٦٣٥ ميلًا بحريًا، فضلا عن ذلك، لديها أيضًا ساحل على خليج عمان[٣]، وعلى الرغم من أن لإيران تملك واجهة بحرية على بحر قزوين (وهو بحر مغلق لايصلها بالبحار الأخرى)، واجهة بحرية أخرى على خليج عمان، وبحر العرب، لكن هذه الواجهة تقع في أقصى

(١) شيماء جواد كاظم، مصدر سابق، ص ٤٢-٤٣.

(٢) للمزيد حول أهمية الخليج انظر: د فكرت نامق عبد الفتاح وعبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأميركية حيال الخليج العربي بعد ٢٠٠٣، مركز حمورابي، ٢٠١٢، ص ٥٠ وما بعدها.

(٣) علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الأميركي الإيراني، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٥.

الطرف الجنوبي الشرقي والشمال الغربي، حيث تقع أبرز المدن مثل العاصمة طهران وعبدان وقم وغيرها، أما الواجهة الإيرانية البحرية الحيوية فهي تلك المطلة على الخليج وفيها أهم الموانئ لتصدير البترول، كميناء عبدان وخرج، وقد اعتمدت الدولة بشكل كبير على مضيق هرمز في صادراتها ووارداتها، حيث يمثل مضيق هرمز أبرز ممر مائي لنقل النفط الخام في العالم، فهو يشهد تدفق حوالي ١٧٤ مليون برميل يوميًا، ما يشكل نسبة تقارب ٤٠٪ من تجارة النفط العالمية وما يوازي ٩٠٪ من إجمالي صادرات النفط من الدول المطلة الأخرى على الخليج(١).

وسعت السياسة الخارجية الإيرانية إلى توظيف تلك الميزات لتحقيق المصالح والأهداف المحددة، من خلال تنمية العلاقات الاقتصادية ومصالحها القومية وعلاقاتها التجارية مع الأقاليم المجاورة مثل منطقة الخليج والقوقاز، أبرز هذه الاهداف(٢):

١- تعزيز مصالح إيران الاقتصادية في منطقة القوقاز وتنمية التعاون مع دول هذه المنطقة، فهي تمثل أسواقًا ومعبرًا تجاريًّا مهمًّا للصادرات الإيرانية، ومن خلال الاستفادة من موقعها الجغرافي الذي يشكل حلقة وصل بين دول القوقاز والخليج.

٢- خلق شركاء إقليميين في منطقة القوقاز لما توفره المنطقة من مصالح ولاسيما في مجال الطاقة ومشاريعها.

٣- ضمان المصالح الاقتصادية لذا، تسعى سياستها الخارجية إلى تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي في منطقة القوقاز.

حيث يصنف مضيق هرمز من بين المضائق الدولية الأبرز والأهم لمختلف الأسواق العالمية، وتظهر أهميته التاريخية والحالية والمستقبلية كممر تجاري عالمي، ويمتد تأثيره من دول الخليج ليصل إلى مختلف دول العالم، فهو بمثابة

(١) علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الأميركي الإيراني، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣، ص ٦٦-٦٧.

(٢) عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد ٢٠٠٣، من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية أم إيران الفارسية، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١٤، ص ٢٧-٢٨.

الشريان الذي يربط القلب (الخليج) بالجسد (الأسواق الأوروبية)[1].

وحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن في بحر قزوين احتياطات مثبتة من النفط تقدر بنحو ١٥ إلى ٤٠ مليار برميل، أي ما يمثل ١,٥ إلى ٤ بالمائة من الاحتياطات العالمية المثبتة، أما الاحتياطات العالمية المثبتة من الغاز الطبيعي فتقدر في بحر قزوين وفقًا للمصدر نفسه بنحو ٦٧ إلى ٩٢ تريليون متر مكعب، إضافة إلى احتمال وجود ثمانية تريليونات أخرى، وهذا يعني أنها تمثل نحو ٦ بالمائة إلى ٧ بالمائة من الاحتياطات العالمية للغاز.

وفي الواقع، تمتلك إيران بفضل ١١,٤٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، ثاني أكبر احتياطي بعد المملكة العربية السعودية (٢٥٪) أي مايقارب مليار برميل. ناهيك بأنها تمتلك ثاني احتياطات الغاز بعد روسيا مع ٢٦,٦٩ تريليون متر مكعب (١٥,٢٪ من الاحتياطات العالمية). وتحقق الهيدروكربورات إيرادات لإيران تتراوح بين ٢٠ و٢٥ مليار دولار سنويًا منذ العام ٢٠٠٠، ومبلغًا أكبر منذ العام ٢٠٠٤. وهي تمثل ٨٥ إلى ٩٠٪ من عائدات التصدير، و٤٠ إلى ٥٠ ٪ من موارد ميزانية الدولة الإيرانية، و١٥ إلى ٢٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. تسمح هذا الإيرادات لإيران بامتلاك رأسمال من الاحتياطات النفطية يقدر حاليا بما يزيد عن عشرة مليارات دولار. وتحتل إيران بصورة مستمرة المرتبة الرابعة بين الدول المنتجة للنفط في العالم، ويراوح متوسط إنتاجها بين ٣,٥ و٣,٩ ملايين برميل في اليوم منذ السنوات الخمس عشرة الماضية، متخطية ما يقارب٥٠٠ ألف برميل في اليوم، وهي حصتها الرسمية المحددة من قبل منظمة الأوبك، ويتم تصدير نصف إنتاج إيران تقريبًا إلى آسيا، خاصة إلى اليابان والصين وكوريا الجنوبية والهند وإلى معظم الدول الآسيوية، ولكن تستهلك إيران نظرًا لتزايد عدد سكانها، حصة متزايدة من إنتاجها النفطي الذي يقدر حاليًا بنحو ٣١٪ أي ما يقارب ١,٢ مليون برميل في اليوم، لكن في حين ينبغي ألا تتخوف إيران من نقص في الطاقة، تدفع بها ضرورة تأمين احتياطياتها النفطية الهائلة إلى تطوير برنامج نووي مدني، وإلى السعي لامتلاك السلاح النووي بالتوازي مع إنشاء بنية

(١) علي ناصر ناصر، مصدر سابق، ص ١١.

دفاعية تقليدية ضخمة، تشكل هذه القدرات العسكرية بالنسبة لطهران، ضرورة حتمية لتأمين مواقع إنتاجها للهيدروكربور، انطلاقا من أن منطقتين من مناطق إيران (لورستان وخوزستان، بالنسبة لإنتاج النفط، ومنطقة جنوب بارس، بالنسبة لإنتاج الغاز) تحتويان على ٩٠٪ من نفطها و٦٣٪ من غازها[١].

الجدول التالي[٢] يوضح بعض الأرقام:

حجم الإنتاج والاحتياط النفطي الإيراني

السنة	الإنتاج/مليون برميل يوميًا	الاحتياطي/مليار برميل
١٩٩٥	٣٥٩٥	٩٣٧
١٩٩٦	٣٥٩٦	٩٤٦
١٩٩٧	٣٦٠٣	٩٢٠
١٩٩٨	٣٧١٤	٩٣٧
١٩٩٩	٣٣٧٨	٩٣١
٢٠٠٠	٣٨٠٨	٩٩٥٣
٢٠٠١	٣٦٥٠	٩٩٥٣
٢٠٠٢	٣٦٥٠	٩٩٥٣

وحسب الإحصائيات المسجلة لعام ٢٠٠٣، تحتل إيران المركز الرابع في المنطقة من حيث إجمالي الناتج المحلي GDP بعد تركيا والسعودية والكيان الاسرائيلي، علما أن الناتج المحلي لتركيا ينتج زهاء ضعف الناتج المحلي في إيران، كما أن حجم هذا الناتج في السعودية أقل بقليل منه في تركيا، ووفق رضائي فإن من الممكن ملاحظة ثلاثة خيارات للأفق المستقبلي:[٣]

الأول: تعميم مسيرة العشر سنوات المنصرمة وإسقاطها على أفق العشرين سنة القادمة، بحيث يكون النمو الاقتصادي لإجمالي الناتج المحلي لبلدان المنطقة

(١) فيليب سيبيل لوبيز، مصدر سابق، ص ٣٨٩-٣٩٠.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ٢٥.

(٣) محسن رضائي وعلي مبيني دهكردي، مصدر سابق، ص ٣٨١-٣٨٢.

وإيران، مكافئًا لمعادل العشر سنوات الماضية (١٩٩٤ ـ ٢٠٠٣).

الثاني: تواصل مسيرة نمو إجمالي الناتج المحلي لبلدان المنطقة وإيران حتى أفق عام ٢٠٢٥، على أساس الحد الأعلى من النمو خلال العشر سنوات السابقة لكل بلد من البلدان، بمعنى سيناريو الحد الأقصى من النمو الذي جربه كل بلد من البلدان في غضون العقد السابق (١٩٩٤-٢٠٠٣).

الثالث: توقع الأفق المستقبلي للعشرين سنة القادمة على أساس استشراف المستقبل، والأهداف المتوخّى تحقيقها عام ٢٠٢٥، لإحراز المرتبة الأولى في إجمالي الناتج المحلي في المنطقة واختيار متوسط نمو (GDP).

ونحن نعتقد أن الاستقرار السياسي الذي تعيشه إيران اليوم، وكذلك تخفيف العقوبات الاقتصادية عليها سيمهدان لها السيناريو الثالث.

أما التركيبة السكانية لإيران فإنها تتكون من جماعات متعددة،وعمومًا يبلغ عدد سكان الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٧٧٨٩١٢٢٠ نسمة، وفق تقديرات عام ٢٠١١ [١]، وتتوزع المجموعات اللغوية العرقية في إيران وفق الجدول التالي:[٢]

اللغة	عدد السكان بالملايين	حصة كل منها من إجمالي السكان بالنسبة المئوية
الفارسية	٣٢,٧	٤٦,٣
التركية الأذرية	١٤,٥	٢٠,٦
الكردية	٧,١	١٠
اللورية	٦,٢	٨,٨
القزوينية	٥	٧,٢
العربية	٢,٥	٣,٥
البلوشية	١,٩	٢,٧
التركمانية	٠,٤	٠,٦
اللغات الأخرى	٠,٢	٠,٣

(١) العماد فهد جاسم الفريج، مصدر سابق، ص ٣٨.

(٢) برنار أوركاد، مصدر سابق، ص ٣٦.

وعند الحديث عن الأبعاد الاستراتيجية لأي دولة مهما كانت قدراتها، لابد من الحديث أصلًا عن أهم نقاط القوة وأهم الفرص وأهم التهديدات، لكي يتم لها التوظيف الأمثل في السياسة الخارجية، في هذا الإطار، ولقد حدد محسن رضائي في هذه المحاولة، العديد من تلك النقاط. ومن أهمها[١]:

ـ نقاط القوة في إيران هي:

ـ المجتمع الشاب ووجود موارد بشرية خلاقة وكفوءة ومتعلمة.

ـ الموقع الجيو سياسي المتميز لإيران في العالم.

ـ تمتع البلاد باحتياطي غني من المواد الهيدروكربونية والمعدنية.

ـ المساحة الواسعة ووجود تنوع إقليمي وأنظمة بيئية متعددة والاستفادة من الاحتياطي الغني الموروث.

ـ امتلاك البلاد بنية تحتية عامرة.

ـ التركيبات الاجتماعية والحقوقية والقانونية والتنظيمية، والعراقة التاريخية والثقافية في الحكم والاعتماد على الحلول المحلية.

ـ تراث تاريخي وثقافي وطبيعي مهم وعريق لتوسيع خدمات السياحة والسياحة البيئية والسياحة الثقافية.

ـ وجود ثروات طبيعية في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات واستعداد البلاد للتحرك السريع باتجاه التنمية.

ـ الاستقلال الوطني وانعدام الاستبداد والاستعمار في البلاد، عقب انتصار الثورة الإسلامية.

ـ الإمكانات والطاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكبيرة في البلاد.

ـ القابليات الفكرية في مذهب التشيع لإدارة المجتمع وتلبية متطلباته.

ـ الوحدة الوطنية والتكاتف الاجتماعي في البلاد.

---

(١) محسن رضائي وعلي مبيني دهكردي، مصدر سابق، ص ٥٩٩.

ـ أما الفرص في الجمهورية الإسلامية الإيرانية فهي[1]:

ـ العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وإتاحة الاستفادة من المعلومات والمصادر العالمية.

ـ مطالبة دول المنطقة بالاستفادة من الطاقات الإيرانية الشابة والمثقفة والمتعلمة.

ـ الموقع الجيو ـ سياسي المتميّز لإيران ونشوء تكتلات مختلفة حولها في الشمال والجنوب.

ـ النفوذ الثقافي والحضاري (الإسلامي ـ الإيراني) المناسب في المنطقة.

ـ حاجة العالم الملحة للاحتياطي المعدني والهيدروكربوني الموجود في إيران.

ـ الطلب العالمي على السياحة لوجود المراكز الثقافية والإقليمية، ومواضع السياحة البيئية المتنوعة والتراث الثقافي الغني.

ـ حاجة المجتمعات المسلمة إلى أسس التفكير الثقافي للثورة الإسلامية وقابلية تسويق البضائع الثقافية إلى خارج حدود الجمهورية الإسلامية.

ـ وجود موارد مالية قابلة للاجتذاب لدى الإيرانيين في الخارج، وفي دول الجوار تحديدًا لتطوير الاستثمار في إطار التنمية الاقتصادية للبلد.

ـ ارتفاع طلبات دول الجوار الجنوبية من البلدان الواقعة في شمالها، ومنها إيران، على الموارد الغنية والمياه والإمكانيات الأخرى.

ـ توافر فرص عدة لتوسيع نطاق التعاون وإنشاء الأسواق والاستثمارات المشتركة الإقليمية والعالمية.

ـ وجود أرضيات مشتركة في مجال تأسيس صناعات مكتملة ومشتركة في بلدان المنطقة وتطويرها على أساس تقسيم العمل الإقليمي.

(١) محسن رضائي وعلي مبيني دهكردي، مصدر سابق، ص ٦٠١.

- توفر سوق مناسبة للمحاصيل الصناعية والزراعية الإيرانية في أسواق المنطقة والعالم.

أما التهديدات وفق رضائي فهي[1]:

- رفض الدول ذات التقنية العالية نقل هذه التقنية إلى إيران، والعمل على تعميق الفارق التقني بين الدول وإيران.

-تفرد الولايات المتحدة الأميركية وتدخلاتها غير المشروعة في العالم، في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتوسيع نفوذها في المنطقة.

- الدعوة إلى الاستعاضة عن النموذج الإيراني - الإسلامي بنماذج أجنبية هدامة، ونزوع التيارات الاجتماعية إلى هذا النحو من النموذج.

- تحجيم الدور الإيراني على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومنع الشعوب من الاقتداء بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، والضغط المضاعف على الحركات الشيعية والتيارات الإسلامية.

-توسيع دائرة نفوذ الكيان الاسرائيلي إلى دول الجوار، وبلدان المنطقة، والعمل على إشعال فتيل المواجهة بين الدول العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ودعم الولايات المتحدة لأنظمة تلك الدول.

- إنفاق تلك الدول المتقدمة في مجال استقدام الطاقات البشرية المتخصصة من إيران، وفرار الموارد البشرية الخلاقة من المجتمع الإيراني.

- تعرض الموقع الجيو- سياسي الإيراني للخطر.

- العدد الكبير من دول الجوار، وبروز مصادر التهديد والتحدي في النقاط الحدودية، ووجود متممات قومية في أطراف البلاد والمناطق الحدودية.

- اتحاد المستهلكين للنفط في الغرب بقيادة شركات متعددة الجنسيات، والتوزيع غير المناسب لمبيعات النفط الإيراني في مختلف أرجاء العالم.

(١) محسن رضائي وعلي مبيني دهكردي، مصدر سابق، ص ٦٠٢.

ـ التقلبات الشديدة في سوق النفط العالمية ومدى تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني.

ـ قيام وسائل الإعلام العالمية بتشويه صورة الجمهورية الإسلامية في إيران لدى الرأي العام العالمي.

ـ تحقيق إجماع عالمي لمواجهة إيران مواجهة شاملة وفرض الحظر عليها.

مؤسسات السياسة الخارجية في إيران

«الإمام الخميني كأنه طلقة انطلقت من القرن السابع لتستقر في صدر القرن العشرين».

محمد حسنين هيكل

سوف نتطرق إلى المؤسسات الفاعلة على مستوى السياسة الخارجية الإيرانية لنتعرف إلى كيفية صنع القرار الخارجي فيها وآلياته، ووفقًا لذلك فإنها من أهم مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية حسب الدستور الإيراني ١٩٧٩ وتعديلاته عام ١٩٨٩، وهو أهم وثيقة توضح أهمية تلك المؤسسات، حيث يقع دستور ١٩٧٩ في مئة وخمس وسبعين مادة تتوزع على اثني عشر فصلًا تتناول الموضوعات التالية بالترتيب: مبادئ عامة، واللغة والكتابة والتاريخ والعلم الرسمي للبلاد،وحقوق الشعب، والاقتصاد والشؤون المالية، وسيادة الشعب، والسلطات الناشئة عنها، والسلطة التشريعية، ومجالس الشورى، والقائد أو مجلس القيادة، والسلطة التنفيذية والسياسة الخارجية والسلطة القضائية ووسائل الإعلام العامة، ويلاحظ في هذا الدستور، أنه يخالف من حيث ترتيبه بقية الدساتير في العالم، التي تنتقل عادة من الديباجة إلى الأحكام العامة، ثم تحدّد السلطات الثلاث: القضائية والتنفيذية والتشريعية ثم المؤسسة العسكرية، فحقوق المواطنين، وأخيرا مبادئ السياسة الخارجية للدولة[1].

وتضمنت ديباجة الدستور مثل معظم دساتير الثورات الكبرى، الإشارة إلى رمز الثورة وقائد كفاحها من أجل إسقاط نظام الشاه وهو الإمام الخميني، وشددت الديباجة على أن المحتوى الديني لكفاح الإمام الخميني كان له أكبر الأثر سواء

---

(١) نسيب شمس، «رئاسة الجمهورية في إيران والدستور الإيراني»، شؤون الأوسط، العدد ١٤٤، بيروت، شتاء ٢٠١٣، ص ١٨٠-١٨١.

في إحداث الثورة أو بعد نجاحها، حيث تقول الديباجة (ومن هنا فإن الضمير اليقظ للشعب بقيادة المرجع الديني الكبير آية اللّٰه العظمى الإمام الخميني قد أدرك ضرورة التزام مسار النهضة العقائدية والإسلامية الأصيلة).

وحين استقرت الأوضاع في الثمانينات مقارنة بالسابق، فلقد سمح هذا الوضع بأن تستهدف تعديلات عام ١٩٨٩ تعزيز وضع رئيس الجمهورية نسبيًا، بإلغاء منصب رئيس الوزراء. ومن الأهداف الأخرى، التي استهدفها التعديل تحديد شروط المرشد وصلاحياته استعدادًا لمرحلة ما بعد الإمام المؤسس، ويقع الدستور المعدل في العام ١٩٨٩ في مئة وسبع وسبعين مادة تتوزع على أربعة عشر فصلًا، وهي مماثلة لدستور ١٩٧٩، لكن الجديد هو الفصل الثالث عشر والمتعلق بالمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني وهي مؤسسة استُحدِثت عام ١٩٨٩، وكذلك الفصل الرابع عشر وقد خصص لإعادة النظر بالدستور[١].

ومن أهم تلك المؤسسات:

١- المرشد الأعلى (الولي الفقيه، قائد الثورة الإسلامية): شكلت نظرية ولاية الفقيه لب النقلة النوعية في الفكر السياسي الشيعي، وجاءت على موج الثورة لتصل إلى مرحلة التطبيق العملي كمحور أساسي في التركيبة السياسية الشيعية، وترتكز على النص المقدس الذي أوجد آلية لخلافة المعصوم في غيابه، وتقوم على أساس تعيين الشخص الأكثر قربًا منه لناحية المواصفات، ويرتكز هذا التعيين على أساس رأي أهل الخبرة الذين لايحق لهم وضع المعايير والمواصفات، بل فقط يقومون بتحديد الشخص الأفضل والأكثر قربًا من المعصوم، وفق شروط النص، وقد شرح أسس تلك النظرية السياسية الإمام الخميني[٢].

يمثل أعلى مؤسسة وسلطة دينية وسياسية وشعبية يعبر عنها بمؤسسة القيادة، ومن خلال دراسة مهام السياسات الموكلة إلى مؤسسة القيادة وتعيينها وفق الدستور، والتي خولها الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩ودستور عام ١٩٨٩، وفق

(١) نسيب شمس، مصدر سابق، ص ١٨٢.

(٢) هادي قبيسي، «مباني النظام الإيراني»، شؤون الأوسط، العدد ١٢١، بيروت، شتاء ٢٠٠٦، ص ٩٧.

نظرية ولاية الفقيه التي أقرها الإمام الخميني في بداية الثورة الإسلامية كنظام سياسي إسلامي، يؤمن بهذا الإطار الفقهي، ومن هذه المهام:

- نص الدستور بشكل صريح على منح القائد مسؤولية تعيين السياسات العامة، كواحدة من المهام الاثنتي عشرة التي أوكلها إليه، وجاء فيه ما نصه (تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام) (المادة ١١٠، فقرة ١)، وقد جاء ذلك كجزء من تعديلات دستور عام ١٩٧٩ إذ لم يحوِ صلاحيات واسعة للقائد في هذا المورد.

- نص الدستور على إشراك مؤسسة (مجمع تشخيص مصلحة النظام) الواقعة تحت إشراف القائد في تعيين السياسات العامة بالتشاور مع القائد، وينص في موقع آخر على المشاركة في (اقتراح المواد التي يلزم إعادة النظر فيها او إكمال الدستور فيها) (المادة ١٧٧).

يزاد على ذلك، أن مؤسسة القيادة تحوي العديد من المؤسسات والممثليات المتداخلة في الشعب التي تعمل كمقياس لبيان واقع الشعب واحتياجاته ورغباته، ومنها ـ مثلاً ـ ممثليات القيادة (نمايندكي ولي فقيه) الموجودة في مؤسسات الدولة وتشكيلاتها جميعها، والقوات المسلحة والمساجد وكبريات الصحف الممولة من الدولة حتى الملحقيات الثقافية خارج البلاد[١].

فقد تم في ديباجة الدستور الإيراني المعدل لعام ١٩٨٩ التأكيد على مسألة ولاية الفقيه باعتبارها أعلى سلطة في إيران، كما تم ترسيخ هذه الفكرة في متن الدستور وتحديدًا في المادة (٥٧) التي أعطت التأكيد الشرعي الدستوري لهذا المبدأ[٢]، ولقد منح المرشد الأعلى السيادة السياسية والدينية فضلًا عن جعل الإيمان بولاية الفقيه من الركائز السياسية للجمهورية الإيرانية الإسلامية وذلك

(١) للمزيد انظر: عبد العظيم البدران، كيف تحكم إيران دراسة في صنع السياسات العامة بعد ١٩٨٩، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٦١-١٦٢.

(٢) راجع في ذلك الدستور الإيراني المعدل لعام ١٩٧٩.

بالقول (إن السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وأمام الأمة وفقًا للمواد اللاحقة في هذا الدستور)[١].

وكذلك يجب الانتباه إلى أن المرشد ينتخبه مجلس الخبراء الذي ينتخبه بدوره الشعب الإيراني انتخابًا مباشرًا، وقد حددت المواد من (١٠٧-١١٢) صلاحيات المرشد الأعلى للثورة أو الولي الفقيه، وتفصل المادة (١١٠) تحديدًا مسؤولياته بما يتعلق بعملية صنع القرار السياسي الخارجي والتي تتمثل في[٢]:

١- تعيين السياسات العامة للجمهورية والإشراف على حسن إجرائها بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٢- القيادة العامة للقوات المسلحة.

٣- إعلان الحرب والسلام والنفير العام وتعبئة القوى.

٤- تنصيب وعزل وقبول استقالة رئيس أركان القيادة المشتركة والقائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، والقيادات العليا للقوات المسلحة، وفقهاء مجلس صيانة الدستور، وأعلى منصب قضائي، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

٥- التوقيع على قرار تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب, وعزله إذا اقتضت مصالح البلاد.

٦- حل الاختلافات وكذلك تنظيم العلاقة بين القوى الثلاث.

٧- حل معضلات النظام التي ليس لها حل من خلال الطرق العادية،وذلك عن طريق مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٨- إصدار العفو أو تخفيف الأحكام بحق المحكومين في حدود موازين الشرع الإسلامي بعد اقتراح يقدم من رئيس القضاء الأعلى.

ولفهم سلطات المرشد الأعلى، يقول الإمام الخميني بهذا الصدد في تعريفه

(١) انظر المادة (٥٧) من دستور جمهورية إيران الإسلامية.

(٢) انظر الدستور الإيراني.

لنظرية ولاية الفقيه (إن قضية ولاية الفقيه ليست من صنع مجلس الخبراء، إذ إن ولاية الفقيه أمر أعده اللَّه لنا تبارك وتعالى.. ولا ينبغي لكم أن تخافوا من عنوان ولاية الفقيه، فالفقيه لايمكنه التحكم بالناس عنوة، والفقيه الذي يريد ممارسة هذا الفعل ليس له ولاية على الناس)[١]، ويتضح من خلال هذا الكلام أن وجود الفقيه لايعني العودة إلى الحكم الثيوقراطي.

ومن جملة هذه المهام يتضح عمق الدور الذي يمارسه المرشد الأعلى في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الإيراني لكونه يحتل منصب القائد العام للقوات المسلحة ويمتلك سلطة إعلان الحرب وقرار إيقافها، وكلنا نعلم أن مسألة الحرب هي من المسائل الوثيقة الصلة بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، فضلا عن أن قائد الثورة قد امتلك دستوريًا سلطة الإشراف على السياسات العامة للدولة ومن ضمنها السياسة الخارجية، وتحديدها، الأمر الذي يعطيه تفضيلًا في هذا المجال حتى على رئيس الدولة ووزير الخارجية، وإن كان الدستور قد اشترط التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام قبل إقرار هذه السياسات، وهكذا يؤدي المرشد الأعلى أو الولي الفقيه دورًا محوريًا تتأثر به السياسة الخارجية.

وبالنظر إلى هرم صلاحيات القائد والمؤسسات المرتبطة به، فإن الدستور الذي قرر الفصل بين السلطات، منحه عمليًا سلطة التعيين والإشراف على المفاصل الحساسة والمؤثرة في الدولة كالجيش والإعلام والقضاء، ولكنه لم يعطه صلاحيات تنفيذية في المسائل المرتبطة مباشرة بحياة الشعوب، كالاقتصاد والشؤون الخارجية، رغم ارتباطها بالأمن القومي، أو التدخل في تكوين مجلس الشورى رغم صلاحياته في تعيين نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور، وكونه قائدًا فإنه يحل الاختلافات وينظم العلاقات بين السلطات في المسائل التي

(١) نقلًا عن: محمد صادق الحسيني، (صنع القرار في إيران وتركيبة النظام الإسلامي)، شؤون الأوسط، العدد ٥٤، بيروت، آب/أغسطس ١٩٩٦، ص ١٢-١٣.

تمس انسجام عمل هذه السلطات[1].

وهو يمثل أعلى سلطة في إيران، ووفقًا لـولاية الفقيه المطلقة، فإن جزءًا هامًّا من قرارات السياسة الخارجية يقع بشكل مباشر أو غير مباشر في إطار صلاحيات المرشد، والمادة (١١٠)[2] تنص على أن المرشد هو الذي يعين السياسات العامة لإيران بالتشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، ولعل السياسة الخارجية تعد جزءًا من هذه السياسات التي يجب أن تحصل على موافقة المرشد، ويعد هذا المنصب أقوى مؤسسة في إيران إلى حد بعيد، لكونه يرتبط بشكل لصيق بالنظرية السياسية الدينية التي قال بها الراحل آية اللَّه روح اللَّه الخميني التي هي ولاية الفقيه[3].

وثمة مقاربة يطرحها الدبلوماسي والسفير الإيراني في بيروت غضنفر ركن أبادي حول صلاحيات القائد بين دستوري عام (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩)، حيث يرى أن هذا التعديل قد أقر بعد عشر سنوات من الثورة، بهدف إفساح المجال العام أمام مرحلة جديدة لما بعد الإمام الخميني الذي وضع الدستور ليكون مطابقًا لشخصيته ومكانته وإمكانياته الواسعة، لذلك كان لابد من تعديل للصلاحيات بحيث تتناسب مع شخصيات أقل من شخصيته، فعلى سبيل المثال اشترطت المادة الخامسة من الدستور الإيراني السابق أن يكون الولي الفقيه عادلًا مثقفًا بصيرًا بأمور العصر، شجاعًا قادرًا على الإدارة والتدبير، ممن أقرت له أكثرية الأمة وقبلته قائدًا لها وجرى التعديل بأن يكون متمتعًا بشروط العدل والتقوى، والعلم بظروف العصر، ثم جاءت المادة (١٠٩) من الدستور المعدل لتسقط شرطا أساسيًّا هو مرجعية التقليد، فقد اشترطت هذه المادة في دستور عام ١٩٧٩ أن

(١) غضنفر ركن أبادي، الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٣، ص ٤٣٤.

(٢) انظر: الدستور الإيراني المادة (١١٠).

(٣) ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ص ٦٩.

يتحلى القائد بالصلاحية العملية والتقوى اللازمين للإفتاء، والمرجعية والكفاءة السياسية والاجتماعية، والشجاعة والقدرة والكفاءة والإدارة الكافية للقيادة، أما دستور ١٩٨٩، فقد خلا من الإشارة إلى ممارسة المرجعية واقتصر على الكفاءة العلمية اللازمة في مختلف أبواب الفقه[١].

بخصوص شخصية آية اللّٰه السيد الخميني[٢]، فإن له الأثر البالغ في قيادته لتاريخ إيران المعاصر، منذ قيادته للحركة في طهران في حزيران/يونيو ١٩٦٣ والتي دامت يومين لم يكن معروفًا وقتئذ في الأوساط الوطنية[٣]، وتم اعتقاله في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، ثم نفيه إلى تركيا،، وبعد ثمانية أيام نقل من أنقرة إلى مدينة (بورصة) الواقعة على بحر مرمرة، وبعد انقضاء ثلاثة أشهر التحق به ابنه مصطفى وخلال وجوده هناك، دوّن كتابه «تحرير الوسيلة»، وبعد أحد عشر شهرًا تم نقله، بناءً على أمر من الشاه، إلى النجف الأشرف في العراق وذلك في ٤ نيسان/أبريل ١٩٦٥، وكانت هناك عوامل عديدة في اتخاذ هذا القرار من بينها: ضغوطات الرأي العام، واحتجاجات العلماء، ومعضلات الحكومة التركية في حراسته، ومنعه من القيام بنشاطات سياسية وذلك بسبب التقارب في أوجه النظامين[٤]. وكانت هناك محاولات وبالتحديد في حزيران/يونيو ١٩٦٧ لإعادة

(١) غضنفر ركن أبادي، مصدر سابق، ص ٤٤٨-٤٤٩.

(٢) ولد آية اللّٰه الخميني سنة ١٩٠٢ في بلدة (خمين) جنوبي غربي قم (مدينة تضم في ضواحيها نحو تسعين قرية يمتد أقدمها إلى ألف وخمسمئة سنة مضت)، قتل والده بين خمين وأراك سنة ١٩٠٥، أي أن عمره لم يتجاوز خمسة أشهر، أمه تدعى هاجر بنت ميرزا أحمد، نشأ آية اللّٰه الخميني في قم وتتلمذ في النجف، وبعد عودته من الأخيرة أخذ يلقي الدروس في المدرسة الفيضية بقم وتزوج سنة ١٩٢٧ من ابنة الشيخ محمد الثقفي الطهراني، وكان موقع الحوزة العلمية في قم مؤثرًا وذلك من خلال جهود آية اللّٰه الحائري وحضور آية اللّٰه البروجردي. للمزيد انظر: فهمي هويدي، إيران من الداخل، ط ٤، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩١،ص ١٩-٢١، وحميد أنصاري، حديث الانطلاق نظرة في الحياة العلمية والسياسية للإمام الخميني (من الولادة وحتى العروج)، مركز بقية اللّٰه الأعظم، (بلا)، ١٩٩٩.

(٣) د. علي قادري، الخميني روح اللّٰه سيرة ذاتية، ج١، ترجمة منير سعودي، ط٢، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني،، طهران، ص ٦٣.

(٤) سليمان كتاني، الإمام الخميني شرارة ـ باسم اللّٰه ـ واحترق الهشيم، ط٢، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، ص ٢وما بعدها.

نفي آية اللّٰه الخميني من النجف إلى الهند[١]، إلا أن هذه المحاولات أخفقت، وأخيرا تم إبعاد آية اللّٰه الخميني إلى باريس وذلك في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨. وقد تم اختياره لباريس بعد التشاور مع ولده أحمد، بسبب عدم سماح الدول الإسلامية له بالمكوث فيها، وقد جاء ذلك نتيجة تأثير الشاه في هذه الدول، بينما لم يكن هذا الاحتمال واردًا في فرنسا والتي أكدت بعد وصوله منعه من ممارسة أي نوع من النشاط السياسي، وقد استقر آية اللّٰه الخميني في ضاحية نوفل لوشاتو الواقعة على بعد ٢٥ كيلومترًا من باريس[٢]، وكان موقف الإدارة الأميركية وعلى لسان جيمي كارتر في مذكراته: كنت أنظر إلى شاه إيران، وشأني في ذلك شأن جميع الرؤساء الذين سبقوني، على أنه حليف من حلفاء الولايات المتحدة ومن أولاهم ثقة، وكنت أقدر له العلاقات الطيبة التي يقيمها مع المصريين ومع السعوديين، كنت أقدر له أيضًا قراره مواصلة بيع النفط إلى الكيان الإسرائيلي، على الرغم من نواهي المقاطعة من الدول العربية[٣].، وقاد الثورة عبر البيانات من باريس، وعندما تأكد عزم آية اللّٰه الخميني على العودة إلى إيران، أمر بختيار بالتعاون مع الجنرال هايزر بإغلاق مدارج المطار بوجه الطائرات، بحجة المحافظة على حياة آية اللّٰه الخميني، إلا أن قطاعات من الجيش أعلنت عدم رغبتها في النزول إلى الشوارع لإخماد المظاهرات مما حدا ببختيار إلى الرجوع عن قراره[٤]، وفي نهاية الأمر، وصل السيد الخميني في الأول من شهر شباط/فبراير ١٩٧٩ إلى إيران بعد مرور أربع عشرة سنة من تركه

(١) أرسل رئيس الوزراء الإيراني الأسبق، شريف إمامي برسالة إلى الحكومة العراقية، طلب فيها طرد آية اللّٰه الخميني من الأراضي العراقية، وتوجه السيد الخميني بعد أن أمرته الحكومة العراقية بمغادرة العراق إلى فرنسا مستفيدًا من سماح الحكومة الفرنسية للمواطنين الإيرانيين بدخول الأراضي الفرنسية بدون تأشيرة دخول. راجع: وليم ساليفان، أميركا وإيران، ترجمة نجدة الشواف، دار الملتقى للنشر، ليماسول ـ قبرص، ١٩٩١، ص ١٩٣.

(٢) حميد أنصاري، مصدر سابق، ص ٧٧.

(٣) جيمي كارتر، كامب دافيد: حرب على الحرب رهائن طهران والحسابات الخاسرة، ترجمة شبيب بيضون، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٥، ص ١١١.

(٤) سليمان كتاني، مصدر سابق، ص ٣٠٢.

إياها، ومعه حشد كبير من معاونيه فاستُقبلوا من قبل الحشد الهائل من البشر الذين تجمعوا في مطار مهراباد على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية. من المطار توجه آية اللّٰه الخميني وجماعته يرافقهم جمهور غفير من المستقبلين إلى مقبرة الشهداء حيث أدى الجميع الصلاة على أرواح الذين استشهدوا في مختلف المراحل التي مرت بها الثورة، بعد ذلك توجه آية اللّٰه الخميني يرافقه جمهور كبير إلى مدرسة دينية صغيرة في الطرف الجنوبي من طهران أعدت لتكون مسكنًا له ولعائلته، وفي ١١ من شباط/فبراير من السنة نفسها، أصبح آية اللّٰه الخميني زعيمًا للبلاد، وأعلنت الجمهورية الإسلامية لاحقًا(١).

وثمة اعتقاد أن الشخصية الأساس في السياسة الخارجية الإيرانية ليست الرئيس، وإنما المرشد الأعلى، وحاليا هو آية اللّٰه السيد علي الخامنئي، لكون الدستور الإيراني يمنح المرشد الأعلى السلطة على جميع مؤسسات الدولة الرئيسة، وقد تسلم هذا المنصب منذ عام ١٩٨٩، وبالتالي فإن آراءه هي التي ستشكل في النهاية السياسة الإيرانية(٢).

(١) يقول مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية آية اللّٰه السيد علي الخامنئي: تجلّى في حادثة وفاة نجل الإمام الخميني بعد آخر من أبعاد شخصيته الكبرى، هناك بطبيعة الحال علماء وأكابر وشجعان كثيرون، إلاّ أن الأشخاص الذين امتدّت وتجذّرت هذه المثل العظمى في أعماق مشاعرهم وفي سويداء قلوبهم ليسوا كثيرين. وهذا الرجل الذي شارف على الثمانين من عمره في ذلك الوقت، نقل عنه أنه قال عند وفاة نجله الفاضل ـ حيث كان نجله في الواقع عالمًا ممتازًا ورجلًا بارعًا وأملًا للمستقبل جملة واحدة وهي إن وفاة مصطفى من الألطاف الإلهية الخفية معتبراً وفاته رحمة إلهية خفية. انظر: علي الخامنئي، أبعاد شخصية الإمام الخميني (قده)، الموقع الرسمي لآية اللّٰه الخميني على الشبكة الدولية

http://www.imam-khomeini.com/web1/arabic/showitem.aspx?cid=1593&pid=1709

(٢) Akbar Ganji, Who Is Ali Khamenei? The Worldview of Iran's Supreme Leader, foreign affairs,Volume 92, No 5, September/October 2013, p. 24.

للاطلاع على الترجمة العربية للمقالة انظر موقع المجلة على الرابط: أكبر جانجي، (من هو آية اللّٰه علي حسيني الخامنئي؟، موقع المجلة الالكتروني على الرابط التالي: .Web.http://www.majalla. com/arb/2013/10/article55248177

ولد السيد علي خامنئي في مدينة مشهد بشمال شرق إيران في عام ١٩٣٩، وكان من أسرة دينية، وقد تلقى العلوم الدينية في مدينة قم ١٩٥٨-١٩٦٤، وأثناء وجوده هناك، انضم إلى حركة السيد الخميني، في عام ١٩٦٢، وكان له دور مهم في الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وقد أصبح رئيسًا للجمهورية الإسلامية الإيرانية ١٩٨١-١٩٨٩، ومن ثم خليفة السيد الخميني كقائد للثورة، وكان السيد الخامنئي دائمًا على اتصال مع العالم من خلال المثقفين الإيرانيين. انظر للمزيد: موقع المجلة على الرابط المذكور أعلاه.

وبالعودة إلى شخصية القائد الحالي للثورة الإسلامية وفهم إطاره الفكري تجاه الفكر والحضارة العربية نجد أن السيد علي الخامنئي واسع الاطلاع، في مختلف العلوم، بما فيها العلوم الدينية وليس صحيحًا أن الانغلاق سمة دائمة عند طلبة العلوم الدينية، ولعل ذلك يشكل الاختلاف الواضح مع بقية المراكز العلمية[١]، وقد أكد ذلك في اجتماع له مع طلبة العلوم الدينية في عام ٢٠١٢ بقوله «شاركت في الأوساط الثقافية قبل الثورة وكانت لدي علاقات وثيقة مع الجماعات السياسية، وكنت أعرفهم جميعا، وشاركت في مناقشات ومناظرات مع كثير منهم»[٢].

وقد يتضح ذلك من خلال ذلك الفرق الواسع بين طبيعة التلقي والمعرفة الدينية بين الحوزات العلمية والدينية، وخصوصا في إطار العلوم الفلسفية.

وقد ورد عن شخصيته أنه «كان رجلًا محبًا للشعر والروايات بالإضافة إلى التعليم الديني، وجدير بالذكر أنه لا يوجد مرجع ديني أو فقيه بارز يملك مثل هذا الماضي الشامل»[٣]، وقد احتوت شبكة الإنترنت العالمية وخصوصا موقع (اليوتيوب) على مقاطع كثيرة للسيد الخامنئي وهو يلقي الشعر العربي الفصيح، أو يلتقي الأدباء والشعراء، بل وصل الأمر إلى إلقائه الشعر الشعبي العراقي (الدارمي).

وبالعودة إلى الجانب السياسي فقد «أدت علاقات السيد علي الخامنئي الواسعة مع المثقفين في إيران إلى حدة آرائه بشأن الولايات المتحدة الأميركية، نظرًا لأن هذه الأوساط كانت معارضة للولايات المتحدة بشدة بعد انقلاب عام ١٩٥٣، وبعد تأييد الولايات المتحدة للشاه وقمعه التالي للمعارضين، وكما قال

---

(١) لمزيد من فهم الأوضاع الدينية داخل المؤسسة الشيعية انظر: لندا.اس. والبرج، الأعلم عند الشيعة دراسة في مؤسسة مرجعية التقليد، ترجمة د. هناء خليف غني، مكتبة عدنان للطباعة والتوزيع والنشر، بغداد، ٢٠١٣، ص ٣٢١.

(٢) أكبر جانجي، مصدر سابق.

(٣) المصدر نفسه.

صديق السيد علي الخامنئي الشاعر مهدي إخوان ثالث، في أحد الأبيات: «لن أنسى أننا كنا شعلة، وهم أطفأونا بالماء»، كما تحدث السيد علي الخامنئي عن دور الولايات المتحدة الأميركية في انقلاب عام ١٩٥٣ عدة مرات»[١]، وجاء في تعليق له حول الموضوع: «من المثير للاهتمام أن ندرك أن أميركا أطاحت بحكومة مصدق حتى على الرغم من أنه لم يظهر عداء تجاهها، لقد تصدى للبريطانيين ووثق بالأميركان، كان يرجو أن يساعده الأميركان، وكانت له علاقات ودية معهم، وأعرب عن اهتمامه بهم، لعله أبدى لهم خضوعًا. (ولكن) أطاح الأميركيون بهذه الحكومة، لم تكن الحكومة القائمة في طهران حينها معارضة لأميركا، بل كانت صديقة لها، ولكن مصالح الغطرسة. استلزمت تحالف الأميركيين مع البريطانيين، جمعوا الأموال وجلبوها إلى هنا وقاموا بمهمتهم،ثم عندما تحقق انقلابهم أعادوا الشاه الذي كان قد هرب، وتمكنوا من السيطرة على البلاد»[٢].

ووفق الرؤية الإيرانية الرافضة للهيمنة والسيطرة المنفردة على مقدرات الشعوب، ووفق متبنيات الفكر والثقافة السياسية الإسلامية، وهذا واضح خلال حديث له بالقول «لماذا ينبغي علينا الهروب من الثقافة الغربية والأوروبية والأميركية، ولماذا يجب إغلاق أذهاننا دونها؟، ومع أن هذا سؤال موضوعي فقد أدرك الناس جوابه إلى حد ما بعد الثورة، لكنني أقول باختصار في هذا الصدد، إن الثقافة الغربية هي مشروع لإفساد الانسان، يعملون جميعا، ومنذ عقود طويلة على إدخال هذا الفساد بأنواعه المختلفة إلى الدول الإسلامية..، وهذا سبب العداء البغيض الذي تحمله أميركا ومن لف لفها للجمهورية الإسلامية»[٣].

وعليه كان للسيد علي الخامنئي رؤى ممتدة من فكر الثورة ومناهضة الإمبريالية

(١) أكبر جانجي، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) صحيفة جمهوري إسلامي، نقلًا عن: أميركا في فكر الإمام الخامنئي، مؤسسة الإمام الخميني الدولية للثقافة والدراسات، طهران، ص ٢٧-٢٨.

التي اتبعها الإمام الخميني[1].

كما تفاعل السيد علي الخامنئي مع الأوساط الإسلامية على مستوى العالم العربي، كما تفاعل بهذا الصدد، مع سيد قطب، المنظر الرئيس لجماعة الإخوان المسلمين،، وقد نشر قطب، الذي أعدمه نظام الرئيس المصري جمال عبد الناصر في عام ١٩٦٦ ، فكرة الدولة الإسلامية، حيث يؤمن، «إذا أريد للإسلام أن يعمل، فلا بد أن يحكم، فما جاء هذا الدين لينزوي في الصوامع والمعابد، أو يستكن في القلوب والضمائر، إنما جاء ليحكم الحياة ويصرفها، ويصوغ المجتمع وفق فكرته الكاملة عن الحياة.. ومما سبق عرضه من مشكلات اجتماعية وقومية وطريقة علاج الإسلام لها يتبين بما لا لبس فيه ضرورة الحكم للإسلام.. لا إسلام بلا حكم ولا مسلمين بلا إسلام»[2]، أعمدة الحكم الإسلامي التي تحدث عنها قطب هي العدالة والمساواة وإعادة توزيع الثروة، وكتب سيد قطب في (العدالة الاجتماعية في الإسلام): (إن الإسلام الحقيقي هو حركة تحرر وجدان الأفراد ثم المجتمعات الإنسانية من الخوف من عبودية الأقوياء)[3].

فقد تعززت هوية إيران الإسلامية على الصعيد الدولي، بما أن الشيعة هم أقلية

---

(١) يتميز السيد علي الخامنئي بحبه وقراءته للروايات، فقد «أعجب بليو تولستوي وميخائيل شولوخوف وأمثال أونوريه دي بلزاك وميشال زيفاجو، ولكنه يعد فيكتور هوغو الأفضل، وفي تصريحات لبعض وسائل الإعلام عام ٢٠٠٤، قال: في رأيي، إن رواية (البؤساء) لفيكتور هوغو أفضل رواية كتبت في التاريخ. طبعا لم أقرأ جميع الروايات المكتوبة في التاريخ، ولكني قرأت العديد من الروايات المتعلقة بأحداث قرون مختلفة. وقرأت روايات قديمة للغاية. على سبيل المثال، قرأت (الكوميديا الإلهية)، وقرأت (أمير أرسلان)، وقرأت أيضًا (ألف ليلة وليلة).. ولكن (البؤساء) معجزة في عالم كتابة الرواية.. وأقول مرارًا اقرأوا (البؤساء)، إنه كتاب عن علم الاجتماع والتاريخ والنقد وعلم اللاهوت والحب والمشاعر، حتى إنه نصح جمهورًا من الكتاب والفنانين في عام ١٩٩٦ قائلًا: (اقرأوا روايات بعض الكتاب ذوي الاتجاهات اليسارية، مثل هوارد فاست. اقرأوا (عناقيد الغضب) الشهيرة التي ألفها جون ستاينبيك.. وانظروا كيف تتحدث عن موقف اليسار وكيف تعامل معهم الرأسماليون في مركز الديمقراطية)»، للمزيد انظر: اكبر جانجي، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) حول العلاقات بين إيران وحركة الإخوان المسلمين انظر: عباس خامة يار، إيران والإخوان المسلمون دراسة في عوامل الالتقاء والافتراق، ترجمة عبد الأمير الساعدي، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢١٩.

في العالم الإسلامي، بقيت إيران لفترة طويلة على هامش مناقشات وديناميات العالم الإسلامي، الخاضع في القرن التاسع عشر لسيطرة الإمبراطورية العثمانية، ولسيادة الخليفة، ولسلطة العالم الإسلامي، وبخاصة مصر، في القرن العشرين حيث ظهر الإخوان المسلمون الذين وضعو أسسًا للإسلام السياسي المعاصر، في عام ١٩٦٩، كانت إيران أحد الاعضاء المؤسسين لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في حين كان آخر شاه لايزال يصر على معتقداته الدينية، إلا أن هوية البلاد السياسية لم تكن شديدة التطبع بالإسلام، ولهذا فإن الإطاحة بالنظام الإمبراطوري من قبل حركة إسلامية أسفر عن كونه ثورة حقيقية[١].

وكانت هذه الأفكار تلقى قبولًا لدى الحركات الإسلامية، وقرأها السيد الخامنئي وقام بترجمة بعض ما كتبه قطب إلى اللغة الفارسية بنفسه، وكما كتب السيد علي الخامنئي في مقدمة ترجمته لكتاب سيد قطب (المستقبل لهذا الدين) في عام ١٩٦٧: «حاول هذا الكاتب العظيم عبر فصول هذا الكتاب.. تقديم روح الدين كما هي، ثم توضيح أنه منهج للحياة.. (وأكد) بعباراته البليغة ومنظوره العالمي الخاص أن حكم العالم في النهاية سوف يكون في يد مدرستنا وأن (المستقبل سيكون للإسلام)»[٢].

وحاول سيد قطب أن يعطي رؤى خاصة تجاه الولايات المتحدة الأميركية بصفتها مجتمعًا يمثل دار الجاهلية في مقاربته الفكرية (دار الإسلام ودار الجاهلية)، على الرغم من إقامته المؤقتة هناك، وأعطى ربما بعض الانطباعات التي شاهدها في منتصف الأربعينات، بقوله «الأميركان وحلفاؤهم مهتمون بالإسلام في هذه الأيام، إنهم في حاجة إليه ليكافح لهم الشيوعية في الشرق الأوسط.. والإسلام الذي يريده الأميركان ليس هو الإسلام الذي يقاوم الاستعمار وليس هو الإسلام الذي يقاوم الطغيان، ولكنه فقط الإسلام الذي يقاوم الشيوعية، إنهم لا يريدون للإسلام أن يحكم، ولا يطيقون من الإسلام أن يحكم، لأن الإسلام حين يحكم سينشىء الشعوب نشأة أخرى، وسيعلم الشعوب أن إعداد القوة فريضة، وأن

(١) برنار أوركاد، مصدر سابق، ص ٩٢.

(٢) أكبر جانجي، مصدر سابق.

طرد المستعمر فريضة، وأن الشيوعية كالاستعمار وباء فكلاهما عدو وكلاهما اعتداء»[1].

وهذا البعد الثقافي الواضح والمستمد من الثورة الإسلامية وعمق الحضارة الفارسية، كما يشير إلى ذلك الكاتب (ولي نصر) بقوله إن إيران تمثل الوجه الحديث للإسلام في العديد من النواحي، فاللغة الفارسية على سبيل المثال هي ثالث أكبر اللغات شعبية على شبكة الإنترنت (بعد الإنكليزية والصينية والماندرينية)[2]، وغيرها من الأبعاد الثقافية الأخرى.

ويعلل السيد علي الخامنئي أسباب العداء بين الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة الأميركية بمجموعة نقاط من أبرزها[3]:

«**أولًا**: عدم فصل الدين عن السياسة، وتأسيس الجمهورية الإسلامية على قاعدة إسلامية.

ثانيًا: الاستقلال السياسي لهذا النظام، بمعنى عدم الاستسلام للغطرسة التي دأبت عليها القوى الكبرى.

ثالثًا: التصريح بموقف الجمهورية الإسلامية الواضح حيال قضية فلسطين، والذي هو عبارة عن حل الكيان الصهيوني وقيام حكومة فلسطينية من الفلسطينيين أنفسهم، يعيش في ظلها المسلمون والمسيحيون واليهود في فلسطين.

---

(١) أكبر جانجي، مصدر سابق.

على الرغم مما كتبه القيادي السابق في حركة الإخوان المسلمين ثروت الخرباوي في محاولة للطعن بدور الإخوان والشيعة، لكنه وثق أبواب تلك العلاقة وأشار إلى أن الإمام الخميني كان حاضرًا بقوة في المشهد الإسلامي الإخواني إبان فترة السبعينيات، وأنه قد انتشر بين طلاب الإخوان المسلمين كتاب (الحكومة الإسلامية) للإمام الخميني في بدايات الثورة الإسلامية.

للمزيد حول الموضوع انظر: ثروت الخرباوي، أئمة الشر، الإخوان والشيعة أمة تلعب في الخفاء، دار نهضة مصر، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٥٥وما بعدها.

(٢) ولي نصر، صحوة الشيعة الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢١١.

(٣) من حديث للسيد علي الخامنئي لصحيفة جمهوري إسلامي، نقلًا عن: أميركا في فكر الإمام الخامنئي، مصدر سابق، ص ٢٦-٢٧.

رابعًا: تقديم الدعم المعنوي والسياسي لكافة الحركات الإسلامية وشجب الضغوط التي تمارس ضد المسلمين في كافة بقاع العالم.

خامسًا: الدفاع عن عزة الاسلام والقرآن وكرامة الرسول الأعظم (ص)، وكافة الأنبياء الإلهيين، ومجابهة مؤامرة توسيع رقعة انتهاك حرمة المقدسات كما حدث بشأن كاتب الآيات الشيطانية....

سادسًا: رفض الثقافة الغربية التي تسعى حكومات الغرب إلى فرضها بتعنت وقصور نظر على شتى شعوب العالم، والتركيز على إحياء الثقافة الإسلامية في بلدان العالم الإسلامي؟

سابعًا: مكافحة الفساد والانحلال الجنسي...».

وعبر قبلها في حادثة السفارة بقوله «إنني أقول إن ما قام به طلابنا عام ١٣٥٨ (١٩٧٩)، كان واحدًا من أفضل الإجراءات التي اتخذت في هذه الثورة»[١].

وفي عام ١٩٨٧، ذهب السيد علي الخامنئي في رحلته الوحيدة إلى الولايات المتحدة الأميركية من أجل المشاركة بصفته رئيس جمهورية إيران الإسلامية في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي خطابه، تحدث في عدة محاور كان من أبرزها طبيعة العلاقة بين إيران والولايات المتحدة الأميركية، وقد أكد «أن تاريخ أمتنا يحتوي على فصل أسود ومرير ودموي، يمتزج بكراهية وازدراء تجاه النظام الأميركي.. الذي يتحمل اللوم بسبب دعمه الذي استمر ٢٥ عامًا لدكتاتورية بهلوي، وجميع الجرائم التي ارتكبها ضد شعبنا، إن سلب ثروة البلاد بمساعدة الشاه، والمواجهة المكثفة مع الثورة خلال الشهور الأخيرة من نظام الشاه، وتشجيعها له على سحق مظاهرات ملايين من الأشخاص، وتخريبها للثورة عبر وسائل عديدة في الأعوام الأولى من انتصارها، واتصالات السفارة الأميركية في طهران المستفزة بعناصر مناهضة للثورة خارج البلاد، ومحاصرة النقود والممتلكات الإيرانية ورفض نقل البضائع التي تلقوا مقابلها أو الأرصدة التي أخذها الشاه من الثروة الوطنية وأودعها باسمه في البنوك الأميركية، ومحاولة فرض حظر اقتصادي

(١) أميركا في فكر الإمام الخامنئي، مصدر سابق، ص ١٦٧.

وتكوين جبهة غربية موحدة ضد بلادنا، والدعم العلني المؤثر للعراق في حربه ضدنا، وأخيرا غزو الخليج مثل قطاع الطرق بما يشكل تهديدًا خطيرًا للأمن والسلام في المنطقة.. هذا كله مجرد بعض مما تتهم به بلادنا النظام في الولايات المتحدة الأميركية»[1]، وعمومًا فإن زيارته للولايات المتحدة بخصوص قضية الأمم المتحدة شأن وحديثه بشأن العلاقة مع الولايات المتحدة شأن آخر، وقد عبر عن ذلك في تصريحات ما بعد الزيارة، حتى إن موقف السيد الخامنئي من المنظمات الدولية واضح بقوله «إن منظمة الامم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان وسائر المنظمات المنتشرة في شتى أصقاع العالم تفتش عمن تعاديه أميركا حتى تمارس هذه المنظمات ضغوطها عليه باسم حقوق الانسان»[2].

وبالتالي فإن قراءة أي متغيرات تتعلق بالسياسة الخارجية، وبغض النظر عن التيارات السياسية التي تصل إلى الرئاسة في إيران، فان للمرشد الأعلى وقائد الثورة الدور الأبرز والحاسم في عملية صنع القرار على مستوى السياسة الخارجية.

٢- مجلس الخبراء: يعد من أهم المؤسسات السياسية في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك لاتصاله المباشر بالمرشد الأعلى، من حيث كونه هو الذي يحدد صلاحيات القائد، ومدى توفر الشروط اللازمة فيه لتعيينه في هذا المنصب الحساس، وهذا حسب ما جاء في المادة (١٠٧) من الدستور الإيراني، كما نص المبدأ ١١١ على مهمة أخرى من مهام مجلس الخبراء، وهي أنه في حالة عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقدانه أحد الشروط المذكورة في الدستور، أو علم بفقدانه لبعضها منذ البداية فإنه يعزل من منصبه ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء، وهكذا يعهد الدستور إلى مجلس الخبراء بوظيفتين أساسيتين هما:

أـ «تحديد صلاحية القائد وترشيحه للقيادة ومتابعة قيامه بمهامه ووظائفه القانونية.

---

(١) أكبر جانجي، مصدر سابق.

(٢) حديث الولاية، ج٤، ص ٢٠٢، نقلًا عن: أميركا في فكر الإمام الخامنئي، مصدر سابق، ص ٦٢.

ب- عزل القائد إذا ما رأى المجلس أنه انحرف عن مساره الدستوري، أو افتقد لأي من الشروط اللازمة»[١].

ويستمد هذا المجلس هذه الأهمية في عملية صنع القرار، من كونه يتعلق باختيار المرشد، ويتم انتخاب أعضائه عبر صندوق الاقتراع الشعبي، ويشرف مجلس صيانة الدستور على العملية الانتخابية، مثلما نصت المادة السابعة بعد المئة، التي قدمت مبررات واضحة لانتخاب هذا المجلس بالقول (بعد المرجع العظيم والقائد الكبير للثورة الإسلامية.. الإمام الخميني، الذي اعترفت أكثرية الناس بمرجعيته وقيادته، توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من قبل الشعب، وهؤلاء الخبراء يدرسون ويتشاورون بشأن كل الفقهاء الجامعين للشرائط)[٢].

٣- رئيس الجمهورية: نص دستور إيران لعام ١٩٨٩ أساسًا على تشكيل هيئة تنفيذية يأتي على قمتها رئيس الجمهورية، ويتولى رئيس الجمهورية حسب الدستور الإيراني، رئاسة السلطة التنفيذية ورئاسة مجلس الوزراء، والإشراف على أداء الوزراء والتنسيق بين قرارات الوزراء ومجلس الوزراء، كما يقر السياسة العامة لأداء الحكومة ومنهجها، وعليه مسؤولية التخطيط للميزانية، ويشكل مجلس الوزراء حسب رغبته، بشرط تصويت البرلمان (مجلس الشورى) مع منح الثقة لهذه الوزارة، ويتم اقتراع عام لانتخاب رئيس الجمهورية لفترة رئاسية مدتها أربع سنوات، مع إمكانية إعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية، ولا يجوز تجديد ولايته لفترة ثالثة.

يحدد الدستورخمسة شروط في الرئيس الإيراني هي[٣]:

- أن يكون إيراني الأصل.
- يحمل الجنسية الإيرانية.
- قديرًا في مجال الإدارة والتدريب.

---

(١) بيزن إيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعيد الصباغ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٦.

(٢) توفيق شومان، السلطات الدستورية في إيران، الصلاحيات والأدوار، شؤون الأوسط، العدد ١١٤، ربيع ٢٠٠٤، بيروت، ص ٥٢-٥٣.

(٣) المادة (١١٥) من الدستور.

ـ حسن السيرة وتتوافر فيه الأمانة والتقوى.

ـ معتقدًا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد.

وطبقًا للدستور الإيراني فإن الرئاسة هي أعلى سلطة في البلاد بعد المرشد الأعلى، وهي مسؤولة عن تطبيق الدستور، ويخضع رئيس الجمهورية دستوريًّا لمساءلة مجلس الشورى لكنه يبقى هو المسؤول دستوريًّا أمام الأمة (الشعب) لرعاية تطبيق مواد الدستور[١].

ورئيس الجمهورية هو الشخص الثاني بعد المرشد في سلم هرم السلطة الرسمي في إيران، وهو الذي يتولى وفقًا للمادة ١١٣ من الدستور مسؤولية تنفيذ الدستور، وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث، إضافة إلى رئاسته للسلطة التنفيذية، وفي المادة (١١٣) (يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور كما أنه يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة)[٢]، ويتولى رئيس الجمهورية حسب الدستور الإيراني رئاسة السلطة التنفيذية ورئاسة مجلس الوزراء،والإشراف على أداء الوزراء والتنسيق بين قرارات الوزراء ومجلس الوزراء، ويقر السياسة العامة لأداء الحكومة ومنهجها، ومسؤولية التخطيط للميزانية،ويشكل مجلس الوزراء، بعد تصويت البرلمان (مجلس الشورى)، كما يتولى رئيس الجمهورية الإيرانية (التوقيع على المعاهدات والعقود والاتفاقيات والمواثيق التي بين الحكومة الإيرانية وسائر الدول،وكذلك المعاهدات الدولية،بعد مصادقة مجلس الشورى)،وذلك وفق الدستور الإيراني المادة (١٢٥)[٣]، كما يرأس رئيس الجمهورية مجلس الأمن القومي الذي يتكون من رؤساء السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية،والقضائية)، ومن رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومن وزراء الخارجية والداخلية والأمن، وفضلًا عن مندوبين يعينهما

(١) علي عبد الصادق، إيران ـ تركيا والحرب الأميركية العراقية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٣، ص ١٩.

(٢) انظر الدستور المادة (١١٣).

(٣) الدستور الإيراني المادة (١٢٥).

المرشد الأعلى، وهدفه تأمين المصالح الوطنية العليا للبلاد، وفق الدستور الإيراني المادة (١٧٦)[١].

أما فيما يخص صنع القرار الخارجي[٢]، فان لرئيس الجمهورية دورًا مؤثرًا في عملية صنع القرار من خلال المساهمة في تعيين الوزراء ومن ضمنهم بالطبع وزير الخارجية[٣] وكذلك يقوم رئيس الجمهورية «بالتوقيع على المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة والدول الأخرى بعد المصادقة عليها في المجلس سواء عن طريق رئيس الجمهورية نفسه أو عن طريق ممثله القانوني»[٤]، وكذلك يقوم بتعيين السفراء المقترحين من قبل وزير الخارجية، وفق الصلاحيات الدستورية، ومن ثم يقوم بالتوقيع على أوراق اعتمادهم وكذلك تسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى في البعثات الدبلوماسية[٥].

وفي النظام السياسي الإيراني يختار رئيس الجمهورية نائبه الأول، الذي يقوم بدوره باختيار الوزراء، مع ضرورة مصادقة مجلس الشورى على ذلك، ومنذ تشكيل المجلس الأعلى للأمن القومي الذي يرأسه أيضًا رئيس الجمهورية، زادت صلاحيات الرئيس في إدارة السياسة الخارجية، ووضع بعض معالمها، التي بلا شك تكون وفق رؤى وتصورات المرشد الأعلى.

وعمومًا إن التميز والانفراد الواضح في طبيعة هياكل صنع القرار لجمهورية إيران الإسلامية عن بقية الدول في العالم مهما كان نظامها، من حيث «الإطار الحقوقي والحدود الدستورية، يجعلها جمهورية فريدة من نوعها، حيث تجمع الدولة الإيرانية في هيكلها المتميز بين المؤسسات المنتخبة من الشعب مباشرة،

(١) طلال عتريسي،الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٠٩.

(٢) أنظر: الدستور الإيراني المادة (١١٣).

(٣) المادة (١٢٤، ١٢٢).

(٤) المادة (١٢٥).

(٥) المادة (١٢٨).

مثل رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان، وبين المؤسسات المنتخبة من هيئات علماء الدين، مثل موقع مرشد الجمهورية، أعلى موقع دستوري في إيران»[١]، وعلى الرغم من تحديد الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية وتبويبها من خلال مسؤوليته القانونية الواضحة في توقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وعن التخطيط القومي، والتوظيف في جهاز الدولة، فضلًا عن تعيين الوزراء والسفراء، إلا أن كل هذه التعيينات تحتاج إلى موافقة البرلمان.

«وعلى خلاف الجمهوريات الأخرى، لا يتحكم رئيس الجمهورية وحده في إيران بالسياسة الخارجية، أو القوات المسلحة، أو الملف النووي، فهذه الأمور الأساسية كلها تدخل في نطاق صلاحيات المرشد الأعلى»[٢].

كما يتوجب على المرشحين إلى منصب رئيس الجمهورية اجتياز اختبار الصلاحية الذي يجريه مجلس صيانة الدستور والمكون من ١٢ عضوًا، نصفهم من الفقهاء الذين يعينهم مرشد الجمهورية بغرض حماية قيم الجمهورية، وبهدف التثبت من مطابقة القوانين الصادرة عن البرلمان مع القيم الإسلامية، وينتخب الرئيس لأربع سنوات بالاقتراع الشعبي المباشر، ولا يحق له أن يحتفظ بمنصب الرئاسة لأكثر من فترتين انتخابيتين على التوالي (وهو ما حدث سابقًا مع علي أكبر هاشمي رفسنجاني في العام ١٩٩٧، ومحمد خاتمي في العام ٢٠٠٥، ومحمود أحمدي نجاد ٢٠٠٩).

ويحدد مراحل الترشيح ودخول الرئاسة حيز التنفيذ، حيث «تدخل الفترة الرئاسية حيز التنفيذ، بعد موافقة مجلس صيانة الدستور خطيًا على نتيجة الانتخابات، ثم يرفع المجلس هذه الموافقة الخطية إلى مقام المرشد لتوقيعها (المادة الأولى من قانون انتخابات رئاسة الجمهورية)، وفي حال عدم إقرار

---

(١) مصطفى اللباد، الإطار الدستوري لمنصب الرئيس الإيراني وصلاحياته، صحيفة السفير، ٢٠١٣/٠٦/٨ وكذلك موقع وكالة آسيا، على الرابط التالي: http://www.asianewslb.com/prthxwnm.23nz6dt4t2.html.

(٢) المصدر نفسه.

مجلس صيانة الدستور صحّة الانتخاب لأي سبب كان، تقوم وزارة الداخلية بتنظيم الانتخابات مرة أخرى في مهلة أسبوع (المادة الخامسة من قانون الانتخابات الرئاسية في إيران)، ويقوم الرئيس في إيران بوظائف كثيرة من التي يقوم بها رأس الدولة في الجمهوريات الأخرى، مثل قبول اعتماد السفراء، ومع تغيير الدستور في العام ١٩٨٩ فقد ألغي منصب رئيس الوزراء وأضيفت صلاحياته إلى صلاحيات رئيس الجمهورية، الذي يعتبر مسؤولًا أمام الناخبين من ناحية، وأمام مرشد الجمهورية من ناحية أخرى، هنا يبدو واضحًا أن صلاحيات رئيس الجمهورية تجعله قادرًا على المشاركة في سير السياسات العامة والخارجية والداخلية، بحيث يطبعها جميعًا بطابعه المميز»[1].

ووفق الصلاحيات الممنوحة له يقوم رئيس الجمهورية بتعيين سكرتير مجلس الأمن القومي الإيراني، الذي يقوم بعملية التنسيق بين صياغة السياسة الخارجية في مجلس الأمن القومي؛ بتوجيهات مرشد الجمهورية ورئاسة الجمهورية التي تنفذ السياسة الخارجية، «وينتخب رئيس الجمهورية بالغالبية البسيطة للأصوات (٥٠ في المئة زائدًا واحدًا)، وفي حال الدخول في جولة للإعادة بين اثنين من المرشحين حازا أعلى الأصوات، يفوز من يحقق هذه الغالبية، وطبقًا لدستور جمهورية إيران، يحل مجلس رئاسي محل الرئيس في حالة الوفاة، أو عدم القدرة الصحية حتى يمكن إجراء انتخابات رئاسية جديدة، وينص الدستور الإيراني على طريقتين لإقالة رئيس الجمهورية من منصبه:

الأولى: إذا صدر حكم قضائي بحقه في دعوى جنائية، ويستطيع المرشد في هذه الحالة إقالته من منصبه استنادًا إلى هذا الحكم القضائي، وهي حالة لم تحدث في تاريخ إيران حتى الآن. الطريقة الثانية: تحدث إذا ما قرر البرلمان عدم صلاحية الرئيس وطلب من المرشد إقالته، وهذه الطريقة حدثت في حالة واحدة فقط، أعفي فيها الرئيس من منصبه، وكانت بقرار من البرلمان الإيراني، حيث

(١) انظر: (رئيس جمهورية إيران... وصلاحياته الدستورية)، وكالة آسيا، ٨ يونيو ٢٠١٣ على الموقع الإلكتروني: http://www.asianewslb.com/vdchxwnm.23nz6dt4t2.html
غضنفر ركن أبادي، مصدر سابق، ص ٤٩٠.

تم سحب الثقة من أول رئيس للجمهورية في إيران، وهو أبو الحسن بني صدر[١]، من منصبه والطلب من مرشد الجمهورية، وقتذاك الإمام الخميني، أن يعفيه من منصبه، وهو ما فعله الإمام الراحل فعلاً»[٢].

ولايمكننا فهم طبيعة حملة الانتخابات الرئاسية ٢٠١٣ التي كانت تمثل المحطة الحادية عشرة للانتخابات الإيرانية، إلا إذا وضعناها في سياق تطور تاريخي مرت به الجمهورية الإسلامية الإيرانية، «فقد قطعت إيران شوطًا طويلًا انتقلت بموجبه من ثورة العام ١٩٧٩ إلى قوة إقليمية مستقرة العام ٢٠١٣، ولم يتحقق هذا الانتقال والتحول بين عشية وضحاها، بل تطلب الأمر حوالي أربع وثلاثين سنة لتستقر التوازنات السياسية في إيران على شكلها الحالي، حيث جرت الانتخابات الرئاسية لأول مرة في جمهورية إيران الإسلامية في العام ١٩٨٠ وفاز بها أبو الحسن بني صدر، الذي لم يمكث في السلطة أكثر من سنة ونصف السنة بعدما تطور موقفه من مؤيد قوي للإمام الخميني في منفاه في فرنسا، إلى متحالف مع المعارضين لخط الإمام، وقد دخل بني صدر، في معركة مكشوفة مع النواة الصلبة للثورة، هرب بني صدر إلى خارج إيران مع حليفه مسعود رجوي زعيم منظمة مجاهدي خلق في العام ١٩٨١ [٣]».

(١) كان أول رئيس لإيران بعد الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، التي انتصرت وأنهت الحكم الملكي، وقد تولَى مؤقتًا منصب وزير الشؤون الخارجية في إيران بعد إبراهيم يزدي وتلاه في هذا المنصب صادق قطب زاده، وقد تولَى رئاسة الجمهورية الإيرانية في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٠ حتى ٢١ يونيو ١٩٨١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) للمزيد انظر: الانتخابات الرئاسية العاشرة في العقد الثالث للثورة الإسلامية، من الصدر إلى نجاد... تاريخ حافل بالحوادث والتحولات والمفاجآت على الرابط التالي:

http://www.aljarida.com/news/print_news/336094

كانت في الاصل حركة مجاهدي خلق حركة سياسية قبل قيام الثورة الإسلامية، وقد انخرطت في بداية الثورة في الانتخابات، لكن مسعود رجوي أعلن بعد ذلك عدم قبوله بالدستور الجديد، وقام بالتحريض ضد الإمام الخميني، وصل إلى حدّ حمل السلاح. للمزيد انظر: أن سينغلون ومسعود خدا بنده، الحياة في معسكر أشرف مجاهدو خلق ضحية أسياد لا يحصون، ترجمة الشيخ سامي القصاب الكاظمي،(بلا)، ص ١١.

وبعد تلك الاحداث أجريت مباشرة انتخابات رئاسة الجمهورية للمرة الثانية، التي ترشح لها أول رئيس لإيران بعد الثورة الإسلامية وهو محمد علي رجائي[١]، ويعد رجائي من المقربين لخط مؤسس الثورة، وسبق له أن شغل منصب رئيس الوزراء عندما كان بني صدر رئيسًا للجمهورية، بعد انتخابه رئيسًا لم يمكث محمد علي رجائي في منصبه أكثر من شهر واحد، حيث أودى انفجار إرهابي كبير في مقر الحزب الإسلامي الجمهوري (حزب جمهوري إسلامي) الذي انتمى إليه غالبية المقربين لمؤسس الجمهورية، بحياة أحد مفكري الثورة الكبار آية اللّٰه مطهري والرئيس رجائي، وقد اتهمت طهران منظمة (مجاهدي خلق) التي تنعتهم منذ ذلك الوقت باسم المنافقين بتدبير الاغتيالات وأعمال العنف تلك.

وكان السيد علي الخامنئي يشغل منصب رئيس البرلمان، في وقت أجريت الانتخابات الرئاسية الثالثة عقب اغتيال الرئيس رجائي والعمل الإرهابي الذي وقع وأودى بحياة قادة الثورة، والسيد الخامنئي كان ينتمي إلى الحزب الجمهوري الإسلامي[٢] حتى إصدار قرار حل الحزب في عام ١٩٨٧، وقد فاز السيد الخامنئي بالانتخابات التي أجريت في العام ١٩٨١ ليصبح ثالث رئيس في تاريخ جمهورية إيران الإسلامية، ثم عاد السيد الخامنئي وترشح لمدة رئاسة ثانية في العام ١٩٨٥ عن جمعية (روحانيت مبارز) التي أسسها عدد من علماء الدين المؤيدين للإمام الخميني عام ١٩٧٨، وبتوجيهات من القائد، ودعم من آية اللّٰه مرتضى مطهري، وضمت في صفوفها عددًا من الشخصيات المعروفة مثل هاشمي رفسنجاني ومهدي كروبي وآخرين، وفاز بالانتخابات لمدة رئاسة ثانية امتدت حتى عام ١٩٨٩ [٣].

---

(١) محمد علي رجائي: هو ثاني رئيس منتخب للجمهورية الإسلامية (٢ آب/أغسطس ١٩٨١ ـ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨١) بعد أن عمل كرئيس وزراء (١٢ آب/أغسطس ١٩٨٠ ـ ٤ آب/أغسطس ١٩٨١) في حكومة أبو الحسن بني صدر، كما كان وزيرًا للخارجية لفترة ٥ أشهر من (١١ آذار/مارس ١٩٨١ حتى ١٥ آب/أغسطس ١٩٨١)، اغتيل في انفجار استهدف مجلس الوزراء في طهران خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية.

(٢) أسس الحزب بعد أسبوع من انتصار الثورة الإيرانية، وكان صاحب الفكرة هو الدكتور محمد حسيني بهشتي، الذي انتخب أمينًا عامًّا له. للمزيد انظر: فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢، ص ٨٢.

(٣) للمزيد حول هذه المرحلة انظر: المصدر نفسه.

وفي ١٩٨٩ توفي مؤسس الجمهورية وقائد الثورة الإمام الخميني، فتم انتخاب المرشد الأعلى من طرف مجلس الخبراء (المنتخب من الشعب)، وكان الإمام الخميني أول من أنيطت به ولاية الفقيه إلى أن توفي فانتخب السيد علي الخامنئي مرشدًا لجمهورية إيران الإسلامية.

بعد الانتخابات الرئاسية الخامسة أصبح الشيخ علي أكبر هاشمي رفسنجاني(١) رئيسًا لجمهورية إيران الإسلامية التي جرت في العام ١٩٨٩، وظل رفسنجاني رئيسًا للجمهورية حتى عام ١٩٩٣، ثم ترشح لفترة رئاسة ثانية فاز بها أيضًا ليستمر في منصبه حتى العام ١٩٩٧، وقد أطلق على فترة رئاسة رفسنجاني فترة إعادة البناء، لأنها شهدت إعمار إيران بعد الحرب العراقية ـ الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات، وقد وصفت شخصية رفسنجاني بالاعتدال والدبلوماسية وإقامة علاقات مع الدول الإقليمية كافة، إذ صرح في عام١٩٨٩ (أن بلاده تولي قضية البناء الداخلي اهتمامها، وإنها في الوقت الذي تتهيأ فيه لإقامة علاقتها بدول الخليج على أساس حسن الجوار، فإنها على أتم الاستعداد لتحسين علاقاتها مع الغرب شريطة تخليه عن معاداته للثورة الإسلامية)(٢)، وقد عرفت إيران

(١) ولد الشيخ علي أكبر هاشمي رفسنجاني، في قرية بهرمان عام ١٩٣٣، وهي من التوابع لمدينة نوق، والاخيرة تابعة لرفسنجان في محافظة كرمان، ودرس علم الأديان في مدينة قم مع آية اللّٰه الخميني المرشد الأعلى السابق للثورة الإيرانية، ثم أصبح أحد أنصاره المقربين، حكم عليه بالسجن عدة مرات في فترة حكم شاه إيران. تولى رفسنجاني منصب رئيس البرلمان بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٩. وفي آخر أعوام الحرب العراقية الإيرانية التي انتهت عام ١٩٨٨، عينه آية اللّٰه الخميني قائمًا بأعمال قائد القوات المسلحة.

ينظر لرفسنجاني على أنه كان القوة المحركة التي أدت إلى قبول إيران لقرار مجلس الأمن الذي أنهى ثمانية أعوام من الحرب بينها وبين العراق، أثناء توليه رئاسة الجمهورية الإسلامية، سعى رفسنجاني إلى تشجيع التقارب مع الغرب وإعادة فرض إيران كقوة إقليمية، ومحليًا، سعى إلى تحويل إيران من دولة تسيطر على الاقتصاد كما كان حالها في سنوات الحرب إلى دولة ذات نظام مبني على السوق. يقول منتقدوه إن هذه السياسة فشلت في تحقيق عدالة اجتماعية، للمزيد انظر: محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس من قرية الياقوت الأحمر إلى عرش الزعامة الذهبي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٢.

(٢) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران، والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢، ص ٢٠١.

منذ التسعينيات إصلاحات دستورية هامة بدأت مباشرة بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وعقب وفاة الإمام الخميني في ١٩٨٩، وقد عرفت هذه ـ الفترة التي أعقبت وفاة الإمام الخميني برئاسة رفسنجاني بفترة إعادة البناء[١]، حيث توجه رفسنجاني إلى إعادة بناء البلاد المهدمة جراء الحرب العراقية ـ الإيرانية، التي دامت ثماني سنوات، ـ وقد اعتبرت من أطول حروب القرن الحالي، فاتجه لإصلاح الاقتصاد والقضاء على البيروقراطية التي سيطرت على البلاد، وهدفت السياسة الخارجية الإيرانية في عهد رفسنجاني إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في الداخل، في محاولة لتنمية التجارة والاستثمارات الأجنبية التي تحتاجها إيران بشدة لإعادة بناء ما دمرته الحرب الإيرانية ـ العراقية[٢] وحصل الشيخ رفسنجاني على موافقة قائد الثورة ودعمه لصالح برنامجه الذي ركز فيه على إصلاح الاقتصاد الإيراني، على الرغم من معارضة البعض لفكرة تحرير التجارة الخارجية.

بعد استكمال الفترتين الانتخابيتين قام مرشد الجمهورية السيد علي الخامنئي بتعيينه رئيسًا لمجلس تشخيص مصلحة النظام، وهو إحدى مؤسسات الدولة الإيرانية المهمة، ولديه موقف صريح وواضح في موضوع الملف النووي الإيراني وموضوع الحوار في حكومة روحاني، حيث اعتبر المزاعم الأميركية المتناقضة بشأن إعطاء المزيد من الضمانات في بناء الثقة حول طبيعة الملف النووي الإيراني نوعًا من الذرائع المكررة، مؤكدًا «أن فتوى قائد الثورة الإسلامية بشأن حرمة إنتاج السلاح النووي تعد واضحة تمامًا وأن الحكومة مستعدة للرد على الأسئلة كافة في إطار قوانين الوكالة، ويعتقد رفسنجاني إذا كان الأميركيون صادقين وذوي نظرة واقعية فان التوصل إلى اتفاق شامل وناجح خلال فترة قصيرة الأمد سيكون ممكنًا معربًا عن استعداد الجمهورية الإسلامية الإيرانية للمزيد من تعزيز العلاقات والتعاون مع بلدان العالم كافة وفقًا لمبدأ

---

(١) روز ماري، هوليس، (إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، ٢٠٠٢، ص ١٧٤.

(٢) المصدر نفسه.

الاحترام والمصالح المتبادلة للشعوب»[1].

وفي الانتخابات الرئاسية السابعة التي جرت في العام ١٩٩٧ ترشح وزير الثقافة السابق محمد خاتمي في مقابل رئيس البرلمان علي أكبر ناطق نوري، وفاز بها محمد خاتمي رئيسًا، والمنتمي إلى جامعة علماء الدين المناضلين (مجمع روحانيون مبارز)، ليصبح الرئيس الخامس لإيران.

واندفعت سياسات محمد خاتمي الإصلاحية في مختلف المجالات، ولم تقتصر على الجانب الداخلي فقط، بل اتسعت على المستوى الإقليمي والدولي، وساهم خاتمي في ترميم علاقات بلاده مع دول الجوار وشملت السعودية، وترشح خاتمي لفترة رئاسية ثانية عام ٢٠٠١ فاز بها أيضًا ليستمر في موقعه حتى العام ٢٠٠٥، وفي فترة رئاسته الثانية انفتح خاتمي على أوروبا وأطلق مبادرة حوار الحضارات التي حسنت كثيرًا من صورة إيران في العالم آنذاك ولقيت رواجًا كبيرًا في الأوساط الدولية والإقليمية، ويبقى السؤال هل كان الرئيس محمد خاتمي يعتمد المنهج نفسه الذي اعتمده رفسنجاني في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، حيث اتبع استراتيجية عامة تقوم على الانفراج، وتحسين علاقات إيران الخارجية، كعنصر أساس في سياسة إيران الخارجية[2]، وهذا ما نعتقد به من امتداد الرؤية ذاتها لكن بشكل أوسع وخصوصًا في جانب النظرة إلى العلاقات الإيرانية الدولية.

وهذه التصورات مبنية على أسس فكرية انطلق منها، تخص الداخل الإيراني، والثاني يغطي العلاقة مع الآخر، ضمن بوابة حوار الحضارات، حدد خاتمي ثلاثة أهداف لحوار الحضارات، أولها حل المعضلة المتمثلة في تناقض الأسس الفلسفية والفكرية التي تقوم عليها كل حضارة، والذي يغلب الصراع كنمط للتفاعل، والهدف الثاني وقف محاولات الغرب الهيمنة والسيطرة على الشعوب

(١) لقاء هاشمي رفسنجاني مع وزير الخارجية البلجيكي بتاريخ ٢٥-٢-٢٠١٤.

(٢) شيرين هنتر، إيران بين الخليج وحوض بحر قزوين، الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص ٤٣.

والحضارات الأخرى، وسعيه لتسييد نمط حضاري واحد. فقيام الغرب بالحوار مع الحضارات الأخرى يعني ضمنًا اعتراف الغرب بوجود هذه الحضارات، فضلًا عن أن الحوار هو حالة اتساع للمعنى، وتكرار مختلف لتفسير الظاهرة نفسها، أي تأسيس لحق الإختلاف وينظّر خاتمي بأن الحوار بين طرفين مختلفين يجعلهما متساويين، إذا أُحسنِت إدارة الحوار. وبالتالي ينطوي الحوار على فرصة لأصحاب الحضارات المتراجعة (كالمسلمين)، هي مساواة الغرب في عرض الرؤى والتصورات، وكسر استعلاء النموذج الغربي في إدراكه وتعاملاته مع الشعوب خارج منظومته المعرفية، والهدف الثالث هو أن الحوار، كما عناه خاتمي، سيسهل استيعاب المنجزات الغربية، فخاتمي يؤكد أن للحوار معنى حقيقيًّا وآخر مجازيًّا؛ أما الحقيقي فهو التعاون وتبادل الخبرة في مجالات الفن والثقافة والعلوم والاقتصاد والسياسة والآداب، وأما المجازي، الذي يسميه أحيانا فلسفيًا أو نظريًا، فهو ينصرف إلى تنظيم الاجتماعات من أجل تبادل وجهات النظر حول موضوعات مختلفة، ولو كان قصد خاتمي أن الحوار هو تبادل للآراء لأطلق عليه حوار الثقافات. وقد خصص خاتمي جزءًا من خطابه لمناقشة حوارات فرعية على هامش دعوته الأساسية لحوار الحضارات، كحوار الأديان وحوار الثقافات بحيث يظل مفهوم حوار الحضارات أوسع من تلك الحوارات الفرعية[١].

وتبقى حقبة محمد خاتمي محاولة هامة لإجراء إصلاح اقتصادي واجتماعي لتعزيز دولة القانون، فقد وجه وركز سياسته الخارجية على الانفراج وبناء الثقة والتنمية الشاملة منذ عام ١٩٩٧، حيث أكد منذ اليوم الأول لتوليه السلطة أن إيران إذا ما أرادت أن تطور سياستها الخارجية فعليها أولا أن تدرك محيطها، وإلا فإن البلد لن يكون قادرًا على التعرف على خصومه وأصدقائه على المستويين

(١) وليد عبد الناصر، خاتمي وحوار الحضارات، مختارات إيرانية، العدد ١٠، ٢٠٠١، القاهرة، ص ٤٧-٥١. كذلك انظر: عبد النبي أصطيف، المسلمون وحوار الحضارات قبل حوادث أيلول/سبتمبر وبعدها في: كيف نواصل مشروع حوار الحضارات، منشوارت المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية، ٢٠٠٢، دمشق، ج٢، ص ١٢٣-١٣٦.

الداخلي والدولي[1].

وقد ترشح هاشمي رفسنجاني من جديد لانتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة التي جرت في العام ٢٠٠٥ في مقابل المرشح محافظ طهران محمود أحمدي نجاد[2]، تمثلت المفاجأة في عدم قدرة رفسنجاني، ذي الباع الطويل والخبرة العريضة على حسم السباق لصالحه ليدخل في دورة إعادة أمام أحمدي نجاد، الذي فجّر المفاجأة الكبيرة في دورة الإعادة وفاز على هاشمي رفسنجاني، مدشنًا بعدها سياسة خارجية هجومية قلبت التوازنات الإقليمية لمصلحة إيران، سدد أحمدي نجاد ضرباته الإعلامية لمعارضي البرنامج النووي الإيراني، ذلك الذي قطع أشواطًا كبيرة وسط صخب دولي وإقليمي نتيجة الورطة الأميركية في العراق، وفشل العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام ٢٠٠٦، ترشح نجاد لفترة رئاسة ثانية في الانتخابات العاشرة التي جرت في العام ٢٠٠٩ وسط جدل دولي وإقليمي كبير أثاره الأداء الذي تميز به وهو الميال إلى الصدام الإعلامي والمواجهة، واجه أحمدي نجاد في الدورة العاشرة لانتخابات رئاسة الجمهورية معركة صعبة بسبب التحديات الاقتصادية، في الوقت الذي قدرت فيه إيرادات

(١) علي عبد الصادق، مصدر سابق، ص ١٦.

(٢) أستاذ جامعي وسياسي إيراني، أصبح عمدةً لبلدية طهران ثم رئيسًا لجمهورية إيران الإسلامية، وهو الرئيس السادس للجمهورية الإيرانية، تولى مهام رئاسة الجمهورية منذ ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥ بعد تغلبه على منافسه هاشمي رفسنجاني في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية، وأعيد انتخابه في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ على حساب منافسه مير حسين موسوي، وظلّ رئيسًا حتى ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٣ بعد عقد الانتخابات الجديدة.

انضم أحمدي نجاد الأستاذ الجامعي المنتمي إلى الطبقة الفقيرة إلى مكتب تعزيز الوحدة بعد الثورة الإسلامية، ثم عُين حاكم إقليم، لكنه أقيل بعد انتخاب محمد خاتمي رئيسًا لإيران، فعاد إلى التدريس، عينه مجلس بلدية طهران رئيسًا للبلدية في عام ٢٠٠٣، كانت حملته الانتخابية الرئاسية عام ٢٠٠٥، بدعم من تحالف بناة إيران الإسلامي، ووعد فيها بأن أموال النفط ستكون للفقراء، ورفع شعار هذا ممكن، ونحن نستطيع أن نفعل ذلك، أصبح رئيسًا بعد حصوله على ٦٢٪ من الأصوات الانتخابية في الثالث من آب/أغسطس ٢٠٠٥، ثم أعيد انتخابه لدوره ثانية عام ٢٠٠٩. للمزيد انظر: عادل الجوجري، أحمدي نجاد رجل في قلب العاصفة، المواجهة والتحديات، دار الكتاب العربي، دمشق ـ القاهرة، ٢٠٠٦.

إيران من النفط والغاز بما يراوح بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ مليار دولار في سنوات ولايته الأولى الأربع، وحدثت بعض الاضطرابات في انتخابات عام ٢٠٠٩، مع إعلان نتيجة الانتخابات بفوز نجاد، سببها بعض أنصار التيار الإصلاحي، والتي تحدث فيها البعض عن مؤامرة كبيرة كانت تعد من أجل القضاء على النظام في إيران من قبل القوى الغربية مستغلين فيها انشغال السلطات بأحداث الانتخابات، بينما اتهم التيار الإصلاحي المعنيين بوجود تزوير في الانتخابات على حد وصفه.

أما أحمدي نجاد الرئيس السابق فكانت له آراء خاصة ومميزة في معالجة قضايا السياسة الخارجية، ومنذ أن تولى رئاسة الجمهورية واجهت إيران عقوبات شديدة مفروضة من قبل الولايات المتحدة الأميركية والمجتمع الدولي بسبب برنامجها النووي، وكان له مواقف في القضايا الخلافية الأخرى كالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وما ساعد الرئيس السابق نجاد هو الأغلبية البرلمانية في مجلس الشورى الإيراني، فقد ربح المحافظون أغلب المقاعد في انتخابات المجلس.

وهناك نقطة مهمة يجب إيضاحها حول سياسة الإصلاحيين أو المحافظين في إيران، وأتفق معها، فحسب الدكتور رضا موالي زادة سفير إيران بالجزائر، من خلال لقاء صحفي أجرته معه جريدة الخبر قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية لعام ٢٠٠١ صرح بأن طبيعة التيارات الموجودة في إيران، لا تحسب بصيغة وجود تيار محافظ وتيار إصلاحي، فلكل تيار منهما وجهة نظره، وآراؤه ومعتقداته، ولكنهما يشتركان في قضايا هامة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وكلاهما متفق على طريق الإسلام ونهج ولاية الفقيه.

منذ أن تولى أحمدي نجاد رئاسة الجمهورية في عام ٢٠٠٥، وهو يحاول العودة بالثورة الإسلامية إلى أيامها الأولى، فمن الواضح أنه خلال الفترة التي تولى فيها رئاسة الجمهورية في إيران، خطت إيران خطوات كبيرة في طريق المواجهة مع العالم الخارجي، وتحديدًا مع القوى الغربية وعلى المستوى الداخلي، كان من المتوقع أن أحمدي نجاد ـ الذي فاز في الانتخابات الرئاسية بأصوات العاطلين

من الشباب والفقراء ـ سوف يوجّه الاهتمام نحو حل المشكلات الاقتصادية وتنفيذ مزيد من المشروعات الشبابية، وعلى الرغم من الحصار الدولي، إلا أنه حقق الكثير من الانجازات في الداخل الإيراني.

وحسب الدكتور مصطفى اللباد فان الدروس المستفادة من تلك الانتخابات هي[1]:

الأول: تفيد التجربة التاريخية لانتخابات رئاسة الجمهورية في إيران أن كل الرؤساء الذين أكملوا فترتهم الرئاسية الأولى قد نجحوا في ضمان الفوز لفترة انتخابية ثانية، أمثال هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي ومحمود أحمدي نجاد، لذلك فان انتخابات ٢٠١٣، كان جميع المرشحين فيها يمتلكون فرصًا متساوية، إذ لا يتمتع أي منهم بفرصة الترشح من داخل الإدارة وأي منهم لم يكن رئيسًا في السابق.

الثاني: يؤشر شخص الرئيس في إيران إلى اتجاهات السياسة، ودوره في هذا السياق لا يُنكر، ولكنه لا يصنع هذه السياسة بمفرده، المثال هنا رفسنجاني ومشروع إعادة الإعمار الذي أعاد بناء ما هدمته حرب الثماني سنوات، ورممت الوضع الاقتصادي للبلاد، أما محمد خاتمي فهو المثال الساطع على هذا الدرس، إذ إن (حوار الحضارات) استطاع أن يفكك عزلة إيران الدولية ويخفف من الانتقادات الغربية للبرنامج النووي الإيراني، ويعطي إيران الفرصة كي تظهر قوتها الناعمة، وفي السياق ذاته يمكن رؤية الولاية الأولى للرئيس السابق أحمدي نجاد، إذ إن التوازنات الإقليمية المحيطة بإيران اختلفت في العام ٢٠٠٥ عما كانت عليه عند انتخاب خاتمي في العام ٢٠٠١، فقد كان الفشل الأميركي الواضح في العراق بعد احتلاله في العام ٢٠٠٣ يشكل فرصة لإيران كي تبرز دورها المؤثر في الساحتين الإقليمية والدولية، وتطلق النجاحات النووية واحدًا بعد الآخر، وتواجه بضراوة سياسية وإعلامية إدارة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأميركية، وبشكل عدل كثيرًا من موازين القوى الإقليمية لمصلحة إيران.

(١) مصطفى اللباد، الانتخابات الرئاسية الإيرانية ٢٠١٣ المشوار الطويل للرؤساء منذ الثورة، صحيفة السفير، ٢٠١٣/٦/٨.

الثالث: ربما تمثل ولاية أحمدي نجاد الثانية ٢٠٠٩-٢٠١٣ استثناء لمؤشر اتجاهات السياسة، إذ إن إيران أصبحت في وضع إقليمي أفضل مما كانت عليه سابقًا، ما هيأ الأرضية للدخول في مفاوضات مع الغرب على قاعدة النديّة، وبما يحفظ حقوق إيران النووية ويقنن دوليًّا حضورها الإقليمي الكبير، ولكن تلك المهمة فائقة الأهمية والحساسية تطلبت انسجامًا مؤسسيًّا في إيران، لذلك سعت قوى النظام السياسي في إيران إلى تجاوز خلاف الانتخابات الذي حصل عام ٢٠٠٩، لأنها تواجه قوى شرسة تحاول زعزعة أركان النظام السياسي الذي عبر عنه محمد حسنين هيكل بأنه طلقة انطلقت من القرن السابع عشر واستقرت في قلب القرن العشرين.

الرابع: تتميز إيران منذ انتصار الثورة الإسلامية فيها بوجود أجنحة سياسية تتنافس في ما بينها، ولكنها تلتزم بثوابت النظام وثوابته القيمية، فيدور تنافسها في دائرة مصالحه، أما مواءماتها السياسية فتقترب كثيرًا من مركز هذه الدائرة، ويعني ذلك أن محاولة تيار واحد احتكار السلطة وتهميش نفوذ الأجنحة السياسية الأخرى، يخضع في العادة لعملية تاريخية تدريجية تراكم النقاط وتفضي إلى هذه النتيجة.

ولذلك نعتقد أن قضية دور الرئيس في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، تعتمد بشكل أساس على درجة تفويض المرشد له، والقراءة العامة لتحديات المشهد الإقليمي والدولي الذي يواجه الجمهورية، وهو ما يقرّر درجات التصرف المسموح بها سواء كان على مستوى السياسة الداخلية أم الخارجية.

٤- مجلس صيانة الدستور: وهو المكون الثاني للسلطة التشريعية والذي يعد الامتداد لمجلس الحكماء المتأسس في عام ١٩٠٦ والذي همش بعد الثورة البيضاء، وهو أعلى سلطة دستورية في البلاد[1]، وتتحدد وظيفته وفقًا لمواد الدستور (٩١-٩٩) بالرقابة على تشريعات مجلس الشورى لضمان عدم تعارضها

(١) محمد صادق الحسيني، الخاتمية، المصالحة بين الدين والحرية، دار الجديد، ١٩٩٩ بيروت، ص ٩٤.

مع الشريعة الإسلامية والدستور، علاوة على مسؤوليته الإشرافية على الانتخابات البرلمانية والرئاسية وانتخابات مجلس خبراء القيادة وعلى الاستفتاء[١]، كما أن تركيبة المجلس مؤلفة من (١٢) عضوًا ستة منهم من الفقهاء العدول يختارهم المرشد مباشرة، والستة الآخرون من مختلف التخصصات القانونية يرشحهم رئيس السلطة القضائية[٢].

وإن أساس وجود مجلس دستوري، من ناحية الشكل، هو تقليد ديمقراطي، أما من حيث المضمون فيختلف في الدولة الإسلامية عن سواها من الدول، بالأهداف والقوانين والمعايير، فالأهداف والدور (ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور، بحسب المادة (٩١)، وهو مجلس فقهي ـ قانوني[٣].

ولذلك يعد مجلس صيانة الدستور،أسمى مؤسسة دستورية في إيران، ولا وجود لنظير لها في دساتيرالعالم،فهو الذي يوافق على نتائج انتخابات رئاسة الجمهورية والمصادقة عليها، وينظر في صلاحيات المرشحين لخوض الانتخابات الرئاسية والنيابية[٤]، ويعدالمجلس أعلى سلطة دستورية في البلاد، ويتألف من ١٢ عضوًا (٦ من الفقهاء يعينهم المرشد، و٦ من الحقوقيين الذين يقترع عليهم مجلس الشورى بعد ترشيح السلطة القضائية لهم)،وللمجلس الحق في المنح أوالمنع لحقوق المشاركة في المنافسة السياسية[٥].

٥- مجلس الشورى الإسلامي: يمثل المؤسسة التشريعية في النظام السياسي الإيراني، إذ يمنح الدستور مجلس الشورى الإسلامي صلاحيات واسعة تطلق يده في مختلف المجالات في البلاد فيمايتعلق بالرقابة، إذ ينص الدستور على أنه

---

(١) راجع الدستور الإيراني المعدل لعام ١٩٧٩.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) هادي قبيسي، مصدر سابق، ص ٩٦.

(٤) د. علي محافظة، إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٠٤.

(٥) غضنفر ركن أبادي، مصدر سابق، ص ٤٨٠.

«يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يتولى التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد» (المادة ٧٦)، ذلك علاوة على صلاحياته في مناقشة مشاريع القوانين والاقتراحات والتعديلات التي يقدمها النواب في خصوص اللوائح القانونية، وتؤدي إلى خفض العائدات العامة أو زيادة الإنفاق العام (المادة ٧٥).

يزاد على ذلك، ما سبقت الإشارة إليه حول مسؤولية رئيس الجمهورية أمام مجلس الشورى والشعب والقائد أيضًا، وما أكده الدستور في موضع آخر، من مسؤولية رئيس الجمهورية أمام مجلس الشورى الإسلامي عن إجراءات مجلس الوزراء (المادة ١٣٤).

وعلى الرغم من أن المهام الرقابية الموكلة إلى المؤسسات الدستورية، تتوزع بين عدد من المؤسسات، لكن ثمة مستويين للرقابة يمكن الإشارة إليهما[1]:

ـ الرقابة الداخلية، التي تعني رقابة المؤسسة على فروعها وتشكيلاتها، كما هو الحال بالنسبة لرئاسة الجمهورية، التي تتوزع أدوارها الرقابية لمتابعة أداء الوزارات والهيئات التابعة ضمن أداء السياسات العامة.

ـ الرقابة بين المؤسسات، التي تمارسها مؤسسات على مؤسسات أخرى كما هو الحال مع مجلس الشورى الإسلامي والسلطة القضائية، بمتابعة أداء الرئيس وسياساته مثلًا، وبقية المؤسسات، ومع ذلك، فإن مؤسسة القيادة تحظى بنص دستوري صريح لمراقبة أداء السياسات العامة، وإمكانية سياسية في تعطيل القرارات والعناية بها، كما أن الصبغة الدينية للمؤسسة تفرض أبعادًا شبه إلزامية بالمراقبة والمتابعة بوصفها معنية بسياسة أمور المسلمين والوقوف على أحوالهم، وهو ما تمليه فلسفة ولاية الفقية السياسية غير أن الجدير بالاشارة إليه أن أداء المراقبة لا يمكن الاضطلاع به عبر شخصية القيادة وحسب، بل ثمة أداء مؤسساتي قائم على وجود بعض المؤسسات التابعة لما يعرف بمكتب القائد، ومؤسسات دستورية أخرى تخضع لسلطة القائد هي التي تقوم بهذه الأدوار.

(١) عبد العظيم البدران، مصدر سابق، ص ١٧٥-١٧٦.

ولكون هذا المجلس أعلى سلطة تشريعية في إيران، يستطيع إصدار القوانين وتشريعها في إطار الحدود الواردة في الدستور مراعيًا المبادئ الإسلامية، وبموجب المادة (٥٨) من الدستور فإن السلطة التشريعية تمارس عن طريق مجلس الشورى الإسلامي من النواب المنتخبين من قبل الشعب، وبموجب المادة (٧١) من الدستور يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين في القضايا كافة ضمن الحدود المقررة في الدستور، وتبعًا للمادة ٧٦ من الدستور، يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يتولى التدقيق والتحقيق في شؤون البلاد كافة، وبموجب المادة (٧٨) التي تقول «يحظر إدخال أي تغيير في الخطوط الحدودية سوى التغييرات الجزئية مع مراعاة مصالح وشرط أن تتم التغييرات بصورة متقابلة، وأن لا تضر باستقلال أراضي البلاد ووحدتها، وأن يصادق عليها أربعة أخماس عدد النواب في مجلس الشورى الإسلامي». أما المادة (٧٩) من الدستور فتقول «يحظر فرض الأحكام العرفية في حالات الحرب والظروف الاضطرارية المشابهة يحق للحكومة بعد مصادقة مجلس الشورى أن تفرض مؤقتًا بعض القيود الضرورية على أن لا تستمر ـ مطلقًا ـ أكثر من ثلاثين يومًا وفي حالة استمرار حالة الضرورة على الحكومة أن تستأذن المجلس من جديد» أما المادة (٨٠) من الدستور فإنها تؤكد على أن عمليات الاقتراض والإقراض أو منح المساعدات داخل البلاد وخارجها التي تجريها الحكومة يجب أن تتم بمصادقة مجلس الشورى. والشيء نفسه ينطبق على المادة (٨١) التي تشير إلى أنه يمنع منعًا باتًا منح الأجانب حق تأسيس الشركات والمؤسسات في مجال التجارة والصناعة والزراعة والمعادن والخدمات[١]. انطلاقًا من ذلك نرى أن المواد من ٦٢ إلى ٩٠ من الدستور الإيراني، والمعنونة المؤسسة التشريعية، وضعت الإطار العام لعمل المجلس في الموضوعات المتعلقة بالانتخاب وعدد الأعضاء وطبيعة المداولات والصلاحيات[٢]، ويتكون مجلس الشورى

---

(١) د. أحمد نوري النعيمي، مصدر سابق، ص ١٤١ وما بعده.

(٢) د. نيفين عبد المنعم مسعد، مصدر سابق، ص ١٠٩.

صلاحيات المجلس راجع المواد من ٧١-٨٩ من دستور عام ١٩٧٩ وتعديلاته في عام ١٩٨٩.

الإسلامي من ٢٧٠ عضوًا يتم انتخابهم بصورة مباشرة وسرية،ومع توافر شروط معينة في مرشحيه، ويقوم مجلس الخبراء[١]، بمسؤولية الإشراف الكامل على عملية الانتخابات وتعيين اللجان التي تقوم بفحص أسماء المرشحين وملاحظة مدى توافر الشروط اللازمة في المرشحين[٢]، كما أن مجلس الشورى الإسلامي لا يسيطر وحده على المؤسسة التشريعية، بل يشاركه مؤسسات تشريعية أخرى صلاحيات اتخاذ القرارات السياسية مثل إعلان الحرب والسلام ورسم السياسة العامة للدولة بعد التشاور مع مجلس الأمن الوطني[٣]، حيث ينص الدستور على أنه من اختصاص الولي الفقيه وليس البرلمان أو رئيس الجمهورية[٤].

هذا ويساهم مجلس الشورى في سياسة إيران الخارجية من خلال الصلاحيات التالية:

أ ـ يجب مصادقته على المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية[٥].

ب ـ يحظر مجلس الشورى إدخال أي تغيير في الخطوط الحدودية سوى

---

(١) يتكون مجلس الخبراء من هيئة تضم ٩١ عضوًا جميعهم من علماء الدين يتم انتخابهم من خلال نظام الانتخابات العالمي الذي يعطي لبالغي السن القانونية فقط حق التصويت. صلاحياته تحدد بحق عزل المرشد في حالة التقصير في أداء مهمته الدستورية أو في حالة إصابته بأي مرض عضال أو في حالة عجزه يقوم بانتخاب مرشد الجمهورية. إلى جانب هذا هناك مجلس صيانة الدستور الذي يتكون من هيئة تضم ١٢ شخصًا. منهم ٦ علماء دين و٦ أشخاص من خبراء القانون، وظيفته تتحدد في فحص كل تشريع يمرره البرلمان المنتخب أو مغايرتها والتأكد من مطابقته وانسجامه مع المبادئ الإسلامية أو مغايرتها، وذلك بناء على المادة (٩٤) منه. يعين ويختار المرشد ستة من أعضاء هذا المجلس ويختار المجلس الستة الآخرين. راجع: نيفين عبد المنعم مسعد،مصدر سابق، ص ١١٧-١١٨، ود. مصطفى اللباد، «الانتخابات البرلمانية والاستقطاب السياسي في إيران»، السياسة الدولية،العدد ١٤٠، نيسان/أبريل،٢٠٠٠، ص ١٣٩ ومحمد صادق الحسيني، مصدر سابق، ص ٩٤.

(٢) محمد كاظم علي، النظام السياسي في إيران، دراسة في النظام الجمهوري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٧، ص ١٢٨-١٢٩.

(٣) تمّت إضافة مجلس الأمن الوطني إلى تشكيل الهيئات الإيرانية، ولا تحظى قراراته، مهما كانت غالبية عدد الأعضاء والمؤيدين، بالصفة الإلزامية إلا بموافقة المرشد. راجع: مصطفى اللباد، «الانتخابات والاستقطاب السياسي في إيران»، مصدر سابق ص ١٣٩.

(٤) د. مصطفى اللباد، «الانتخابات البرلمانية والاستقطاب السياسي في إيران»، مصدر سابق، ص ١٣٩

(٥) المادة (٧٧).

التغييرات الجزئية مع مراعاة مصالح البلاد وبشرط أن تتم التغييرات بصورة متقابلة، وأن لا تضر باستقلال البلاد ووحدة أراضيها، وأن يصادق عليها أربعة أخماس نواب المجلس[١].

ج ـ التصديق على المصالحة في الدعاوى المتعلقة بالأموال العامة، وفي الحالات التي يكون فيها أحد أطراف الدعاوى أجنبيًّا[٢].

د ـ عمليات الاقتراض والإقراض ـ داخل إيران وخارجها ـ التي تجريها الحكومة يجب أن تحظى بموافقة المجلس[٣].

هـ ـ لا يجوز للحكومة توظيف الخبراء الأجانب إلا في حالات الضرورة وبعد موافقة المجلس.

و ـ يحق للمجلس أن يتولى التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد[٤].

٦- وزارة الخارجية، واحدة من أهم المؤسسات على مستوى تنفيذ القرار، وعادة ما يكون دور وزارة الخارجية في السياسة الخارجية، وتعد الخطط لإدارة المسائل الجزئية أو الكلية الحاسمة، لأن معظم القرارات في إيران يستوجب التنفيذ، وذلك في حالات معينة منها عدم القدرة على مراجعة المخططين ومتخذي السياسات، ويمكنها أيضًا على المستوى العملي أن تتخذ كثيرًا من القرارات الفورية والضرورية أو القيام بزيارات إلى الخارج مع مراعاة الخط العام لسياسة إيران الخارجية[٥].

وتكمن أهمية وزارة الخارجية الإيرانية في كونها وجه إيران، والسلطة المسؤولة عن تطبيق بنود الدستور في ما يخص السياسة الخارجية التي تولاها الفصل العاشر (المادة ١٢٥ ـ ١٥٥) من الدستور الإيراني، حول شمولية عمل هذه

---

(١) المادة (٧٨).

(٢) المادة (١٣٩).

(٣) المادة (٨٠).

(٤) وفقا للمادة (٧٦).

(٥) د. بيژن إيزدي، مصدر سابق، ص١٠٢، ود. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية، دار زهران، عمان، ص ٢٣١.

الوزارة والتزامها الخطط الإسلامية التي أعدت في عهد الإمام آية الله الخميني (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩)، وقيادته للدولة التي نقلت إيران إلى خط المواجهة عمليًا مع الإدارة الأميركية والكيان الاسرائيلي[١].

(١) غضنفر ركن آبادي، مصدر سابق، ص ٤٩٩.

«تعد جمهورية إيران الإسلامية سعادةَ الإنسان في المجتمع البشري كله، قضيةً مقدسة لها».

الدستور الإيراني

ورد في المادة (١٥٢) من الدستور الإيراني: «تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل العلائق السلمية مع الدول غير المحاربة»[١]، كما ورد في المادة (١٥٤) من الدستور الإيراني: «تعد جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل حقًا لجميع الناس في أرجاء العالم كافة. وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه، لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى»[٢].

ولقد كان لمهندس السياسة الخارجية الإيرانية الدكتور علي أكبر ولايتي، وزير الخارجية الإيراني السابق، ومستشار مرشد الثورة الإسلامي آية اللّٰه السيد علي الخامنئي الدور الكبير في ترسيخ مفاهيم مهمة برزت في مناخ الثورات التي اندلعت في المنطقة في العام ٢٠١١، ومن خلال خلق آليات جديدة لتطوير مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية خلال السنوات العشر الأولى عندما كان وزيرًا للخارجية، حيث قام بتطوير نظرية الاستضعاف والاستكبار، التي تقوم أساسًا

(١) دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، ص ١٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

على مفهوم تفكيك موقع الدول والشعوب والمنظمات غير الثورية من الاستكبار، فوضع موقعًا ثالثًا لعدد منها بين الاستضعاف والاستكبار، فكانت هذه أول خطوة نحو تعميم المصطلح وتخصيص السياسة الخارجية لإيران[١]، كما كان من أولويات ولايتي عندما استبقاه الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني في حكومته: تأمين أمن إيران في مواجهة التهديدات الخارجية، وكيفية السيطرة على أراضي إيران بوساطة تحسين العلاقات مع دول الجوار، وإعداد الظروف الملائمة لتحقيق الخطة الخمسية الثانية للتنمية في المجالات كافة، وقد اقتضى ذلك، وضع برنامج كان من شأنه دعم العلاقات مع الدول المجاورة التي لا تبغي التدخل في السياسة الداخلية الإيرانية، والتعاون والتنسيق مع البلدان الإسلامية والدول غير المنحازة، من أجل خلق تكتل جديد في العلاقات الدولية، والظهور الفعال في المنظمات الدولية والمتخصصة، والفروع التابعة لها في إيران، مع التأكيد على سياسة عدم التدخل في السياسات الخارجية للدول[٢].

وفي سبيل تحقيق ذلك، دعا ولايتي إلى دعم التدريب بهدف تأمين ملاك يسد احتياجات وزارة الخارجية، ودعم وحدة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية بوساطة تعزيز دور مراكز الدراسات والبحوث وفي إطار وزارة الخارجية، وتنسيق الرقابة على السفراء في السلك الدبلوماسي الخارجي مع مسؤولي الحكومة[٣]. فضلًا عن ذلك، أوجد الدكتور ولايتي أسلوب المبادأة في السياسة الخارجية كأصل إجرائي بشكل سلسلة متلاحقة من الآراء لاتخاذ الخطوة المناسبة بناء على رد الفعل، ومن ثم فقد استخدم ولايتي أسلوب المبادأة في سعيه لمقاربة معطيات دول المنطقة وخاصة الدول المجاورة لإيران، وهو ما جعل العلاقات تتسع وتنكمش حسبما تحدده المصالح المشتركة للأطراف أصحاب المصلحة،

(١) محمد السعيد عبد المؤمن، «ولايتي: هل يعيد صناعة السياسة الخارجية الإيرانية؟»، مجلة مختارات إيرانية، العدد ١٣٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو ٢٠١١، ص ٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٣) المصدر نفسه.

وحيث يدرك ولايتي أن لنظام بلاده طموحات تتجاوز حدوده، وعليه سعى جاهدًا للمحافظة على هذا الطموح من خلال الواقع[1]، وفيما بعد، كانت من أولى خطوات الدكتور ولايتي لإصلاح السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورات العربية في العام ٢٠١١، تقديم مشورة لآية اللّه السيد علي الخامنئي بدعم الثورات العربية في إطار الصحوة الإسلامية[2].

حيث عد المرشد الأعلى السيد علي الخامنئي أن «انتفاضة الشعوب المسلمة ضد الديكتاتوريات العميلة ظاهرة مهمة جدا وبداية للتحرك ضد الديكتاتورية العالمية للشبكة الصهيونية والفاسدة والاستكبارية»، وقد أشار قائد الثورة إلى ضرورة الحذر من سرقة الثورات عبر قوى الاستبداد العالمية، وحرف مسارها في الحاضر والمستقبل[3].

ثم استمرت الإصلاحات في كل ما يتعلق بدور وزارة الخارجية، ولا سيما بعد وصول الرئيس حسن روحاني إلى الحكم، فكان أن الموضوع الأساس هو جعل وزارة الخارجية أكثر التصاقًا بالقضايا المهمة، والقضايا التي تمس الأمن القومي، من خلال نقل الملف النووي الإيراني ومباحثاته من مجلس الأمن القومي إلى وزارة الخارجية، ولعل ذلك وفر لوزير الخارجية المزيد من الثقة في اتخاذ القرار.

ولذلك أعلن الرئيس روحاني أن وزارة الخارجية ستقود المحادثات النووية مع القوى العالمية، وهذا الإعلان يشير إلى أن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف سيقود بنفسه المحادثات المستقبلية مع مجموعة الخمسة زائدًا واحدًا المؤلفة من الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، بعد أن كان رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران هو الذي يقود المحادثات في السابق، فيما علقت واشنطن وعلى لسان المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية

(١) محمد السعيد عبد المؤمن، المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٢-٥٣.

(٣) كلمة السيد علي الخامنئي في المؤتمر الدولي الأول للشباب والصحوة الإسلامية المنعقد في طهران في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، للمزيد انظر: تقرير الصحوة الإسلامية والربيع العربي، شؤون الأوسط، العدد ١٤١، شتاء/ربيع ٢٠١٢، ص ٢٣٣.

جين ساكي أن الولايات المتحدة علمت بأنباء نقل مسؤولية المحادثات إلى وزارة الخارجية الإيرانية، ونحن نؤكد أملنا أن تتحاور الحكومة الإيرانية بشكل بناء مع المجتمع الدولي للوصول إلى حل دبلوماسي[١].

وفقًا للدستور فإن السياسة الخارجية الإيرانية تقوم على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة (المادة ١٥٢)، وكذا يمنع عقد أية معاهدة قد تؤدي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الطبيعية والشؤون الأخرى لإيران (المادة ١٥٣)، كما تستطيع حكومة إيران منح اللجوء السياسي للذين يطلبون ذلك، وهكذا لم تتضمن نصوص الدستور ولا لوائح مجلس الشورى قيام وزارة الخارجية بتحديد توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، ولعل المواد سالفة الذكر توضح ذلك. وقد يُظن أن وزارة الخارجية هي الجهة المعنية بصناعة القرار الخارجي، وفق منطق الأمور، بينما، وبالنظر إلى هيكل السلطة الفعلي في إيران وصلاحيات المسؤولين سنجد أن تنفيذ السياسة الخارجية هناك يقع على كاهل وزارات ومؤسسات مختلفة، كلّ حسب نطاق صلاحياته؛ فوزير التجارة يتدخل في الأمر المتعلق بالتبادل التجاري مع العالم الخارجي، بينما يتدخل وزير الدفاع حينما يتعلق الأمر بشؤون التسليح، وكذلك وزير الثقافة وغيره من الوزراء، كلّ وفقًا لوظائفه وصلاحياته، ويمكن رصد مهام وزارة الخارجية الإيرانية في النقاط التالية[٢]:

أ - المتابعة والمراقبة الدائمة للأحداث الدولية والأوضاع الخارجية، وإعداد التقارير الخاصة بذلك.

ب - إجراء المباحثات مع الدول الخارجية والمنظمات الدولية.

ج - إقامة العلاقات الخارجية مع الدول الخارجية وتطويرها.

د - مراقبة تقييم أداء السفارات الإيرانية في الخارج وتقييمها.

على الرغم من أن المادة (٥٧) من الدستور الإيراني تنص على أن إيران تلتزم

---

(١) وزارة الخارجية الإيرانية تقود الحوار مع القوى العالمية، رويترز، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

(٢) د.منوجهر محمدي، مصدر سابق.

بنظام حكومي يقوم على أساس الفصل بين السلطات، وطبيعي أن أساس هذا الفصل يجري على أعمال وزارة الخارجية التابعة للسلطة التنفيذية أيضًا، إلا أننا نجد أن تدوين السياسة الخارجية الإيرانية وتنفيذها يقع كذلك وبشكل مباشر في نطاق صلاحيات قائد الثورة، والسلطتين التشريعية والتنفيذية معًا، ولعلنا إذا ما راجعنا الدستور الإيراني فيما يتعلق بهذا الخصوص لتأكدنا من تعدد مستويات التداخل نظريًا، حتى إن مجلس الوزراء يتم من خلاله تنفيذ السياسات العامة التي يحددها المرشد بالتشاور مع مجمع تشخيص المصلحة بشكل قرارات وقوانين عبر مجلس الوزراء، مع الأخذ في الاعتبار مسؤولية كل وزير من الوزراء فيما يخصه من وظائف وواجبات، وتباعًا فإن عملية قطع العلاقات الدبلوماسية وكذا تقليصها أو توسيعها تقع في نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية.

إن من يرسم السياسة الخارجية بعد الدستور يقف خلف جهات القرار، وعلى رأسها القائد ورئيس الجمهورية والمجلس الأعلى للأمن القومي، ومن المعروف أن القائد شخصيًا ظل المشرف (بالتعاون مع وزارة الخارجية وسفاراتها المعنية) على المواضيع المتعلقة مثلًا بالقضية الفلسطينية، ومع ذلك فان قوة شخصية وزير الخارجية لها دور كبير في هذا المجال، وقد شهدت إيران أحيانا الجمع بين رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية كما كانت الحال مع محمد علي رجائي، أو الجمع بين رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية مثل حالة مير حسين موسوي، وتعد وزارة الخارجية الإيرانية مقرًا للنخب الإسلامية الكفوءة والأكاديمية، فضلًا عن دقة اختيار كوادرها، وإخلاصها المؤكد للدولة الإسلامية، وجامعة الإمام جعفر الصادق (ع) هي أهم مصادر تخريج الكوادر التي تقود الجهاز الدبلوماسي[١].

٧- مجمع تشخيص مصلحة النظام: هو أعلى مجلس للشورى، يستند اليه الفقيه الحاكم في رسم سياسات الدولة، وحل الخلافات بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور، وهذه المؤسسة التي حملت مهام تشريعية بالدرجة الاولى، تأسست في تاريخ متأخر من عمر الثورة، والواقع أن هذا المجمع يعد جهة استشارية بالنسبة للمرشد واضع السياسات، لكنه على الرغم من ذلك يحظى

(١) غضنفر ركن أبادي، مصدر سابق، ص ٥٠١.

بمكانة حيوية بين أروقة صنع القرار في إيران، خاصة أنه قد يفصل في الخلاف القائم بين مجلس الشورى ومجلس الصيانة، وقطعًا قد يكون هذا الخلاف حول مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية ويقوم بما يلي[1]:

١- يشارك المجمع في تعيين السياسات العامة للنظام من خلال تشاوره مع القائد.

٢- اختيار أحد فقهاء مجلس صيانة الدستور لعضوية مجلس الشورى، وهو الذي يخلف القائد في حال وفاته أو استقالته أو عزله.

٣- تشخيص المصلحة في الحالات التي يرى فيها مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة الإسلامية أو الدستور.

وهو بمثابة مجلس أهل الحل والعقد، أو مجلس قيادة الدولة، ولكن ليس بمعنى القيادة التنفيذية، بل بمعنى قيادة التخطيط العليا التي ترفع قرارتها بهذا الشأن إلى القائد للموافقة عليها، حيث لم يمنح الدستور هذا المجمع حق التقنين، بل أعطاه حق حل مشكلات النظام الأساسية، وإقرار الصيغ النهائية للقوانين التي يختلف عليها وبشأنها مجلس الصيانة ومجلس شورى الدولة، في إطار مصلحة الدولة العليا[2].

٨- مجلس الأمن القومي والسياسة الخارجية: بموجب المادة (١٧٦)، من دستور إيران فإن مجلس الأمن القومي الإيراني تناط به الوظائف التالية:

أ- وضع السياسات الدفاعية والأمنية في إطار منظومة السياسات الموضوعة من قبل المرشد.

ب- العمل على التنسيق بين كافة الأجهزة المعنية فيما يتعلق بالشؤون الأمنية والسياسات الداخلية والخارجية.

---

(١) غضنفر ركن أبادي، مصدر سابق، ص ٤٧٧، ٤٧٨.

(٢) علي المؤمن، (النظام السياسي: ثنائية الاستبداد والمشاركة الشعبية)، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١١٤، ربيع ٢٠٠٤، بيروت، ص ٣٥.

ج ـ الاستفادة الكاملة من الإمكانات الموجودة لدى إيران من أجل التصدي لأية تهديدات داخلية أو خارجية وكذا يدخل جزء هام من وظائف مجلس الأمن القومي في حيز العلاقات الخارجية.

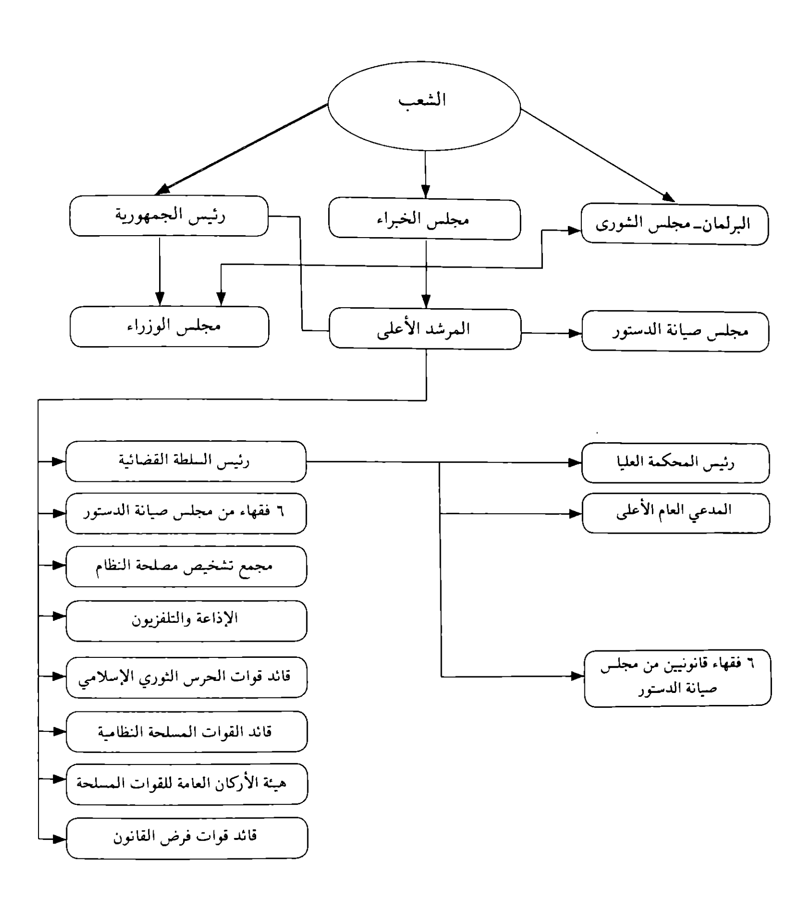
فضلًا عن وجود قوى غير رسمية تعمل إلى جانب هذه المؤسسات والمراكز الحكومية مثل البازار والحوزات العلمية وبعض المؤسسات الفاعلة غير الحكومية، وتتكون من ثلاثة مستويات رئيسة:

المستوى الأول: هو نخبة الدائرة الداخلية وتتألف من علماء الدين ومجموعة من المستشارين والمقربين ورجالات الثورة، في مجلس الخبراء؛ ومجلس صيانة الدستور، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، ورؤساء المؤسسات التي يشرف عليها المرشد الأعلى بشكل مباشر مثل رئيس السلطة القضائية، مجلس ممثلي المرشد الأعلى في كل مؤسسات الدولة الهامة وفي المحافظات، رؤساء مختلف المؤسسات الدينية.

المستوى الثاني: نخبة السلطة الإدارية وتتألف من الإيرانيين الذين يشاركون في عملية صنع القرار السياسي، وتقديم النصيحة للقيادة أو تنفيذ القرارات السياسية، النخبة الإدارية تشكل تنوعًا أكبر من الدائرة الداخلية من حيث التوجهات والأفكار السياسية والأيديولوجية ومعظم أعضائها من موظفي الدولة المدنيين، وهو ما يمثل السلطة التنفيذية، والقضائية، والتشريعية.

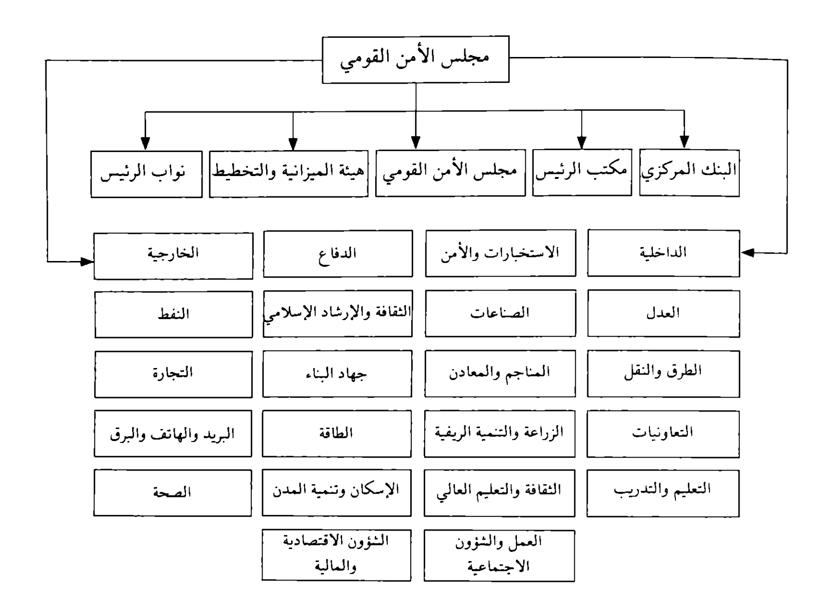
المستوى الثالث: يضم المستوى الثالث من هيكل السلطة غير الرسمية نخبة المفكرين، وهم أعضاء النخبة السياسية الذين يشاركون في الحديث عن القضايا السياسية، وينتمي إلى هذه النخبة بعض أعضاء علماء الدين الذين هم خارج دائرة النخبة الداخلية، فضلًا عن الأكاديميين والكتاب والصحفيين، وعدد من قادة المنظمات غير الحكومية، ولتوضيح بنية النظام السياسي في إيران، وعمل السلطات فيه ينظر في المخططات التالية:

بنية السلطة الدستورية في إيران[1]



(١) نسيب شمس، «رئاسة الجمهورية في إيران والدستور الإيراني»، شؤون الأوسط، العدد ١٤٤، بيروت، شتاء ٢٠١٣، ص ١٨٩.

مخطط يوضح السلطة التنفيذية في إيران(١)



(١) نسيب شمس (رئاسة الجمهورية في إيران والدستور الإيراني)، شؤون الأوسط، العدد ١٤٤، بيروت، شتاء ٢٠١٣، ص١٨٨.

فضلًا عن محددات اقتصادية في السياسة الخارجية الإيرانية، ففي مجال الصناعة والمعادن فإن إيران تحتلّ المرتبة الثانية في احتياطي الزنك والنحاس، ومناجم الحديد والبوكسيت، ويبلغ إنتاج إيران منها ٦٠ مليون طن في السنة. معظمه يصدر إلى الخارج كمنتجات أو مواد أولية خام. ويشغل هذا القطاع حوالي ٢٦٪ من القوى العاملة ويساهم بـ١٨٪ من مجموع الإنتاج الاستثماري، إلا أن الإنتاج النفطي يبقى هو الركيزة الأساسية للاقتصاد الإيراني، بحيث يبلغ احتياطي إيران ٩٠ مليار طن من النفط، وتختلف التقديرات في تحديد احتياطي إيران من الغاز الطبيعي فالبعض يقدرها بـ٢٠٠٠,٠٠٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وتقدر عائدات النفط الإيراني، بحوالي ٨٧٪ من مجموع الصادرات الإجمالية، وبحسب تقرير بريتش بتروليوم الإحصائي لعام ٢٠١٣ فإن لدى إيران أكبر احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي أي أنها تعدت روسيا، والحقيقة أن هذه كانت إحدى أكبر مفاجآت هذا التقرير إذ إن تقرير العام ٢٠١٢ أشار إلى أن احتياطي روسيا يقدر بنحو ٤٤ تريليون متر مكعب متقدمة على إيران صاحبة المركز الثاني لذلك العام بأكثر من عشرة تريليونات متر مكعب.

وتتحدث أرقام أخرى عن تقدير احتياطيات إيران من الغاز الطبيعي بنحو ٢٩/٦١ تريليون متر مكعب[١]، ولكون النفط ليس الثروة الوحيدة لإيران في ميدان الطاقة فهي تملك ثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، وتأتي بعد روسيا التي تمتلك ٤٧,٥٧٣ مليار متر معكب من الغاز، أما مجال الزراعة، فتملك إيران فيه مساحة واسعة من الأراضي الزراعية،إذ بلغت نسبة إسهام هذا القطاع في الاقتصاد الإيراني عام ٢٠٠٨، ١٢٪ ويستقطب من القوة العاملة ٢٥٪، ويقدر عدد العاملين في الزراعة بنحو ١٦,٥ مليون، أما مجال الصناعة، فيحتوي على عدد من الصناعات، أهمها الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة والمنسوجات وموارد الإنشاءات والبناء والصناعات الغذائية وصناعة المعادن، والسيارات والصناعات الإلكترونية، وبلغ إسهام هذا القطاع في الاقتصاد الإيراني نحو

(١) نسيب شمس، مصدر سابق.

(٤٤٪) من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٨ [١].

وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية الدولية، إلا أن الحكومة الإيرانية تقول إن الاقتصاد الإيراني حقق الاكتفاء الذاتي في المجالات كافة، إذ ذكرت الحكومة الإيرانية في تقرير لها في عام ٢٠٠٧، أنها حققت إنجازات في قطاعات الزراعة وتربية الحيوان، والنفط والطاقة والنظام المصرفي والميزانية كما قال وزير الشؤون الاقتصادية والمالية الإيراني في عام ٢٠١٢، شمس الدين حسنين: «إن اقتصاد إيران ضمن الاقتصاديات العشرين الأولى في العالم، وذكر أن ذلك وفق المؤشرات يساوي القوة الشرائية للمواطنين، فإن نصيب الفرد الإيراني من الدخل السنوي يقدر بنحو ١٤ ألفًا و٥٠٠ دولار، وقال إن هناك انخفاضًا في نسبة البطالة في إيران إلى أقل من ١٢٪، وإن الاقتصاد الإيراني استطاع أن يتخطى الحظر الغربي» [٢].

وبلا شك فان السياسة الخارجية تتأثر بالوضع الأمني، والعقيدة التي تتبناها الدولة، وحسب رؤية علي لاريجاني، رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، ففي أدب الدراسات الاستراتيجية، يواجه الأمن المطلق الأمن النسبي، وحيازة الأمن المطلق لطرف لا يكون إلا بتدمير أمن الآخرين، وفي الأمن النسبي يمكن اتباع سياسة الاحتواء ضد عدو أو منافس، وبما أننا نعيش نظام هيمنة وفرصة تحدي الآخرين من قبل قوى مهيمنة إقليمية هي فرصة غير موجودة فعليا، فإن الولايات المتحدة الأميركية اتبعت سياسة ثابتة تجاه إيران، محاولةً باستمرار منع تحول إيران إلى قوة رئيسة من جهة وقوة إقليمية من جهة أخرى [٣].

وقد فسرت الرؤية الإيرانية بقول لاريجاني «أن امتلاك إيران للقوة لايعني إضعاف دول إقليمية أخرى، أو تهديد أي بلد، فمصدر تهديد البلدان العربية

---

(١) نبيل جعفر عبد الرضا، دراسات في الاقتصاد الإيراني، مؤسسة وارث الثقافية، البصرة، ٢٠٠٨ ص ١١٩.

(٢) صحيفة كيهان الإيرانية، العدد (٨١٣٤)، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(٣) علي لاريجاني، (تحديات إيران والملف النووي)، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٢١، شتاء ٢٠٠٦، ص ٣٠.

في السابق كان العراق، ولفترة طويلة، وامتلاك إيران للقوة له صلة بالموهبة الطبيعية لدى الإيرانين بطريقة إسلامية جديدة كليًّا، ومنطق إيران الجيوبوليتيكي والجيو ـ اقتصادي geo- economics وهذا المنطق المختلف، من الممكن أن تنسجم مع مفردات اللغة السياسية الإيرانية اليوم مع مفردات لغة الولايات المتحدة الأميركية»[١].

تدخل الثوابت الاستراتيجية كأحد أهم العناصر في المحدد القومي، والمسألة الأمنية هي أهم ما يبدو فيها، حيث تقوم استراتيجية إيران على تحقيق الأمن والاستقرار لنظام الجمهورية الإسلامية، ومن حق إيران لما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية أمن للمنطقة تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق، من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة، وفق المتغيرات الدولية، وتقدم هذه النظرية عددًا من المعطيات، تعتمد على بعدين أساسيين، أحدهما عقائدي، يتمثل في تغيير سلوكيات المنطقة في اتجاه قيم أهل البيت (عليهم السلام)، للالتفاف حولها، وتنفيذ وصاياها، أما البعد الأخر فهو بعد نضالي، يتعلق بايجاد قوة ذاتية من دول المنطقة، بكل إمكاناتها البشرية، والعسكرية والاقتصادية والأمنية تحول دون وجود قوى أجنبية، ولا شك في أن إيران، التي تدرك أنها حكمت أكثر من مرة أكثر من نصف العالم القديم، ترى أن بإمكانها أن تلعب دور القيادة بين هذه الدول في المنطقة على الأقل، وأن تقف بوجه التحديات التي تواجهها إقليميًّا ودوليًّا[٢].

أما أسلوب المبادأة بوصفه أصلًا إجرائيًّا في السياسة الخارجية وأسلوبًا ضاغطًا يتمثل في تقديم أطروحات، الواحدة تلو الأخرى لاختبار النوايا، فلا ينتظر المبادرات، بل يقدمها، وردود أفعاله جاهزة ليس فيها مجال للتردد، وتعتمد المبادأة على الخبرات المختلفة في مجال العلاقات، وعلى القدرة على التحرك السريع الفعال، وهذا يعني الاستعداد الدائم، والاستنفار الكامل لكل الادوات

(١) علي لاريجاني، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٢) محمد السعيد عبد المؤمن، «تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية»، السياسة الدولية، العدد ١٩٦، نيسان/أبريل ٢٠١٤، ص ٦٣.

المساعدة في مجال المبادأة، والاستعداد لكافة الاحتمالات، ومن منطلق إدراك إيران لقدراتها الذاتية، وإمكاناتها الطبيعية، وإحساسها بحقها في الريادة في المنطقة[١].

والحاجة الإيرانية للسلاح، مع بدايات الحرب العراقية ـ الإيرانية، ووفق ما نقله نائبه السابق عبد الحليم خدام «في الثالث والعشرين من حزيران/يونيو عام ١٩٨٥، وصل إلى دمشق رئيس مجلس الشورى في إيران آنذاك علي أكبر هاشمي رفسنجاني، والتقى الأسد، وعرض رفسنجاني على الأسد تشكيل لجنة سياسية عسكرية تضم سورية وإيران وليبيا والجزائر لكونها الدول التقدمية، وخلال الحديث طلب رفسنجاني من الأسد إعطاء إيران صواريخ سكود بعيدة المدى وصواريخ مضادة للطيران وصواريخ أرضية، فلم يعطه الأسد جوابا بالقبول أو الرفض، إنما تجاوز الطلب إلى حديث آخر، واستمر الرئيس كعادته بالحديث الطويل بهدف الابتعاد عن موضوع المناقشة، لأن الأمر يحتاج إلى دراسة، واستمر الحديث إلى منتصف الليل، وظهر التعب على وجه الضيف، فقال للرئيس: سيادة الرئيس أطلنا عليك ولم تعطنا جوابًا حول موضوع الأسلحة، فأجاب الرئيس: سندرس الموضوع، وغدًا يمر عليك أبو جمال عبد الحليم خدام ويبلغك القرار»... وانتهى رأي عبد الحليم مع مناقشة الأسد إلى منح تلك الصواريخ من ليبيا وبوساطة سورية خوفًا من الرأي العام العربي وردة فعل الشعب العراقي الذي قاتل مع دمشق في حرب تشرين»[٢].

ووفقًا لمحمد جواد لاريجاني، في توصيف الحرب العراقية ـ الإيرانية، بأن «الخصمين كانا محكومين بأن يتواجها في صراع نفوذ إقليمي، نظرًا إلى تصميم العراق على الحفاظ على تفوقه العسكري على إيران، وسعيه لفرض نفسه شرطيًّا للخليج، وأن يصبح «سيد مجمل العالم العربي»، لكن القوة العسكرية كانت أكثر من مقلقة، فلم تكن إيران تملك سوى ٢٠٠ طائرة و٥٠٠ دبابة قادرة على العمل

---

(١) محمد السعيد عبد المؤمن، مصدر سابق، ص ٦٤.

(٢) عبد الحليم خدام، التحالف السوري ـ الإيراني والمنطقة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٩-١٠.

فورًا، بينما كان في العراق نحو ٧٠٠ طائرة وأكثر من ٥٠٠٠ دبابة عام ١٩٨٨»[١].

إلا أن القوات العسكرية الإيرانية تشمل حوالي ٥١٣ ألفًا من القوات العامة وكذلك ٣٥٠ ألفًا من قوات الاحتياط، وتتميز القوات الإيرانية بحجم القوة البشرية العاملة والذي يبلغ نحو ٥٤٥٦٠٠ فرد منها قوات نظامية يصل حجمها إلى ٤٢٠٦٠٠ فرد و١٢٥٠٠٠ فرد من الحرس الثوري[٢]، وفي العام ٢٠٠٨ بلغ إجمالي الإنفاق العسكري الإيراني ٩,١٧ مليار دولار، بعد أن سجل ١٠,١٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٧، وكان الإنفاق قد بلغ ذروته عام ٢٠٠٦ حيث وصل إلى ١٢,٢٣ مليار دولار، بينما لم يكن يتعدى ١,٥٤ مليار دولارغداة انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية[٣].

وعلى صعيد التنمية العسكرية، فإن إيران تجاوزت مسألة امتلاك القدرات التقليدية إلى حدود امتلاك تقنية صناعتها،إذ طورت صواريخ «شهاب ٦,٥,٤»، بما يضع إيران في مصاف الدول القليلة في العالم المالكة لتكنولوجيا الصواريخ البالستية البعيدة المدى، وهي قدرة لا تتوافر في الشرق الأوسط إلا لدى الكيان الاسرائيلي[٤]، وفي مجال تطوير القوى البحرية، أعلنت إيران عن انتاج عدد منوع من الوحدات البحرية المتطورة إيرانية التصميم، كما أعلنت عن إنتاج صاروخ بحري بمدى ٢٠٠ كيلو متر، وفي عام ٢٠٠٦،أعلنت القوة البحرية الإيرانية عن تجربة الحوت وهو طوربيد يتحرك بسرعة ٢٢٣ ميلًا في الساعة، قالت: إنها الأسرع ولا ترصده أجهزة الرادار، وفي مجال القوة الجوية، وفي عام ٢٠٠٦، أعلن مساعد قائد القوة الجوية الإيرانية اللواء «قاسم محمد أمين» أن القوات

(١) نقلًا عن: أحمد هاشم «عودة القوة الإيرانية عراق جديد»، شؤون الأوسط، العدد ٥٤، بيروت، آب/ أغسطس ١٩٩٦، ص ٢٤-٢٥.

(٢) تقرير عن التوازن العسكري في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٤، ٢٠٠٣، ص ٢٦.

(٣) عبد الجليل زيد المرهون، برامج التسلح في الخليج والجوار، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٢، ص ٩٥.

(٤) مهدي نور الدين، الحصار المتبادل، العلاقات الإيرانية-الأميركية بعد احتلال العراق سلسلة الدراسات الإيرانية العربية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٢، ص ٣٧.

الإيرانية تمكنت من صناعة طائرة حربية، كما تملك أنظمة رصد دفاعية قوية ومتطورة قادرة على كشف أي طائرة أو صاروخ. فضلًا عن ذلك تستورد إيران أحدث الأنظمة العسكرية من روسيا والصين(١).

واستمر هذا التطوير، والاهتمام بالمؤسسة العسكرية. فقد أكد الرئيس حسن روحاني أن القوات المسلحة الإيرانية لا تفك ارتباطها بالشعب وتلتزم الدفاع عن المصالح الوطنية، وهي ضمانةٌ لأمن المنطقة واستقرارها، وأن على دول المنطقة الوثوق بالقوات المسلحة الإيرانية لضمان أمنها واستقرارها، مشيرًا إلى أن بلاده لن تعتدي على أي بلد. وأضاف روحاني أن إيران أثبتت من خلال المفاوضات أنها داعية منطق وحوار وليست داعية حرب، مشددًا على أن الجيش الإيراني سيقف بقوة بوجه اعتداءات الطامعين(٢).

---

(١) عصام نايل المجالي، تأثير التسليح الإيراني على الامن الخليجي، دار الحامد عمان، ٢٠١٢، ص ٧٠.

(٢) للمزيد انظر: كلمة الرئيس روحاني بمناسبة عيد الجيش الإيراني، الوكالة الإيرانية للانباء، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

«سياستنا الخارجية تقوم على الاعتماد الثابت والراسخ على مبدأ الاستقلال وعدم الخضوع لأحد».

د. علي أكبر ولايتي

وبعد أن أوضحنا محددات الجمهورية الإسلامية وقدراتها، نحاول توضيح تلك القدرات في تحديد أهداف السياسة الخارجية الإيرانية. فقد أشار الدكتور محمد جواد لاريجاني وهو مستشار المرشد الحالي لشؤون حقوق الإنسان إلى أبرز أهداف السياسة الخارجية الإيرانية وهي تمثل جوهر الاستراتيجية القومية التي يجب أن تكون فوق استراتيجية السياسي فلا تتأثر بتغير السياسيين، ويقول: الاستراتيجية الوطنية للجمهورية الإيرانية في العقد الثاني من حياتها المليئة بالفخر والعزة، تقوم على ثلاث قواعد أساسية تمثل مصدر جميع القضايا المتعلقة باستراتيجيتنا الوطنية:

الأولى: موقع إيران في العالم الإسلامي «إيران أم القرى»[(١)].

---

(١) ملخص نظرية أم القرى، حسب لاريجاني «إن الإسلام له أمة واحدة، أي عندما نقول العالم الإسلامي فإننا نقصد جموع المسلمين، ولا نقصد أماكن إقامتهم، مثلما نقول عالم الأكراد، أو الأرمن، وغيره. بل إن العالم الإسلامي «أمّة» واحدة، و«الأمة» ناس لديهم انسجام وجهة وحركة، مع التوجيه نحو هدف واحد، وفي الواقع فإن هذا هو لب الولاية «ولاية الفقيه» ولا شي آخر. حيث يوجد أسلوبان متقابلان «في زمن غيبة الإمام المعصوم» بصورة كاملة، وهما عبارة عن: «رأي أغلبية الشعب»، و«الوصاية» ولي الشخص ينتخب ما بعده وينصبه. وفي الأسلوب الآخر: الأمة يجب أن تقدم رأيها، والأغلبية تدل على النتيجة النهائية. ويوجد لكلا الأسلوبين «في فترة الغيبة» إشكالات رئيسة، لكننا حاليًا ليس لنا شأن بأسلوب اختيار الولي والحديث في أساس القضية: الولي له مسؤولية بالنسبة لكافة الأمة، وكذلك الأمة مجتمعة عليها واجبات تجاه الولي، ويكون مفهوم «أم القرى» بوضوح نسبي: دولة «أم القرى» تصبح العالم الإسلامي، والتي لها قيادة، وهي في الحقيقة تكون لائقة لقيادة كل الأمة». تلاحظون أنه من أجل إيجاد أم القرى فليس مطروحًا الموقع الاستراتيجي والسكان والجنس، وما إلى ذلك، بل المعيار هو في الولاية. بعبارة أخرى إذا ادعت دولة بأنها =

الثانية: الأمن الإيراني (الدفاع المؤثر).

الثالثة: تعمير إيران «التنمية»[1].

بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، أعلنت سياستها الخارجية بمعايير مطلقة وشاملة، بينت فيها دور إيران في خدمة الإسلام، ونادى قائد الثورة الإسلامية الإمام الخميني بوحدة المسلمين، متجاوزًا الحدود السياسية القائمة بين الدول الإسلامية، وكان المبدأ الثاني الذي أعلنه الإمام الخميني في ظل الصراع بين الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي، ودول العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، هو (لا شرقية ولا غربية)، والاعتماد على الذات، أما المبدأ الثالث فهو رفض الأحلاف العسكرية التي أنشأتها الدول الكبرى لحماية الدول، والمبدأ الرابع هو دعم حركات التحرر في العالم الأسلامي،

= «أم القرى» يجب عليها أن ترفع مستوى قادتها إلى أبعد من حدودها الجغرافية، وأن تجعلها منتخبة لكل الأمة، كذلك تلاحظون أنه في هذا المفهوم الذي قدمناه لإيجاد أم القرى، هذه الصفة لا يمكن أن تكون «إرثًا» لأي قوم، بل إنه من الممكن أن يكون قوم صاحب أم القرى فإن «الإسلام» لمدة ما، وبعد مدة يسقط عنه هذا الموضوع، بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران والقيادة للإمام الخميني، أصبحت إيران أم القرى دار الإسلام، وأصبح عليها واجب أن تقود العالم الإسلامي، وعلى الأمة واجب ولايتها، أي أن إيران أنيطت بها قيادة الأمة كلها. بناءً على ذلك فان الإمام كان له مقامان في الوقت نفسه: الأول مقام القيادة القانونية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي تم تعريفها طبقًا للدستور، وقد حددت واجباتها وصلاحياتها. والمقام الآخر ولاية العالم الإسلامي التي أقرها الواجب الشرعي، والآن نسأل: إن طبيعة هذين المقامين تقتضي نوعين مختلفين من العمل، فما الواجب عمله؟ بعبارة أخرى إذا شوهد تعارض بين مصالح حكومة أم القرى وولاية العالم الإسلامي فمن الذي سيكون فداء للآخر؟ نظرية أم القرى عرضت في الواقع الجواب عن هذا السؤال: «دائمًا مصالح الأمة لها الأولوية، أليس وجود أم القرى التي على جميع الأمة الحفاظ عليها ـ وليس فقط شعب أم القرى ـ واجبًا»، الأساس المذكور أعلاه يدل جيدًا على علاقة النمو والتكامل بين أم القرى والعالم الإسلامي: إذا وقع هجوم على الإسلام من أي مكان في العالم أو جرى الاعتداء على حقوق المسلمين فإن أم القرى ترعد وتزمجر وتنهض للدفاع، ومن المؤكد أن الحكومات الجائرة والكافرة لن تتحمل ذلك، وستتهيأ لإزالة هذه «الشعرة من الأنف»؛ لذلك تستهدف حياة النظام.

انظر د. محمد جواد لاريجاني، الاستراتيجية القومية، دراسات في معالمها وأهدافها، ترجمة علاء الرضائي، دار التعارف، بيروت، ١٩٩٥، ص ٥٠-٦٥.

(١) المصدر نفسه، ص ٥٠-٥١.

وعلى رأسها حركة تحرير فلسطين(١).

لذلك فإن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية وأسسها تنبع من الدستور الإيراني ومن أهم تلك الأهداف والمبادئ ما يلي(٢):

١- «السعي إلى تأسيس أمة عالمية واحدة: من منطلق الآية القرآنية: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾ ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، إذ إنهم رأوا أن الإسلام يدعو جميع المسلمين إلى الوحدة، ولذلك يتحتم على الحكومة الإسلامية العمل لتأسيس ائتلاف إسلامي عالمي تجتمع أمة الإسلام كافة تحت لوائه حتى يتسنى تحقيق أمة واحدة نهاية الأمر، ويرون أن هذا الهدف ذاته لطالما كان يخيف أعداء الإسلام، ومن خلال تأسيس نظام فكري وروحي يتوحد تحت مظلته جميع المسلمين، وعليه يجب على المسلمين السعي والتغيير من أجل هذا الهدف.

٢- حماية المستضعفين من المستكبرين: ينص البند الرابع عشر من الدستور الإيراني على أن الحكومة الإسلامية في إيران تعمل ضمن أهدافها على إسعاد الإنسان في المجتمعات البشرية كافة، وأن الاستقلال والحرية وإقرار حكومة العدل والحق لهو حق مكفول لجميع شعوب العالم، وعليه فهي تؤيد حقوق المستضعفين ونضالهم في مواجهة المستكبرين في نقطة من بقاع الأرض، وتباعًا تتحرك سياسة إيران الخارجية على نصرة المستضعفين في الأرض ومحاربة المستكبرين الأمر الذي من شأنه تحقيق الأمة العالمية الواحدة(٣).

٣- صيانة الاستقلال وحماية الحدود: ينص البند الثالث والخمسون بعد المئة من الدستور على صيانة استقلال الأراضي الإيرانية وبقاء حدودها بعيدة عن كافة أشكال التهديدات الخارجية ومن ثم جعلت السياسة الخارجية الإيرانية

(١) د. علي محافظة، مصدر سابق، ص ٢٣٧.

(٢) د. منوجهر محمدي، موقع الراصد على الرابط الالكتروني التالي: http://www.aalrased.net/uploads/files/seasa%20iran.pdf

(٣) راجع المادة الرابعة عشرة من الدستور الإيراني.

استقلال بلادها والدفاع عن حدودها وثغورها محور اهتمامها[1].

٤- الدعوة: من أهداف السياسة الخارجية الإيرانية أيضًا ووظائفها الدعوة؛ بمعنى دعوة غير المسلمين إلى الإسلام استنادًا إلى قوله: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ ﴾ [النحل: ١٢٥].

٥- مبدأ لا شرقية ولا غربية: منذ قيام الثورة في إيران وهي ترفع هذا الشعار في سياستها الخارجية، ذلك الشعار الذي يعني الحياد بالمنظور السياسي (الحياد عن الكتلة الشرقية والغربية)[2].

ويحدد الدكتور علي أكبر ولايتي، وزير الخارجية الإيراني الأسبق المرتكزات الثابتة للسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية على النحو الآتي[3]:

أولًا: الاعتماد الثابت والراسخ على مبدأ (لا شرقية ولا غربية) والاستقلال وعدم الخضوع لأحد، وبعد انهيار النظام الشيوعي هناك فرصة تاريخية لشعوب العالم الثالث لكي تتحرر.

ثانيًا: التمسك بالإسلام في العالم الإسلامي والصحوة الإسلامية، واعتماد الإسلام للخلاص وبناء الأجيال.

ثالثًا: تتعرض الأمة الإسلامية لهجمات ومؤامرات، والتكتلات التي كانت موجودة في السابق أصبحت اليوم تكتلًا جديدًا (واحدًا) مبنيًّا على الطغيان في مواجهة الأمة الإسلامية، ولذلك تشعر إيران الإسلام بقلق شديد حيال التطورات في البوسنة والهرسك وقمع المسلمين، ويهمنا أن نؤكد ضرورة وقف التدهور ودعم الشعب الإسلامي وقضيته في البوسنة والهرسك، ونشعر أيضًا بالقلق تجاه التوتر بين أرمينيا وأذربيجان. ولقد أصبح الشعب هناك ضحية ما يجري. وإيران

---

(١) راجع المادة (١٥٣) من الدستور الإيراني.

(٢) د. منوجهر محمدي، مصدر سابق.

(٣) كلمة ولايتي في مهرجان الذكرى السنوية الثالثة لرحيل الإمام الخميني، الذي أقيم في حرم السفارة الإيرانية في بيروت في ٣ حزيران/يونيو ١٩٩٢، نقلًا عن ميشال نوفل، «إيران في عالم متحول: جدلية التواصل والانقطاع في السياسة الخارجية»، مصدر سابق، ص ٨.

ترفض التطورات الأخيرة كلّها وتعارض أي تغير جيوسياسي في المنطقة وتعمل لإنهاء الحرب وعودة الأوضاع إلى طبيعتها هناك.

رابعًا: الاهتمام التام بالقضيتين الفلسطينية واللبنانية وبالشعبين اللبناني والفلسطيني اللذين يواجهان تهديدات خطيرة من خلال الاعتداءات الصهيونية المتواصلة على حقوقهما، وإيران الإسلام تعتبر أن دعم الشعب اللبناني والفلسطيني، وخصوصا المقاومين في جنوب لبنان والأراضي المحتلة، من أهم واجباتها الأساسية، وهي لن تبخل في تعزيز هذا النضال وتنمية قدراته لمواجهة الصعاب.

ولأنه من الصعوبة فهم السياسة الإيرانية الحالية من دون الرجوع إلى الجذور والمبادئ الإيديولوجية التي نشأت عليها الثورة عام ١٩٧٩، حيث إن المبادئ التي ارتكزت عليها الثورة ولاحقًا الدولة هي: الإسلام والتشيع والثورية والثقافة الوطنية والمكانة الإقليمية والدولية، والحاجات الطبيعية لإيران كجزء من المجتمع الدولي، فضلًا عن أن السياسة الخارجية الإيرانية تسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية وكسب الاحترام على صعيد العلاقات الدولية ونشر القيم الإسلامية[١].

وأيضًا ثمة مقاربة مهمة لمهندس السياسة الخارجية الإيرانية الدكتور علي أكبر ولايتي، يعطي فيها دور التأثير الإيراني على مستوى السياسة الخارجية ولذلك يقول إن بلادنا معنية بالتطورات في جمهوريات آسيا الوسطى بسبب القرابة الجغرافية والتاريخية والثقافية، وخصوصًا أن لها حدودًا مشتركة طويلة مع هذه الجمهوريات. وأيضًا يرى الدكتور ولايتي أن الإدارة الأميركية تنسب عن غير وجه حق انهيار الشيوعية إلى تفوق إيديولوجيتها وسياساتها، وتصر على السعي لملء الفراغ الناشئ هناك لمصلحتها محذرًا من أن مصادر عدم الاستقرار في جمهوريات آسيا الوسطى قد تمهد الطريق لنفوذ أميركي متعاظم في المنطقة. وهنا يوضح وجهة النظر الخاصة بالسياسة الخارجية الإيرانية وتأثير

(١) مجموعة من المؤلفين، العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز الوحدة العربية، ط٣، بيروت، ٢٠٠١، ص ٥٣٢.

إيران في الجمهوريات الإسلامية «من الطبيعي أن تصير مسؤوليتنا أكبر، نظرًا إلى الدور الحيوي لجمهورية إيران الإسلامية في المنطقة، وفي ضوء التيار الجارف نحو الاستقلال في جمهوريات آسيا الوسطى فإن جمهورية إيران الإسلامية تملك الثقافة الإسلامية الغنية قاسمًا مشتركاً مع الدول المجاورة ولديها القدرة على ملء الفراغ الفكري والاقتصادي في هذه الجمهوريات وتلبية حاجاتها الثقافية»[(١)].

ولذلك تبقى مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية، التي يمكن تلخيصها أيضًا بـ: معاداة الإمبريالية، والاكتفاء الذاتي، والاستقلال، ودعم المستضعفين، ومعاداة الصهيونية، لذلك يؤكد الرئيس روحاني أنه يبحث عن سياسة خارجية معتدلة وبناءة، وسيتواصل طوال مدة ولايته النظر في هذه المبادئ في السياسة الخارجية الإيرانية التي هي جزء لا يتجزأ من فكر المرشد الأعلى وقيادته[(٢)].

لذلك يمكن القول إن أبرز العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية[(٣)]:

أولًا: روح المغامرة: حيث شكل الإسلام والقومية الفارسية القيم التي ارتكزت عليها الجمهورية الإسلامية سواء مع جيرانها أو مع الدول الكبرى، أو مع الدول الإسلامية الأخرى.

ثانيًا: واقعية مرنة وسياسة دبلوماسية مرنة: حيث انتقلت السياسة الإيرانية في بداية الثورة من الاندفاع والثورية إلى سياسات خارجية أكثر واقعية ومرونة.

ثالثًا: متغيرات الجيوبوليتيك: حيث التبدل الدراماتيكي في بيئة الجيوبوليتيك المحيطة بإيران منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم حرب الخليج الثانية والثالثة واحتلال أفغانستان.

---

(١) مجموعة من المؤلفين، العلاقات العربية ـ الإيرانية، ص ٩.

(٢) Sermin PRZECZEK, (Iran's Foreign Policy under President Rouhani: Pledges versus Reality), ortadogu analiz, Ankara, N57, 2013, p. 64.

(٣) د. نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية والطموحات الإمبراطورية، المكتبة الدولية، بيروت، (بلا تاريخ)، ص ١٥٢ وما بعدها.

رابعًا: الإثنية والتعددية الإيرانية: حيث التنوع واضح في الاتجاهات القومية والدينية[1].

خامسًا: معالجة المشكلات الاقتصادية.

إن خلاصة السلوك السياسي والاجتماعي للثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩ تمثل الثقافة التي قادت إلى انتصار الثورة، وتحولت في ما بعد إلى ثوابت وهيكليات يمكن أن تكون هي نفسها مصدرًا تشتق منها أهداف السياسة الخارجية في البلاد، ووفقًا للدستور وأداء السياسة الخارجية، يمكن تقسيم الأهداف الكبرى إلى ثلاثة مستويات[2]:

١- التنمية الاقتصادية والحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية والسيادة الوطنية.

٢- الدفاع عن المسلمين وحركات التحرر والتعارض مع الكيان الاسرائيلي والغرب.

٣- إيجاد مجتمع إسلامي على أسس شيعية.

ويوضح الخبير في الشؤون الإيرانية محمود سريع القلم في متابعته الموازية لأهداف السياسة الخارجية الإيرانية، أن موضوع التنمية الاقتصادية والحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية، لا يتنافيان ولا يتناقضان مع الوسط الخارجي رغم أن إفرازاته يصاحبها نوع من الخلاف والتنافس الطبيعيين، ومن ناحية

(١) أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني أن الأقليات الدينية في إيران تلعب دورًا حاسمًا في تقرير مصيرها ومصير بلادها، مشيرًا إلى أنه يتم الإعداد لصياغة ميثاق حقوق المواطنة، وقال منذ بداية الثورة الإسلامية، تم الاعتراف رسميا بمكانة وهوية الأديان السماوية وبناء عليه فان جميع الأقليات الدينية الرسمية يمكنها المبادرة إلى إقامة المراسم والعبادات والأعمال الدينية الخاصة بها، وأوضح روحاني أنه وفقًا للدستور فان للأقليات الدينية نوابًا في مجلس الشورى الإسلامي ولها دور حاسم في تقرير مصيرها ومصير بلادها، مضيفًا أن حكومة التدبير والأمل مثلما أعلنت في شعاراتها تعتقد وتلتزم بحقوق المواطنة وتسعى إلى صياغة ميثاق حقوق المواطنة، وشدد روحاني على ضرورة العمل بحيث نتمكن من تقديم إيران للعالم كأنموذج يتعايش فيه أتباع الأديان المختلفة مع بعضهم بعضًا بصورة سلمية. للمزيد انظر: وكالة مهر، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

(٢) محمود سريع القلم، (الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانية)، شؤون الأوسط، العدد ١٢١، بيروت، شتاء ٢٠٠٦، ص ٣٧.

أخرى إذا كان هدف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إيجاد مجتمع ديني هدفًا داخليًا بحتًا، ويتم تسخير طاقات البلاد لإيجاد المؤسسات الثقافية والسياسية والاقتصادية المحلية وإغنائها على أساس التعاليم الإسلامية الشيعية، فإنه يبدو أن الوسطين الإقليمي والدولي، لن يمكنهما زج أنفهما في شؤون إيران وخصوصا مع الاستقلال السياسي الذي تتمتع به، وبعبارة أخرى، فإن لدى إيران القدرة الفكرية والنظرية السياسية لاستثمار الطاقة الكامنة لبناء نظام إسلامي، كما أن الأزمات والتناقضات الزمانية كلها تحدث حينما نتقدم بموازة الهدفين الآخرين نحو تحقيق الهدف الثالث، أي أن تعتمد إيران، وتزامنًا مع مسيرتها التنموية والاقتصادية وبناء المجتمع الديني، على حل القضايا السياسية والاجتماعية للعالم الإسلامي(١).

ووفق البعض فإن السياسة الخارجية الإيرانية تتبنى أربعة نماذج رئيسة هي التبني والتحفيز الذاتي والمساومات والتصلب:(٢)

١- استراتيجية التبنّي Adaptive Strategy: حيث تعتمد على الالتزام بالأعراف والشرعية الدولية، وقد ظهرت بوضوح في السلوك الإيراني الخارجي أثناء فترة حرب الخليج الثانية حيث التزمت إيران بالقرارات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بتوقيع العقوبات على بغداد.

٢- استراتيجية التحفيز الذاتي Self-promotion Strategy: وتهدف إلى تأكيد دور إيران الإقليمي وضرورة احتسابها في المعادلة السياسية الإقليمية الآسيوية والخليجية والعربية، وفي إطار هذه الاستراتيجية أعلن هاشمي رفسنجاني استعداد بلاده للتوسط بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق يوم ٣ شباط/ فبراير ١٩٩١ وقد رفض البيت الأبيض الفكرة في اليوم الأول.

٣- استراتيجية المناورات The Bargaining Strategy: تدخل هذه الاستراتيجية في صلب السلوك السياسي الإيراني الخارجي حيث توجد

---

(١) محمود سريع القلم، مصدر سابق، ص ٤٤.

(٢) عبده مباشر، إيران تاريخ من أحلام العظمة، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣٢٥.

مساحات كبيرة للمناورة الدبلوماسية وتهدف إلى تحقيق أعلى معدل من الربح Maximization of interest.

٤- استراتيجية التصلب Intransigent Strategy: تهدف هذه الاستراتيجية إلى إظهار استقلالية إيران عن الغرب وخاصة الولايات المتحدة وذلك من خلال التأكيد على قوتها الإقليمية المقاومة لجميع أنواع الهيمنة العالمية على منطقة الخليج كما تركز هذه السياسة على المبادئ الرئيسة للثورة وعدم التخلي عنها، وهذه الاستراتيجية ليس لها علاقة فقط بالنواحي القانونية والدستورية بل تمتد إلى مايسمى بالنفسية الجغرافية السياسية عند الإيرانيين Psychogeography ذات الجذور التاريخية والثقافية وعادة ماتبدو بشكل تصريحات حادة من قبل العلماء للهجوم على الهيمنة الخارجية أو عند حدوث قضية دولية تظهر انحيازًا غربيًّا تجاه العالم الإسلامي كما تستخدم استراتيجية الحشد والتجييش الداخلي والخارجي وإبراز الظلم الواقع على الذات من قبل الآخرين التي تسمى بـSelf-image Cameralism. وهذه الأنماط الاستراتيجية الأربعة في سياق السياسة الخارجية الإيرانية تكشف النقاب عن مدى تعقيد إجراءات صنع القرار الخارجي.

دور التيارات السياسية الإيرانية في السياسة الخارجية

إن قراءة الساحة السياسية الإيرانية تعد من أصعب الموضوعات كما ذكرنا سابقًا، والسؤال الأساس والمهم هو هل تنطلق السياسة الخارجية الإيرانية من رؤى مطابقة لرؤى الأجنحة السياسية في الجمهورية الإسلامية أم من رؤى مختلفة عنها؟.

يجب الإشارة إلى نقطة أساسية ومهمة، هناك رأي لعدد كبير من الكتاب وأصحاب الاختصاص فحواه أنه لا وجود لأجنحة سياسية أو تيارات في الجمهورية الإيرانية، وإذا كانت هناك خلافات في وجهات النظر فهي بسيطة وغير أساسية، بل يعتقد هذا الفريق أن الحديث عن أجنحة في النظام السياسي، هو حديث مختلق، وممن يقف مع هذا الرأي جماعة العلماء المجاهدين (روحانيت مبارز).

وآخرون يرون هذا الموضوع نتيجة طبيعة، «فمع انتصار الثورة وخروج

التنظيمات المسلحة من سجون الشاه، كانت الساحة مليئة بالتنظيمات العلمانية اليسارية واليمينية التي كانت على هامش التحرك الثوري الجماهيري السلمي الذي لم يقم على أساس حزبي، فقوى الثورة كانت ضمن تيار واحد يمثل أفكار الإمام الخميني وبعضها له تجربة تنظيمية متواضعة، كفدائيي الإسلام، وهيئات المؤتلفة الإسلامية، وجماعة منصورون وآخرين، في حين أن التنظيمات العلمانية كانت تتصدرها أحزاب مثل تودة الشيوعي وجماعة خلق التي تجمع بين الماركسية والإسلام، وفدائيو خلق «الشعب» اليساري المتطرف، بجناحيه الأكثري والأقلوي، والجبهة الوطنية القومية وحركة تحرير إيران «الإسلامية المنشقة عن الجبهة الوطنية» التي أمسكت مع حليفها القومي «الجبهة الوطنية» بزمام الأمور من خلال حكومة المهندس مهدي بازركان المؤقتة[1].

هذا الفراغ التنظيمي الإسلامي عبرت عنه القوى الثورية بتأسيس حزب الجمهورية الإسلامية بعيد انتصار الثورة مباشرة، والذي جمع كوكبة من رموز خط الإمام الخميني، وكان في قيادته شخصيات مثل: السيد الخامنئي والشهيد بهشتي والشيخ رفسنجاني والسيد الأردبيلي والشهيد باهنر وآخرون، لكن الحزب الذي كان يمثل طيفًا من الشخصيات تختلف في اتجاهاتها الفكرية والسياسية لم يستطع الاستمرار في أجواء صراع مع التنظيمات العلمانية وفي مقدمتها جماعة خلق، وصلت إلى حد تفجير مقره المركزي عام ١٩٨١ الذي راح ضحيته ٧٢ قياديًا في مقدمتهم أمين عام الحزب بهشتي وعشرات النواب والوزراء والمسؤولون الكبار في الدولة، في حين كان النظام الفتي يسحب الكوادر التنظيمية إلى مؤسساته لتثبيت أركان دولة باتساع إيران وحجمها، وخلال السنتين الأوليين من عمر الجمهورية الإسلامية التي وصلت فيها حرية التحزب في إيران بعد الثورة إلى حد الانفلات، وبقيت الساحة السياسية الداخلية تتقاسمها قوى الثورة والقوى القريبة

---

(١) «كما أراها.. هذه إيران (٢)»، قناة العالم على الرابط التالي: http://www.alalam.ir/news/1532687، وانظر ايضا: فاطمة الصمادي، مصدر سابق، ص ٢٣ وما بعدها.

للمزيد حول مواقف الأجنحة السياسية في إيران من العلاقة مع الغرب بشكل عام والولايات المتحدة الأميركية، بشكل خاص، انظر: حجت مرتجى، التيارات السياسية في إيران اليوم، ترجمة سالم كريم، مكتبة فخراوي، البحرين، ٢٠٠٢، ص ٢٥٥.

منها، مثل حركة تحرير إيران ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية المنشقة قبل الثورة عن جماعة مجاهدي خلق، لكن جماعة العلماء المناضلين (روحانيت) برزت كأكبر تنظيم ديني غير مسجل (على طريقة الإخوان المسلمين في مصر) وأكثرها تأثيرًا فقد ضمت ولا تزال شخصيات كبيرة ومؤثرة مثل: الشيخ مهدوي كني والشيخ رفسنجاني والسيد الأردبيلي والشيخ المرحوم توسلي والشيخ ناطق نوري والسيد خوئينيها وآخرين، ثم انقسمت الجماعة على نفسها وأصبح إلى جانبها «وقد اتصفت بميولها اليمينية» مجمع علماء الدين المناضلين «روحانيون» الذي عرف بميوله اليسارية[1].

كان اليمين واليسار في إيران بعد الثورة يختلفان عن اليمين واليسار التقليديين في سائر بلدان العالم، فهناك أفكار يمينية يتبناها اليسار وأفكار يسارية يتبناها اليمين، وموضوعات تدور في معظمها حول ثلاثة محاور رئيسة:

١- الثقافة والقيم الإسلامية والوطنية.

٢- السياسة الاقتصادية ومناهج التنمية.

٣- السياسة الخارجية.

استمرت الأوضاع على هذا المنوال «تقاسم الساحة السياسية بين اليمين واليسار الثوريين» حتى نهاية الحرب مع العراق عام ١٩٨٨ وحتى الانتهاء من تعديل الدستور وتحول النظام من برلماني إلى رئاسي ومجيء الشيخ هاشمي رفسنجاني إلى رئاسة الجمهورية، حيث كانت الحكومة قبل ذلك بيد اليسار، ومع حكومة الشيخ رفسنجاني ودخول مفاهيم جديدة كالانفتاح الاقتصادي والثقافي والاستقراض وتطبيق سياسات صندوق النقد الدولي، ظهرت تغييرات ثقافية واجتماعية وديموغرافية كبيرة في إيران، وكان اليسار يعد لعملية تحول كبيرة من خلال سيطرته على واحد من أهم مراكز البحث في الدولة، أي مركز البحوث الاستراتيجية التابع لرئاسة الجمهورية وقد انتهى التحول باليسار إلى الاصلاح[2]،

---

(١) «كما أراها.. هذه إيران (٢)»، قناة العالم على الرابط التالي: http://www.alalam.ir/news/1532687.

(٢) فاطمة الصمادي، مصدر سابق، ص ٧٠.

فأصبح ليبراليًا في السياسة والثقافة، لكنه حافظ على شيء من الوفاء ليساريته اقتصاديًا منطلقًا من نقده لسياسة حكومة الإعمار التي قادها الشيخ رفسنجاني، هذا التحول اليساري شهده اليمين أيضًا ولكن بشكل آخر[١].

كان هناك حدثان مهمان أثرا في خارطة اليمين: الأول، رجوع أعداد غفيرة من الشباب والكوادر التي أدارت دفة الحرب إلى الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، والثاني، بعض النتائج الثقافية والاقتصادية التي انتهت اليها سياسة حكومة الإعمار التي شقت اليمين التقليدي إلى يمينين، أحدهما معتدل تجلى في حزب كوادر البناء وآخر تقليدي تقوده روحانيت وصحيفة رسالت والمؤتلفة، وبهذا الشكل، تحول اليمين إلى ثلاثة اتجاهات: معتدل وتقليدي ومبدئي مثله تنظيم أنصار حزب اللّه وصحيفة شلمجة، الأمر الذي أدى إلى خسارته أمام اليسار «الإصلاحي» في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧.

وفي آخر انتخابات رئاسية جرت في حزيران/يونيو من هذا العام (٢٠١٣) ائتلف اليمين المعتدل مع الإصلاحيين، فيما اختلف اليمين بين تقليديين ومبدأيين ومبدأيين جدد، وبشكل عام فان الساحة السياسية الإيرانية تمتد من أقصى الإصلاح الديني حتى نهاية اليمين، مرورًا بالعديد من التيارات، ويمكن القول إن التيارين الرئيسين هما:

أ- التيار المحافظ: يطمح التيار المحافظ في إيران إلى دولة دينية قائمة على أرض المذهب الشيعي الإمامي بصيغته السائدة، ويتألف في جوهره من تحالف بين الحوزة العلمية الدينية وتجار البازار، وأهم مبادئ هذا التيار الالتزام الصارم بالتشيع، ويتكون التيار المحافظ من عدة أحزاب، أبرزها جماعة رجال الدين المناضلين في طهران «روحانيات» التي تأسست قبل عام من قيام الثورة لتوحيد النشاط السياسي للروحانيين تحت مظلة آية اللّه الخميني[٢]، ورغم دورها في الحياة العامة لا تعد

---

(١) مروة أبو محمد، كما أراها.. هذه إيران، http://www.alalam.ir/news/1533287

(٢) للمزيد انظر: حميد بارسا نيا، الخريطة الفكرية الإيرانية عشية الثورة دراسة اجتماعية معرفية، ترجمة خليل زامل العصامي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي المعاصر، بيروت، ٢٠١٢، ص ٤١٨.

هذه الجماعة نفسها حزبًا سياسيًّا، وتدعو إلى اقتصاد حر لكنها تميل إلى الحفاظ على الأمور الاجتماعية والثقافية، وتدعو إلى وجود دور للدولة ومؤسساتها لفرض انضباط ثقافي وسلوكي، وطالما عبرت عن القلق من انتشار حرب الغزو الثقافية في المجتمع، كما يرفض إقامة أي علاقة مع الولايات المتحدة الأميركية وإنكلترا خاصة، ولكن قد يتسامح مع بقية الدول الأوروبية بسبب أن الولايات المتحدة الأميركية بنظره هي عدو الثورة الإيرانية، ومن الناحية الاقتصادية يرى التيار المحافظ عدم الاستفادة من المصادر الأجنبية كي لا تصدر أفكارًا أجنبية تعارض قيم الثورة، ويرى ضرورة الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الاقتصاد في البلاد.

ب- التيار الإصلاحي: هو مجموعة من الأحزاب السياسية التي دعمت الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي في الانتخابات الرئاسية التي فاز بها عام ١٩٩٧، إضافة إلى تلك الأحزاب التي تشكلت فيما بعد تحت رايته وظلت معه حتى نهاية فترته الرئاسية الثانية عام ٢٠٠٥، رافعة شعارات أبرزها دولة القانون والمجتمع المدني والإصلاح السياسي وسيادة الشعب[١].

ويؤكد مراقبون أن رموز هذا التيار هم أولئك أنفسهم الذين كانوا من التيار المحافظ أو في العقد الأول من عمر الثورة الإيرانية، ومنهم من شارك في حكومات سابقة، وكانوا يمثلون نحو ١٨ حزبًا أو منظمة، وعندما فاز خاتمي بالرئاسة أصبح رمزًا لهذا التيار الذي ضم ثلاثة اتجاهات أساسية، الأول الإسلامي المعتدل، والثاني الأكثر راديكالية، أما الثالث فيمثله القوميون.

ويلخص الكاتب المتخصص في الشؤون الإيرانية سعد بن نامي في مجلة «دراسات شرق أوسطية» الأسباب التي دفعت إلى تحول هؤلاء من الخطاب الثوري إلى الخطاب الإصلاحي بانتهاء أسطورة الشخصية الكاريزمية بعد رحيل

(١) فاطمة الصمادي، مصدر سابق، ص ١٤٠ وما بعده.

مرشد الثورة الإيرانية آية اللَّه الخميني، والتغير الذي شهدته الشخصية الثورية لتتحول إلى شخصية عقلانية، عندما اصطدم المنطق الثوري بالواقع، فرأى هؤلاء أنها تحتاج إلى إصلاح للمحافظة على مقدرات الثورة وأهدافها[1].

إن الخطاب الإصلاحي كان يبحث عن الشرعية عبر المشاركة الشعبية، في الوقت الذي كان فيه الخطاب المحافظ يتركز على الشرعية مع المشاركة السياسية والشعبية وينبِّه إلى ضرورة تطبيق الشريعة واكتساب الدولة الشرعية، ومن الناحية الاقتصادية يرى التيار الإصلاحي إمكانية الاستفادة من المصادر الغربية والأخذ بها في ظل قصور أدوات الإنتاج المحلية وعجزها، في دراسة بعنوان العلاقة بين المؤسسات المنتخبة والمؤسسات المعينة وأثرها في عملية صنع القرار في النظام الإيراني في الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٥)، يقول الباحث محمد عباس ناجي إن الإصلاحيين فشلوا في تنفيذ برامجهم السياسية والاقتصادية، مما وفر مناخًا مواتيًا لعودة المحافظين إلى السيطرة على المؤسسات المنتخبة من جديد، بدءًا بمجالس الشورى المحلية، مرورًا بمجلس الشورى الإسلامي، وانتهاءً برئاسة الجمهورية، إلى جانب احتفاظهم بالسيطرة على المؤسسات المعينة وذات الوضع الخاص، مثل مجمع تشخيص مصلحة النظام، والقضاء، ومجلس صيانة الدستور[2].

وتبقى للسياسة الداخلية في إيران- مثل دول أخرى - دور كبير في السياسة الخارجية، وقد أظهرت الانتخابات الخيارات المتاحة أمام صانعي القرار والحدود السياسية التي يواجهونها، حيث إن هناك ضغوطًا أساسية تؤثر في كل وجهات النظر في السياسة الخارجية في إيران، يأتي النوع الأول من الضغوط بين رفض إيران الصريح لنظام الهيمنة الدولي الحالي ورغبتها في تطوير مكانتها الخاصة داخل هذا النظام، ويتمثل الضغط الثاني في شعور البلاد بأهميتها باعتبارها ذات دور إقليمي وعالمي ودافعها للتأكيد على غياب الأمن والوحدة الاستراتيجية،

---

(١) سعد بن نامي، ظاهرة التيار الإصلاحي في إيران واتجاهاتها، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ٤٨، ٢٠٠٩.

(٢) المصدر نفسه.

ويظل المبدأ الإرشادي الوحيد للسياسة الخارجية الإيرانية الذي لا يخضع للجدال هو القومية، وتحديدًا التأكيد على السيادة القومية في مواجهة الغطرسة العالمية، وتشكل الضغوط الثلاثة المذكورة الحدود التي لا يستطيع أي طرف سياسي أن يتجاوزها إذا أراد أن يستمر في دوره السياسي.

تأثير انتخابات ٢٠١٣
في السياسة الخارجية الإيرانية

«إذا كنت قويًا فإن السلم في نظري أفضل من الحرب،فإذا كان العدو يريد السلام فاقبلْ به، وإذا أراد الحرب فلا تتراجع».

سعدي شيرازي ـ فيلسوف وشاعر إيراني

شهدت إيران انتخابات رئاسية أسفرت عن فوز الدكتور الشيخ حسن روحاني في الانتخابات الرئاسية الإيرانية بنسبة تصل إلى حوالي ٥١,٧٪، وبلغت نسبة الإقبال حوالي ٧٢٪. وروحاني الذي لديه خبرة كبيرة في عملية صنع القرار الإيراني، شغل الكثير من المناصب، من نائب في البرلمان الإيراني خمس فترات متتالية، إلى نائب رئيس البرلمان، إلى نائب المرشد الأعلى في المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، وأحد أبرز المفاوضين الإيرانيين في الملف النووي الإيراني مع الغرب، ورئيس مركز الأبحاث الاستراتيجية التابع لمجلس تشخيص مصلحة النظام، والذي يعد أحد الأجهزة الاستشارية للمرشد الأعلى.

أحدث فوز الرئيس روحاني في الانتخابات الرئاسية الإيرانية ردود فعل دولية كبيرة، فقد رحبت به الكثير من الأوساط الدولية والإقليمية، وقد أشارت نتيجة فوزه التي لم يكن يتوقعها الغرب، وتحديدًا واشنطن، إلى جملة من الدلالات الهامة، وطرحت الأسئلة حول ما إذا كان فوز روحاني، الذي عُرف عنه العمل الدبلوماسي السابق في مقاربة الملفات السياسية والداخلية، سيقود إلى تغيير في

سياسات الجمهورية الإسلامية أم لا[١].

وقد دلت نتيجة الانتخابات على جملة مؤشرات هامة، أبرزها، أنها أربكت وأحرجت الإدارة الأميركية وحليفاتها في الغرب وأحبطت حملتها المغرضة التي حكمت مسبقًا على نتيجة الانتخابات بالقول إن روحاني لن يفوز، لكونه يقيم علاقات جيدة مع التيار الاصلاحي في إيران، وإن لم يكن مرشحها الصريح، وأن المرشد الأعلى للثورة السيد علي الخامنئي لن يسمح بفوزه، وهو من سيعين الرئيس، والشعب الإيراني لا يملك حرية اختيار رئيسه، وأن الانتخابات مجرد عملية شكلية، ولهذا جاء فوز روحاني ليقدم صورة مناقضة تمامًا لهذا التضليل الغربي، ويؤكد أن في إيران نظامًا يضاهي الأنظمة الأخرى في العالم[٢]، فضلًا عن أنهم يتناسون أن حسن روحاني هو ابن الثورة الإسلامية، وممن عمل مخلصًا في مؤسساتها السياسية الهامة.

من المعروف أن الرئيس روحاني يتمتع بقدرة دبلوماسية على امتصاص الضغوط الخارجية، من دون أن يؤثر ذلك في جوهر السياسة الإيرانية، لاسيما حق إيران في مواصلة برنامجها النووي السلمي واستقلالية قرارها السياسي، ودعمها لفلسطين والمقاومة وتمسكها بتحالفها الاستراتيجي مع سورية، فالرئيس روحاني يمزج بين كونه رجل المرونة والدبلوماسية، وبين كونه من المخلصين للثورة ومبادئها ومن الذين يتمتعون بثقة المرشد، لكن ثمة أمور سوف تساعد روحاني في السياسة الخارجية في المرحلة المقبلة[٣].

أولًا ـ إن روحاني هو ابن النظام الإيراني وابن الثورة الإسلامية، حيث شغل منصب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي خلال إدارتي هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، كما أنه ممثل المرشد الأعلى في المجلس، وهذا يعني عمليًّا

(١) «الشيخ الدبلوماسي» هو اللقب الذي أعطي لروحاني بسبب دوره في المفاوضات النووية وهو عالم الدين الوحيد في الفريق النووي الإيراني حتى اليوم. للمزيد ينظر: موقع قناة العالم الإخبارية: http://www.alalam.ir.

(٢) موقع القوة الثالثة الإخباري: http://www.thirdpower.org/index.php

(٣) المصدر نفسه.

قربه من الأخير، وهو ما قد يجعله أكثر قدرة على التفاهم معه حول «أدوات» إدارة قضايا خارجية معينة، وبالتالي من المتوقع أن يكون هناك مساران للسياسة الخارجية لإيران خلال المرحلة المقبلة، مسار دبلوماسي يعبر عنه روحاني، ومسار آخر يعبر عن الثوابت الإسلامية التي تحدثنا عنها في السياسة الخارجية، وكلا المسارين يكمل أحدهما الآخر.

ثانيًا- أحدث فوز روحاني في الانتخابات الرئاسية الإيرانية ردود فعل دولية كبيرة، ففي بيان للبيت الأبيض الأميركي أكدت الولايات المتحدة الأميركية تجديد نواياها في التعامل الدبلوماسي مع إيران بخصوص برنامجها النووي، كما رأى مسؤولون أميركيون أن انتخاب حسن روحاني كرئيس إيران المقبل فيه مؤشرات نهضة، لذلك كتب البعض داعيًا إدارة أوباما إلى بذل الجهود للتفاعل معه، تمامًا كما فعلت إدارة كلينتون بعد انتخاب محمد خاتمي عام ١٩٩٧ [١].

انطلقت عملية الاقتراع في الانتخابات الرئاسية الإيرانية صباح يوم الجمعة ١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٣ في أكثر من ٤٧ ألف مركز اقتراع داخل إيران ونحو ٢٩٠ خارجها، واستمرت عملية الاقتراع عشر ساعات، حيث أدلى بأصواتهم نحو ٥٠ مليون مواطن إيراني لهم حق الانتخاب[٢].

وكانت مراكز الاقتراع عادة داخل المدارس والجامعات والمساجد، وينتشر مندوبون عن مجلس صيانة الدستور في كل مركز اقتراع، ويشرفون على عملية الاقتراع وفرز الأصوات، وفقًا لقانون الانتخابات الرئاسية، فإن كل مرحلة من

(١) من خلال وجود الكاتب المتابع للانتخابات الإيرانية ٢٠١٣ نجد أنه قد تعددت الأسباب وراء فوز روحاني بالانتخابات الرئاسية، كان من بينها الإقبال الكبير من قبل الناخبين الإيرانيين على التصويت لروحاني، وتشجيع بعضهم البعض على التصويت له، ومعظم الذين ساندوه ودعموا حملته الانتخابية كانوا من الشباب المتحمس، نتيجة المواقف التي أظهرها من خلال خطاباته وشعارات حملته الانتخابية مما زاد من رصيد تأييده بين طبقات المجتمع الإيراني وخاصة في القرى والأرياف، كذلك بسب عدم توصل المحافظين إلى التوافق على مرشح واحد مما أدى إلى تقسيم أصواتهم على خمسة مرشحين بدلًا من مرشح واحد متفق عليه، ويبقى أن وعود روحاني الانتخابية بإدارة أكثر فاعلية للاقتصاد، وأكثر اندماجًا وتفاعلًا بناء، وأكثر إيجابية مع العالم الخارجي، كانت من أهم عوامل انتخابه، إضافة إلى دفاعه عن ضرورة توفير بيئة سياسية واجتماعية داخلية مريحة.

(٢) موقع وكالة مهر الإيرانية للانباء mehrnews.com/ar.

مراحل الانتخابات تجري من دون إشراف ومراقبة هيئة المراقبة التابعة لمجلس صيانة الدستور، تعتبر ملغاة، وبناء على هذا القانون، فإن بوسع المرشحين للانتخابات، تقديم ممثلين ينوبون عنهم إلى وزارة الداخلية ليمارسوا الإشراف والمراقبة يوم الانتخابات، وفي حال ملاحظة أي مخالفة، يقومون برفع تقرير بشأنها إلى مرشحيهم، وتبدأ الحملات الانتخابية عقب إعلان وزارة الداخلية أسماء المرشحين للانتخابات الرئاسية، وأمام المرشحين ٢٠ يومًا للقيام بحملاتهم الانتخابية والدعائية، التي تنتهي قبل يومين من بدء الاقتراع، وبحسب هذا القانون فإن المرشحين الذين أيد مجلس صيانة الدستور أهليتهم لخوض الانتخابات وأعلنت وزارة الداخلية أسماءهم، لهم الحق في الاستفادة من الإذاعة والتلفزيون بصورة متساوية للتعريف ببرامجهم، ووفقًا للدستور الإيراني فإن رئيس الجمهورية يجب أن يُنتخب من خلال إحرازه نصف عدد الأصوات زائدًا واحدًا من تلك التي ألقيت في صناديق الاقتراع.

وإذا لم يحصل أي من المرشحين في المرحلة الأولى من الانتخابات على أغلبية الأصوات فإن الانتخابات ستكون ذات مرحلتين، وتكون المرحلة الثانية بين المرشحين الاثنين اللذين فازا بأكبر عدد من الأصوات في المرحلة الأولى، على أن يتم انتخاب أحدهما رئيسًا للبلاد، وتجري المرحلة الثانية من الانتخابات في أول جمعة بعد انتهاء المرحلة الأولى، ويقوم مجلس صيانة الدستور بإبلاغ وزارة الداخلية برأيه النهائي تجاه الانتخابات، وذلك خلال أسبوع، وفي حال الضرورة في غضون عشرة أيام من تسلم نتيجة فرز أصوات الانتخابات الرئاسية، وخلال هذه الفترة فإنه سيكون متاحًا للمترشحين أو الأشخاص الذين لديهم طعون إزاء كيفية إجراء الانتخابات، تقديم طعونهم إلى مجلس صيانة الدستور والمراجع القضائية، وبعد تأييد مجلس صيانة الدستور، لنتائج الانتخابات، فإنه يتم تنظيم خطاب اعتماد رئيس الجمهورية من قبل المجلس ويقوم المرشد الأعلى للثورة في قرار يتلوه الرئيس المنتهية ولايته بتصديق صوت الشعب، ويبدأ الرئيس المنتخب مهام عمله بعد أدائه اليمين الدستورية في مقر مجلس الشورى الإسلامي[1].

---

(١) موقع وكالة مهر الإيرانية للانباء mehrnews.com/ar.

ووفقًا لقانون الانتخاب الجديد الذي تم تعديله في البرلمان الإيراني نهاية عام ٢٠١٢ وأقره مجلس صيانة الدستور في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، فإنه يتشكل مجلس تنفيذي مركزي للإشراف على الانتخابات. يتكون هذا المجلس الذي يرأسه وزير الداخلية، من النائب العام ووزير الإعلام وسبعة أمناء ثقات من مختلف فئات المجتمع السياسية والدينية والثقافية والاجتماعية، ويحدد القانون الجديد ضوابط للحملات الدعائية للمرشحين، كما يعطي القانون الجديد دورًا أكبر للبرلمان في الإشراف على عملية التصويت في الانتخابات، وخلال السنوات الثلاثين الماضية، كانت وزارة الداخلية هي المسؤولة عن الإشراف على الانتخابات في جميع أنحاء البلاد.

ووفق الدستور وقانون الترشيح فإن شروط الترشح لرئاسة الجمهورية هي(١):

- يجب أن يكون المرشح متدينًا وذا خبرة سياسية.
- يجب أن يكون مواطنًا إيرانيًا ومن أصل إيراني.
- يجب أن يتمتع بالقدرة على الإدارة والقيادة.
- يجب أن يكون تقيًا وذا سمعة طيبة.
- يجب أن يكون وفيًا للأسس التي قامت عليها جمهورية إيران الإسلامية.

وعليه تكون صلاحيات مجلس صيانة الدستور في موضوع الانتخابات(٢):

- الموافقة على موعد إجراء الانتخابات.
- تلقي الشكاوى والفصل في المنازعات الانتخابية.
- الإشراف على عمل لجنة رصد الحملات الانتخابية.
- إبطال الانتخابات في دائرة انتخابية أو وقف العملية الانتخابية.
- الموافقة على أي تعديلات على جميع القوانين الانتخابية.
- التصديق على نتائج الانتخابات.

(١) انظر ملحق البحث رقم ١.

(٢) راجع الدستور الإيراني.

ـ يتلقى أي تقارير حول مخالفات الانتخابات من وزارة الداخلية.

أما دور وزارة الدا خلية في الانتخابات فهو[1]:

ـ وضع اللمسات الأخيرة لميزانيات الانتخابات.

ـ التخطيط اللوجيستي وتصميم جدول زمني لكل انتخابات، بما في ذلك الإعلان عن وقت تسجيل المرشحين.

ـ تقديم المشورة بشأن حدود الدوائر الانتخابية.

ـ إصدار كتيبات إرشادات مفصلة لإجراء الانتخابات للهيئات الانتخابية المحلية.

ـ طباعة بطاقات الاقتراع، وتوزيعها.

ـ أرشفة وثائق الانتخابات.

وكانت جملة من الأحداث والتطورات قد شهدها عام ألفين وثلاثة عشر في إيران، تزامنت مع أحداث مهمة في المنطقة، وفي قراءة للأجنحة والتيارات السياسية المشاركة في الانتخابات الرئاسية، نجد أن المعسكر المحافظ قد شارك بأربعة مرشحين وهم رئيس بلدية طهران محمد باقر قاليباف، والدكتور علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الأسبق ومستشار القائد لشؤون العلاقات الدولية، وكذلك أمين المجلس الأعلى للأمن القومي سعيد جليلي، وترشح أيضًا رئيس مجلس الشورى الأسبق غلام علي حداد عادل. بالمقابل، تمثل المستقلون بقائد الحرس الثوري الأسبق محسن رضائي، فضلًا عن الوزير الأسبق للاتصالات محمد غرضي، أما التيار الاصلاحي فاتفق على الوقوف خلف محمد رضا عارف نائب الرئيس الإيراني الأسبق السيد محمد خاتمي، فيما كان الشيخ حسن روحاني يحظى بدعم البعض في كلا المعسكرين مفضلًا الحياد، ومن أجل قراءة ظروف الانتخابات الرئاسية لا بدّ لنا من قراءة سير المرشحين وطبيعة برامجهم التي قدموها:

١- علي أكبر ولايتي: وهو الدبلوماسي المخضرم ووزير الخارجية الإيراني

(١) قناة العالم الإيرانية http://www.alalam.ir.

السابق، بعد غياب عن المناصب العامة أكثر من ١٦ عامًا كان فيها مستشارًا للشؤون الدولية للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية السيد علي الخامنئي، ولد ولايتي في مدينة شميران شمال طهران عام ١٩٤٥ وهو السياسي الأول والوحيد في تاريخ إيران الذي شغل منصب وزير الخارجية لمدة ستة عشر عامًا (١٩٨١ ـ ١٩٩٧) تحت ولاية رئيس الوزراء مير حسين موسوي وخامنئي حين شغل منصب الرئيس وأكبر هاشمي رفسنجاني، ويعلل ولايتي طول فترة مسؤوليته بأنها كانت تكليفًا. نال الدكتور ولايتي شهادة في الطب من جامعة طهران ثم تخصص بطب الأطفال في جامعة جون هوبكنز الأميركية، وانتخب عضوًا بالبرلمان عام ١٩٨٠، وشغل منصب نائب وزير الصحة عام ١٩٨١، وبعد فوز السيد الخامنئي برئاسة الجمهورية عام ١٩٨١ اختار ولايتي رئيسًا للحكومة لكن البرلمان رفض ترشيحه مما دفع السيد خامنئي إلى اختيار موسوي بديلًا عنه، وشغل ولايتي منصب وزير الخارجية في حكومة موسوي فترتين متعاقبتين (١٩٨١ ـ ١٩٨٩) وعام ١٩٨٦ تحدث عن ضرورة إقامة طهران علاقة دبلوماسية مع جميع الدول، واستمر بمنصبه رغم تغير النظام السياسي وإلغاء منصب رئيس الحكومة ولايتين متتاليتين (١٩٨٩ ـ ١٩٩٧) عندما تسلم الشيخ رفسنجاني مقاليد الحكم، وطرح اسم ولايتي بقوة عام ٢٠٠٥ ليكون مرشح المحافظين لانتخابات الرئاسة[1]، لكنه قال إنه يرفض ترشيح المحافظين وخاض الانتخابات مستقلًا ثم انسحب من السباق لعدم رغبته في مواجهة رفسنجاني في الانتخابات، وبالعودة إلى نشأة الدكتور ولايتي السياسية يبرز انخراطه عام ١٩٦٢ في مجموعة قومية في طهران كانت مناهضة للشاه، تعرض للتعذيب مرات عدة، لكنه سرعان ما ابتعد عن هذه المجموعة ونسج علاقات مع المرجعيات الدينية ليصبح بعد ذلك مقربًا من الإمام الخميني، وخلال دراسته في الولايات المتحدة انضم إلى اتحاد الطلاب المسلمين الذي أسسته جماعة الإخوان المسلمين بهدف نشر الإسلام في أميركا الشمالية، ويقول ولايتي إنه انضم إلى حزب الثورة الإيرانية «تجمع داعمي الإمام الخميني»، ويعد ولايتي مهندس السياسة الخارجية لإيران الثورة فقد استلم منصبه بعد عامين

(١) د. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠١١، مصدر سابق، ص ١١.

من انتصار الثورة وبعد سنة من اندلاع الحرب مع العراق، وبقي في منصبه مع إعادة الإعمار ودخول البلاد عصرًا جديدًا خلال تسعينيات القرن الماضي،، ويعود الفضل لولايتي في تغيير بنية وزارة الخارجية بعد الثورة وإيجاد كوادر ثورية قادرة على العمل الدبلوماسي كما كان عليه مواجهة التحديات ومنع تدهور العلاقات بين بلاده ودول العالم وخاصة جيرانها[١]، والسعي إلى عقد تحالفات جديدة لدعم موقف بلاده، حيث كانت أهداف السياسة الخارجية خلال المرحلة الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية تتضمن عددًا من الأسس التي تعبر عن تداخل المفاهيم بين الدفاع والأمن والسياسة، وعماد هذه السياسة وضع الحرس الثوري بخدمة السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها، غير أن ولايتي سعى إلى إحداث تحول في هذه الأسس عبر عنها المتحدث الأسبق باسم الخارجية بقوله عام ١٩٩٨ إن سياسة إيران لم تكتف خلال السنوات العشر الماضية بالاهتمام بالأمن القومي والإقليمي فحسب، بل جعلت العالم الإسلامي كله من أولويات اهتمامها، وقد بدأ ولايتي سياسة التحول تجاه القضية الفلسطينية، حيث أصبحت إيران تؤكد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم واسترجاع حقوقهم بالطريقة التي يرتضونها، في الوقت نفسه الذي تعلن فيه رفضها لمباحثات السلام[٢]، كما أحدث ولايتي تحولًا في السياسة الإيرانية تجاه مصر بثقلها السياسي والحضاري, ووضع قاعدته المعروفة بأن كل خطوة تخطوها مصر بعيدًا عن النظام الصهيوني لصالح فلسطين تقربها من إيران[٣]، وبعد تركه للخارجية وتعيينه من قبل المرشد مستشارًا

(١) الدكتور علي ولايتي، وهو طبيب الأطفال الدارس في الولايات المتحدة الأميركية، ومن كبار الدبلوماسيين المخضرمين، ودكتور كمال خرازي وهو من أبرز نخب المثقفين في إيران لتخصصه في الأدب الفارسي من جامعة هيوستون في الولايات المتحدة الأميركية، ووزير الخارجية السابق منوشهر متكي وهو متخصص في العلوم السياسية وخدم في السلك الدبلوماسي طويلًا، وبالتالي في وزارة الخارجية حيث يضع الإيرانيون أصحاب الاختصاص، انظر: غضنفر ركن أبادي، مصدر سابق، ص ٥٠٠، فضلًا عن وزير الخارجية الحالي محمد جواد ظريف وهو خريج الولايات المتحدة الأميركية.

(٢) اطروحة الدكتوراه والماجستير للدكتور علي أكبر ولايتي تتعلق بالقضية الفلسطينية.

(٣) عبر عن هذا الموقف أكثر من مرة، وخصوصا عند رئاسته الأمانة العامة لمؤتمرات الصحوة الإسلامية في طهران، الذي عقد سلسلة من المؤتمرات بعد أحداث الحراك العربي ٢٠١١.

خاصًا، استمر ولايتي بلعب دور دبلوماسي مختلف عن السابق. وانتداب السيد علي الخامنئي له كمفوض فوق العادة ليس جديدًا في السياسة الإيرانية، فالإمام الخميني من قبله مارس السياسة نفسها، أي أن البلد يكون فيها وزير خارجية يعبر عن السياسة الخارجية الرسمية ومستشار يرسله المرشد لإيصال رسائله الشخصية في المحطات المفصلية، لكن هذه المهام لم تبعد الدكتور ولايتي عن ممارسة التدريس الجامعي، فضلًا عن مشاركاته في بعض مجالس الدولة الرسمية، مثل: المجلس الأعلى للثورة الثقافية، مجمع تشخيص مصلحة النظام، ومؤسسة الموسوعة الإسلامية[1].

٢- سعيد جليلي: برز كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي سعيد جليلي بوصفه مرشحًا فوق العادة لخلافة الرئيس محمود أحمدي نجاد في حكم الجمهورية الإسلامية. جليلي يرى في نفسه الرجل الذي سيحمل شعلة إيران الثورية إلى المستقبل عبر برنامجه الانتخابي، وهو يرى أن الجمهورية الإسلامية ستفوز في كفاحها الاستراتيجي ضد الولايات المتحدة رغم العقوبات الخانقة والمحاولات الغربية لعزلها عن العالم. وهو مولود في مدينة مشهد الإيرانية في أيلول/سبتمبر ١٩٦٥، وحاصل على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة الإمام الصادق (ع) بعد أن قدم رسالته التي تناولت بالبحث السياسة الخارجية للإسلام معنونًا إياها «الفكر السياسي في القرآن الكريم»[2]. وتصفه صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» بالمفاوض المبتسم والمتصلب في مواقفه، والثائر والمقاتل المصاب في الحرب العراقية الإيرانية[3]، والمشكك في سياسة واشنطن تجاه بلاده منذ عقود، وقد أكد أن خوضه للانتخابات واجب ومسؤولية على أكتافه للمحافظة على أهداف الثورة الإيرانية التي لا تزال تجسدها طهران في سياستها الداخلية والخارجية. بدأ جليلي حياته المهنية أستاذًا جامعيًا

(١) للمزيد زيارة الموقع الرسمي للدكتور علي أكبر ولايتي باللغة الفارسية: http://velayati.ir

(٢) إذاعة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، القسم العربي، سعيد جليلي.. في سطور، http://arabic.irib.ir

(٣) محمد صالح صدقيان، سعيد جليلي المرشح المصاب في حرب العراق، صحيفة الحياة، الجمعة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣.

ثم انتقل إلى وزارة الخارجية عام ١٩٨٩ وعيّن عام ٢٠٠١ كبير مديري التخطيط السياسي في مكتب المرشد الأعلى، ثم عين نائبًا لوزير الخارجية للشؤون الأميركية والأوروبية، وبعدها مستشارًا للرئيس نجاد عام ٢٠٠٥. وقد شارك جليلي في كتابة الرسالة المطولة من ١٨ صفحة المرسلة من أحمدي نجاد إلى الرئيس الأميركي السابق جورج بوش، وفيها أن الديمقراطية الليبرالية فشلت في الغرب وأن التاريخ يُحدثنا عن أن الحكومات القمعية والوحشية لا تحيا[١]. وفي عام ٢٠٠٧ عُين أمينًا عامًا لمجلس الأمن القومي ورئيس وفد المفاوضات النووية مع الغرب. ووصفه بعض الإعلام الإيراني بأنه رمز المقاومة في الملف النووي، ولمع نجمه أكثر مع تصاعد التهديدات الأميركية والإسرائيلية بمهاجمة إيران لوقف برنامجها النووي، وبدأت مؤشرات ترشحه للرئاسة بالظهور عام ٢٠١٢ حين أسس مناصروه مواقع إلكترونية تعرّف به وبتاريخه ثم أنشأوا صفحات له على مواقع التواصل الاجتماعي تبث سيلًا من الأخبار والتغريدات باللغتين الإنكليزية والفارسية. ويوصف جليلي بأنه أحد أكثر الشخصيات الإيرانية شهرة لدى الغرب، وأكثر غموضًا عند من جالسوه في المفاوضات النووية العقيمة[٢]. ويتحدث جليلي نفسه عن محطتيْن مفصليتين طبعتا شخصيته، هما الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ والحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠-١٩٨٩)، في المحطة الأولى كان يبلغ من العمر ١٤ عامًا حيث شكلت هذه الثورة تفكيره وفُتن بآراء الإمام الخميني التي نجحت في الإطاحة بالشاه وكسرت الحلف مع الغرب، ويقول جليلي «جعلتني الثورة أتيقن أننا أمة نستطيع الدفاع عن حقوقنا ونحقق التقدم دون الاكتراث لمواقف أي من القوى كأميركا مثلًا». أما المحطة الأخرى فهي الحرب الإيرانية العراقية، التي ورغم دعم واشنطن لصدام حسين فيها وإصرارها على أنه سيفوز بالحرب، لكن أين هو الآن؟ أين مصر التي وقعت اتفاقية مع الكيان الاسرائيلي؟ أين حسني مبارك الذي تحالف مع واشنطن لأكثر من ثلاثين عامًا مقابل سياسة عداء مطلقة مع إيران؟، حسب ما يقول كبير المفاوضين النوويين، وتحفل صفحة جليلي على

(١) Roger Cohen, The Making of an Iran Policy, The New York Times, July 30, 2009.

(٢) Factbox: Iran's new atomic negotiator Saeed Jalili http://www.reuters.com.

موقع تويتر بعدة صور له في الحرب الإيرانية العراقية التي شارك في إحدى أشرس معاركها عام ١٩٨٧ والتي خلفت عشرات آلاف القتلى، وأصيب فيها واضطر الأطباء إلى بتر القسم السفلي من قدمه اليمنى بسبب نقص العلاج المناسب عند جبهة الشلامجة على الحدود العراقية ـ الإيرانية. في السياسة الخارجية، يؤكد جليلي صعوبة تذويب الجليد في العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية التي انتهجت سياسة عدائية وغير متوازنة ضد إيران منذ الثورة مرورًا بالحرب الإيرانية ـ العراقية وصولًا إلى وضع العراقيل أمام برنامجها النووي، وأوضح أن التقارب أو التباعد أكثر بين البلدين يعتمد على سلوك الإدارة الأميركية. ويرى جليلي أن على واشنطن أن تبدأ بالإقرار بأن سياستها تجاه إيران خاطئة وأن يقوم المسؤولون الأميركيون بتطبيق فعلي لشعار التغيير، الذي رفعه باراك أوباما ويقول «نحن بانتظار أن يقرنوا الشعار بالأفعال»[١]. عين فيما بعد عضوًا في مجلس تشخيص مصلحة النظام.

٣- محمد باقر قاليباف: ولد في مدينة مشهد عام ١٩٦١، ويحمل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا السياسية من جامعة تربيت مدرس في العاصمة طهران. شخصية مقربة من الحرس الثوري، عينه المرشد الأعلى السيد علي الخامنئي قائدًا للقوات الجوية في الحرس سابقًا، وكان قائدًا للشرطة، يشغل منصب عمدة طهران منذ أعوام، وقبل ذلك شارك في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ ولكنه لم يحصل على أصوات تؤهله للتقدم في السباق، والذي تنافس في نهائياته كل من أكبر هاشمي رفسنجاني ومحمود أحمدي نجاد، ولم يرشح نفسه في الدورة الانتخابية التالية عام ٢٠٠٩، فتم تعيين قاليباف رئيسًا لخلية إدارة الأزمات في العاصمة، وتقدم مرشحًا عن الائتلاف الثلاثي، الذي يضم كذلك مستشار المرشد للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي ورئيس مجلس الشورى السابق غلام علي حداد عادل. هذا المرشح مقرب من مجلس خبراء القيادة، وقدم في برنامجه رؤى تعتبر أن إيران حاليًا تعاني أزمة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وبرأيه آن الأوان

(١) د. مصطفى اللباد، سعيد جليلي.. المقاوم الطموح، جريدة السفير، ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

لإسكات الشعارات والبدء بالتطبيق العملي[1]، وكان صاحب مشاريع ضخمة شهد عليها من يقطن طهران. يسعى إلى استقطاب الأصوات بامتلاكه برنامجًا انتخابيًا واضحًا وملموسًا على الأرض ويوجه خطابه إلى شريحة الشباب بالتركيز على مشاكل البطالة والسكن والزواج وحتى مشاكل الإدمان.

والورقة الأقوى بالنسبة إليه هي الاقتصاد المتدهور إثر العقوبات الغربية المفروضة بسبب البرنامج النووي، ولكن نقاط ضعفه تكمن في قلة خبرته في السياسة الخارجية، ورغم أنه يشجع التعامل الدبلوماسي مع الآخرين، فإنه يرى أن حلحلة المسائل مع الخارج لن تحل المشكلات الداخلية، ورغم الانتقادات الموجهة إليه يمكن القول إن برنامجه الانتخابي جيد إلى حد ما لمعالجة أزمات البلاد مستقبلًا وفق خبراء[2].

٤- غلام علي حداد عادل: ولد في طهران عام ١٩٤٥، يحمل شهادة البكالوريوس والماجستير في الفيزياء، وحصل على الماجستير والدكتوراه كذلك في الفلسفة من جامعة طهران، كان عضوًا نشطًا في مجلس الشورى الإسلامي في دورته السادسة، ليصل إلى كرسي رئاسته في الدورة السابعة، وأصبح أول رئيس لمجلس الشورى الإسلامي من غير علماء الدين وقد حصل على أعلى نسبة من أصوات المقترعين في طهران، في الانتخابات التشريعية الأخيرة عام ٢٠١٢، ونافس علي لاريجاني على رئاسة البرلمان، ولكنه لم يوفق، وهو عضو في مجمع تشخيص مصلحة النظام. درّس في جامعات إيرانية مختلفة، وله نشاطات ثقافية عديدة، كما يترأس أكاديمية ونقابة اللغة والأدب الفارسي، يتحدث باللغة العربية بطلاقة، وأحد أهم إنجازاته ترجمة القرآن الكريم إلى الفارسية، وله عدة كتب ثقافية وتاريخية وفلسفية، تربطه بالمرشد الأعلى السيد علي الخامنئي علاقة وثيقة، فابنه متزوج من ابنة عادل، كما أنه مقرب منه

(١) الموقع الرسمي لمحمد باقر قاليباف: http://ghalibafmedia.com/ar/page/10002

(٢) قناة العالم الإيرانية، http://www.alalam.ir

وأيضًا: رئيس مجلس الشورى الإسلامي زعيم المحافظين الجدد وتكتل التعميريين، مجلة مختارات إيرانية ـ العدد ٤٧ ـ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

فكريًا، وقد ترشح للانتخابات الرئاسية عن الائتلاف الثلاثي المحافظ، الذي يضم كذلك مستشار المرشد للشؤون الدولية الدكتور علي أكبر ولايتي وعمدة طهران محمد باقر قاليباف، ورغم الانتقادات الحادة التي وجهت إلى حكومة الرئيس أحمدي نجاد بسبب سياساتها الداخلية الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية والثقافية، فإنه لا يرى مشكلة في البرامج والخطط التي وضعها أحمدي نجاد، وإنما يرى أن الضعف كان بسبب الخطأ في تطبيق الخطط ولاسيما الاقتصادية منها(١).

وقد برز هذا المرشح الرئاسي من بين بقية المرشحين في شعاراته التي تركز على المشكلات الثقافية والاجتماعية للمواطن، ولم يسبق أن كانت له تجربة في السلطة التنفيذية ولم يشغل منصبًا في الحكومة، ولكن ركز في برنامجه على المشكلات الاقتصادية الداخلية، في بلد أثقلت كاهله العقوبات الغربية بسبب برنامجه النووي، ويقول إن إيران بحاجة إلى استقرار داخلي وإلى ترميم بنيتها بالتقوى والتدبير. ويرى أن السياسة الخارجية يجب أن تحقق العزة والمصلحة(٢) فمفاوضات إيران مع الآخرين لا تعني خدش استقلالية البلاد، ومشروعية نظامها وفق رأيه(٣).

٥- حسن روحاني: ولد حسن فريدون روحاني عام ١٩٤٨ في سمنان، تلقى العلوم الدينية في الحوزة العلمية في مدينة قم، ووصل إلى مرتبة الاجتهاد، وتزامنًا مع تعليمه العلوم الدينية، حاز شهادة البكالوريوس في الحقوق من جامعة طهران،

(١) عطاء اللّٰه مهاجراني، من يرأس برلمان إيران، صحيفة الشرق الأوسط،الاثنين، ٤ حزيران/يونيو ٢٠١٢ العدد ١٢٢٤٢.

(٢) مفهوم المصلحة في الإطار الإسلامي، يخضع لكثير من الجدل، فهناك من يرى أن موضوع المصلحة كأصل من أصول السياسة الخارجية للدولة الإسلامية ليس عيبًا، لأن الدولة الوطنية تعد هدف سياستها الخارجية تحقيق المصالح الوطنية. للمزيد انظر: السيد صادق حقيقت، السياسة الخارجية للدولة الإسلامية أسسها وأصولها وأهدافها، ترجمة حسن علي مطر، مركز الهدف للدراسات، (بلا)، ٢٠١٣، ص ٨١.

(٣) الانتخابات الرئاسية الإيرانية ٢٠١٣، غلام علي حداد عادل المستشار الهادئ، صحيفة السفير، ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

ثم أكمل تعليمه فيما بعد ليحصل على شهادة الدكتوراه في القانون الدولي من بريطانيا، وهو عضو في مجلس الخبراء ومجمع تشخيص مصلحة النظام، ورئيس مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية التابع للمجمع، وكان نائبًا في مجلس الشورى الإسلامي خمس دورات برلمانية، وشغل منصب نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي في دورتيه الرابعة والخامسة، كما شغل منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي لمدة ١٦ عامًا خلال دورتين رئاسيتين لكل من رفسنجاني وخاتمي، ويتمتع بعلاقات واسعة سواء مع التيار المحافظ والتيار الإصلاحي[١].

وقد ترأس وفد المفاوضين الإيرانيين في المحادثات مع الغرب فيما يتعلق بالبرنامج النووي من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، وقام وفريقه بتهيئة الأرضية المناسبة لفتح الآفاق للنووي الإيراني، وأطلق جلسات التفاوض مع «ألمانيا وفرنسا وبريطانيا» في طهران، ليمر قطار المحادثات بعدها من بروكسل وجنيف وباريس، وقد اعتمد سياسة بناء جسور ثقة مع الغرب، وقام مع فريقه بإبعاد الملف النووي عن طاولة مجلس الأمن، وأبقوه على طاولة الحوار مع الدول الكبرى، ورغم تعليق البرنامج النووي عدة مرات، فإن الشيخ الدبلوماسي أبعد بلاده عن دفع ثمن باهظ لطموحها النووي، ومع وصول أحمدي نجاد إلى كرسي الرئاسة عام ٢٠٠٥، لم يتوافق وسياسات الحكومة الجديدة، فاستقال من منصبه كأمين عام لمجلس الأمن القومي وعُيِّن مكانه سعيد جليلي. يوصف بالدبلوماسي من الطراز الأول، خبير متمرس في السياسة الخارجية، مرن في التعامل، ولعل هذا إحدى أوراق القوة التي يتمتع بها وكانت سبب فوزه. ترشح للرئاسة مرددًا شعارات تنادي بإنقاذ الاقتصاد الذي تدهور نتيجة الحظر الغربي المفروض بسبب البرنامج النووي، وكرر انتقاداته لسياسات التفاوض السابقة، وهو يدعو إلى الحوار مع العالم، إلا أن تياره الفكري يعد إصلاحيًّا معتدلًا أقرب إلى رفسنجاني منه إلى خاتمي، فهو يدعو إلى تحقيق الاعتدال في التعامل مع الخارج، والتركيز على بناء

(١) يطلق عليه باللغة الفارسية «رفسنجاني كوجك»، أي رفسنجاني الصغير.

اقتصاد الداخل، وكان يرى أن حظوظه جيدة بسبب علاقاته الواسعة، حتى وإن قدم نفسه كمرشح مستقل، لكنه يواجه بعض الانتقادات فيما يتعلق بعدم خبرته في إدارة أمور البلاد الداخلية، وإن كان دبلوماسيًّا محنكًا فإن هذا لا يعني أنه ليست لديه نقاط ضعف تتعلق بكيفية إدارة أزمات الداخل ولاسيما الاقتصادية منها[١]، وسوف نتحدث بشكل مفصل عن سيرته لاحقًا.

٦- محمد غرضي: ولد في أصفهان عام ١٩٤١، يحمل شهادة الماجستير في الهندسة الكهربائية من طهران، سافر إلى فرنسا لتلقي دورات تدريبية في تخصصه الجامعي، من مؤسسي صحيفة رسالت المقربة من المحافظين، ومن المرافقين الأوفياء للإمام الخميني، وكان معه في منفاه في فرنسا وعاد وإياه إلى إيران عند سقوط حكم الشاه محمد رضا بهلوي، ويعد أحد الأعمدة المؤسسة للحرس الثوري الإيراني. مثل مدينته أصفهان نائبًا في مجلس الشورى الإسلامي في دورته الأولى بعد انتصار الثورة، وعين محافظًا لكل من كردستان وخوزستان[٢].

وتم ترشيحه عدة مرات لمنصب رئيس الوزراء، ولكنه لم يحصل على الأصوات الكافية من النواب الذين كانوا يقترعون لهذا المنصب في مجلس الشورى الإسلامي خلال السنوات الأولى من قيام الجمهورية الإسلامية، وقد عين وزيرًا للنفط في حكومة رئيس الوزراء مير حسين موسوي عام ١٩٨٩، ومن بعدها وزيرًا للاتصالات في حكومة الرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني. وقد قدم نفسه كمرشح مستقل رغم ميوله المحافظة، إلا أنه لا يصنف على أنه إصلاحي أو محافظ بالمطلق، يقول هو نفسه إنه لم يشارك في أي من اجتماعات هذه الأحزاب رغم أنه شغل مناصب في حكومات إصلاحية ومحافظة، وعلى هذا الأساس قال، في حال وصل إلى كرسي الرئاسة فسيشكل حكومة ائتلاف لا يطغى عليها أي طابع حزبي بل سيختار الأشخاص الأكثر كفاءة لإدارة شؤون البلاد،

(١) Khatami, reformists back Rohani in Iran presidential vote, http://www.reuters.com

(٢) موقع قناة الجزيرة http://www.aljazeera.net

وتطغى الشعارات الاقتصادية على حملته الانتخابية، كمعظم المرشحين في سباق الاستحقاق الرئاسي، ينتقد سياسات حكومة الرئيس محمود أحمدي نجاد والتي يقال إنها أدت إلى ارتفاع نسبة التضخم وتدهور العملة المحلية مقابل الدولار[١].

٧- محسن رضائي ميرقائد: ولد في مدينة مسجد سليمان عام ١٩٥٤، درس الهندسة الميكانيكية في جامعة علم وصنعت في طهران، وشارك خلال هذه المدة في الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩. من مؤسسي منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، وانضم إلى الحرس الثوري بعد تأسيسه، وفي سن الـ٢٧ أصبح رئيسًا لمؤسسة الحرس بأمر من قائد الثورة الإمام الخميني، وكان قائدًا للقوات المسلحة خلال ثماني سنوات من الحرب مع العراق، وقد أكمل القائد العسكري دراسته بعد انتهاء الحرب وحصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة طهران، وانتقل من العمل العسكري إلى السياسي بعد أن عينه المرشد الأعلى السيد علي الخامنئي أمينًا عامًّا لمجمع تشخيص مصلحة النظام عام ١٩٩٧، وقد خاض تجارب انتخابية عديدة، فتقدّم مرشحًا عن جبهة اليمين المحافظ «إئتلاف الإمام والقيادة» للانتخابات التشريعية عام ١٩٩٩ ولكنه لم يحصد الأصوات المطلوبة، ثم ترشح للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ ولكنه انسحب مبررًا الأمر بكثرة عدد المرشحين مما سيوزع أصوات الناخبين عليهم بشكل كبير، ولكنه وصل إلى نهائيات السباق الرئاسي عام ٢٠٠٩، فتنافس ومحمود أحمدي نجاد ومير حسين موسوي ومهدي كروبي، وبعد أن حصل على المرتبة الثالثة بعد أحمدي نجاد وموسوي، سجل اعتراضه على النتائج، ولكنه سحبها لاحقًا[٢]. وكان قد تقدم لانتخابات ٢٠١٣ مرشحًا مستقلًا، ينتمي إلى خط المعتدلين. لديه أفكار إصلاحية، ورغم أنه كان أقرب إلى تيار المحافظين، وخبرته وشهادته في الاقتصاد تجعلانه يركز على كيفية التعامل مع ملف الحظر

(١) حول معدلات التضخم الاقتصادي في حقبة أحمدي نجاد انظر: رشيد يلوح، الطريق إلى الانتخابات الرئاسية الإيرانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣، ص ٦.

(٢) للمزيد انظر: أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام، دورية مختارات إيرانية، العدد ٥٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

الاقتصادي، وبرأيه فإن تدهور العملة المحلية، ليس أقل خطرًا من سقوط مدينة خورمشهر بيد الجيش العراقي خلال حرب الثماني سنوات، ورغم المسؤولية التي تتحملها العقوبات الغربية فإنه يرى أن التقصير الحكومي الداخلي كان مسؤولًا عن التدهور الاقتصادي كذلك[١].

٨- محمد رضا عارف: ولد عام ١٩٥١ في مدينة يزد لعائلة متدينة. سياسي وأستاذ جامعي، يحمل بكالوريوس في الرياضيات من جامعة طهران، حصل بعدها على منحة دراسية في الولايات المتحدة، ونال هناك شهادة الدكتوراه في الهندسة الكهربائية، وقد شغل منصب نائب الرئيس محمد خاتمي خلال دورته الرئاسية الثانية. عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام، محسوب على التيار الإصلاحي، وكان قد أعلن عن نيته للترشح لانتخابات الرئاسة عام ٢٠١٣ ما لم يتقدم كل من هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي للترشح، وتقدم إلى وزارة الداخلية كمرشح رسمي للرئاسيات، رافعًا شعار «المعيشة، المنزلة، العقلانية» في إشارة منه إلى ضرورة التركيز على إصلاح الوضع الاقتصادي مع ضرورة التعامل بإيجابية مع الخارج، ورغم أنه يتمتع بشخصية قريبة فكريًا من الرئيس السابق محمد خاتمي، فهو الوحيد الذي تقدم مرشحًا رسميًا باسم التيار الإصلاحي، على عكس الرئيس حسن روحاني الذي قدم نفسه مرشحًا مستقلًا، وكان قد تحدث في حملته الانتخابية عن الهم الاقتصادي والمواطن المرهق من عبء العقوبات، وقدّم حلولًا للتحكم بنسبة التضخم الاقتصادي بتدخل حكومي بداية، ومن ثم بمحاولة جذب رؤوس الأموال للاستثمار في الداخل، وهي أفكار يعارضها بعض المحافظين الذين يشجعون على الاستثمار الحكومي المحلي وحسب[٢].

برامج المرشحين:

يمكننا فهم دواعي فوز الرئيس حسن روحاني من خلال قراءة برامج المرشحين اعتمادًا على تصريحاتهم وبرامجهم الانتخابية، والمناظرة التي جرت

(١) للمزيد انظر: أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام، دورية مختارات إيرانية، العدد ٥٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

(٢) قناة العالم الاخبارية: http://www.alalam.ir/tag/33938

بين المرشحين والتي جرت لأول مرة في تاريخ الانتخابات الإيرانية، وقد بثت لساعات على التلفزيون الإيراني الرسمي[١]:

١- علي أكبر ولايتي، سعى في برنامجه الانتخابي إلى التركيز على نقطتين أساسيتين يعتبرهما السبب الرئيس وراء العراقيل التي تواجه البلاد وهما: السياسة الخارجية، والاقتصاد.

أـ السياسة الخارجية: وصف ولايتي الحالة التي تعيشها بلاده على هذا الصعيد بالركود، ويقول إنه قادر على ترميم سياستها الخارجية، مؤكدًا أن لديه تجربة طويلة في هذا المجال تؤهله ليكون الرئيس المستقبلي للبلاد، ويشير إلى أن التوتر الذي أصبح يسود علاقات إيران مع الآخرين يجب أن لا يصل إلى هذا الحد، ويعتبر أن روابط دبلوماسية مع العالم قد تسهل موضوع المحادثات وتعلق العقوبات المفروضة على البلاد.

ب ـ العلاقة مع الجوار: ترأس ولايتي مؤتمر الصحوة الإسلامية الذي أطلقته طهران، ويعمل على تطوير العلاقات مع دول الربيع العربي، الذي تعتبره إيران صحوة شعبية تشكل امتدادًا لثورتها الإسلامية التي أطلقها الإمام الخميني قبل أكثر من ثلاثة عقود. ويرى ضرورة التركيز على دول العالم الإسلامي التي يجمعها بإيران التاريخ والحضارة والثقافة كذلك، وهو ما سيقربها من شعوبها أيضًا.

ج ـ البرنامج النووي: لا تنازل عن الحق النووي، ولكن لهذا الملف العالق حلول أكثر دبلوماسية وعملية، هكذا ينظر ولايتي إلى معادلة البرنامج النووي ومحادثات إيران مع الدول الكبرى، وهذا يعتمد ـ بحسبه ـ على طريقة إدارة السياسة الخارجية للبلاد، ويقول إن لطهران ميزات كثيرة تمكنها من التفاهم مع الدول الكبرى والاحتفاظ بحقها في تخصيب اليورانيوم، ولكن الأهم هو كيف تتفاهم؟ بالنسبة له فهو يبتعد عن التشدد في هذا المجال، ويحاول أن يسلك طريقًا دبلوماسيًا لعله يحصل على ثقة الناخبين الإيرانيين[٢].

(١) يمكن الاطلاع على برامج المرشحين من خلال المناظرات الرئاسية التي جرت لأول مرة في تاريخ إيران، من خلال زيارة موقع قناة العالم أو وكالة مهر الإيرانية.http://www.alalam.ir

(٢) المصدر نفسه.

د- الاقتصاد: يركز ولايتي على نسبة التضخم الاقتصادي التي أصبحت السبب الأساسي لمشاكل المواطنين المعيشية، ويرى ضرورة التحكم بقيمة الأسعار وضبطها، ويعِد الإيرانيين بوضع عناوين لحل هذه المشكلة خلال مئة يوم، كما يتحدث في خطته عن زيادة الإنتاج المحلي، وحل مشكلة تدهور الريال الإيراني مقابل الدولار، وتحقيق هذه الأمور بالنسبة له مثلما يحتاج إلى دبلوماسية للتعامل مع الخارج، يتطلب أيضًا شفافية في تعامل الحكومة مع المواطنين، وعليه يجب اختيار شخصيات متدينة تتمتع بأخلاق حميدة لتقف في وجه الفساد، فضلًا عن ضرورة استعانة رئيس الجمهورية بمستشار خاص للشؤون الاقتصادية لتقديم حلول عملية تتناسب والظروف الراهنة، كما يرى ضرورة التقليل من اعتماد اقتصاد البلاد على عائدات النفط، والتركيز عوضًا عن ذلك على موقع إيران الاستراتيجي في المنطقة والذي يستطيع أن يحوّلها إلى طريق تجاري كما في السابق يعود عليها بفوائد جمة[١].

٢- سعيد جليلي: رئيس مجلس الأمن القومي وكبير المفاوضين النوويين. مرشح محافظ يركز في حملته الانتخابية على العودة إلى المنهج الأصولي الذي يعدّه أساس الثورة الإسلامية، ومع كونه مفاوضًا دبلوماسيًّا فإنه يدعم خطاب التشدد، ويبدو هذا واضحًا في شعاراته التي يطرحها. أكثر ما يميز حملة جليلي الانتخابية عن غيره، دعوته إلى إحياء أصول الثورة الإسلامية ومبادئها لتحقيق العزة حسب تعبيره. وينادي بمراعاة المبادئ الإسلامية في النظام الحاكم ومؤسسات الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق المعنى الحقيقي للجمهورية الإسلامية، مع ضمان توفير أرضية لمشاركة شعبية أكبر في إدارة البلاد، كالتالي:

أ- يرى جليلي أن السياسة الخارجية يجب أن تأخذ شكلًا بعيدًا عن مبدأ التهديد الذي تتبعه بعض الدول تجاه إيران، ويعتبر أن على بلاده التصرف كقوة كبرى لا ترضى بالتهديد والوعيد، وعليه فإنه يفضل تطوير العلاقات مع دول العالم الإسلامي ودول الجوار، على أن يركز في علاقاته كرئيس على الدول الغربية التي يعتبر أنها تفتقد إلى الشفافية في تعاملها مع طهران.

(١) يمكن الاطلاع على برامج المرشحين من خلال المناظرات الرئاسية التي جرت لأول مرة في تاريخ إيران، من خلال زيارة موقع قناة العالم أو وكالة مهر الإيرانية.http://www.alalam.ir.

ويبرر الأمر بأن عددًا من الدول تمسك بزمام الأمور في العالم، وتحتكر الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والعلمية، ولا ترضى بتعاون بنّاء مع الجميع، وبالتالي على إيران أن تتجه نحو من ترحب بعلاقات ثنائية وتعقد معها الاتفاقيات المتبادلة[١].

ب- يحاول جليلي الاستفادة من خبرته على طاولة محادثات إيران مع الدول الكبرى منذ عام ٢٠٠٧ بشأن ملفها النووي في برنامجه الانتخابي، ويُسوق أن هذه المحادثات كانت سياسة ناجحة جعلت البلاد ندًّا للدول الغربية التي كانت تصعّب على طهران الأمور وتمنحها وعودًا زائفة، وأن استمرار البلاد في نشاطها النووي أمر لا تنازل عنه بالنسبة لجليلي، فهو ما سيجعل منها دولة ذات ثقل إقليمي ودولي، ويخاطب الناخبين بقوله إن الغرب بضغوطه لا يريد للشعب الإيراني أن يتقدم إلى الأمام.

ج- يقف جليلي ضد فتح السوق الإيرانية أمام الاستثمارات الخارجية، ويرى أن الاقتصاد المحلي يجب أن تديره الحكومة، ويعتبر أن المشكلة الأساسية التي تضاعف من تبعات العقوبات تكمن في أن ميزان واردات البلاد من المواد الأساسية مرتفع للغاية، ولهذا يجب التركيز على معدل الإنتاج المحلي، وضرورة حل مشكلة البطالة، مما سيرفع من فرص العمل ومعدل الإنتاج في آن واحد ويحقق الاكتفاء لإيران التي تملك من الثروات ما يكفي لترميم اقتصادها ومنافسة غيرها. ويرى ضرورة زيادة معدل صادرات البلاد غير النفطية، ويؤكد أن إيران يجب أن تستفيد من الحظر الغربي وتغيّره من تهديد إلى فرص لتحقيق اقتصاد مقاوم، وهو ما دعا إليه سابقًا المرشد الأعلى للجمهورية السيد علي الخامنئي.

٣- محمد قاليباف: عمدة طهران محمد باقر قاليباف، الشخصية المقربة من الحرس الثوري الإيراني والمرشح عن تيار الائتلاف الثلاثي المقرب من المرشد الأعلى، يمتلك برنامجًا انتخابيًا موسعًا يركز فيه على إنعاش اقتصاد البلاد، ويعتمد

(١) يمكن الاطلاع على برامج المرشحين من خلال المناظرات الرئاسية التي جرت لأول مرة في تاريخ إيران، من خلال زيارة موقع قناة العالم أو وكالة مهر الإيرانية.http://www.alalam.ir.

على برنامج عملي طبقه على الأرض، كما يسعى إلى جذب شريحة الشباب إليه بالتركيز على بعض مشاكلهم الاجتماعية.

أ- يؤكد قاليباف أن رئيس البلاد وفق دستور الجمهورية الإسلامية لا يستطيع وحده أن يحدد ملامح سياسة البلاد الخارجية، فهناك جهاز دبلوماسي كامل يشرف على الموضوع، وأوضح أن مصالح البلاد وأمنها القومي هما المعياران الأساسيان اللذان يرسمان مسار العلاقات مع الدول الأخرى. والأهم هو أن إيران يجب أن تحافظ على هويتها الإسلامية ولا تسمح لعلاقاتها مع الآخرين بأن تكون على حساب هذا المحدد، ورغم تعرضه لانتقادات على صعيد برنامجه الانتخابي فيما يتعلق بالتخطيط للسياسة الخارجية، فإنه يسعى إلى الاستفادة من أوراقه القوية التي تتركز في الاقتصاد، ويقول للناخبين إن أميركا عدو إيران الأول، ولكن مواجهتها تكون بالعمل ثم العمل ثم العمل، فعلى كل الإيرانيين توحيد جهودهم في سبيل إنقاذ اقتصاد البلاد ومواجهة من يضغط عليها خارجيًا.

ب- يعتبر قاليباف البرنامج النووي حقًّا مشروعًا لا تنازل عنه، ولكنه في الوقت ذاته يرى أن هناك أزمة ثقة تسود أجواء المحادثات بين إيران والغرب، وعليه يجب التعامل بدبلوماسية مع هذا الملف الحساس لتفادي التبعات السلبية للعقوبات، ويحتفظ قاليباف بوجهة نظره المحافظة ويقول إن تمزيق قرار العقوبات الغربية لا يعني إصلاح الاقتصاد فقط، بل أيضًا تكثيف العمل في الداخل، وقد استفاد قاليباف في السنوات الأخيرة من موقعه كمسؤول عن بلدية طهران وقيامه بمشاريع ضخمة، لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الأصوات لصالحه، ويقول إنه يقدم برنامجًا عمليًا سيطوّره أكثر عندما يصبح رئيسًا.

ج- يتساءل قاليباف خلال حملته الانتخابية عن عائدات ثروات البلاد كالنفط والغاز، معتبرًا أن بلدًا بهذه الإمكانيات يجب أن يكون محصنًا ضد أزمات اقتصادية كتلك التي يعانيها اليوم، ويضيف أن حكومة الرئيس أحمدي نجاد قدمت برامج جيدة لمعالجة تلك الأزمات ولكنها لم تكن كافية، ووعد بأنه سيعيد استقرار الاقتصاد عبر خطة لعامين وضعها بمساعدة خبراء ومختصين.

د- يركز قاليباف على بعض المشكلات الاجتماعية كالبطالة، ويطرح حلولًا تقوم على توفير وظائف للشباب والخريجين، فضلًا عن أنه يسعى إلى تقديم تسهيلات وقروض للزواج، وتوفير عدد أكبر من التجمعات السكنية، ولكنه يرى أن هذا الأمر يتحقق بحل أهم مشكلة اقتصادية وهي التضخم.

٤- غلام علي حداد عادل رئيس مجلس الشورى الإسلامي السابق وأحد مرشحي الائتلاف الثلاثي المحافظ المقرب من المرشد، يركز في برنامجه الانتخابي على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين ويرى:

أ- سياسة إيران الخارجية يجب أن تحقق العزة والمصلحة برأيه، وعلاقات بلاده مع الآخرين يجب أن لا تكون على حسابها، فهذا يعني أنه لا يقبل بمفاوضات قد تخدش استقلالية البلاد ومشروعية نظامها الإسلامي. ويروج حداد عادل لهذه السياسة المحافظة بين الناخبين، مشيرًا إلى أن إيران لا تفضل علاقات متوترة مع الآخرين، ولكن في الوقت ذاته لا يمكن أن تقبل الخضوع لنظام عالمي يحاول أن يجعلها ترضخ لرغبات أميركية وغربية، مؤكدًا أن هذا الزمان قد ولى منذ انتصار الثورة الإسلامية قبل أكثر من ثلاثة عقود، وعليه فلن تكون علاقات البلاد الخارجية على حساب مبادئ الثورة.

ب- يؤمن حداد عادل بالتفاوض حتى اللحظة الأخيرة، ولكن في الوقت ذاته يرى أن العقوبات التي فرضت على البلاد بسبب برنامجها النووي يمكن أن تتحول إلى فرصة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتدعيم الاقتصاد المحلي، مشيرًا إلى أن العقوبات تهدف إلى إضعاف همة الإيرانيين ليستسلموا لرغبات القوى الكبرى، وعليه يجب مواجهتها لا الرضوخ لتبعاتها السلبية.

ج- يقول حداد عادل إن التحكم بسعر العملة يكون بمراقبة السوق وضبط أسعار السلع، وعليه يتم التحكم بنسبة التضخم الاقتصادي، كما يرى ضرورة الالتفات إلى القطاع الخاص ومشاركته في الساحة الاقتصادية، مما قد يساعد في ضبط الأوضاع الاقتصادية الداخلية المتدهورة. ويسعى إلى تأكيد أهمية القطاع الزراعي الإيراني وكيف يستطيع أن يكون بديلًا عن قطاعات كثيرة أخرى كانت تنهض باقتصاد البلاد، كما يرجع مسؤولية التدهور الذي

أصاب اقتصاد البلاد إلى سوء الإدارة وضعف تطبيق الخطط الاقتصادية، مشيرًا إلى ضرورة التركيز على التطبيق الصحيح لهذه الخطط مستقبلًا والتي يفترض أن تعالج الثغرات التي سببتها العقوبات أو حتى السياسة الداخلية، وتجلب للمواطنين الاستقرار المعيشي.

دـ يسعى حداد عادل إلى التقرب من طبقات الشعب الإيراني المختلفة بتركيزه على مشكلات اجتماعية كالفقر وزيادة الفروقات الطبقية، والبطالة التي يعاني منها ثلاثة ملايين إيراني، مشيرًا إلى أنه يمتلك حلولًا مستقبلية لها، فضلًا عن حديثه عن تقديم تسهيلات ومعونات للزواج، كما يتحدث عن تأمين الخدمات المعيشية للأرياف والمدن على حد سواء، وعن دعم حقوق المرأة في المجتمع، هو أيضًا أستاذ وكاتب ونشاطاته الثقافية واسعة، ويسعى إلى الترويج لهذه البرامج لجذب شريحة الشباب الإيراني كي يقترعوا لصالحه، كما يشير إلى خطط مجدية ستطبق لتغيير نظام التربية والتعليم.

٥- حسن روحاني المفاوض النووي السابق والرئيس الحالي، والمرشح المقرب من الإصلاحيين والذي قدم نفسه كمستقل، شخصية معتدلة تؤمن بالانفتاح، وخبير متمرس في السياسة الخارجية الإيرانية. يركز في برنامجه الانتخابي على ما يعتبره أخطاء حكومة المحافظين، سواء في تعاملها المتشدد مع الخارج في مفاوضات البلاد النووية وعلاقاتها مع الآخرين، أو في الداخل واقتصاد البلاد المنهك بسبب عقوبات الغرب، ومن أهم أفكاره:

أـ يؤمن روحاني ـ مثل معظم المنتمين إلى خط الوسط أو المقربين من الإصلاحيين ـ بضرورة فتح علاقات مع الخارج أساسها الثقة والشفافية، ويعتبر أن التشدد في السياسة الخارجية يعزل البلاد أكثر عن العالم، وهذا هو ـ في نظره ـ هدف أعداء إيران، إذ يقول إن البلد الذي يعيش في عزلة لا يمكن أن يتقدم نحو الأمام.

بـ وحين يُسأل عن علاقات بلاده مع الولايات المتحدة التي يصنفها البعض على أنها العدو الأول للجمهورية الإسلامية، يرد روحاني بأن الصراع هو الصفة التي تسود هذه العلاقات حاليًا، ويجب السعي إلى التقليل من

مستوى التوتر في كل العلاقات الثنائية التي تنشئها إيران حسب رأيه، معتبرًا أن هذا النوع من التعامل مطلوب دائما، وإن لم ينجح مع أعداء البلاد المعروفين يجب الوقوف حينها ضد توسع دائرة الأعداء.

ج ـ دول الجوار بالنسبة لروحاني تشكل الحزام الذي يطوق إيران ويستطيع أن يدعم أمنها القومي، كما يستطيع أن يشكل تهديدًا يخترقها، ويدرك أن توترًا شاب علاقات إيران مع دول الجوار خلال السنوات الأخيرة، ولكنه يرى أن هذا لا يصب في مصلحة بلاده، فيؤكد في برنامجه الانتخابي ضرورة تطوير العلاقات بالتركيز على المصالح الاقتصادية والتجارية والاستثمار مع الدول الـ١٥ المحيطة بإيران، ومن ثم الارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى أعلى، فتلك الدول تستطيع المشاركة في حفظ الأمن القومي الإيراني.

دـ لا يجادل روحاني في أن امتلاك الطاقة النووية السلمية أمر يساعد على التطور والتقدم، وهذا حق مُسلّم به لإيران، ويعتبر أن المشكلة بدأت مع الولايات المتحدة التي فعّلت ملف تخصيب اليورانيوم لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكنه يرى ضرورة الاستمرار في محادثات بناءة تقوم على بناء جسور ثقة، وتسعى إلى حلحلة الملفات العالقة مع الآخرين، والتخلي عن التصعيد كي لا تدفع البلاد ثمنًا باهظًا حسب وصفه.

هـ- المشكلات الاقتصادية الناجمة عن الحظر الغربي المفروض على البلاد بسبب برنامجها النووي من جهة، وعدم تعامل الحكومة الحالية مع هذه الملفات بطريقة صحيحة من جهة أخرى، من أولويات برنامج روحاني الانتخابي، فهو يطرح خططًا لحل مشكلة نسبة التضخم المرتفعة باطّراد، ولفتح السوق أمام صادرات البلاد، فضلًا عن التوزيع العادل لعائدات الثروات الوطنية، ويطرح شعار «حكومة التدبير والأمل» التي سترفع معدل الإنتاج المحلي لتغطي متطلبات السوق وتضبط الأسعار.

٦- محمد غرضي: رغم ميوله المحافظة وشغله مناصب وزارية في حكومات سابقة مقربة من الرئيس السابق ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني، ورئيس الوزراء سابقًا مير حسين موسوي، قدم محمد غرضي الذي

كان مقربًا من الإمام الخميني ترشيحه للانتخابات الرئاسية كمرشح وسطي مستقل يركز ـ كمعظم المرشحين ـ على برنامج اقتصادي لحل أزمات البلاد، وينتقد سياسات حكومة الرئيس محمود أحمدي نجاد في التعامل مع ملفات البلاد الداخلية والخارجية.

أ ـ وإذا كان غرضي لا يمتلك برنامجًا واضحًا لشكل السياسة الخارجية لحكومته المستقبلية إن تم انتخابه رئيسًا، فإنه يرى ضرورة تحقيق توازن بين متطلبات المواطنين في الداخل وشكل السياسة مع الخارج، فمن غير المطلوب التركيز على واحدة دون الأخرى. وينظر إلى علاقات بلاده مع الآخرين على أساس حفظ مبادئ الجمهورية الإسلامية، وعندما يُسأل عن الغرب وطريقة تعامله مع إيران، يصفه غرضي بالمستفز ويطالب بمعاملته بالمثل.

ب ـ أما الحديث الذي دار قبل فترة عن إمكانية انضمام طهران إلى طاولة حوار مباشر مع واشنطن، فيرى غرضي أنه من الصعب تحقق هذا الأمر، ويقول إنه لن يتحاور مع أميركا وإنما سيتصرف معها بالمثل.

ج ـ يؤكد غرضي حق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية وفق القوانين والمعايير الدولية، وينظر إلى العقوبات المفروضة على بلاده على أنها تسعى للضغط على إيران وعزلها دوليًّا، خلافًا لما يسوقه الغرب الذي يدعي الخوف من امتلاك إيران للقنبلة النووية. ويخاطب غرضي الناخبين بخطاب يطغى عليه الطابع المحافظ، مؤكدًا عدم تنازله كرئيس عن حقوق البلاد، وعدم رغبته في فتح حوار قد يثير شكوكًا حول ضعف إيران واستسلامها.

د ـ يعتبر غرضي أن حل مشكلات الاقتصاد الذي أرهقته عقوبات الغرب تبدأ من زيادة الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على صادرات البلاد النفطية التي كانت تشكل العائدات الأساسية قبل تشديد الحظر عليها بسبب البرنامج النووي، وينتقد طريقة التصرف بثروات إيران وعائداتها، ويعتبر أن الأمر يعتمد على حكومة تستطيع الاستفادة من ثروات البلاد بأكبر قدر ممكن وتسمح للمواطنين بالمشاركة بشكل أكبر في صنع القرار.

هـ ـ التضخم أبرز ما تعانيه إيران خلال هذه الأيام حسب غرضي، ويتابع أن

حكومته المستقبلية ـ إن شُكلت ـ فستحارب الفساد الاقتصادي وتضبط السوق وتتحكم بالأسعار كي تنهي التذبذب وتقضي على التضخم، وتثبت قيمة العملة المحلية أمام الدولار كذلك.

٧- محسن رضائي: قدم الأمين العام لمجمع تشخيص مصلحة النظام محسن رضائي نفسه كمرشح مستقل ينتمي إلى خط الوسط، ووجه انتقادات حادة ومتكررة إلى الحكومة الحالية وخاصة سياساتها الاقتصادية. ورغم خبرته العسكرية السابقة كقائد للحرس الثوري الإيراني فإنه يركز في برنامجه الانتخابي على تقديم أفضل الحلول برأيه لمشاكل اقتصاد البلاد الحالية، وينظر إلى السياسة الخارجية نظرة معتدلة فيرى ضرورة حل المشاكل الداخلية والتعامل مع الآخرين كقوة إقليمية تمتلك العديد من المؤهلات مع الخارج.

أـ عد القائد السابق للحرس الثوري أن سياسة إيران الخارجية يجب أن تبتعد عن التشدد المفرط في التعامل الخارجي لجهازها الدبلوماسي، وتقوم على تبادل المصالح المشتركة مع البلدان الأخرى، كما يجب أن تتخذ من الأهمية الاقتصادية والجغرافية والدور الاستراتيجي لإيران في المنطقة معيارًا لاتخاذ القرارات، وبالتالي على بلاده التصرف في المنطقة وفي العالم على أنها قوة إقليمية تستفيد إيجابًا من علاقاتها مع الخارج.

ب- بعدما دار حديث عن احتمال خوض طهران وواشنطن محادثات ثنائية، يقول رضائي إنه قادر على تحقيق الأمر، ولكن بعد ترميم اقتصاد البلاد لتثبت إيران أنها استطاعت مواجهة الحظر، ومن ثم يستطيع الجلوس إلى طاولة واحدة مع أطراف أميركية لفتح حوار ثنائي يخص البرنامج النووي وقضايا جانبية أخرى، وهذا بعد أخذ إذن من المرشد الأعلى بهذا الخصوص، فطرح قضايا أخرى والتفاوض حول ما يُعتبر خطًا أحمر بالنسبة للجمهورية الإسلامية في علاقاتها مع واشنطن غير مقبول، وإذا ما فشلت المفاوضات فستصبح الحرب على الأبواب، وفقا لرضائي.

ج- يرى رضائي أن العقوبات المجحفة وغير القانونية التي فرضتها الولايات

المتحدة والاتحاد الأوروبي على بلاده بسبب البرنامج النووي، لم تكن إلا حجة لعزل إيران دوليًا، استخدمتها واشنطن بداية وأقنعت بها مجلس الأمن ودول أخرى. ويقول إنه في حال انتخابه رئيسًا، فسيستمر في المحادثات مع دول "٥+١" حتى تلغى قرارات العقوبات تدريجًا، فالتفاوض يجب أن يشمل هذه القرارات، ولكنه يرى أن واشنطن تقف عقبة في وجه تطور طهران وحلحلة ملفاتها العالقة مع الآخرين فيما يخص البرنامج النووي.

د- يركز رضائي في برنامجه الانتخابي على المشكلات الاقتصادية في البلاد، مؤكدًا وجوب معالجة نسب التضخم بداية بوضع برامج عملية لضبط هذه النسبة، ثم التوجه إلى حل مشكلات معيشية صعبة كالبطالة والفقر، ويطرح شعارات محاربة الفساد والرشوة التي يرى أنها تفشت في المجتمع كثيرًا، وينتقد الحكومات الثلاث الأخيرة التي لم تساهم إلا في تدهور الاقتصاد، ويطرح تشكيل حكومة ائتلافية من كافة الأطياف، وفتح حوار بين الحكومة والمواطنين، كما يتحدث عن أهمية الزراعة ويرى أنها تستطيع أن تدر على البلاد الكثير، في مسعى للحصول على أصوات سكان الأرياف.

٨- محمد رضا عارف: هو الوحيد الذي قدم نفسه كمرشح رسمي عن التيار الإصلاحي، ويركز في حملته الانتخابية على الاقتصاد لكونه الملف الأهم في أوضاع البلاد والذي قد يشد الناخبين أكثر نحو صناديق الاقتراع، كما يدعو إلى سياسة خارجية معتدلة ومنفتحة على الخارج، وتحقيق انفراج في علاقات إيران مع الآخرين بعد سنوات من التشدد، وأبرز أفكاره:

أ- طرح عارف تعزيز علاقات بلاده مع الدول الأخرى ومحاولة تغيير وجهة نظرها المعادية لإيران، ويرى أن هذا يتحقق بتأمين تبادل ثقافي مع هذه الدول، فضلًا عن فتح أبواب العلاقات الاقتصادية التي ستكون الخطوة الأولى نحو ترسيخ روابط أفضل. كما يجب دعوة طواقم دبلوماسية ومجموعات سياحية ووفود ثقافية للتعريف بإيران عن قرب، وهذا سيشكل - حسب عارف - أرضية لسياسة خارجية منفتحة تجاه الآخرين دون أي استثناءات.

ب ـ يرى عارف أن هذه المحادثات شابتها المشاكل بسبب تسييس الملف، ويشيد بالمحادثات النووية خلال حكم الرئيس الإصلاحي السابق محمد خاتمي، معتبرًا أنها كانت تتم في أجواء إيجابية، وعليه فهو يطرح حلولًا تقوم على ترميم شكل السياسة الخارجية، وإبعاد هذا الملف عن تعقيداتها، ويتم هذا بتطوير علاقات إيران مع دول المنطقة ودول عدم الانحياز ومن ثم الاتحاد الأوروبي، وبالتالي يمكن فصل هذا الملف تدريجيًا عن العلاقات المتوترة مع واشنطن والتي ساهمت في تصعيد الأمور على كل الجبهات.

جـ- وضع عارف خطة شاملة تطرح حلولًا للمشاكل المعيشية والاقتصادية في سبيل تحقيق ما أسماها إيران المستقبل، ويسعى في خطته لتحويل إيران إلى قطب تجاري جاذب للشركات، فهو يرى أن حل المشكلات الاقتصادية يتطلب خططًا حكومية للتحكم في نسبة التضخم، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات، كما يشجع على الاهتمام بقطاع السياحة في إيران لكونه يستطيع إضافة دخل جيد للبلاد، ويؤكد ضرورة الالتفات إلى برامج التنمية في المناطق المحرومة، ويركز على موقع إيران الإستراتيجي في المنطقة ويعتزم تحويلها إلى نقطة عبور تجارية، مما سيعود عليها بالنفع الكبير تجاريًا واقتصاديًا وحتى سياسيًا.

د- برنامج عارف الانتخابي يشمل قضايا اجتماعية كثيرة، أهمها التركيز على المرأة وفعاليتها في المجتمع، فهو يتحدث عن تأمين أرضية مناسبة لمشاركة أوسع للمرأة الإيرانية في كافة المجالات، ويتطرق إلى أهم مشاكل الشباب الخريجين وهي البطالة، فيتحدث عن توفير أكثر من مليون فرصة عمل إذا تحققت خططه الاقتصادية، ويشير إلى مشكلة أخرى وهي الإدمان الذي بلغ نسبًا عالية في إيران ولاسيما بين الشباب، ويتحدث عن الحريات العامة التي ستمنح لجيل الشباب، مما سيؤثر إيجابًا في الحد من قضايا الفساد الأخلاقي في المجتمع.

وكانت قد بلغت نسبة المشاركة ٧٢,٧ بالمئة حسب وزارة الداخلية الإيرانية، وفي ما يلي جدول النتائج النهائية من مجموع ٣٦٧٠٤١٥٦ صوتا[١]:

المرشح	عدد الاصوات	النسبة المئوية
حسن روحاني	١٨,٦١٣,٣٢٩	٥٠,٧١
محمد باقر قاليباف	٦,٠٧٧,٢٩٢	١٦,٥٥
سعيد جليلي	٤,١٦٨,٩٤٦	١١,٣٥
محسن رضائي	٣,٨٨٤,٤١٢	١٠,٥٨
علي أكبر ولايتي	٢,٢٦٨,٧٥٣	٦,١٨
محمد سيد غرضي	٤٤٦,٠١٥	١,٢١
أصوات صحيحة	٣٥,٤٥٨,٧٤٧	٩٦,٦١
أصوات ملغاة	١,٢٤٥,٤٠٩	٣,٣٩
مجموع الأصوات	٣٦,٧٠٤,١٥٦	١٠٠

وبالتالي جاءت نتيجة الانتخابات الإيرانية معبرة عن حقيقة راسخة هي أن التوقعات والتقديرات الغربية والدولية لم تكن يومًا صائبة أو قريبة من الدقة في الحالة الإيرانية، والدليل على ذلك ترويج مراكز أبحاث ووسائل إعلام أميركية كبرى قبل بدء السباق الانتخابي، لفكرة مفادها أن النظام سيهندس العملية الانتخابية للوصول إلى فوزه، وهو ما لم يحدث، ثم عادت بعض وسائل الإعلام الغربية وحتى العربية منها والآراء إلى تقدير أن فوز روحاني يمثل انقلابًا على جمهورية إيران الإسلامية وأسسها، وهذا نابع أيضًا من رؤية خاطئة لأن الرئيس روحاني هو ممثل المرشد السيد علي الخامنئي في مجلس الأمن القومي الإيراني، وهو في الوقت ذاته عضو مجلس تشخيص مصلحة النظام، ورئيس مركز الدراسات الاستراتيجية التابع له.

ووفق الخبير الدكتور مصطفى اللباد فإن أسباب فوزه جاءت بسبب ستة عوامل

(١) وكالة الأنباء الإيرانية مهر.

كان لها دورها في الوصول إلى هذه النتيجة[1]:

١- التموضع الانتخابي المؤاتي، الذي ظهر عليه الرئيس روحاني بعد انسحاب المرشح الإصلاحي محمد رضا عارف لمصلحته، في مقابل خمسة مرشحين ينتمون بشكل أو آخر إلى الكتلة المحافظة بتنويعاتها المختلفة، وساهم الدعم المعلن من طرف الرئيسين السابقين محمد خاتمي وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني إلى خلق حالة استقطابية على محور وسطي - إصلاحي في مقابل محور محافظ، صحيح أن الرئيس روحاني وسطي وليس إصلاحيًّا، ولكن منذ انسحاب عارف لمصلحته قبل أيام قليلة من بدء السباق، كان التقدير لفرص روحاني يتلخص في أنه يضمن لنفسه مكانًا في جولة الإعادة أو يتقدم السباق كما فعل.

٢- احتدام التنافس الانتخابي بين المرشحين الخمسة، وبالأخص بين المرشحين الأصغر سنًّا، أي محمد باقر قاليباف وسعيد جليلي، ما ساهم إلى حد كبير في تفتيت كتلة الأصوات المحافظة.

٣- تمديد ساعات الاقتراع مرات عدة بغرض رفع نسبة المشاركة في الانتخابات، والتي اعتبرها النظام الإسلامي «استفتاءً على شعبيته»، وحجم المشاركة الشعبية أصبح رسالة واضحة لأعداء إيران وفق وجهات النظر تلك.

٤- ساهم الأداء الاقتصادي لحكومة الرئيس المنتهية ولايته محمود أحمدي نجاد بسبب الضغوط الاقتصادية في دعم ترشيح الرئيس روحاني.

٥- الشعارات الموفقة لحملة روحاني الانتخابية، والتي أفلحت في مخاطبة أوسع الشرائح الإيرانية.

٦- عدم قدرة أي من قاليباف وجليلي على مخاطبة الشرائح العمرية الأصغر سنًا، وبالتالي خلق استقطاب انتخابي على قاعدة التنافس بين الأجيال، يستقطب

(١) مصطفى اللباد، إيران بعد فوز روحاني: تجديد لا انقلاب، صحيفة السفير، ١٧- ٦-٢٠١٣.
http://m.assafir.com/content/1371429071761444000/first-mobile

أصوات الشباب الذي تمثله كتلة معتبرة من أصوات الإيرانيين وتراوح بين ٣٥ و٤٥ في المئة من الكتلة الناخبة»[١].

ونضيف إليها جملة أخرى من الأسباب في هذا التغيير:

١- رؤية قائد الثورة الإسلامية لطبيعة الأوضاع في المنطقة، حيث الاستقطابات الحادة، والتحالفات الإقليمية.

٢- اتساع حجم التحديات الإقليمية والأوضاع التي تمر بها المنطقة العربية.

٣- طبيعة الشعارات التي طرحها الرئيس روحاني وخصوصا في قطاع الاقتصاد والشباب شجّعت وساهمت في صناعة التغيير على مستوى السياسات الداخلية والخارجية.

تأثير شخصية الرئيس روحاني في السياسة الخارجية

«ينبغي علينا أن نتحدث بعناية لئلا نستفز العدو، يجب علينا ألا نمنحه أي أعذار».
الدكتور حسن روحاني

يرى بعض الدارسين أن السياسة الخارجية هي نتاج قوى اجتماعية، كما أنها تصنع داخل مؤسسات سياسية وإدارية ضخمة تضع قيودًا على دور القائد السياسي، ولأن السلوك السياسي هو محصلة حوافز بيئية كامنة في الموقف الخارجي، والسياسة الخارجية لا يصنعها قائد سياسي واحد، وإنما يصنعها مجموعة من القادة السياسيين لكل منهم خصائصه المستقلة[١].

وقد جرى التقليد بين علماء السياسة الخارجية على عدم الاهتمام بظاهرة القيادة السياسية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية،غير أن الأبحاث الميدانية والتطبيقية أثبتت عكس ذلك. إن هذا المتغير يمثل العامل الأصيل في عملية التلاعب بالقوى والمواقف، ويدخل القادة في خانة العوامل النوعية، التي تعد من العوامل المهمة في السياسة الخارجية، وهو دور يعنى بدراسته الباحثون في السياسات الدولية، والباحثون في السياسات المقارنة، فيتناولون في دراستهم عمليات تطبيق السياسة، وأساليب هذه العمليات ونوعها، وتكشف هذه الدراسة عن الأهليات السياسية تنوعًا بالغًا، كما تظهر اختلاف الطرق العقلانية التي يتبعها المسؤولون من دولة إلى أخرى[٢].

(١) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية،، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨،، ص ٣٧٢.

(٢) د. حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٣٤.

وإذ كانت السياسة الخارجية تعني نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقًا للبيئة الدولية: المدخلات والمخرجات[١]، بل يكون التأكيد في مفهوم السياسة الخارجية من خلال صانع القرار الذي يولي أهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأية دولة، من خلال رؤية ريتشارد سنايدر الذي يؤكد في هذا المجال أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين، ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال أشخاص يتبوّأون المناصب الرسمية في الدولة[٢].

لذا نكون أمام سلوك القائد على مستوى السياسة الخارجية، لكون من يقوم بعملية صنع القرار هم القادة الرسميون، وبالتالي تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية[٣]، وفي المعنى نفسه، يرى باتريك مورغان السياسة الخارجية بأنها التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين[٤].

لذلك تكون السياسة الخارجية تبعًا لذلك بمثابة تصرفات وسلوكيات تمثل صانعي القرار في المحيط الخارجي. بهذا المعنى تُفهم السياسة الخارجية بأنها مجرد رصد سلوكيات الدول، وإبعاد لمجالات أخرى في السياسة الخارجية كالأهداف والاستراتيجيات المعلقة. ولذلك اهتم سنايدر في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي عند صانعي القرار، هذا يعني أن الآخرين يتعاملون مع بيئتهم بموجب إدراكهم الحسي لهذه البيئة والتصورات المكونة في مخيلتهم عنها، إذ إن هؤلاء يتعاملون مع العوامل البيئية تبعًا لتصوراتهم وإدراكهم لها، وليس مع حقيقتها في

(١) مارسيل ميرل، السياسة الخارجية، ترجمة خضر خضر، جروس برس، (بلا معلومات نشر)، ص ١٦.

(٢) زايد عبيد اللّه مصباح، السياسة الخارجية، منشورات Elga، مالطا، ١٩٩٤، ص ١٠.

(٣) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سابق، ص ١٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩.

الواقع الفعلي، وصانعو القرار بذلك لا يتصرفون تبعًا لمعرفتهم بالموقف، كما هو في الواقع وفي حقيقته الموضوعية، بل يأتي تصرفهم بموجب ما يتصورونه عن هذا الموقف، وما يؤكده «روزيناو» بأن السياسة الخارجية منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفًا، والمجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم في محيطها الخارجي أو مراقبته سواء من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها[١].

ويشير «والتر ليبمان» إلى أهمية القائد السياسي في إدارة نشاط الدولة الخارجية من حيث تأكيده إيجاد نوع من التوازن بين الالتزام الخارجي للدولة، والإرادة المتوفرة لنقل هذا الالتزام إلى مستوى السلوك الخارجي، والمقدرة اللازمة في اعتقاد ليبمان، هي أن تكون في حالة تنفيذها أكبر بكثير مما يحتاج إليه هذا الالتزام[٢].

ومن الممكن أن تكون للقائد السياسي مجموعة من الرؤى والتصورات في السياسة الخارجية، وهو يرمي إلى تحقيق أهداف معينة تخص المصلحة الوطنية، وفي الوقت نفسه يتمتع بمساندة القوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار في السياستين الداخلية والخارجية. لذلك هناك أنواع ونماذج متعددة لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، فضلًا عن الأنواع المتعددة لوحدة اتخاذ القرار، التي تتركز في[٣]:

أ- وحدة القائد المسيطر: إن القائد في هذه الوحدة، يقع على عاتقه بمفرده، اتخاذ القرار من دون الرجوع إلى موافقة بقية أعضاء الوحدة. والأعضاء في هذه الوحدة يشاركون القائد في جل آرائه في قضايا السياسة الخارجية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أجل التأكيد العضوي البنّاء على دور القائد

---

(١) د. عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، دار أقواس للنشر،مطبعة فن وألوان، تونس، ١٩٩٤، ص ١٢٣.

(٢) Walter Lippmaan, United States Foreign Policy, Boston, 1993, p. 9.

(٣) د. حامد ربيع، مصدر سابق، ص ٣٥.

المهيمن، وعلى الرغم من دور القائد في مثل هذا القرار، فإن عملية صنع القرار تتميز بطابع الوفاق الجماعي، ولهذا السبب فإن هذا القرار يتميز أيضًا بسرعته وجرأته.

ب- وحدة القائد وعلاقته بالمستقلين: في هذه المجموعة، يبرز دور القائد كما هي الحال في المجموعة الأولى. إلا أن الأعضاء مستقلون عنه بسبب انتمائهم إلى وحدات ومؤسسات مستقلة. لكنهم غير مفوضين من هذه الوحدات. وكل عضو من الأعضاء المنتمين إلى هذه الوحدات يدافع عن آرائه التي تعكس وجهات نظر الموقف المراد اتخاذه، وهنا يكون دور القائد، بمثابة دور القاضي الذي يستمع إليهم، وفي نهاية الأمر يتخذ البديل الذي يتناسب مع الموقف، وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى عدم وجود ضغط مؤسساتي يدفع إلى الاتفاق منذ البداية. إلا أن الأعضاء بإمكانهم تغيير آرائهم في حالة رفض القائد هذه الآراء، أو استطاع إقناعهم بآرائه هذه، وفي هذا الشأن يصف ميرمان هذه الحالة بالدفاع عن وجهات النظر.

ج- وحدة المفوضين: من حيث المبدأ فإن هذه الوحدة شبيهة بالمجموعة الثانية، مع تباين دور الأعضاء الذين ينتمون إلى مؤسسات أخرى، إذ ليس بمقدوره تغيير آرائهم من دون الاستشارة، الأمر الذي يؤدي إلى البطء في عملية صنع القرار بسبب انقسام الوحدة على نفسها، واختلاف مصالح المؤسسات التي ينتمون إليها. والسمة الغالبة على هذه المجموعة هي التأكيد على الوضع الراهن وإقرار السياسات المتبعة للنظام.

فيما قام ماكس فيبر بتصنيف نماذج القيادة السياسية إلى أنواع ثلاثة:[1]

١- أنموذج القائد التقليدي القائم على عنصر السن أو المكانة التقليدية أو الدينية.

٢- أنموذج القائد الكاريزمي الذي يقوم على سمات وخصائص معينة، تجعله في موقع جدير بالطاعة والاحترام.

---

(١) منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأميركي، مركز الدراسات العربي - الأوربي، ١٩٩٧، ص ١٤٩.

٣- أنموذج القائد الشرعي-العقلاني، الذي يؤكد على تشكيل مؤسسات قانونية، ويعد هذا الأنموذج بعيدًا عن الصفة الفردية.

كما تلعب بنية القائد النفسية أو الشخصية دورًا مهمًّا في صياغة سياسة دولته الخارجية، من خلال ما يلي[١]:

١- العقائد: يكون للنسق العقيدي للفرد دورٌ في مساعدته على استيعاب المعلومات المشتتة، وربطها مع بعضها البعض، وخلق منطق ذاتي للظاهرة محل البحث، كما يقدم النسق العقيدي للفرد منهجًا للاختيار بين البدائل وهي أساسًا نتاج تفسير المعلومات المتاحة في ضوء النسق العقيدي لصانع القرار.

٢- الإدراك: تثير قضية الإدراك تحديد عناصر الإدراك المؤثرة في السياسة الخارجية، وبطبيعة الحال فإنه ظاهرة مرتبطة بموقف سياسي معين، وبالتالي فإن عناصر الإدراك تختلف باختلاف الموقف. والبعض يرى أنها تتأثر من خلال الحافز الخارجي، وأثره في أهداف الدولة، فضلًا عن عنصر الزمن.

٣- التصورات: ويقصد به الانطباع الأولي والعام للقائد السياسي عن موضوع معين دون تعمق قي تحليل ماهية هذا الموضوع، وتؤثر تصورات صانع القرار في سلوكياته وتصرفاته إزاء العالم.

ولكي نكون على معرفة أكبر بدور القيادة في السياسة الخارجية، فإن هناك العديد من أنواع القيادة السياسية، والقيادة تضم أكثر من نوع من السلوك، ولذلك لكي نفهم القيادة هناك العديد من الأشكال المتباينة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة قدر من المعلومات عمّا يلي[٢]:

١- شخصية القائد وخلفيته.

٢- الجماعات والأفراد الذين يكون القائد مسؤولًا أمامهم (أي من يقودون القائد).

---

(١) منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأميركي، مركز الدراسات العربي - الأوربي، ١٩٩٧، ص ٤٠٥ وما بعدها.

(٢) مارجريت هرمان، دور القادة والقيادة في رسم السياسة الخارجية الأميركية عن: تشارلز كيجلي، يوجين ويتكوف، السياسة الخارجية الأميركية ومصادرها الداخلية: رؤى وشواهد، ترجمة عبد الوهاب علوب، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٤ ص ٤٣٧.

٣- طبيعة العلاقة بين القائد ومن يقوده.

٤- السياق الذي تحدث فيه عملية القيادة.

٥- ماذا يحدث عندما يتم التفاعل بين القائد وبين من يقودهم في موقف معين.

أما نوع القيادة التي ندرسها، فهو يتوقف على طبيعة الارتباط بين هذه العناصر الخمسة. فان تلك العناصر تختلط فيما بينها، لتعطي مختلف النتائج، والاعتبار المبدئي المهم في دراسة العلاقة بين القيادة وصياغة السياسة الخارجية، هو هوية القادة الذين يجب أن نتناولهم بالبحث والدراسة. فالمناصب التي تتيح لشاغلها فرصة التأثير في السياسة الخارجية وتمدهم بإمكانية ممارسة سيطرتهم على الآخرين، هي عادة مناصب «الرئيس، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، ومستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، رؤساء اللجان البرلمانية الخارجية». فمفهوم القائد يعد نسبيًّا، إذ إن الرئيس له سلطة أيضًا على سائر القادة، باستثناء رؤساء اللجان البرلمانية. يتم تعيين القادة من جانب الرئيس، ويسألون أمامه، ويستخدم الأفراد الذين شغلوا أيًّا من الأدوار المذكورة[1].

وتبقى سمات القائد في طبيعة السياسة الخارجية، وما هي السمات الرئيسة التي تؤثر في مقترحات القادة في مجال السياسة الخارجية. تقدم الدراسات التي قام بها الباحثون في مجال السياسة الخارجية تحديدًا لطبيعة القيادة وهي[2]:

١- رؤيتهم الشاملة.

٢- أسلوبهم السياسي.

٣- ما الذي يحركهم ويدفع بهم إلى شغل ما يشغلون من مناصب؟

٤- هل يهتمون بالشؤون الخارجية؟ أو لديهم خبرة فيها.

٥- كيف كان مناخ السياسة الخارجية، عندما بدأ القائد حياته العملية؟

٦- كيف وصل القائد إلى ما وصل إليه من مناصب؟

---

(١) مارجريت هرمان، مصدر سابق، ص ٤٣٧.

(٢) المصدر نفسه.

إن الرأي والأسلوب السياسي والدافع يدلنا على بعض جوانب شخصية القائد. أما سائر السمات (والتي ذكرنا بعضها في المباحث السابقة) فإنها تمدنا بالمعلومات عن خبراتهم وتجاربهم السابقة. والحق أن أكبر رباط مباشر بين نوعية القائد وسلوك السياسة الخارجية، هي رؤية القائد للعالم، فالرؤية التي يرى العالم من خلالها تشكل الأسلوب الذي يفسر به القائد المناخ الدولي، فهي تساعد القائد في رسم تضاريس السياسة الخارجية التي تعمل بها دولته، حسب تصوره لتلك التضاريس. وهناك معلومة أخرى مهمة تخص مدى أهمية رؤية القائد للعالم، فهل القائد مقتنع إلى هذا الحد بالرؤية، التي يعتنقها إلى درجة أن تصبح قوة مسيطرة على حياته وتكون بمثابة عدسات يتم من خلالها تفسيره لكل الأحداث الخارجية، أم أن القائد أكثر استجابة لبيئته تاركاً للأحداث مهمة صياغة بعض المعتقدات وتغييرها، وقد يكون لرؤية القائد لعالمه، أثر مباشر في السياسة الخارجية، يزيد بزيادة مقاومتها للمؤثرات الخارجية، فالقادة الذين تتسم رؤيتهم بالانفتاح هم أكثر براغماتية، وطبيعة المواقف هي التي تحدد مدى تحكم هؤلاء القادة بقضاياهم[1].

وبالنظر إلى شخصية الرئيس الإيراني حسن روحاني[2] فقد تميزت شخصيته بعدة أمور، يتضح منها ما يلي:

١- الخبرة السياسية: فقد شغل مناصب متعددة، أي هو صاحب خبرة سياسية. بعد انتصار الثورة شرع روحاني في العمل السياسي حيث انتخب عضوًا في أول برلمان للجمهورية الإيرانية عام ١٩٨٠، وظل عضوًا في البرلمان لمدة ٢٠ سنة متواصلة شارك فيها في مختلف اللجان، إذ شغل منصب نائب رئيس البرلمان ورئيس لجنة الدفاع ورئيس لجنة العلاقات الخارجية، ولم يقتصر نشاطه

(١) مارجريت هرمان، مصدر سابق، ص ٤٣٨-٤٣٩.

(٢) ولد حجة الإسلام حسن روحاني في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر من سنة ١٩٤٨ في مدينة سرخه في إقليم سمنان في شمال إيران حيث ما زالت والدته السيدة سكينة تعيش حتى اليوم، وكان اسمه الأصلي حسن فريدون، وفيما بعد غير اسمه إلى روحاني وصار يعرف به، وفي بعض المطبوعات من سنة ١٩٨١ ما زال يرد اسمه حسن فريدون روحاني.

على الجانب التشريعي والدبلوماسي، بل امتد إلى القطاع العسكري. فقد كان عضوًا في مجلس الدفاع الأعلى أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وحتى في تلك الحرب تقلد مناصب عسكرية أخرى، منها قائد الدفاع الجوي الإيراني (١٩٨٦-١٩٩١)، ونائب القائد العام للقوات المسلحة (١٩٨٨-١٩٨٩)، وقد تقلد الرئيس العديد من الأوسمة والميداليات تقديرًا لجهوده في الحرب[١].

عين ممثلًا للسيد الخامنئي في مجلس الأمن القومي، الذي ترأسه لمدة ١٦ عامًا بين العامين ١٩٨٩ و٢٠٠٥، فضلًا عن مواقعه العسكرية، يعد الرئيس روحاني من الشخصيات القليلة التي تجمع بين مناصب تشريعية وتنفيذية مثل:

- عضو في مجلس الخبراء منذ العام ١٩٩٩.
- عضو في مجلس تشخيص مصلحة النظام منذ العام ١٩٩١.
- يرأس لجنة الأمن القومي في مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- عضو في مجلس الأمن القومي منذ العام ١٩٨٩.
- يترأس مركز الدراسات الاستراتيجية في طهران منذ العام ١٩٩٢ [٢].

ويتضح من خلال تلك المناصب المهمة والحساسة قدرة الرئيس حسن روحاني وكفاءته، في المجال المؤسساتي، فضلًا عن خبراته السياسية والاستراتيجية والتفاوضية الواسعة، وقبل كل ذلك فإنها تزيل أي شك في العلاقة الحسنة مع مؤسسة المرشد وعمق تلك العلاقة والثقة المتبادلة بهذا الخصوص.

٢- النشاط العلمي: يتميز الرئيس حسن روحاني بأنه جمع بين الدراسة الدينية والأكاديمية، وكانت دراسته الدينية قد بدأت في مدينته في الحوزة العلمية لمدة عام واحد هو عام ١٩٦٠.

(١) للمزيد حول السيرة الشخصية انظر: http://www.almanar.com.lb/wap/edetails.php?cid=31&eid=513989

(٢) لمركز الدراسات والأبحاث الذي يترأسه روحاني العديد من النتاجات البحثية والفكرية المتميزة والمهمة مثل «راهبورد» أي الاستراتيجية، و«إيرانيان ريفيو فور انترناشيونال أفيرز»، فضلا عن الكثير من التقارير المميزة والأبحاث التي تخص شتى المجالات في جوانب العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

وبطبيعة الحال، تمثل حوزة قم المركز الديني الأكبر للعلوم الدينية في إيران، حيث انتقل إلى الحوزة في قم عام ١٩٦١، وشارك في مرحلة متقدمة من الدراسة الدينية عند كبار العلماء البارزين آنذاك، مثل الشيخ مرتضى الحائري، والسيد محمد رضا الكلبايكاني، الشيخ محمد فاضل اللنكراني وآخرين.

فضلًا عن ذلك واصل دراسته الأكاديمية. فقد درس في جامعة طهران في عام ١٩٦٩، وحصل على درجة البكالوريوس في القانون القضائي في عام ١٩٧٢، ثم واصل روحاني دراسته خارج إيران، حيث تخرج من جامعة غلاسكو كالدونيان في عام ١٩٩٥ وحصل على درجة الماجستير، وكان عنوان رسالته «السلطة التشريعية الإسلامية مع الإشارة إلى التجربة الإيرانية» ثم حصل لاحقًا على درجة الدكتوراه في عام ١٩٩٩، وهو يجيد الكثير من اللغات مثل اللغة العربية والإنجليزية والألمانية والفرنسية والروسية، وهذا مكنه من الاطلاع على الكثير من البحوث والدراسات وخصوصا في مجال القانون الدولي[١].

٣- خبرته التفاوضية: كما ذكرنا سابقًا فقد شغل الرئيس روحاني منصب سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي لمدة ١٥ عامًا، حيث يعد هذا المجلس من المؤسسات المهمة على مستوى عملية صنع القرار في إيران، وقد شغل هذا المنصب في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني والرئيس محمد خاتمي، وجاء توليه منصب كبير المفاوضين النوويين في ظروف حساسة وحرجة جدا، حيث بدأ في هذه المدة الاهتمام الدولي بموضوع البرنامج النووي الإيراني، وكذلك تصاعد لهجة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تجاه الملف، متزامنًا مع متغيرات إقليمية، وصعود إدارة الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش.

وخلال تسنمه هذا المنصب، قاد الرئيس روحاني مفاوضات إيران مع دول الترويكا الأوروبية «انكلترا وفرنسا وألمانيا» حول الملف النووي، في توقيت بالغ

(١) GCU congratulates alumnus Hassan Rouhani on his election as the next President of Iran, 19 June 2013, http://www.gcu.ac.uk

انظر الموسوعة الحرة ويكيبيديا على شبكة الإنترنت http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B3%D9%86_%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A7%D9%86%D9%8A

الحساسية، تلك الفترة الممتدة من خريف العام ٢٠٠٣ وحتى صيف العام ٢٠٠٥، وتلك الحقبة، التي شهدت حرب الخليج الثالثة، أي بعد احتلال العراق وتهديد إدارة الرئيس بوش بضرب إيران، والحديث عن محور الشر.

لكن عند الحديث عن أي تفاوض، وخصوصًا التفاوض الدولي، يكون مثال «الصبر»، حاضرًا بشكل عجيب في دبلوماسية التفاوض الإيراني، ولعل ارتباط ذلك بقصة السجاد الإيراني اليدوي، الذي تقوم بإعداده أجيال قد تبدأ بالجد ولا تنتهي بالاحفاد، حيث تذهب بعض الدراسات إلى أن أول سجادة اكتشفت في العالم تعود إلى العصور القديمة في إيران ويقدر البعض أنها تعود إلى ما قبل ٥٠٠ قبل الميلاد، والسجاد اليدوي فيها يستغرق العديد من السنوات لإنجازه، ويوضح سيكولوجية الصبر الإيراني وانتقاله من البعد الاجتماعي إلى البعد الدبلوماسي، وقد أضاف إلى ميزة التفاوض، طبيعة الثقافة الإيرانية، والعامل الإسلامي، فقد شكل الإسلام بعد عام ١٩٧٩ أحد الثوابت الأساسية في حياة إيران وسلوكها السياسي الخارجي وظل مرتكزًا أساسيًا لسياسة إيران الإقليمية وبخاصة تجاه دول العالم الإسلامي.

وأصبح السجاد الإيراني، تحفة فنية يتهافت الجميع على اقتنائها، لما يتميز به صانع السجاد الإيراني من صبر، ونفس طويل، وجلد، ودقة في التفاصيل، وربط كل الخيوط ببعضها البعض بحرفية وبراعة، ليكون السجاد منتوجًا رائعًا في الشكل والحياكة.

وهم أيضًا معروفون تاريخيًا باكتشاف اللعبة القديمة «لعبة الشطرنج»، وهي لعبة المخططين، والاستراتيجيين والأذكياء، وهناك من يربط الدبلوماسية الإيرانية بلعبة الشطرنج المعروفة، وكما يقول وزير الحرب الاسرائيلي إيهود باراك «إيران تستخدم استراتيجية لاعبي الشطرنج في إدارة ملفها النووي، والإيرانيون لا يلعبون لعبة النرد إنما يلعبون الشطرنج وفي الواقع هم الذين اخترعوا هذه اللعبة، إن الإيرانيين يلعبون بشكل معقد جدًّا وهم منهجيون جدًّا».

وعادة ما تقترن المفاوضات الإيرانية وفق المنظورات الفكرية بتاريخ صناعة السجاد وحياكته في إيران، في محاولة للتفسير السيكولوجي لتقديرات الصبر

الاستراتيجي الذي يتميز به المفاوض الإيراني، من حيث القدرة الجسدية والنفسية على التمكن من الحصول على المطالب المرسومة واستخدام تكيتك المناورات، وبأساليب متعددة تحاك فيها سجادة التخطيط الاستراتيجي الإيراني، وتنعكس تلك العملية الديناميكية في أوراق المفاوض الإيراني، خلال أكثر من ثلاثين سنة، ولا يكاد المفاوض الغربي يفهم تَرَجّح المفاوض الإيراني بين المناورة والجدال في الحفاظ على حقوقه القومية.

وعند البحث عن أسباب هذا التميز في قضايا التفاوض، يُطرح السؤال: هل الأمر نابع من التجارب التفاوضية لإيران وتراكمها؟

ثمة اتجاه يرى أن الخبرة التفاوضية في السياسة الخارجية الإيرانية بعد ١٩٧٩ تستند إلى تجربتين متميزتين وواضحتين هما:

الأولى: المفاوضات عبر وسطاء مع الولايات المتحدة الأميركية عقب أزمة رهائن السفارة الأميركية في طهران في العام ١٩٨٠، وكانت وزارة الخارجية الأميركية متخوّفة من رد الفعل الإيراني في حالة قبول الولايات المتحدة الأميركية دخول الشاه إلى أراضيها للعلاج، لأن الأمر بدا في إيران أكثر رعبًا، حيث عاد الكثيرون من الإيرانيين بالذاكرة إلى العام ١٩٥٣ عندما هرب الشاه، لكن عملاء المخابرات المركزية العاملين في قبو السفارة الأميركية حضروا لانقلاب وأعادوه، وخشوا أن يعيد هذا التاريخ نفسه، حيث توقع الدبلوماسيون الأميركيون في طهران هذا النوع من رد الفعل الإيراني، وأرسلت السفارة، قبل أسابيع عدة على قرار كارتر القبول باستضافة الشاه، تقريرًا إلى واشنطن يحذر من أن أي قرار بالسماح له أو لعائلته بزيارة الولايات المتحدة الأميركية سيواجه بشكل شبه محتم برد فعل فوري وعنيف. وحذر السفير الإيراني في واشنطن وزارة الخارجية الأميركية من أن رد الفعل سيكون سيئًا، وسيئًا جدًّا، واقترح بدلًا من ذلك تحويل وجهة الشاه إلى جنوب أفريقيا[١].

وكانت تجربة التفاوض فيما يخص قضية الرهائن في إيران، حيث إن إيران

---

(١) ستيفن كينزر، العودة إلى الصفر، إيران، تركيا ومستقبل أميركا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٥٦.

أكدت، تدخل الولايات المتحدة الأميركية في شؤونها الداخلية والخارجية، ونتيجة لذلك قام الطلاب الإيرانيون باحتجاز اثنين وخمسين رهينة من طاقم السفارة الأميركية أربعة عشر شهرًا في طهران في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٩ [١]، وأثْرَت تلك الحادثة تجربة إيران الإسلامية التفاوضية.

الثانية: المفاوضات مع العراق عقب انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية في العام ١٩٨٨، وصولاً إلى القرار ٥٩٨. وقول الإمام الخميني عقب القرار جملته «إني أتقبل هذا القرار كمن يتجرع السم»، وبدء أول اجتماع بين الإيرانيين والعراقيين يوم ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٨.

لكن تجربة المفاوضات مع الترويكا الأوروبية تعد أهم تجربة تفاوضية في الوقت الحاضر، وتعد الاختبار الأول في تاريخها لمفاوضات على درجة عالية من التعقيد، تتفاعل فيها أطراف وعوامل عدة في إطار سياقات ذات أبعاد أمنية وسياسية وقانونية. وبالرغم من ذلك، فقد استطاع المفاوض الإيراني حسن روحاني العمل على تخفيف الموقف المعادي للغرب تجاه البرنامج النووي الإيراني، والعمل بشكل حثيث على منع تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لأطول فترة ممكنة عبر استراتيجية تفاوضية مميزة وصبورة وطويلة[٢].

ويعتقد أن نجاح روحاني المفاوض يعود بشكل أساسي إلى العمل على تجميد بعض الأنشطة النووية، كإجراء مهم لكسب الثقة ودعم الموقف التفاوضي، لكن مع عدم التنازل عن حق إيران في التخصيب، وحقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق المادة (٣) من اتفاقية NPT، وخلال هذه المفاوضات، تمت الموافقة على تجميد مؤقت ومشروط، لنشاطات إيران، بالمقابل تعهد الأوروبيون بالتوصل إلى حل يحقق فوائد اقتصادية وتكنولوجية لطهران ولا يضر بمصالحها.

أكد روحاني في أكثر من موقف أن إيران كانت تسعى دائمًا إلى التعاون

(١) جيمي كارتر، قيمنا المهددة: أزمة أميركا الأخلاقية، ترجمة حسام الدين خضور، (بلا معلومات نشر)، ص ٣٦.

(٢) Marcus George, Former nuclear negotiator joins Iran's presidential race, Thu Apr 11, 2013.

الفني والقانوني بشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفق المبادئ والمواثيق الدولية، وعملت بشكل حثيث على تهيئة التسهيلات الضرورية للإشراف على نشاطاتها النووية السلمية بهدف تعميق مبدأ الشفافية لأنشطتها السلمية، وهذا مبدأ أساس في طبيعة التفاوض، وتابع المراقبون التقدم التكنولوجي المستمر في العهد التفاوضي لروحاني، مثل موضوع تشغيل منشأة أصفهان النووية، واستمرار النجاحات التفاوضية[1].

وقد استطاع روحاني تحقيق الاستراتجية التفاوضية الملائمة لانطلاق الملف النووي في تقدم تكنولوجي وبأقل الخسائر، ومن ثم أعلن عن العودة للتخصيب في عهد لاريجاني، وبعد صعود محمود أحمدي نجاد رئيسًا في العام ٢٠٠٥، استقال روحاني من منصبه كسكرتير لمجلس الأمن القومي الإيراني وحل محله علي لاريجاني.

كما يؤكد روحاني الأهداف التفاوضية الإيرانية الثلاثة وهي: «دفع الخطر، وتنمية مقدرة إيران من خلال إكمال مشروعها النووي والمحافظة عليه، وتبديل الأزمة بفرصة. أما الاستراتيجية فكانت تقوم على التحرك الدبلوماسي وإتقان ذلك ضمن الخطوط الحمراء الموجودة، والمبادرة إلى بعض الإجراءات دون تعهدات قانونية، والوفاء بالالتزامات التي جرى الاتفاق عليها، والبحث عن دول أوروبية بديلة للتعامل مع الأزمات التي من الممكن أن تنشأ مع الدول الثلاث التي كانت تجري معها المفاوضات. وتضمنت إستراتيجية إيران في تلك الفترة أيضًا القدرة على إبداع طرق عمل تتواءم مع ظروف ومشكلات مختلفة والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في التفاوض. ويعتقد روحاني أن أوروبا أضاعت من يدها فرصة كبيرة كانت ستمكّنها من استعادة دورها كقوة في العالم لو أنها اتخذت قرارًا جريئًا بشأن ملف إيران النووي. ويُرجع روحاني الإحجام الأوروبي إلى أسباب عدة، منها غياب الانسجام بين دول الاتحاد الأوروبي وارتباط قراره بالولايات المتحدة الأميركية، كما يُرجع ذلك إلى سعي الدول العربية الخليجية وكذلك الأردن ومصر والمغرب وتأثيرها في القرار الأوروبي للوقوف في وجه

(١) Expediency Council member Rohani to run for president, http://www.presstv.ir.

البرنامج الإيراني. ويشير روحاني إلى أنه طرح هذه المسألة في زيارات رسمية إلى الدول الخليجية؛ حيث إنها أنكرت المزاعم الأوروبية لكن في اللقاءات الخاصة التي عقدها روحاني في الكويت والإمارات والسعودية وعمان كان كل طرف خليجي ينسب ذلك إلى طرف آخر»[١].

وفي كل مرة يطالب مجلس خبراء القيادة في إيران، أعضاء الفريق التفاوضي بأن يضعوا توجيهات قائد الثورة الإسلامية «آية اللّه علي السيد الخامنئي» نصب أعينهم، وأن يتخذوا الحيطة والحذر من مكائد الأعداء، والحفاظ على المكاسب التي حققها العلماء في مجال الطاقة النووية، ولا سيما العلماء النوويين الشهداء.

وعادة ما تستخدم إيران طوعًا تراثها الدبلوماسي الطويل لتأكيد مواقفها على جميع الأصعدة الدولية، وفقًا لقانونها الرسمي، فإيران متمسكة باحترام أدق التفاصيل في البروتوكول والمعاملة بالمثل واحترام عاداتها واتفاقاتها.

٤- علاقاته الطيبة مع التيارات الإيرانية: يملك الرئيس روحاني علاقات جيدة مع كل من الرئيسين السابقين علي أكبر هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، حيث كان مستشار الأمن القومي لكليهما، ويقول روحاني «أستشير رفسنجاني في الأمور الهامة دائمًا، ولكن في الوقت نفسه أنا شخص مستقل»، وحتى إن كان البعض يحسب روحاني على فريق الإصلاحيين، لكنه وفق وجهة نظرنا شخص لايمكن أن يُحسب على تيار محدد بعينه.

٥- صاحب مؤلفات فكرية واسعة: حيث تثير قائمة مؤلفاته حول الفكر السياسي الإسلامي الإعجاب بالفعل، وفي مقدمها كتاب الأمن القومي والدبلوماسية النووية الذي صدر عام ٢٠١١. قائمة كتب حسن روحاني: الأمن القومي والدبلوماسية النووية (٢٠١١)، الأمن القومي والنظام الاقتصادي الإيراني (أغسطس ٢٠١٠)، الفكر السياسي الإسلامي، ج١، ج٢، ج٣ (ديسمبر ٢٠٠٩)، مذكرات د. حسن روحاني ج ١: الثورة الإسلامية (٢٠٠٨)، ـ مقدمة لتاريخ الأئمة الشيعة (ربيع ٢٠١٢)، مقدمة للبلدان الإسلامية (٢٠٠٨)، الثورة

(١) فاطمة الصمادي، الأمن القومي والدبلوماسية النووية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، http://studies.aljazeera.net/bookrevision

الإسلامية: الجذور والتحديات (١٩٩٧)، أساسيات الفكر السياسي للإمام الخميني (١٩٩٩)، الأمن القومي والسياسة الخارجية، الأمن القومي والبيئة، مذكرات د. حسن روحاني، ج٢: الدفاع المقدس. تحت الطبع، السلطة التشريعية الإسلامية (١٩٩٤)، مرونة الشريعة: القانون الإسلامي (١٩٩٦)، تعليقات على الفقه (التشريع الإسلامي)، تعليقات على الأصول (مبادئ الفقه)[1].

ولازال هناك الكثير من الأمور غير المعروفة حول شخص الرئيس الإيراني حسن روحاني، ففي حين ألّف عشرة كتب على الأقل وكتب أربعين مقالًا أكاديميًا، لكن باللغة الفارسية، تبقى هذه الفجوة قائمة ربما بسبب ضعف حركة الترجمة من اللغة الفارسية إلى العربية إضافة إلى قلة مراكز الدراسات التي تتبنى مناهج تحليل موضوعية ومحايدة لا تتأثر بالتوجهات السياسية.

وتؤكد قراءة أميركية في معهد واشنطن للسياسات من قبل الباحث والمحلل لشؤون الشرق الأوسط ستيفن ديتو[2] أن حسن روحاني مارس دورًا انتقاليًا من مُنظّر إيديولوجي إلى مدير أزمات من خلال ما يلي:

١- «في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وبعد مرور شهرين على توليه منصب كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين، كتب روحاني ما يلي: المبدأ الأساسي في علاقات إيران مع أميركا وتركيزنا الكلي هو القوة الوطنية. فالقوة في السياسة والثقافة والاقتصاد والدفاع ـ وخاصة في مجال التكنولوجيا المتقدمة ـ هي أساس الحفاظ على النظام وتطوره بشكل عام، وسوف تجبر العدو على الاستسلام، وهذا الاقتباس يلخص التصور السائد الذي نستنبطه من تاريخ روحاني وكتاباته وهويته كمُنظِّر ومدافع عن النظام الإسلامي، فتلك هي الاستراتيجية المشتركة، وأوضح مظهر من مظاهر أفعاله في منصبه السياسي، والعامل المحفز لخطابه ودوافعه اليوم». ولعل هذا ليس بالغريب وهو واضح من خلال كتاباته وطروحاته.

٢- «إن ما يميز روحاني عن المُنظّرين التقليديين ـ وما يغذي تصوراته

---

(١) للمزيد انظر: موقع المعرفة http://www.marefa.org/index.php/%D8%AD%D8%B3%D9%86_%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A7%D9%86%D9%8A

(٢) Steven Ditto, Who Is Hassan Rouhani?, Washington Institute Policy, September 24, 2013.

اعتقاده بأن أنواعًا محددة من الإصلاح السياسي والاجتماعي يمكنها أن تيسر الدفاع عن النظام الإيراني وتحافظ عليه وتضفي عليه الشرعية، وفي مناسبات عديدة، ربَط مبادئه الإصلاحية مثل النظام الذي يعتمد على المقدرة والعطاء الفردي، والوحدة الوطنية، وحقوق الأقليات بأمن النظام وقدراته. فعلى سبيل المثال، قال في مقابلة أجراها عام ٢٠٠٠، «إذا أصبحت الروابط بين الشعب والمؤسسة الحاكمة أكثر قوة وأكثر شمولًا، فسوف تزداد قدرتنا وقوتنا، وهو الأمر الحيويّ بالنسبة لأمننا القومي»[١]»، وأكد موضوع الأقليات في أكثر من تصريح بعد رئاسته، ويكفي في هذا السياق الرغبة السياسية في الاندماج الثقافي والجغرافي لجميع المناطق في البلاد، بعد الثورة الإسلامية، بعد انتهاج سياسة تطويرية ناشطة للمناطق الريفية، وإنشاء شبكة اتصالات داخلية جيدة، ففي عام ١٩٠٠، كان الانتقال من تبريز إلى مشهد يستغرق ٤٠ إلى ٤٥ يومًا، أما اليوم فلدى إيران ٥٤ مطارًا، وقد أصبح التجانس الجغرافي للأراضي القومية الإيرانية عاملًا جديدًا للتلاحم القومي[٢].

٣- في سبيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، فإن روحاني مقتنع بأنه يحتاج إلى تخفيف الضغط الخارجي على إيران، مما يعني التوصل إلى اتفاق نووي. وفي مقال أكاديمي نُشر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ـ والذي كان الأخير الذي كتبه قبل حملة الانتخابات الرئاسية ـ شبّه ضمنيا المفاوضات النووية مع الولايات المتحدة بالقرار الذي أنهى الحرب بين إيران والعراق، ويغلب أن تنظر النخبة التابعة للنظام إلى ذلك القرار من عام ١٩٨٨على أنه حل وسط ضروري ولكنه مؤقت فيما يتعلق بالمثل العليا للثورة الإيرانية ـ ووسيلة للحفاظ على بقاء النظام، وبالمثل أكد في شباط/فبراير أن الرئيس القادم ينبغي أن يكون مديرًا للأزمات، ويتمتع بالسلطة للتفاوض مع العالم[٣]، وقد منح هذه السلطة من باب أوسع مقارنة بنظيره محمد خاتمي سابقًا.

(١) Steven Ditto، مصدر سابق.

(٢) برنار أوركاد، مصدر سابق، ص ٥٩.

(٣) المصدر نفسه.

٤- «الجمع بين العقلانية والإيديولوجية - التي ترى بعض التدابير الإصلاحية علامة من علامات القوة، وليست تهديدًا - والأزمة النووية أحدثت نقلة في الشخصية العامة لروحاني على مدى السنوات القليلة الماضية، وعززت خطابه التصالحي مع المجتمع الدولي، والنقطة التي أكدها مرارًا وتكرارًا أنه «ينبغي علينا أن نتحدث بعناية لئلا نستفز العدو، يجب علينا ألا نمنحه أي أعذار»، كما قال في عام ٢٠٠٧»، وهذا يعني الابتعاد عن دبلوماسية الصوت العالي.

٥- «الهوية الرئيسة لروحاني تبرز في كونه مدافعًا عن الثورة الإسلامية، فبالإضافة إلى إنقاذ الاقتصاد والتفاعل مع العالم فإن من بين تعهداته الانتخابية الرئيسة إحياء الأخلاق - وهي عبارة يستخدمها للإشارة إلى تجديد القيم الدينية فضلًا عن الوحدة الوطنية في ظل رعاية المرشد الأعلى، وقد أوضح هذه النقطة في مؤتمر صحفي عقده في تموز/يوليو عقب فوزه في الانتخابات: «الخطر يكمن في وجود فجوات واختلافات بين الركائز الرئيسة للمجتمع. والخطر يكمن، لا سمح اللّه، عندما توجد مجموعة ترى نفسها مساوية للإسلام، مجموعة ترى نفسها مساوية للثورة، مجموعة ترى نفسها مساوية لولاية الفقيه... فجميع المشاكل تنبع من هذه النقطة».

٦- العلاقة مع الغرب: كثيرًا ما كان مهندس السياسة الخارجية الأميركية في عهد إدارة ريتشارد نيكسون هنري كيسنجر يردد، مقولة أن بلدانًا قليلة في العالم لها مصالح إستراتيجية مشتركة كما لإيران وأميركا[1]، ويقصد بها في عهد الشاه.

«تحدث روحاني في لقائه أثناء حملته الانتخابية مع المغتربين الإيرانيين التي كانت صريحة بشكل غير معتاد، وأوضح أنه، رغم عدم رغبته في رؤية زيادة في التوترات مع الولايات المتحدة، إلا أنه ليست لديه أي رغبة كذلك في رؤية تراجع في تلك التوترات. «لا نستطيع اليوم أن نقول إننا نريد إنهاء التوتر بيننا وبين الولايات المتحدة.... ينبغي أن نعلم أننا نستطيع التفاعل حتى مع العدو

---

(١) رياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢.

بطريقة تعمل على خفض حدة عدائه، وثانيًا، إن عداءه لن يكون فعالًا»[١]، وهذا مؤشر عند الباحثين الأميركيين على أن الرجل يحتفظ بتلك المبادئ في هذا الاتجاه.

حتى في صدد تعليقه على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وجّه روحاني لومه «إلى الولايات المتحدة الأميركية بسبب أخطاء وخطايا السياسات الأميركية وقال إن القوات الجوية الأميركية هي التي أسقطت الطائرة في رحلة رقم ٩٣ التي تحطمت في بنسلفانيا وفي مقابلة تلفزيونية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، دعم صراحة المقاومة ضد الكيان الإسرائيلي»[٢].

بينما كتب روحاني بعد الوصول إلى سدة الرئاسة مقالة تحت عنوان "Why Iran seeks constructive engagement" في الواشنطن بوست يقول فيها[٣]: «لقد نال برنامجي الحكمة والأمل تفويضًا شعبيًّا واسعًا، وأيد الإيرانيون نهجي في التعامل مع الشؤون الدولية والداخلية، لأنهم رأوا أنه كانت هناك حاجة ماسة إليه منذ مدة طويلة، وقد التزمت بإنجاز الوعود التي قطعتها للشعب، بما في ذلك المشاركة في تفاعل بنّاء مع العالم. لقد تغير العالم، ولم تعد السياسة الدولية لعبة محصلتها صفر، لكن ساحة متعددة الأبعاد غالبًا ما يحدث التعاون والتنافس فيها بشكل متزامن». وهذه إشارة واضحة من حسن روحاني إلى مفهوم اللعبة الصفرية واللاصفرية في العلاقات الدولية «الواقعية».

ويشدد روحاني على أنه قد «مضى عصر النزاعات الدامية، والتوقع من قادة العالم أن يتولوا بأنفسهم زمام قيادة عملية تحويل التهديدات إلى فرص»[٤]، وهذا يعني أن دائرة المخاطر والتهديدات أوسع من دائرة المصالح.

ويحدد الرئيس روحاني التحديات العالمية بقوله «إن المجتمع الدولي

(١) Steven Ditto، مصدر سابق.

(٢) Steven Ditto، مصدر سابق.

(٣) Hassan Rouhani, Why Iran seeks constructive engagement, Washington post, September 19, 2013.

(٤) المصدر نفسه.

يواجه تحديات كثيرة في هذا العالم، منها الإرهاب والتطرف والتدخل العسكري الخارجي وتجارة المخدرات والجرائم الإلكترونية والتحدي الثقافي، وكل ذلك يأتي في إطار عمل يؤكد القوة الصلبة واستخدام القوة الغاشمة»[١]، وفي ذلك اتجاه واضح إلى استخدام القوة الصلبة من قبل القوى الكبرى.

لذلك يؤكد روحاني «علينا أن نهتم بالتعقيدات في القضايا المطروحة حاليًا من أجل حلها، وهنا أقول في تعريفي للمشاركة البناءة، في عالم لم تعد فيه السياسة لعبة صفرية، فمن غير المعقول والواقعي - أو ينبغي أن يكون كذلك- تحقيق مصالح الفرد من دون مراعاة مصالح الآخرين، إن الأسلوب البناء في الدبلوماسية لا يعني الاستغناء عن حقوق أحد، إنه يعني المشاركة مع الآخرين، على أساس من المساواة والاحترام المتبادل لمعالجة المخاوف المشتركة وتحقيق الأهداف المشتركة، وبعبارة أخرى، فإن النتائج التي يخرج فيها الجميع رابحًا ليست مفضلة وحسب بل ممكنة التحقق أيضًا، ولن تقود عقلية الحرب الباردة واللعبة الصفرية إلا إلى الخسارة»[٢].

ويقدم الرئيس روحاني نقدًا لمبدأ الأحادية في السياسة الخارجية الأميركية، التي يقول فيها «من المحزن أن السياسة الأحادية في كثير من الأحيان تلقي بظلالها على السبل البناءة والناجحة. فتحقيق الأمن يأتي على حساب أمن الآخرين مما يكون له عواقب كارثية، وعلى الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات وخوض حربين بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، فإن القاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى لا تزال تعيث فسادًا، وقد أصبحت سورية، درة الحضارة، مسرحًا لأعمال عنف تدمي القلب، كان من بينها الهجمات بأسلحة كيماوية، وقد أدنّاها بشدة، وفي العراق، لا يزال العشرات يلقون حتفهم، بعد عشر سنوات من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الأميركية، بسبب العنف يوميًا، ومثلها تعاني أفغانستان... إن النهج الأحادي الذي يفضل خيار القوة الغاشمة ويغذي العنف غير قادر،

(١) Hassan Rouhani، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

على نحو واضح على حل القضايا التي نواجهها، مثل الإرهاب والتطرف»[1]، ويقول في رسالة مستقبلية أرسلت عدة مفاهيم تبينت لاحقًا مصداقيتها بعد دخول تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "ISIS": «لا أحد في مأمن من العنف الذي يغذيه التطرف، رغم بعده آلاف الأميال، وقد استيقظ الأميركيون على هذه الحقيقة قبل ١٢ عامًا»[2].

ويوضح الرئيس روحاني أبرز مقوماته في تعامله مع ملفات السياسة الخارجية بالقول «إن نهجنا في السياسة الخارجية يسعى إلى حل هذه القضايا من خلال التعامل مع أسبابها، وينبغي أن نعمل معًا في سبيل إنهاء الخصومات والتدخلات المحفوفة بالمخاطر التي تغذي العنف وتثير الخلاف فيما بيننا»[3]، ويشير لاحقًا إلى موضوع البرنامج النووي الإيراني بالقول «إن مركزية الهوية تمتد إلى قضية برنامجنا النووي السلمي، فإن إتقان إدارة دورة الوقود النووي وتوليد الطاقة النووية يتعلق بتنويع مصادرنا من الطاقة بقدر ما يتعلق بهوية الإيرانيين كأمة، وبمسعانا للكرامة والاحترام، وبمكانتنا في العالم، ومن دون فهم دور الهوية، فسوف تظل كثير من القضايا التي نواجهها من دون حل أساسي»[4].

وقد سعى بشكل أو بآخر إلى التحدث بسياسة وسطية في السياسة الخارجية الإيرانية، وخصوصا في موضوعات الشرق الاوسط، ودعا بشكل حثيث إلى تفعيل الحوار الوطني الداخلي في سورية والبحرين، وكذلك العمل على مواجهة النزاعات التي تغذي العنف والتطرف.

لذلك يقول «لقد أمضينا نحن ونظراؤنا الدوليون الكثير من الوقت ـ ربما بدرجة مبالغ فيها ـ في مناقشة ما لا نريد بدلًا مما نريد. هذا ليس أمرًا متفردًا بالنسبة لعلاقات إيران الدولية. وفي مناخ يكون فيه القاسم الأكبر من السياسة الخارجية عبارة عن وظيفة مباشرة للسياسة الداخلية، يعد التركيز على ما لا يريده

(١) Hassan Rouhani، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

أحد وسيلة سهلة للخروج من الألغاز الصعبة بالنسبة لكثير من قادة العالم. التعبير عما يريده المرء لا يتطلب كثيرًا من الشجاعة.وبعد عشر سنوات من المناقشات، بدا واضحًا ما تريده الأطراف فيما يتعلق ببرنامجنا النووي، الديناميكية نفسها واضحة في أساليب التناول المتنافسة لقضية سورية»[1].

لاشك في أن الخطاب السياسي للرئيس روحاني تحكمه منطلقات أساسية، منها ما يتعلق بالصفات الشخصية والملكات، ومنها ما يتعلق بالثقافة، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخاصة والعامة، إضافة إلى الضغوط الداخلية والخارجية، ومستجدات الأحداث. وينتج من كل هذا عدد من الثوابت التي ينبغي أن نأخذها في الاعتبار عند التعرض للخطاب السياسي.

لذلك هناك أربعة أسس ينطلق منها الخطاب السياسي للرئيس المنتخب حسن روحاني وهي[2]:

الأساس الأول: «يتمثل في لقبه وانتسابه، حيث ولد روحاني في بيئة دينية، والتحق بالحوزة العلمية منذ صغره، وهو روحاني النسب أو الأصل، ويدرك في أعماقه أنه من تلك السلالة التي تشربت الإسلام، فصار دمًا يجري في عروقها، وإلهامًا يخطو بحركتها، ويقينًا يجعل كل مصائب الدنيا تهون معه، وفكرًا دينيًّا نقيًّا ساميًا يطرق كل الآفاق، ورسالة إلى العالم بالهداية، وحركة حسنة للتعمير، وهذا الأساس يجعله يتميز بالشفافية، وهو من خلال هذا التوجه يؤمن بالحكومة العالمية للإسلام، وبحتمية قيامها وتحقق أهدافها»[3].

الأساس الثاني: «البيئة الدينية التي نشأ فيها، والتي ضمنت له الكثير من الأفكار الابتكارية، إزاء توفير العقل الجماعي الذي يمكنه من حل المشاكل وبلورته ورفض الواقع المؤلم، وعلى هذا الأساس تبدأ دائرة الإصلاح عند روحاني

---

(١) Hassan Rouhani، مصدر سابق.

(٢) محمد السعيد عبد المؤمن، الخطاب السياسي للرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني، مختارات إيرانية، مركز الأهرام، القاهرة، ١ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

(٣) حول الخارطة الفكرية الدينية الإيرانية انظر: حميد بارسا نيا، الخريطة الفكرية الإيرانية عشية الثورة دراسة اجتماعية معرفية، مصدر سابق.

بالجانب الثقافي. فالتربية والتعليم ركن أساسي، تدعمه قاعدتان أساسيتان، تتمثل الأولى في فكر الحوزة العلمية، والثانية في الثقافة الحقوقية».

الأساس الثالث: «يتمثل في تخصصه القانوني العملي، الذي أكسبه عقلية منظمة، وتفكيرًا علميًّا، وأداءً تجريبيًّا، وتخطيطًا واعيًا، ثم تفوقه فيه الذي جعله أستاذًا يتسم بالوقار ومفاوضًا محترفًا يضبط التفاعل[١] ».

الأساس الرابع: هو رؤيته الاقتصادية، حيث يؤمن بأن النموذج الاقتصادي الأمثل هو ما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع[٢]، ومن الطبيعي أن يشكل الاقتصاد الإيراني التحدي الأكبر للرئيس روحاني، ولهذا رأى روحاني في كلمته الأولى أمام نواب مجلس الشورى الإسلامي ضرورة فتح آفاق للسياسات الاقتصادية لحكومته.

وحسب التقرير الأخير لمركز الإحصاء الرسمي، الذي صدر عن مركز الإحصاء الإيراني حول نسبة البطالة في البلاد، حيث أظهر «تراجعًا لمعدل البطالة بنسبة ١,٧٪ خلال العام ٢٠١٣، والاستقرار عند نسبة ١٠,٤٪، حيث خلص إلى أن ٣٧,٦٪ من المواطنين المستوفين لشروط العمل كانت لديهم أنشطة اقتصادية في العام الماضي»[٣]، كما أظهرت الدراسة أن النتائج تشير إلى «استقرار معدل البطالة بنسبة ١٠,٤٪ حيث كانت أغلبية العاطلين عن العمل من فئة النساء ولاسيما في المدن مقارنة بالأرياف، وأشار التقرير إلى أن قطاع الخدمات وبنسبة ٤٧,٤٪

---

(١) صدر برعاية مركز البحوث الاستراتيجية لمجمع تشخيص مصلحة النظام، العدد الأول للمجلة الفصلية التخصصية بعنوان المنظمات الدولية التي يديرها الرئيس المنتخب الدكتور حسن روحاني، وباللغة الفارسية ركزت هذه المجلة الفصلية على تقديم الكتب وتتضمن مقالات حول المنظمات الدولية، وإيران والمنظمات الدولية والموضوعات محل مناقشة المنظمات الدولية مثل السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والقانون الدولي.

ويتولى الدكتور حسن روحاني منصب المدير المسؤول للمجلة فيما تتولى الدكتورة نسرين مصفا منصب رئيس تحريرها. انظر: وكالة أنباء الكتب الإيرانية http://www.ibna.ir.

(٢) يلاحظ المؤلف النمو الاقتصادي بعد الحديث عن التقارب في موضوع الملف النووي مع الدول الكبرى في مؤشرات سعر العملة الإيرانية.

(٣) موقع قناة العالم، معدلات البطالة تتراجع في إيران، ١٤-٤-٢٠١٤ http://www.alalam.ir/news/1585258.

تصدر قائمة القطاعات الأكثر إتاحة لفرص العمل تلاه كل من القطاع الصناعي بنسبة ٣٤,٣٪ والقطاع الزراعي بـنسبة ١٨,٣٪، ولفت التقرير إلى أن ٢٤٪ من فئة الشباب الذين تراوح أعمارهم بين الـ١٥ إلى ٢٤ عامًا كانت لديهم أنشطة اقتصادية العام الماضي وأن نسبة البطالة بين الذين ترواح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٩ قد بلغت ٢١,٢٪ لاسيما فئة النساء اللواتي يقطنّ المدن»[١].

ولعل أول مشروع اقتصادي يقدمه روحاني في إطار برنامجه للاصلاح الاقتصادي هو ما أطلق عليه «سلة السلع»، بحيث يتم صرف عدد من السلع الغذائية مجانًا للفئات المحرومة خلال خمسة عشر يومًا، وللعمال الذين يقل دخلهم عن ٥٠٠ ألف تومان[٢].

ولاشك في أن الرئيس روحاني سوف يسعى إلى تحقيق طفرة استراتيجية، مبتدئًا بالسعي إلى بناء قدرة اقتصادية اعتمادًا على القدرة الذاتية للجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تميزت بها طوال فترة الحصار الاقتصادي عليها، من خلال عدة خطوات، أهمها [٣]:

أولًا: إعادة تنظيم جبهة الإصلاحات الاقتصادية.

ثانيًا: إعادة صياغة أسلوب العمل داخل الحكومة والتعامل الجيد والإيجابي مع مستجدات الأحداث والواقع المعاصر.

ثالثًا: استمرار سياسة الحوار، والدفع باتجاه أربع سنوات قادمة من الهدوء والسكينة دون تصعيد.

رابعًا: الاستعانة بالإداريين الأكفاء ضمن جهازه الخاص.

وقد حدد قائد الثورة الإسلامية السيد علي الخامنئي السياسات العامة والخاصة بمفهوم سمي بـ«الاقتصاد المقاوم»[٤]، والذي رأى فيه أن «إيران الإسلامية،

(١) موقع قناة العالم، معدلات البطالة تتراجع في إيران، ١٤-٤-٢٠١٤ http://www.alalam.ir/news/1585258.

(٢) صحيفة روز الإيرانية، ٦-٢-٢٠١٤.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) جاء مفهوم الاقتصاد المقاوم وفق مقتضيات دستورية، وحسب البند الأول من المادة (١١٠) من الدستور، وأقرت لاحقًا في وثيقة خاصة بعد الاتفاق مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

بما لها من مواهب معنوية ومادية زاخرة، واحتياطيات ومصادر غنية ومتنوعة وبُنى تحتية واسعة، والأهم من كل ذلك بما لها من طاقات بشرية ملتزمة وكفوءة وذات عزيمة راسخة على التقدم، إذا اتبعت نموذج الاقتصاد المحلي العلمي النابع من الثقافة الثورية والإسلامية، وهو الاقتصاد المقاوم، فلن تتغلب على المشكلات الاقتصادية وتفرض الهزيمة والتراجع على العدو الذي اصطف أمام هذا الشعب الكبير ليفرض عليه حربًا اقتصاديةً حقيقية وحسب، بل ستستطيع في عالم تتفاقم فيه المخاطر والاهتزازات الناجمة عن تطورات خارجة عن السيطرة مثل الأزمات المالية والاقتصادية والسياسية، وبالحفاظ على مكتسبات البلاد في المجالات المختلفة ومواصلة التقدم وتحقيق المبادئ ومواد الدستور وميثاق الأفق العشريني، ستستطيع تحقيق اقتصاد يعتمد على العلوم والتقانة، وأساس العدالة، ويكون ذا تدفق ذاتي وأبعاد خارجية ويتسم بحركيته وريادته وتقديمه نموذجًا ملهمًا عن النظام الاقتصادي في الإسلام».

ووفق السيد الخامنئي فإن السياسات العامة للاقتصاد المقاوم هي[(١)]:

١- تأمين الظروف وتنشيط كل الإمكانيات والمصادر المالية والأرصدة الإنسانية والعلمية للبلاد بهدف تنمية إنتاج فرص العمل، والارتفاع بمشاركة جميع أفراد المجتمع في الأنشطة الاقتصادية إلى أعلى المستويات عن طريق تسهيل حالات التعاون الجماعية وتشجيعها والتأكيد على رفع الدخل ودور الطبقات ذات الدخل المحدود والمتوسطة.

٢- ريادة الاقتصاد العلمي المحور، وتطبيق الخارطة العلمية الشاملة للبلاد، وتنظيم النظام الوطني للإبداع بهدف رفع المستوى العلمي للبلاد، وزيادة حصة الإنتاج وتصدير المنتجات والخدمات العلمية المحور، وتحقيق المرتبة الأولى للاقتصاد العلمي المحور في المنطقة.

٣- التشديد على محورية تنمية الفائدة في الاقتصاد بتقوية عوامل الإنتاج وتعضيد الطاقات العاملة وتكريس إمكانيات التنافس الاقتصادي، وتوفير أرضية

(١) كلمة الإمام الخامنئي في لقاء تبيين سياسات الاقتصاد المقاوم،موقع قناة المنار، ١١-٣-٢٠١٤
http://www.almanar.com.lb/wap/edetails.php?eid=788060

للتنافس بين المناطق والمحافظات، وتوظيف الإمكانيات والقابليات المتنوعة في جغرافيا مناطق البلاد.

٤- الاستفادة من فرصة تطبيق مشروع ترشيد الدعم باتجاه زيادة الإنتاج وفرص العمل والفائدة، وخفض شدة الطاقة، ورفع مؤشرات العدالة الاجتماعية.

٥- المحاصصة العادلة للعوامل المشاركة في عجلة الإنتاج إلى الاستهلاك، بما يتناسب ودورها في إيجاد القيمة، وخصوصًا بزيادة حصة الأرصدة الإنسانية عن طريق رفع مستوى التعليم والمهارات وتوفير فرص العمل والتجربة.

٦- زيادة الإنتاج الداخلي في المواد والبضائع الأساسية «خصوصًا البضائع المستوردة» ومنح الأولوية لإنتاج المنتجات والخدمات الاستراتيجية، وإيجاد تنوع في مصادر تأمين البضائع المستوردة بهدف خفض التبعية لبلدان محدودة خاصة.

٧- تأمين الأمن الغذائي والعلاجي، وإيجاد احتياطيات استراتيجية بالتأكيد على الزيادة الكمية والنوعية للإنتاج (المواد الأولية والبضائع).

٨- إدارة الاستهلاك بالتأكيد على تطبيق السياسات العامة لإصلاح نموذج الاستهلاك وترويج استهلاك البضائع الداخلية إلى جانب البرمجة لرفع درجة الجودة والقابلية للتنافس في الإنتاج.

٩- الإصلاح والتعزيز الشامل للنظام المالي في البلاد بهدف الاستجابة لاحتياجات الاقتصاد الوطني، وتوفير الاستقرار فيه، والريادة في تعضيد القطاع الواقعي.

١٠- الدعم الشامل والهادف لتصدير البضائع والخدمات بما يتناسب والقيمة المضافة، وبعائدات إيجابية من العملة الصعبة، عن طريق تسهيل المقررات والقوانين وتنمية المشجّعات اللازمة، وتنمية خدمات التجارة الخارجية والترانزيت والبُنى التحتية اللازمة لذلك، وتشجيع الاستثمار الخارجي في التصدير، وبرمجة الإنتاج الوطني المتلائم مع متطلبات التصدير، وتكوين أسواق جديدة، والتنويع القطاعي في العلاقات الاقتصادية مع البلدان، الأخرى خصوصًا بلدان المنطقة،

واستخدام آليّات التبادل التجاري لتسهيل عمليات التبادل إذا اقتضت الضرورة، وتوفير الاستقرار في السياقات والمقررات الخاصة بالتصدير بهدف التنمية المستمرّة لحصة إيران في الأسواق المنظورة.

١١- تنمية مجالات عمل المناطق الاقتصادية الحرّة الخاصة، بهدف نقل التقنية المتطورة، وتنمية الإنتاج وتسهيله، وتسهيل تصدير البضائع والخدمات، وتأمين الاحتياجات الضرورية والمصادر المالية من الخارج.

١٢- رفع درجات مقاومة الاقتصاد الإيراني، وخفض درجات قابليته للتضرّر عن طريق تنمية الأواصر الاستراتيجية وحالات التعاون والمشاركة مع بلدان المنطقة والعالم، وخصوصًا البلدان الجارة، واستخدام الدبلوماسية لدعم الأهداف الاقتصادية، والاستفادة من إمكانيات المنظمات الدولية والإقليمية وفرصها.

١٣- مواجهة الأضرار الناجمة عن عائدات النفط والغاز عن طريق، اختيار زبائن استراتيجيين، وإيجاد تنويع في أساليب البيع، وإشراك القطاع الخاص في البيع، وزيادة صادرات الغاز، والعمل على زيادة صادرات الكهرباء، والبتروكيمياويات، وزيادة صادرات المنتجات النفطية.

١٤- زيادة احتياطيات البلاد الاستراتيجية من النفط والغاز بهدف التأثير في أسواق النفط والغاز العالمية، والتأكيد على تنمية القدرات على إنتاج النفط والغاز، وخصوصًا في الحقول المشتركة.

١٥- رفع القيمة المضافة عن طريق استكمال سلسلة قيمة صناعة النفط والغاز وتنمية إنتاج البضائع ذات العائدات الأمثل «على أساس مؤشر شدة استهلاك الطاقة» ورفع صادرات الكهرباء والمنتجات البتروكيمياوية والمنتجات النفطية بالتأكيد على صيانة المصادر عند الاستخراج منها.

١٦- الاقتصاد في التكاليف العامة للبلاد مع التأكيد على التحوّل الأساسي في البُنى، وجعل حجم الحكومة منطقيًّا مقبولًا، وإلغاء الأجهزة الموازية المكرّرة وغير الضرورية والتكاليف الزائدة.

١٧- إصلاح نظام الدخل في الحكومة بزيادة حصة العائدات الضرائبية.

١٨- الزيادة السنوية لحصّة صندوق التنمية الوطنية من المصادر الناتجة عن تصدير النفط والغاز إلى حين قطع حاجة الميزانية للنفط.

١٩- العمل على جعل الاقتصاد شفافًا نزيهًا، والحيلولة دون الممارسات والأنشطة والأرضيات الباعثة على الفساد في المجالات النقدية والتجارية والعملة الصعبة.

٢٠- تكريس ثقافة جهادية لإيجاد القيمة المضافة، وإنتاج الثروة، والفائدة، وإيجاد فرص عمل، والاستثمار، والأعمال المنتجة، ومنح وسام الاقتصاد المقاوم للذين يقدّمون خدمات مميزة في هذا المضمار.

٢١- شرح أبعاد الاقتصاد المقاوم خصوصًا في البيئات العلمية والتعليمية والإعلامية، وجعله خطابًا وطنيًا عامًّا وشائعًا.

٢٢- من واجب الحكومة لأجل تطبيق السياسات العامة للاقتصاد المقاوم أن تقوم بتعبئة كل إمكانيات البلاد، والمبادرة إلى استخدام الطاقات العلمية والتقنية والاقتصادية للتوفر على قدرات مبادراتية وخطوات مناسبة، ورصد خطط الحظر ومضاعفة التكاليف على العدو، وإدارة الأخطار الاقتصادية عن طريق إعداد مشاريع ردود الفعل الذكية والفعالة والسريعة.

٢٣- العمل على شفافية ومرونة نظام التوزيع وتعيين الأسعار وتحديث أساليب الإشراف على السوق.

٢٤- زيادة تغطية الجودة لكل المنتجات الداخلية والترويج لها.

ويعتقد الكثير من الخبراء أن السبيل لحل مشكلات الإقتصاد الإيراني لا يكمن في البحث عنها في المجال الاقتصادي فقط، بل إنه يحتاج قبل كل شيء إلى التفاهم الثقافي بين الأجزاء والعناصر الداخلية المتعلقة بتقرير استراتيجية النمو في البلاد، وكما يشير بذلك الخبير الاقتصادي «حسين عظيمي» فإن العناصر والأطراف المؤثرين في تقرير استراتيجية النمو يجب ان تتفاهم في شأن «ضرورة النمو الاقتصادي» للبلاد والاعتراف بها، «كمنفعة مشتركة للمجتمع» على الرغم

من بعض الخلافات الموجودة في مجالات أخرى والعمل بجدية من أجل الاتفاق على كيفية التوصل إلى النمو، وفي هذا المجال يجب تقرير الاستراتيجية المومأ اليها وتنفيذها حيث سيتمكن المجتمع من اتخاذ خطوات جدية لتحكيم الأسس العلمية والفنية للإنتاج، وستنخفض الانقسامات السياسية والاجتماعية للمجتمع إلى أدنى حد وستتقلص أيضًا مجالات الخلاف بين فئات المجتمع[١].

إن الناتج الاقتصادي من جراء العمل بهذه الاستراتيجية سيرفع مستوى الأمل بين الجماهير، وإلى جانب ذلك ونظرًا إلى حاجة المجتمع للنفط خلال عقود التنمية والإنماء، فإن المجتمع سيقدم على إرساء علاقات إيجابية ومعقولة مع العالم الصناعي. ومن ناحيته فإن العالم الصناعي أيضًا لن يتمكن من استغلال الخلافات الداخلية وسيرضخ لقبول استراتيجية التنمية والتعاون معها من أجل ضمان مصالحه، وهكذا، فإن أهم حاجة حيوية للمجتمع والجماهير في الوقت الحاضر، في عقيدة هؤلاء الخبراء هي تهيئة التفاهم في شأن التنمية الاقتصادية وتصنيف هذه الضرورة كأصل حيوي مشترك لكل أفراد المجتمع وقبول ذلك من قبل الفئات السياسية والاجتماعية في البلاد[٢].

إن الاقتصاد الإيراني تحمل خسائر كبيرة خلال العقدين الماضيين في المجال الخارجي، فالحظر الاقتصادي المفروض من قبل الولايات المتحدة الأميركية على إيران والذي بدأ منذ السنة التي تلت انتصار الثورة الإسلامية، وتشديده عام ١٩٩٥، أديا إلى عدم حصول إيران على التكنولوجيا الحديثة في بعض المجالات والاستثمارات الأجنبية اللازمة.

لكن ذلك لم يمنع صناع القرار في إيران وتحديدًا على مستوى وزارة الخارجية الإيرانية، من القيام بالعديد من الأنشطة الهادفة إلى حل هذه الأزمة خلال الأعوام الأخيرة. ومنذ عام ١٩٩٨ حيث تم تأسيس القسم الاقتصادي في

---

(١) حسين موسوي، الاقتصاد الإيراني ضرورة التصحيح البنيوي شؤون الأوسط، العدد ١٠٤، بيروت، خريف ٢٠٠١، ص ١٧٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

وزارة الخارجية وتعيين أحد وكلاء الوزارة على رأسها، حيث أصبحت مقرًّا لتفعيل النشاط الاقتصادي والمصالح الاقتصادية في السياسة الخارجية، وهناك بعض المقترحات والخطط التي وضعت لحل تلك المشاكل، منها[1]:

الحل الأول: الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان في إعداد استراتيجيات التنمية في البلاد، هو السعي من أجل جلب الخبرات.

الحل الثاني: هو التطور النوعي في النظام التعليمي الابتدائي والعالي في البلاد.

الحل الثالث: إصلاح النظام العام للنشاط الحكومي.

وعموما فإن تقييم الأداء السياسي للرئيس روحاني سوف يكون له آثار واضحة ومهمة قد تمتد إلى خارج إيران لما فيه من دلالات سياسية وإقليمية، «لأن الشرق الأوسط قد أصبح قرية واحدة، وتجربة نجاح الرئيس روحاني سوف تلقي بظلالها على الممارسة السياسية في بلدان الشرق الأوسط، وتؤكد أنه ليس من الضروري أن يكون رئيس الجمهورية ذا ميول غربية حتى يكتب له النجاح، إنما يمكن أن يكون إسلاميا أو ذا هوية وطنية، ويستطيع بدعم من الشعب أن يتعامل مع المنطقة ومع العالم ككل»[2].

والإصلاح السياسي في الحكم يقوم عند روحاني على ثوابت ثلاثة:

الأول: «الدستور باعتباره الخلاصة الحضارية للفكر الشيعي والميثاق الاجتماعي الأساسي.

الثاني: المرجعية والقيادة الموجهة لعلماء الدين.

الثالث: الالتزام بالأسس والبنية والإطار القانوني لنظام الجمهورية الإسلامية»[3].

---

(١) حسين موسوي، الاقتصاد الإيراني ضرورة التصحيح البنيوي شؤون الأوسط، العدد ١٠٤، بيروت، خريف ٢٠٠١، ص ١٧٥-١٧٦.

(٢) محمد السعيد عبد المؤمن، الخطاب السياسي للرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني، مختارات إيرانية، على الموقع الالكتروني: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1337987&eid=929

(٣) المصدر نفسه.

ويسعى «الرئيس روحاني إلى نوع جديد من الإدارة، يتمثل في الإدارة الجماعية الواعية، إلا أنه يعتبر من المتأثرين بمدرسة الشيخ رفسنجاني الذي يؤمن بالقيادة الشعبية الدينية باعتبارها أساس الحكومة الإسلامية التي تلعب الجماهير دورًا أساسيًّا فيها. ويؤمن روحاني بوجوب إصلاح العلاقة بين الإدارة والجماهير، واكتساب ثقتها في الخطط والبرامج»

لذلك يعد روحاني من جوهر النظام، وله دراية بجميع الأعمال الداخلية لمؤسسات الحكم الإيرانية، ومن المرجح أنه سيعمل بأسلوبه الخاص على تخفيف المواقف المتصلبة[1].

ويقدم روحاني تصوراته الخاصة في السياسة الخارجية بأن «مبدأ العزة والحكمة والمصلحة ينبغي أن يكون أساس السياسة الخارجية للبلاد، ومن ثم فمن الضروري دعم العلاقات مع كل الدول التي تعترف بالحقوق الطبيعية والقانونية للجمهورية الإسلامية، ولا تتبع سياسة العدوان والتسلط عليها، وإقامة علاقات عادلة خاصة مع دول الجوار، وأن حوار إيران مع العالم ينبغي أن يكون على أساس قواعد منطقية وأصولية، ومعايير مقبولة للشعب[2]».

عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وفق رؤية حسن روحاني

يشكل القرار عنصرًا مركزيًّا في بناء نماذج الحركة السياسية. وقد تعددت الدراسات حول مفهوم صنع القرار في أبعاده المختلفة. فعلماء النفس درسوا الدوافع الخفية وراء القرارات التي يتخذها صانع القرار. وعلماء الإدارة ذهبوا إلى البحث عن كيفية تحسين أداء الأجهزة التنفيذية. وعلماء الاقتصاد ركزوا على قرارات الطلب والعرض بين المنتج أو المستهلك. أما العلوم السياسية فتنظر إلى صنع القرار على أنه عملية تجري بين طرفين، طرف يقرر "Agent" ومحيط يحف بالقرار قبل اتخاذه وبعده "Environment". والطرف المقرر هو الدولة من خلال

(١) محمود مونشيبوري، انتخاب روحاني هل هو وعد بالتغيير أم سير على المنوال نفسه، مجلة رؤية تركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية سيتا، العدد ٤، ٢٠١٣، ص ١١١.

(٢) محمد السعيد عبد المؤمن، مصدر سابق.

الأشخاص المخولين الإفصاح عن مضمونها بالأفعال والقرارات، والبيئة تكون ذات بعد زماني ومكاني. فهناك البيئة السابقة للقرار وتكون في ذهن صاحب القرار وخارجه، أما البيئة اللاحقة للقرار فذات بعد سيكولوجي وموضوعي وهذه السلسلة من المعطيات المتواصلة تشكل عملية صنع القرار Decision-Making (Process)[١].

وفي هذا السياق يقصد من هذه العملية «التوصل إلى صيغة معقولة من بين بدائل متنافسة. والقرارات كلها ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها»[٢].

والقرار كما يعرّفه العالم الأميركي ديفيد أيستون «مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع»[٣]، لذلك يجب التمييز بين عملية صنع القرار بوصفه منهجًا لتحليل السياسة الخارجية وعملية إعداد القرار، إذ تعد الأولى عملية ناتجة عن اختيار خطة ضمن عدد محدود من البدائل وذات طابع اجتماعي تهدف إلى صياغة الموضوعات المستقبلية التي يعالجها صانعو القرار[٤]، ويحددونها، بتعبير آخر هناك منهج للحركة يقوم مخطط السياسة الخارجية بتحديدها للانتقال من الإعداد إلى التنفيذ على ضوء الأهداف والمصالح القومية والتقاليد التاريخية. وتتأثر هذه النواحي جميعًا بقدرات الدولة الاستراتيجية والتكتلات التي تنتمي اليها من أجل السعي إلى تحقيق أهداف الدولة الخارجية ومصالحها.

تمثل عملية صنع القرار المرحلة المحورية في العملية السياسية، ويتم ترتيب القوى السياسية، وبعدها يتم الانتقال إلى تشريع سياسات رسمية مثل مشروعات

---

(١) د.كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، شركة إياد للطباعة، بغداد، ١٩٨٧، ص ٧٦.

(٢) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧١، ص ٢٤٩.

(٣) David Easton, A system analysis of political life, New York, Wiley, 1965, p. 10.

(٤) د. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢٤.

قوانين تقترح وتمرر من خلال المؤسسة التشريعية أو إصدار مراسيم من خلال القادة وبعد ذلك يتم الانتقال إلى تنفيذ أهداف السياسة الخارجية ومن ثم تُراجَع النتائج، بعكس المفهوم الثاني الذي ينظر إلى مجموعة من الأهداف التي تبغي الدولة تحقيقها وقد تحددت في ضوء الإمكانيات ومقومات التطور. وقد نُظر إلى هذا الأخير نظرة متسعة من حيث الزمان. هذه العملية من حيث طبيعتها لا تعدو أن تكون محاولة خلق الاتصال الضروري بين الواقع السياسي والأهداف القومية، ومن ثم يسعى صانع السياسة إلى تخطي الحواجز التي تفصل الأهداف عن الإمكانيات[١].

وبخصوص السياسة الخارجية الإيرانية وعملية صنع القرار فيها، فقد عرض الرئيس حسن روحاني تصوراته لعملية صنع القرار بشكل عام في مذكراته التي نشرها قبل انتخابه في موقع رئاسة الجمهورية، والتي تقع تحت عنوان (دولت تدبير واميد)، مقارنًا الحالة التي كانت عليها بدايات الثورة الإسلامية بما بعدها، وفق التقسيم التالي[٢]:

أ- في السنوات الأولى للثورة الإسلامية، يرى روحاني أن هناك عدة مراكز لصناعة القرار واتخاذه في البلاد، مثل مؤسسة القيادة وبيت الإمام وشورى الثورة، فضلًا عن الحكومة المؤقتة، والحزب الجمهوري الإسلامي.

وعلى الرغم من أن بيت الإمام، والحزب الجمهوري الإسلامي، ليس لهما موقع رسمي في هيكلية الدولة، إلا أنها يعتبران من مراكز القوى الرئيسة والأصلية في الدولة.

ويذكر روحاني أن كثيرًا من القرارات وعمليات صنع القرار كانت تتم في هذين المركزين في ذلك الوقت، مع عدم وجود الدستور، والمجلس، وكذلك مع ضعف قدرة الحكومة المؤقتة في ظل أجواء بدايات الثورة، وكانت أكثر قرارات البلاد تتخذ من قبل شورى الثورة.

(١) الدكتور حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، (بلا)، ص ٩.

(٢) حسن روحاني، روايت تدبير واميد، ط٢، مركز تحقيقات استراتيجي، ربيع ١٣٩٢، ص ٤٦.

ب- يرى روحاني أن انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل مجلس الشورى الإسلامي وتعيين الحكومة أي القوى التشريعية والتنفيذية. ومناقشة هاتين المؤسستين لجان مجلس الشورى في مواضيع مهمة جدًّا، كل هذا كان يعني أن عملية صنع القرار أصبحت تتم في إطار قانوني أكثر رضوخًا على الرغم من استمرار وجود المشاكل في هذه العملية[١].

ويعتبر حسن روحاني موضوع الحرب العراقية ـ الإيرانية، نموذجًا بارزًا ضمن تلك المشاكل الخاصة والمتعلقة بموضوع صنع القرار، كحالة ضعف جمع المعلومات وتبويبها وتحليلها، وإعداد تقرير لصناع القرار والمسؤولين عن الموضوع ذي الصلة. وحسب روحاني «كنا في بعض الأحيان نفاجأ بالأزمات، مثل أزمات عقد التسعينات في مدن شيراز ومشهد وإسلام شهر، حيث لم نتنبأ بها، إذ لم يكن لدينا تصور عن سببها»، وحتى في الحرب العراقية ـ الإيرانية، على حد وصف روحاني «صحيح لم نفاجأ بالحرب، لكن لم يكن لدينا هيكل مناسب لاتخاذ القرار، فضلًا عن أن بعض المسؤولين العسكريين لم تكن لديهم تجربة كافية»، وكذلك في موضوع كشف الجاسوسية (السفارة الأميركية)، يذكر حسن روحاني، أن «صناع القرار ومسؤولي الدولة قد فوجئوا بهذا العمل، وعلى هذا الأساس، لم يكن لدينا المعلومات الكافية عنها»[٢].

ويؤكد روحاني «قد يكون هناك تخطيط في زوايا معينة، لم يكن المسؤولون في الدولة على علم بذلك، وعليه في هذه الازمات تكون المفاجأة، ولكن هذه الحالات كانت في السنوات الأولى للثورة»، ويعلل ذلك بالقول «هو أمر طبيعي، لأن الهيكل القديم للنظام السابق قد انهار، والهيكل الجديد في طور البناء والتكامل. وفي أغلب الأحيان، كانت العلاقات بين الأشخاص تلعب دورًا مهمًّا في هياكل صنع القرار وليس الإدارات الرسمية. فهناك تيارات مستقلة، تقوم بالأعمال من دون التنسيق مع المسؤولين في البلاد، ولا تُعرف أهدافها، ولها

(١) حسن روحاني، روايت تدبير واميد، ص ٤٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٧.

انتشار واسع في الداخل والخارج، ويثار الشك والتحليلات بين طبقات المجتمع، والتيارات السياسية، والمسؤولين في البلاد»[1].

ج ـ أما رؤية الرئيس حسن روحاني لعملية صنع القرار في الوقت الراهن، فيرى أن مؤسسات صنع القرار في البلاد، إضافة إلى مؤسسة القيادة، تقع على عاتقها مهمة اتخاذ القرارات المهمة والنهائية، وحل المشكلات الأساسية، إضافة إلى دور بارز لمجلس الشورى الإسلامي، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس الأمن القومي، ومجمع تشخيص مصلحة النظام، ومجلس خبراء القيادة، إضافة إلى وظائفهم الدستورية، فإن لديهم أعمالًا رقابية وتنسيقية لحل معضلات الدولة. وعندما تقع مشكلة سياسية أو اجتماعية، أو تبرز تحديات كبيرة، فإنهم يتدخلون من أجل الحل، في ظل الأطر الدستورية. لذلك يرى حسن روحاني «في الوقت الحاضر، أصبح هيكل اتخاذ القرار في البلاد، إلى حدود معينة، أكثر تنظيمًا وتأطيرًا مؤسساتيًّا».

ويركز الرئيس حسن روحاني على أهمية المعلومات ودورها في عملية صنع القرار، لذلك يقول «لازالت هناك مشاكل في اتخاذ القرار، ولا سيما تلك المشاكل المرتبطة بجمع المعلومات وتحليلها، وإعداد التقارير لصناع القرار في الوقت المناسب، وهنا لا نعني كثرة المعلومات وحجمها، بل نعني فهمها وإدراكها، وفي كثير من الأحيان، وفي قضايا السياسة الخارجية، وفي إطار فهم القضايا الدولية، نحتاج إلى اجتياز مراحل من العلم والمعرفة الأكاديمية والجامعية لتجاوز تلك المشكلات»، كما يشير حسن روحاني إلى مشكلة تعاني منها عملية صنع القرار والمعلومات على وجه الخصوص «في بعض الأوقات تكون هناك الترجمة غير الصحيحة لمتون النصوص الأجنبية التي تجعلنا ندرك ونتصور القضايا بشكل غير صحيح» وأيضًا مشكلة «وجود أطراف في مواقع حساسة ومهمة في مراكز صنع القرار، ولها تأثير في عملية صنع القرار ومستقبل البلاد، لكن ليس لديها اطلاع على الأحداث والقضايا السابقة، أو التي حدثت سابقًا»[2].

(١) حسن روحاني، روايت تدبير واميد، ص ٤٨.

(٢) المصدر نفسه.

ووفق روحاني فإن هذه العوامل أعلاه تجعل عملية صنع القرار واتخاذه مطعونًا فيها،والأهم من ذلك كله، تجعل من غير الممكن الخروج بفهم مشترك للوقائع والأحداث. ومن هذا المنظار يكون هيكل اتخاذ القرار وطريقة الفهم الحقيقي للتحولات للوصول إلى استنتاج معقول تكون الموضوعية فيه مفتاحًا أساسيًا لإدارة السياسة الخارجية والأمن القومي.

وهذا ينعكس بدوره على فهم دوائر العمل الخاص بعملية صنع القرار، وتأثيرها في البؤرة القرارية. وحسب برنار أوركاد فإن الهوية الإيرانية بعناصرها الثلاثة، الوطنية والإسلامية والدولية تتوافق مع ثلاث (دوائر) جغرافية هي: البلدان الحدودية، والعالم الإسلامي، ثم باقي دول العالم، حيث تتألف الدائرة الأولى من البلدان الحدودية الخمسة عشر ـ التي تحدها برًّا وبحرًا ـ وهي الدائرة التي تتصرف حيالها إيران بوصفها أمة، واضحة الحدود. ومعظم هذه الدول تنتمي إلى العالم الإسلامي. أما روسيا فهي جزء من دائرة دول الجوار هذه حتى وإن وجدت في جميع أبعاد السياسة الأخرى للخارجية الإيرانية[١].

وتمتد دائرة العالم الإسلامي أبعد من البلدان المجاورة، بامتداد علاقات تقوم على الإيديولوجية الإسلامية، أما الروابط مع هذه الدول فهي استراتيجية أكثر مما هي محدودة بدستور الجمهورية الإسلامية الذي وصفها بأنها روابط إسلامية، على الرغم من هويتها الشيعية، تعتزم إيران إيجاد مكانها في الأمة وفي مجتمع المسلمين وذلك بفرض نفسها كواحدة من الدول الرائدة في المنطقة، التي يعارض مواطنوها إن لم يكن حكوماتها الكيان الإسرائيلي. وفي هذه الدائرة الإسلامية، تنصّب إيران نفسها منافسة للملكة العربية السعودية السنية، في الوقت الذي تكتسب فيه الأصولية المتطرفة المتمثلة في جماعة طالبان والقاعدة السنتين زخمًا قويًّا[٢].

أما الدائرة الثالثة فهي دائرة العولمة. هذه الدائرة ضخمة جدًّا ومتنوعة، إلا

(١) برنار أوركاد، مصدر سابق، ص ٢٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

أن ما يوحّد بينها هو الجمع بين الأغراب حسب وجهة النظر الإيرانية. هذا هو الخارج. ويحتل الغرب مكانة مركزية بقطبيه المكروهين الأوروبي والأميركي. وتعتبر الصين، واليابان، والهند، وجنوب آسيا قريبة، بينما العالم الثالث الأفريقي أو أميركا اللاتينية الناشئة فهي ترسم الحدود الجديدة شأنها شأن روسيا التي تشارك الولايات المتحدة في الدوائر الأخرى، كفاعل في العالم الإسلامي من خلال دعمهما للكيان الإسرائيلي.

إن رجالات السياسة الإيرانيين، والدبلوماسيين، والعسكريين وأيضًا الحرس الثوري يتعاملون مع هذه الحقائق المختلفة بمقاييس مختلفة متداخلة، تلك هي حالة القائد السابق في الحرس الثوري، محسن رضائي، (١٩٨١- ١٩٩٧)، الذي عمل في كتاب عن إيران على تحليل القوة الإقليمية لجنوب شرق آسيا، والتحديات الأمنية للبلاد عن طريق إدخال كل قضية في سياق سياستها المهيمنة: سياسة إسلامية عندما يتعلق الأمر بفلسطين والكيان الاسرائيلي، وقومية إذا كان الأمر يطال مسألة الحدود، ودولية في حالة قضية النفط. إن الطموحات واضحة والاعتراضات حتمية، ولكن هل تملك الجمهورية الإسلامية التي تنصب نفسها في مركز ثقل العالم، الوسائل لترسيخ نفسها كشريك في التوازنات الدولية؟ على الأرجح، تبدو صورتها أشبة بدولة ذات إمكانيات لا خلاف عليها، فإيران الإسلامية قوية بما فية الكفاية للتأثير في جيرانها، والعالم الإسلامي وأيضًا السوق العالمية للطاقة. إن الجغرافية السياسية لإيران بدورها أيضًا تتجاوز، على المدى البعيد، الجمهورية الإسلامية[١].

لذلك يرى محسن رضائي أن التحديات الاستراتيجية في مستقبل إيران تكمن في مايلي[٢]:

١- نمو إيران أم عدم نموها.

٢- ثبات عزة النظام الإسلامي أم ضعفه وتراجعه.

---

(١) برنار أوركاد، مصدر سابق، ص ٢٤١.

(٢) محسن رضائي، مصدر سابق، ص ٦٢٢.

٣- ديمومة الثورة وتمسكها بفكر الإمام الخميني.

٤- تعامل إيران مع حكومة العولمة.

٥- قبول أو رفض السيطرة الأميركية الجديدة على المنطقة.

٦- الصحوة الإسلامية العالمية وخطر الانحراف نحو الأصولية الزائفة.

ويحدد «أحمد نجيب زاده» دور البيئة المعرفية في سياسة إيران الخارجية، والتي يمكن أن نصطلح عليها بمفهوم «الطابع القومي الإيراني»، كالتالي:[١]

١- أثر الثقافة الشعبية: تمثل الثقافة السياسية نمط توزيع شامل لتوجهات المواطنين نحو الموضوعات والمسائل السياسية[٢]، وقد أعطى بعض العلماء أهمية خاصة لخبرات الشعب التعليمية بوصفهاعاملًا مساعدًا في تحليل الشخصية وتفسير الثقافة التي تتطور في بيئة وطنية محدودة، وإذا افترضنا أنّ الممكن تحديد الشخصية الوطنية لشعب وأن النخبة التي تصنع السياسة الخارجية تشترك في خصائص هذه الشخصية، فكيف تؤثر خصائص الشخصية الوطنية على السياسة الخارجية؟ من ناحية يبدو أن تلك الخصائص تؤثر بشكل معين في كيفية صنع قرارات السياسة الخارجية[٣]، وهي تختلف من شعب إلى شعب أو من دولة، إلى دولة بمعنى أن الشخصية القومية للدولة هي المعايير المهمة التي تحدد أهداف الدولة في سياستها الخارجية وفي صنع قراراتها[٤]

حيث إن إيران هي واحدة من البلدان القليلة التي لا يمكن إنكار تأثير الثقافة القومية في حياتها السياسية والاجتماعية، بل إنها أصبحت أكثر تأثيرًا وصلابة

(١) أحمد نجيب زاده، دور البيئة المعرفية في سياسة إيران الخارجية شؤون الأوسط، العدد ١١٤، بيروت، ربيع ٢٠٠٤، ص ٥٥ وما بعدها.

(٢) ناجي صادق شراب، السياسة دراسة سوسيولوجية، مكتبة الإمارات، العين، دار الجليل للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٤، ص ١٤٩-١٥٢.

(٣) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة الدكتور محمد بن أحمد مفتي، والدكتور محمد السيد سليم، الرياض، ١٩٨٩، ص ٥٤-٥٦.

(٤) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، مصدر سابق، ص ١٤٣.

بعد الثورة الإسلامية، بما أن معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية في وزارة الخارجية الإيرانية سينشر قريبًا دراسة مفصلة حول الموضوع للمؤلف نفسه، أكتفي هنا بذكر العوامل الأكثر أهمية التي تؤثر في سياسة إيران الخارجية، ومن خلال مفهوم «الحرب بين الخير والشر»، تشير هذه المفردة المتجذرة عميقًا في الثقافة الإيرانية إلى صراع النور والظلام في العصور القديمة وهي تنعكس في مجال العلاقات الخارجية أكثر من أي مكان آخر، فهناك من ناحية اعتقاد بأن ما هو إيراني نور وخير وما هو لدى أعداء إيران شر وظلام، وكما يقول الإمام الخميني عن الثورة الإسلامية وأعدائها «إن قوة نور إسلامية هي التي هزمت القوات الشيطانية»، وينعكس هذا الرمز الثقافي في الميدان الإيديولوجي كصراع بين الاستكبار والاستضعاف، وينتج من هذا العامل الثقافي في العلاقات السياسية القول إن الصمت والاستكانة لا معنى لهما في هذا العالم المضطرب، فالمعركة العنيفة بين الخير والشر وبين النور والظلام ترغم المرء على أن يأخذ موقفًا، فهناك معسكران لا ثالث لهما والمرء محكوم بأن يكون في أحدهما، وأكثر الإيرانيين الخيرين يقفون مع الخير ويحاربون في سبيل اللّٰه وفي معسكر الحكمة والخير، فضلًا عن «التحول البطيء في استخدام المفاهيم والكلمات المستقاة من الثقافة القديمة»، حيث كان للطبقات المدنية والريفية الدنيا في العقد الأول من الثورة دور حاسم على المستوى الاجتماعي.

٢- العدالة والمساواة والنضال ضد القمع: العدالة هي إحدى قيم الثقافة الإيرانية الشرعية التي تؤثر في الحياة الاجتماعية والسياسية والعدالة في عالم السياسة، هي في موقع القلب في الفكر الإيراني السياسي والأرجح أن أفلاطون أخذ هذا المفهوم عن الإيرانيين ثم طوره. العدالة هي نقطة التوازن، والتوازن مرادف لإحقاق الحق في المجتمع. وبالتالي فإن المهمة الأولى للسياسة هي تحقيق العدل، ولا شيء أكثر خطورة من حاكم غير عادل، فهو يقيم أسس القمع التي تؤدي إلى دمار المجتمع وتنحو به إلى الانقراض ولكن العدالة في الرأي الشعبي ذات مدلول أخلاقي حيث تعني المساواة واحترام حقوق الناس[١].

(١) أحمد نجيب زادة، مصدر سابق، ص ٥٩.

«الملوك يجيئون إلى السلطة كل بدوره، والآن جاء دورك، فعليك ان تكون عادلًا مع الجميع (سعدي)، العدالة والمساواة، هما أيضًا المؤشر على النبل ومعرفة اللّه والحكمة والذكاء الذي يمنح الرعايا الثقة. وهذا المبدأ ما يزال يجد تطبيقاته في سلوكنا وسياستنا الخارجية، وذلك تحت عنوان النضال ضد القمع، وهو أمر تجده في التاريخ الإيراني القديم، ويمكن أن يرى في الأساطير القديمة كنضال «كاوه» الحداد ضد «ضحاك» الذي كان يحمل الثعابين على كتفيه. وسجن رستم للشياطين في جبال البورز، أما في الحقبة الإسلامية، فقد اعتبر الإمام الحسين الرمز الأبرز لهذا الشعور ولهذا الفكر، ويمكن أن يرى ذلك في خطب الإمام الخميني التي كان لها أبلغ الاثر في تشكيل الاتجاهات الثقافية والعقلية للمجتمع الإيراني: «إننا نكره الظلم حتى لو ارتكب ضد شخص واحد، وأنت ربي تعلم أنك تكره هذه الانتهاكات، وهذا القمع».

٣- الكرامة الوطنية القومية والانفصام: من العناصر الأخرى التي أدخلت تدريجًا في ثقافتنا السياسية في ضوء الحوادث التاريخية المؤلمة والتي كان لها آثار إيجابية وسلبية مختلفة، الشعور بالفخر والاعتزاز الذي يفوق أحيانا المعتاد ويأخذ شكل العداء والاحتقار للآخرين، وخصوصًا الجيران وكما يقول «غراهام فولر» فان «الهزائم التي تلقاها الإيرانيون على يد جيرانهم، حولت اهتمامهم بشكل متزايد باتجاه عظمة تاريخهم. ولقد أدى ذلك إلى تفاقم الشعور بالكراهية لهؤلاء الجيران ولأحفاد أولئك الذين هاجموا إيران في الماضي». والخلاصة أن هذه الحالات النفسية خلقت أرضًا خصبة لنمو المشاعر القومية المتطرفة في إيران. فإذا ما بقيت هذه المشاعر في حدود العقل فهي مفيدة جدا ولكن إذا تعدت حدًّا معينًا فإنها ستصبح خطرة، وفي هذا المعنى، يقول «ريتشارد كوتوم»: «أدى وعي الإيرانيين لتراثهم الثقافي، كما وعيهم التاريخي، دورًا كبيرًا في بناء القومية الإيرانية.... فالإيرانيون بوعيهم لإرثهم الثقافي ينتظرون من المجتمع الدولي الاحترام والإعجاب.... فالشعور بالهوية والتفرد يعزز المشاعر القومية في نفوس الناس، ولكن في حقيقة الجمهورية الإسلامية، كان شعور الإيرانيين بالفخر والاعتزاز يجد تجسيده في محاربة الأجانب والقوى المسيطرة، وعلى الرغم من

أن كبرياءهم قد سحق أحيانًا إلا أن مفهوم الشرف كان على الدوام جزءًا من الوجود الإيراني». وفي ما يتعلق بأسباب الثورة يقول حميد عنايت «هناك ظاهرة أخرى أكثر أهمية انتشرت بشكل شاذ في المجتمع، وهي الإحساس بالدونية إزاء الثقافة الغربية التي كانت أكثر انتشارًا في بلدان العالم الثالث»[1].

٤- تأثير الأمر بالمعروف والتخلي عن العالم الدنيوي في الديبلوماسية الإيرانية: يعد الأمر بالمعروف أمرًا مكملًا للصراع بين الخير والشر وينبع من ضرورة إسداء النصح وتوعية الجاهل، وينتج هذا السلوك من الايمان بضرورة التقوى والثقة بالنفس والأحادية الشرقية "monism". هناك حقيقة واحدة فقط، وهي الحقيقة التي نملكها. كذلك ينبغي عدم نسيان الارتباط القائم «في ثقافتنا» بين السياسة والأخلاق.

ذلك أن اللامبالاة إزاء مصائر الآخرين والتنكر لها هو ذنب عظيم يقول السعدي «اذا رأيت رجلًا ضريرًا يقترب من بئر، ولزمت الصمت، فإنك ترتكب ذنبًا كبيرًا» ويقول «ستانلي هوفمان» «إن الأميركيين يتصرفون كالأساتذة.وهو مايدفعهم إلى التدخل في شؤون الغير من دون طلب أي مكافأة معتبرين ذلك جزءًا من واجبهم الأخلاقي». ويبدو أن الإيرانيين يشبهونهم، فكما يقول بروفسور فرنسي: «كان قورش يقول إنه جاء باسم اللّه لفتح البلدان وتحسين الوضع فيها». ويضيف هذا الأستاذ أن «الإمام الخميني يتمتع بالروح نفسها ويعتبرها استمرارًا لأخلاق الأمم رغم مرور الزمن، ولكن ينبغي أن نضيف أن هذه التدخلات اتخذت في الحقبة الإسلامية صيغة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فلقد نبه الإمام الخميني في الصراعات التي خاضها بلا هوادة الشعوب المخدوعة ودعاها إلى تصحيح مسارها، وتمثل رسالته الشهيرة إلى غورباتشوف مثالًا جيدًا على هذا التوجه، ولكننا لاحظنا في السنوات الأولى من الثورة أن نصائح الإمام الخميني توجهت أيضًا إلى الجيران وقادة الدول الإسلامية والقوى العظمى»: أنا مندهش من كون بعض الزعماء أضحوا منحلين، وأن الدول الأقليمية قد أصبحت ذليلة إلى هذا

(١) أحمد نجيب زادة، مصدر سابق، ص ٦١.

الحد أمام الولايات المتحدة وحتى إسرائيل وذلك بعدما استسلمت بشكل كامل، إننا نحض الدول الإقليمية على أن توقف تأييدها لأعداء الإسلام والإنسانية. ينبغي على كل المستضعفين في العالم وخصوصا المسلمين أن يعوا الحقيقة ويدافعوا عنها وأن يطردوا الأشخاص القذرين من بلادهم». في الماضي كان الإيرانيون يعتقدون أنه إذا اتبعت الأمم الأخرى النموذج الإيراني فإنها ستعيش في رخاء ونعيم، أما في الحقبة الإسلامية، فقد ساد شكل ملطف من المقولة نفسها، فالجمهورية الإسلامية تعتبر أن وجودها يوفر الأمان للآخرين، يقول السيد هاشمي رفسنجاني: «أقول لمشايخ الخليج الفارسي، إنكم لم تعودوا في حاجة إلى ناظر يشرف عليكم، اذا حافظت الجمهورية الإسلامية على وجودها، يمكنكم أن تعيشوا بهدوء، إن هذا المشرف «الولايات المتحدة» يخدعكم ويريد أن يخضعكم»، إن هذا النمط من السلوك سواء سمي تدخلًا أو أمرًا بالمعروف، فهو يؤدي إلى سلوك محدد في السياسة الخارجية يمكن تسميته الديبلوماسية الإيرانية، إلا أن جذوره تمتد إلى إيران ما قبل الإسلام، أما آية اللّٰه الخامنئي الذي كان آنذاك رئيسًا للجمهورية فقال صراحة في لقاء مع بعض آئمة الجمعة: «يقوم موقفنا السياسي في الشؤون الداخلية والخارجية على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. إننا نرى أن العالم يستغرب موقفنا الحازم من الولايات المتحدة وإسرائيل وخططهما الاستعمارية، وذلك لأن قرارنا يستند إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى الرغم من أن أداءنا لهذا الواجب مكلف جدا الا أن ذلك لن يمنعنا من الاستمرار في القيام به»[١].

٥- الإيديولوجية: اذا كانت الإيديولوجية تمثل منظومة من الأفكار تهدف إلى غاية عملية فهي مجموعة من الأفكار عن العالم والحياة والمجتمع، تصلح قاعدة لعمل جماعي. لذلك فهي بعيدة عن خصائص التفكير الشخصي وعن مطاطيته ومرونته لأنها أقرب إلى أن تكون برنامج عمل[٢].

---

(١) أحمد نجيب زادة، مصدر سابق، ص ٦٣.

(٢) عبد الوهاب الكيالي، كامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ٩٩.

إذا أردنا أن نقول إن نظام الجمهورية الإسلامية هو نظام إيديولوجي فإننا بذلك نتخلى عن كل تحفظ. أما إذا لم نقل ذلك فإننا نهمل أحد الجوانب المهمة لهذا النظام، ذلك أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لم تعتمد من جهة مبدأ مرشدًا يتميز بنظرة محددة وخاصة للعالم، كالاتحاد السوفيتي السابق، الا أنها من جهة أخرى لا تنتقد الخطوط الإيديولوجية الموجهة التي تفتقدها الأنظمة البراغماتية. فلهذا النظام مبدأه الخاص الذي ينبع من المذهب الشيعي ولقد تبنى بالاستناد إليه فهمه الخاص للوضع المعاصر.

٦- المناخ النفسي: يكتسب عاملا الحالة النفسية الجماعية والرأي العام أهمية متزايدة... كنا نسمع غير مرة المسؤولين يقولون: «المناخ غير ملائم» و«المناخ يجعل الأمر مستحيلًا» ولقد اعتبر بعض الناس أن في ذلك بعض الشعبوية، ولكن الآخرين ممن كان لديهم رأي أكثر إيجابية اعتبروا الأمر اهتمامًا من المسؤولين بالرأي العام، ولكن يبدو الأمر في الحقيقة في منزلة بين منزلتين. فالمسؤولون الذين جاءوا من أصول شعبية لم يكونوا يجيدون التكتيكات السياسية ولم يكونوا يحبونها أيضًا ولكنهم كانوا في حاجة إلى مساعدة الشعب على صعد عدة.

وعليه فان سياسة إيران الخارجية غيرت موازين التفاعلات في العلاقات الدولية، بتحولاتها المستمرة من ماضٍ إمبراطوري تاريخي، ثم إلى خضوعها لوصاية أميركية قبل قيام الثورة، ولاحقًا الوقوف مع جبهة المحرومين والمستضعفين، ودعمها للشعوب المضطهدة، ثم إلى واقع من الحروب الإقليمية (الحرب العراقية - الإيرانية)، ثم إلى مرحلة البناء، ثم مرحلة حوار الحضارات، ثم مرحلة دبلوماسية الصوت العالي (إيران والغرب)، وصولًا، في عهد الرئيس روحاني، إلى منطق (المرونة البطولية).

القوة الإيرانية الناعمة

من يشاهد الفيلم الأميركي «ليس من دون ابنتي» للمخرج بريان غيلبيرت، وفيلم «ثلاثمائة» للمخرج لزاك سنيدر، سوف يدرك الصراع الناعم بين إيران والولايات المتحدة على مستوى القوة الناعمة، وخصوصًا خلال حقبة أزمة الرهائن

(١٩٧٩-١٩٨٠) في محاولة للتقليل من دور الجمهورية الإسلامية الفتية، وأعطت انطباعات اجتماعية تحاول ترسيخ الكراهية لإيران في الولايات المتحدة، وازدهر لاحقًا على يد المحافظين الجدد في عهد جورج دبليو بوش.

القوة الناعمة تعني كما يقول المؤلف الأميركي «جوزيف ناي» جعل الآخرين يقبلون ما تريده أنت، فيختارونه بدلًا من إجبارهم[١]، وعادة ما ترتبط بمصادر القوة غير الملموسة، كالثقافة والعقيدة والمؤسسات ذات الجاذبية، ووفق ناي فهي «إذا استطعت أن أجعلك تفعل ما أريده، فأني لن اضطر إلى إرغامك على عمل ما لاتريد»[٢]، ووفق تلك المقاييس، فإن المصادر المهمة للقوة الناعمة ستتكون من الثقافة بشكل عام، وخصوصا تلك التي تُسوَّق بشكل جيد وتجتذب الآخرين، وكذلك القيم السياسية التي تتبناها الدولة، وتعمل على تطبيقها بشكل واضح، وكذلك تعد السياسة الخارجية واحدة من أهم مصادر القوة الناعمة، وخصوصًا تلك التي يرى الرأي العام أن لها رؤى أخلاقية وذات مواقف مميزة.

وعند تطبيق هذا الأنموذج على مستوى السياسة الخارجية الإيرانية، نجد أن الباحث الإيراني «عباس مالكي» يحدد معالم القوة الناعمة عندما يؤكد أن التقاليد الإيرانية واللغة الفارسية ومبادئ الإسلام والتشيع تمثل مصادر الثقافة الإيرانية، وإحدى مقاومات القوة الناعمة، وكذلك القيم السياسية التي تحملها مثل الانتخابات والديمقراطية والمجتمع المدني، وتشكل الشرعية في السياسة الخارجية وطبيعة العلاقات العامة أهم تلك المعالم للقوة الناعمة الإيرانية[٣].

أما وزير الخارجية الإيراني الأسبق علي أكبر صالحي فيقول إن الدبلوماسية

---

(١) جوزيف س. ناي «الابن»، مفارقة القوة الأميركية لماذا لاتستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تنفرد بممارسة قوتها، ترجمة د. محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣، ص ٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٣) Abbas Malcki, Soft Power and Its Implications on Iran, Institute for North America and European Studies, Tehran University, (lecture- ppt).

الناعمة تُعدّ اليوم أحد المحاور والعناصر الرئيسة للجهاز الدبلوماسي الإيراني، وأوضح أنْ «لو كان الكلام ناعمًا فبإمكانه إزاحة حتى الدليل والبرهان القوي، فالإنسان عبد للإحسان وهو الأمر الذي يمكن مشاهدته في سياستنا الخارجية»(١)، وأكد موقف قائد الثورة السيد الخامنئي حول أهمية الاستقطاب إلى أقصى الحدود والدفع بأدنى الحدود ما أمكن، وحول تأثير الثقافة السياسية كأحد عوامل القوة الناعمة، بين «أن الأدبيات السياسية يجب تغييرها قليلًا وأن اللغة الناعمة ذات تأثير أكبر من اللغة الخشنة، وأضاف، أن التكفيريين والوهابيين يتغلغلون اليوم في صفوف الشباب وينبغي عدم السماح باستمرار هذا الاسلوب الشيطاني»(٢)، وقال بشكل واضح «إن مسؤولية الحكومة في السياسة الخارجية بشكل عام قد انخفضت مقابل ارتفاع أهمية الرأي العام ودوره، وازداد دور القوة الناعمة بدلا من القوة الخشنة في العلاقات الدولية».

ولعل نتاج هذا التطور في أدوات القوة الإيرانية الناعمة، أنه جاء حصيلة محاصرة وحرب ناعمة طويلة مارستها الولايات المتحدة الأميركية تجاه إيران، وحول صانع القرار الإيراني الحصار الطويل الذي فُرِض على إيران، إلى فرصة لتحويل الشعب الإيراني إلى ماكنة من الإبداع والابتكار في مختلف الاتجاهات ومنها الاتجاه الدبلوماسي في السياسة الخارجية، ولذلك هناك اهتمام جيد على مستوى وزارة الخارجية الإيرانية بالدبلوماسية الشعبية، في شتى الاتجاهات ولا سيما المستوى الثقافي، وتنمية آفاق تلك العلاقة مع المؤسسات المختلفة في العالم العربي والإسلامي والدولي.

كما نرى، فإن الرئيس روحاني سوف يعتمد على مبدأ القوة الناعمة الإيرانية، فإيران تمتلك الكثير من المقومات الثقافية التي تتميز بها، والتي أصبحت محل إعجاب العالم، وهذا ما يردده، الأعداء قبل الأصدقاء، فعلى سبيل المثال: هناك

(١) حديث وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي في مؤتمر «الملتقى الدولي للدبلوماسية الناعمة وسيرة النبي الأكرم»، على شبكة أخبار بولتن الإيرانية في أيار/مايو ٢٠١٣، للمزيد انظر: http:// www.bultannews.com/ar/news.

(٢) المصدر نفسه.

مشتركات تجمعها مع المجتمع الأوروبي، وهذا الانفتاح مر عبر وسائل الإعلام (كتب، إذاعة، تلفزة، إنترنت) فضلًا عن القوة الثقافية والاتصالية التالية[١]:

ـ تُعد إيران الناشر الأول في الشرق الأوسط، حيث بلغ ما تنشره سنويًّا ١٥ ألف عنوان، متقدمة على مصر بفارق كبير (٩٧٠٠).

ـ تُعد إيران واحدة من أكثر البلدان اتصالًا في المنطقة، حيث بلغ عدد هواتفها ٤٣ مليون محمول في عام ٢٠٠٨.

ـ بلغ عدد الأشخاص الذين يملكون خطوط الإنترنت ٢٣ مليونًا، فاحتلت إيران بذلك المرتبة الرابعة عشرة على الصعيد العالمي.

ـ عدة محطات تلفازية وعدة أقمار صناعية.

ـ ترتبط إيران بالخارج من الناحية الفنية عن طريق اثنين من كابلات الألياف الضوئية المتوجهة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة (وصل الألياف الضوئية حول الأرض)، وفي الشمال، إلى أوروبا (عبر آسيا وأوروبا).

ـ إيران لاعب مهم ومؤثر على صعيد الثقافة الدولية، ليس بسب خصوصيتها العرقية، وإنما لمساهمتها في الفن العالمي، وكانت رمز هذه النهضة الثقافية على الصعيد العالمي عبر السينما الإيرانية التي كانت بمثابة «المفاعل النووي الآخر» على حد قول البعض.

لذلك تبدو الاستراتيجية الإيرانية في رؤية الرئيس روحاني حسب «آرشين أديب مقدم» قائمة على التالي[٢]:

١ - «كانت أول أفضلية استراتيجية وضعها صانع القرار الإيراني فكرة تعظيم الاستقلالية الاقتصادية، وقد حاول الرئيس روحاني تقديم إيران بقوة أكبر في المحافل الاقتصادية الدولية، وفي خطابه الأخير في دافوس أوضح أن إيران

(١) برنار أوركاد، مصدر سابق، ص ١٢٠.

(٢) آرشين أديب مقدم، إيران في السياسة العالمية بعد روحاني، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، الدوحة، ٢٠١٤، على الرابط: studies.aljazeera.net/reports.

مفتوحة للأعمال التجارية، وهناك بالتأكيد تركيز تكنوقراطي في سياساته التي ينفذها كادر كفوء جدًّا من الخبراء الاقتصاديين، الذين قام بتوزيعهم على مناصب داخل الوزارات الرئيسة.

٢- استمرار الدعم لقضايا المسلمين وخصوصا القضية الفلسطينية، التي تقتضي المصلحة الفلسطينية ومصلحة إيران الوطنية عدم التراجع عنها.

٣- دعمت الثورة شعور العظمة في الوعي التاريخي الإيراني، الذي كان واضحًا بالقدر نفسه في الفكر الذي ساد أيام الشاه؛ ولكن في مقابل تبعية الشاه للغرب، التي لم تسمح له بالتصرف وفقًا لعقليته الإمبراطورية. غير أن الثورة الإسلامية حولت إيران إلى ندٍّ لهيمنة الولايات المتحدة الأميركية وللكيان الإسرائيلي في غرب آسيا وشمال إفريقيا والعالم الإسلامي الأوسع»[١].

٤- «منذ قيام الثورة دعت نخب السياسة الخارجية الإيرانية إلى تمكين العالم الثالث، ولهذه الغاية أوقفت الجمهورية الإسلامية فورًا عضويتها في معاهدة منظمة «السنتو»، وأصبحت مدافعًا قويًّا عن حركة عدم الانحياز، وتجلت هذه السياسة في طبيعة الخطاب الذي يبرز الحاجة إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، لا تهيمن عليه قوة عظمى واحدة بمفردها»[٢]، ويتضح ذلك جليًّا في طبيعة العلاقات الإيرانية مع دول أميركا اللاتينية.

٥- ركزت إيران على المثل العليا الإسلامية غير الطائفية،التي تنتهجها الدولة الإيرانية في المقام الأول؛ وذلك من خلال منظمة التعاون الإسلامي، وفقًا لافكار الإمام الخميني الذي يصر على اعتبار الثورة إسلامية شاملة».

ولذلك استطاعت السياسة الخارجية الإيرانية تحقيق ما يمكن تسميته بـ«الصبر الاستراتيجي»، ويعني القدرة على المطاولة وتجنب الانخراط في المواجهات الحاسمة أحيانًا وجهًا لوجه، وأتقنت لعب الشطرنج الذي يعشقه

(١) آرشين أديب مقدم، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

شعبها، فطبقت سياستها الخارجية أحيانا استراتيجيات غير مباشرة في التعامل مع الملفات الدولية، في مواجهة حرب الاستنزاف بطرق استراتيجية، وقد نجحت بهذا الأسلوب معتمدة مفاهيم القوة الناعمة وإرسال الرسائل بطرق القنوات الصريحة تارة والقنوات الخلفية تارة أخرى.

وفي ظل العولمة، والغزو الاتصالي العالمي، لا يمكن لدولة مهما كانت قدراتها مواجهة تلك التحديات، أما مواجتها فستكون خاسرة، أو منغمسة إلى حد الذوبان في العالم المسطح، كما عبر عنه الصحفي الأميركي توماس فريدمان، ولذلك فإن السياسة الثقافية كانت واحدة من أدوات الجمهورية الإسلامية التي أنتجتها الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وهي تمثل بالنتيجة أحد أهم أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية.

وهذا ما نقله لي أحدهم في أيام الحرب العراقية ـ الإيرانية، عن مسؤول في حزب البعث بقوله إننا فوجئنا عندما عثرنا على فكر إيران والإمام الخميني في داخل كهوف أفريقيا. فالمراكز والمعاهد الثقافية، والمؤسسات والجامعات الإسلامية كان لها الأثر الكبير، فضلًا عن وجود رؤية لدى صانع القرار الإيراني، ورغبه جامحة في الاستفادة من الإرث الثقافي الذي تمتلكه إيران الحضارة وتوظفه إيران الثورة، ومثال على ذلك يكفي إيران أنها أصبحت نموذج المقاومة في المنطقة، بعد أن وضعت أهم أهدافها في السياسة الخارجية، وهو جعل القضية الفلسطينية قضية محورية في عملها وأهدافها.

وعبر مختلف وسائل الثقافة وخصوصا السينما، تقيم إيران سنويا مهرجانات للفنون المسرحية والدرامية، مثل مهرجانات (فجر) للأفلام، بمشاركة فنانين من الدول الإسلامية، وكذلك تهتم بالموسيقى وخصوصا تلك النابعة من الموروث الإيراني، مثل إقامة مهرجان للموسيقى المحلية الإيرانية، تشارك فيه مجموعات من الدول الإسلامية، وكذلك تدعم الفنون التشكيلية.

إلى جانب السياسة الخارجية نجحت إيران في توظيف الدبلوماسية الشعبية، عبر مختلف الندوات والمؤتمرات، سعيًا إلى تعريف الآخر بالثقافة الإيرانية،

وعمومًا تركز السياسة الثقافية على عدة موارد منها[1]:

١- العمل على اكتشاف التراث التاريخي والوطني وتنقيحه في مختلف المجالات الدينية والعلمية والأدبية والفنية والثقافية العامة، وإحياء المكتسبات القيّمة للحضارة الإسلامية في إيران والمحافظة عليها.

٢- الإحاطة التامة بالثقافة والحضارة الإسلامية والإيرانية ونشر الأخلاق والمعارف الإسلامية والتعريف بالشخصيات والأمجاد في التاريخ الإسلامي والإيراني.

٣- الاتصال النشط بالبلدان والشعوب وتوثيق عرى المحبة وتعزيز التلاحم مع المسلمين والشعوب الأخرى في العالم.

٤- الوقوف على الثقافة والتجارب البشرية والإفادة من الإنجازات العلمية والثقافية العالمية باستخدام جميع الأساليب والوسائل المفيدة والمناسبة.

٥- تعزيز الوحدة الوطنية والدينية على ضوء الخصائص القومية والدينية للشعب، والعمل على إزالة العقبات التي تعترض تلك الوحدة.

(١) للاطلاع على النسخة الكاملة من مبادئ السياسة الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، راجع مصادقات المجلس الأعلى للثورة الثقافية، على موقع وزارة الثقافة والارشاد الإسلامي http://www.farhang.gov.ir/ar/ourcultural.

المرونة البطولية في السياسة الخارجية الإيرانية

تعني الدبلوماسية في القاموس السياسي «أداة رئيسة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية من خلال التأثير في الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى منها الإقناعي والأخلاقي، ومنها الترهيبي»[1].

وقد ظهر مصطلح جديد في سياقات رؤى السياسة الخارجية الإيرانية لمرحلة الرئيس حسن روحاني سمي «بالمرونة البطولية»، وطرح هذا المفهوم بعد الحديث عن الحوار الإيراني مع الغرب، قائد الثورة السيد علي الخامنئي باعتباره الإطار المساند للفريق التفاوضي، وتحديدًا في البرنامج النووي الإيراني، حيث قال:

«أوافق على المنهج الذي أطلقت عليه عنوان المرونة البطولية قبل سنوات لأنه مفيد وضروري للغاية، ولكن بعد الالتزام بالمبدأ الأساس، لا شك في أن فكر الثورة الإسلامية يعد نطاقًا مناسبًا لإنتاج خطاب ومفاهيم سياسية تتلاءم مع ظروف العصر، وهذه في الحقيقة نقطة قوة لهذا الخطاب، حيث يمكن من خلالها إيجاد مفاهيم وبالتالي برامج سياسية».

وربط السيد الخامنئي هذا المفهوم بطبيعة الرؤية في العمل الدبلوماسي، بقوله «المجال الدبلوماسي يتطلب بطبيعته الليونة وإشاعة أجواء الحوار، ويسعى إلى الحلول عن طريق المباحثات»، وهذا المفهوم بشكل عام، لايعني التنازل عن

---

(١) د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٤، بيروت، ج ٢، ص ٦٥٨.

الثوابت بأي شكل من الأشكال، ولهذا يصرح اللواء محمد علي جعفري القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية «بأن هناك من يحاول تحريف مقولة القيادة الإسلامية حول مفهوم المرونة، أو الإيحاء بأن المشاكل والتداعيات والعقوبات الاقتصادية يمكن حلها من خلال التطبيع مع الولايات المتحدة، وهو أمر مشكوك فيه تمامًا في الوقت الراهن نتيجة انعدام مثل هكذا مؤشرات الآن.... وإن هذه المقولة إنما طرحت من جانب القيادة العليا ليس من منطق الضعف وإنما من منطق القوة ومنح الفرصة لمن يقول بامكانية فتح ثغرة أو نافذة تحول ما في منطق الاستكبار لا أكثر من ذلك»(١).

ويمكن تحليل هذا المفهوم بعدة جوانب من وجهة نظر إيرانية هي(٢):

١- «المفهوم لا يعد موضوعًا ومحورًا مبتكرًا، لأن الدبلوماسية تعني فن إدارة السياسة الخارجية، فالدبلوماسية عبارة عن فن ونموذج إداري غير مرتبط بالأصول المبدئية للسياسة الخارجية، ولكن نظرًا لمحورية المصلحة في السياسة الخارجية الإسلامية، فإن بعض المفاهيم كإزالة التوتر والمرونة البطولية يتناغم مع السياسة الخارجية، حتى وإن ارتكزت السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية على أصول العزة والحكمة والمصلحة التي يعتبرها المرشد مثلثًا إلزاميًّا في نطاق العلاقات الدولية»(٣).

---

(١) انظر مقابلة اللواء محمد علي جعفري مع قناة العالم الإيرانية.

(٢) محمد أمين صفوي، مفهوم المرونة البطولية لدى قائد الثورة الإسلامية، وكالة فارس للأنباء على الرابط التالي: http://alwelayah.net/?p=21797.

(٣) يعلق الدكتور على أكبر ولايتي على معنى ومفهوم المرونة البطولية «إن العبارة التي طرحها سماحة قائد الثورة الإسلامية المرونة البطولية دقيقة للغاية حساسة ومهمة، وتعني القدرة على المناورة بين القوة والمرونة مع مراعاة المبادئ الثلاثة العزة والحكمة والمصلحة العامة، دون إلحاق أي ضرر بها».

انظر: صحيفة كيهان عربي، العدد ٨٥٥٢ السنة الثانية والثلاثون، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

قارن مع تصريح اللواء محمد علي جعفري القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، إن إيران الإسلامية لن تتخلى عن حقوقها أبدًا وشدد على أن البعض خرج باستنتاجات خاطئة حول ما طرحه سماحة قائد الثورة الإسلامية بشأن مفهوم المرونة البطولية، التي لا تعني التخلي عن حقوقنا وإنما منح العدو فرصة للاهتمام بحقوقنا بمختلف المجالات، لافتًا إلى أن الإمام الخميني قدس سره لم يكن ينظر إلى أميركا نظرة مساومة.

انظر: وكالة تسنيم الإخبارية الإيرانية، http://www.tasnimnews.com.

ويعلق هنا الكاتب «محمد صادق الحسيني»: «إن ما يجري من حراك ديبلوماسي على المسرح الدولي بين طهران والغرب لاسيما مع واشنطن لا يتجاوز منطق اختبار النوايا في محاولة لتغيير قواعد الاشتباك الدبلوماسي والتفاوضي على خلفية نجاح محور المقاومة في إفشال العدوان الأميركي على دمشق ووضع الإدارة الأميركية في حالة الدفاع ربما للمرة الاولى منذ ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١»[١]، اذن خلاصة تلك الرؤية هي تغيير قواعد الاشتباك الدبلوماسي بين الطرفين.

٢- الجمهورية الإسلامية لا تسعى إلى خلق توتر في علاقاتها مع سائر البلدان، بل تريد تطبيق هذه الأصول في سياستها الخارجية، وأثبتت أنها تريد تحقيق مصالحها الوطنية على هذا الأساس، وهذا ما عبرت عنه القيادة الإيرانية بالقول: «المرونة تعني أننا لسنا طلاب حرب وانما نمنح العدو فرصة للاهتمام بحقوق إيران في مختلف المجالات».

٣- مصطلح المرونة البطولية ليس مفهومًا مبتكرًا أو غريبًا، لكن الظروف الدولية تقتضي تطبيق هذا المفهوم وتفعيله دبلوماسيًا وإيجاد إصلاحات في السياسة الخارجية من شأنها توفير الحد الأعلى من المصالح الوطنية.

وهذا ربما تطبيق لسياسة التوزان بين موضوع الكرامة والمصلحة الوطنية في السياسة الخارجية، أي بين الواقعية والمثالية في تحقيق المصلحة الوطنية عبر الوسائل الدبلوماسية.

ويبدو أن عبارة «المرونة البطولية» تعطي زخمًا واضحًا للموقف التفاوضي للمفاوض القديم الحالي روحاني، لأنه تلقى الدعم من قائد الثورة، الذي أبدى بوضوح دعمه لما يقوم به الرئيس، وعليه فإن اتفاق أقوى مؤسستين في الجمهورية «القيادة والرئيس»، يعطي الانطباع عن تصورات إيران لركيزة العمل الدبلوماسي في المرحلة المقبلة.

ومن الطبيعي أن تستمد تلك الثقافة الدبلوماسية الصورة الرمزية للأسس

---

(١) محمد صادق الحسيني، الثوابت بين واشنطن وطهران، القدس العربي، على الرابط الالكتروني: http://www.alalam.ir/news/1524473.

الإسلامية التي تتبناها الجمهورية في تعاملاتها، وتستمد كذلك عطاءها من قوة الصبر والتحمل، ولذلك وصفت المرونة البطولية بموقف تاريخي وإسلامي، وهو موقف الإمام الحسن (عليه السلام) مع معاوية بن أبي سفيان والصلح الذي جرى بين الطرفين، وهذا ما أكده السيد الخامنئي في كلمته أمام عدد من القادة العسكريين «إن ما ركز عليه ثوار الأمس من البطولة والتضحية من جانب الإمام الحسين، الذي استشهد مع أهل بيته في مواجهة جيوش يزيد في كربلاء، هو استكمال لنهج الامام الحسن (ع)، في تعامله مع معاوية بن أبي سفيان، حفاظًا على المصلحة الإسلامية».

ولذلك فإن تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية يكون متعدد الأدوات، لأن كل نمط من الأنماط الفرعية، سوف تكون له أدوات محددة تتناسب معه، من خلال[١]:

ـ إيران ودبلوماسية القوة الناعمة عبر المساعدات التنموية ومن خلال برنامج التعاون الدولي وخصوصا للبلدان النامية.

ـ إيران ودبلوماسية النفط، لكونه المادة الأساس في تحريك العلاقات بين الدول اليوم، وتغليب لغة الحوار والتعاون والمصالح المتبادلة لتجاوز الخلافات.

ـ دعم العلاقات التجارية والاقتصادية في إطار المنافسة الدولية والإقليمية.

والدبلوماسية في تراث السياسة الإيرانية الخارجية، موغلة في القدم، فعلاقات بلاد فارس الدبلوماسية مع جيرانها القريبين والبعيدين جدًّا، تعود إلى عصر بعيد. ففي أصفهان القرن السادس عشر، استقبل بلاط الشاه عباس مبعوثين من فرنسا، وانكلترا وآسيا، غير أن شبكة فارس الدولية لم تكن تتعدى بيع السجاد الفارسي الثمين من قبل تجار البازار، ثم أصبحت العلاقات الدولية واضحة المديات في عهد القجار ١٨١٩ بتعيين رئيس الوزراء للشؤون الخارجية ميرزا عبد الوهاب خان، ثم تطورت لاحقًا في عهد الشاه، وظل هناك عامل له الأثر الكبير في السياسة الخارجية، وهو أن إيران لم تستعمر قط وبقيت مستقلة[٢].

(١) شريف شعبان مبروك، السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ٢٠١١، ص ٦٣ وما بعدها.

(٢) للمزيد أيضًا: برنار أوركاد، مصدر سابق، ص ٢١٨.

وفي مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية تم اعتماد تنظيم شامل للعمل الدبلوماسي، والسعي لإقامة تحالفات جديدة، مع صعود جيل جديد من الدبلوماسيين، وقد تتالى ثمانية وزراء للخارجية مابين شباط/فبراير ١٩٧٩ كريم سنجابي وصولًا إلى الدكتور علي أكبر ولايتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، ولاحقا أصبحت شبكة الدبلوماسية الإيرانية كثيفة جدا، ففي عام ٢٠٠٩ وصلت علاقات إيران إلى ٩٠ دولة، ومنظمة دولية، عبر هذا الجيل الجديد الذي ساهم في تأهيله الأكاديمية الدبلوماسية ومعهد الدراسات السياسية والدولية.

وامتدت دبلوماسية المؤتمرات من الرئيس خاتمي إلى الرئيس روحاني. فعلى سبيل المثال كانت كلمة الرئيس الإيراني حسن روحاني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورة ٢٠١٣ صورة واضحة للسياسة الخارجية الإيرانية في أول تجربة أممية له، عبر منبر الأمم المتحدة، حيث قدم تصوراته الخاصة لطبيعة العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية، وأكد عدة أمور بهذا الخصوص إذ قال: «في هذا المنعطف الحساس الذي يمر به المجتمع الدولي انتهت المباريات الصفرية[1]، فيها فائز بكل شيء وخاسر لكل شيء»، ودعا إلى إنهاء الأحادية القطبية بقوله «إن رؤية مركز القوة والقدرة في العالم بوجود طرف متحضر وآخر غير متحضر، تعطي شكلًا للعلاقة تقوم على أساس إصدار الأوامر من المركز الذي هو الشمال ضد الأطراف وهي الجنوب»،

كما انتقد سياسات الاحتواء التي تعاملت بها الولايات المتحدة الأميركية مع

(١) المباراة الصفرية: طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات ولاسيما في المواقف التي تغلب عليها صفة الصراع أو التعاون، أو هي طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع، وتعد نظرية اللعبة جزءًا من التأثير السلوكي في دراسة العلاقات الدولية، وتقوم النظرية على التفسير العقلاني وتجريد لسلوك اللاعبين. وعليه فهي لا تهتم بأهداف اللاعبين ودوافعهم بقدر اهتمامها بإعطاء طرف مجال تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح وإلحاق القدر نفسه من الخسارة بالخصم. فهي تقدم العمليات الذهبية لتحديد السلوك الملائم للفوز على طرف آخر بحسب سلوكه بالطريقة نفسها، أي بطريقة عقلانية بهدف تحقيق الفوز لأن السعي إلى الفوز في اللعبة يعني أن السلوك غير سوي أو غير عقلاني. للمزيد: روبرت بالسغراف، دورتي جيمس، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٥، ص ٦٨.

الجمهورية الإسلامية، حيث كان منهج الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون هو تجنب المبادرات الكبرى سواء العسكرية أو الدبلوماسية، والحفاظ على منطق الوضع الراهن في منطقة الخليج، واتباع سياسة الاحتواء المزدوج، حيث كانت الولايات المتحدة الأميركية تفضل تطبيق عقوبات اقتصادية على إيران. وقد أكد مارتن أنديك في كلمة ألقاها في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، في أيار/مايو ١٩٩٣ حول الاستراتيجية القيادية المتبعة الجديدة مع إيران والعراق، أسماها بالاحتواء المزدوج، الذي تبنته إدارة الرئيس بيل كلينتون[١]، وبعد مضي سنة جاء أنتوني ليك ليؤكد منطقية هذا الطرح مستشهدًا بالتطورات الناجمة عن هذه السياسة، مشيرًا إلى أن العراق وإيران دولتان متجاورتان على طول سواحل الخليج العربي ذي الأهمية الحيوية، وهما يمثلان أحجية استراتيجية معقدة، وأيدت إدارة كلينتون التي فندت سياسات الإدارات الأميركية الثلاث التي سبقتها حول طريقة قيادة المصالح الحيوية الأميركية، وكان المبدأ الاستراتيجي الأساس الذي قامت عليه نظرية الاحتواء المزدوج، هو تحقيق توازن القوى الذي من شأنه أن يحمي المصالح الحيوية دون الحاجة إلى الاعتماد على العراق وإيران لتحقيق تلك الغاية، وكانت من أبرز سماته:[٢]

١- إقرار سياسة الاحتواء المزدوج بأن التهديدات المُحتمَلة للمصالح الأميركية تواجه بالتنسيق من داخل الخليج لا من خارجه.

٢- توجه الولايات المتحدة الأميركية لممارسة دورها مباشرة ومن جانب واحد.

وإن كان الاحتواء بصيغته التقليدية يعتمد على ثلاثة محاور هي:[٣]

الأول: تحقيق التوازن بين القوى المعنية.

(١) عمرو ثابت، الاحتواء المزدوج وما وراءه تأملات في الفكر الاستراتيجي الأميركي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص ٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩.

الثاني: إحداث انشقاقات وانقسامات في المعسكر الآخر.

الثالث: تفسير أهداف الخصم وسلوكه.

والموضوع الذي ساهم بتقوية قيادة بيل كلينتون في موضوع الاحتواء المزدوج هو اتفاق الفرع التنفيذي والتشريعي في إعطاء الصورة الأقوى لهذا المنهج تجاه إيران، واتخاذ موقف أصلب في تأييد الكيان الإسرائيلي[(١)] بل يذهب البعض إلى كون سياسة الاحتواء المزدوج بالأصل فكرة إسرائيلية، ولم يكن مارتن أنديك صاحبها، بل إن روبرت بيلليترو، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى في ذلك الوقت، أبلغ أيضًا تريتا بارسي أن السياسة هي في الأساس نسخة عن اقتراح إسرائيلي، ويلاحظ أيضًا كينيث بولاك، من مركز سابان في بروكينغز، أن «تل أبيب هي واحدة من الأماكن القليلة على الأرض التي لم يتم فيها بانتظام إساءة فهم الاحتواء المزدوج»[(٢)]، لذلك انتقد روحاني هذه السياسة الأميركية السابقة تجاه إيران، وقال إن إيران قوة إقليمية لايستهان بها، وإن حرمانها من النفوذ الاقليمي أمر غير مقبول وسياق غير طبيعي.

كما يشير روحاني إلى طبيعة الصراع مع الكيان الاسرائيلي في إطار القضية

---

(١) د.فواز جرجس، السياسة الأميركية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٨٣.

(٢) ستيفن والت، جون ميرشايمر، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٧. ص ٤١٦.

في عام ١٩٩٤ وضعت الإيباك، ووزعت في واشنطن بتكليف من الحكومة الإسرائيلية، دراسة من ٧٤ صفحة تحاجج بأن إيران لا تشكل خطرًا على الكيان الاسرائيلي وحسب، بل أيضًا على الولايات المتحدة والغرب، وبحسب بولاك فإن اليمين، والإيباك، والإسرائيليين، صرخوا كلهم مطالبين بعقوبات جديدة على إيران، وكانت إدارة كلينتون مستعدة لمماشاتهم، لأنها تركز بشكل كبير، على عملية سلام أوسلو، وأرادت أن تشعر الكيان الاسرائيلي بالأمان، وبأن إيران المعترضة والمعكرة المحتملة لأي سلام مع الكيان الاسرائيلي، لن تخرج العملية عن سكتها، وضعت الإيباك خطة تحركها الأساسية في نيسان/أبريل ١٩٩٥، عندما أصدرت تقريرًا بعنوان (العقوبات الأميركية الشاملة على إيران: خطة العمل)، وطرح السيناتور ألفونس داماتو (الجمهوري عن نيويورك) بحسب بولاك مع بعض المساعدة من الإسرائيليين، تشريعًا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، لإنهاء كل الروابط الاقتصادية بين الولايات المتحدة وإيران، وقد عارضت إدارة كلينتون التشريع في البداية، لكنه سقط في الكونغرس. للمزيد المصدر نفسه، ص ٤١٧-٤١٨.

الفلسطينية[1]، حيث أكد في خطابه «شعب فلسطين يتعرض لقمع عنيف ممنهج ومحروم من حق العودة، ما يجري لشعب فلسطين البريء ممارسات ممنهجة أسوأ من الفصل العنصري»، وكان قد اصطحب في زيارته إلى نيويورك، أحد اليهود الإيرانيين ما يعد مؤشرًا على ما يمكن أن يكون تغيرًا عن مواقف سلفه، فقد وجّه الرئيس روحاني، تهنئة إيرانية غير مسبوقة لجميع اليهود بمناسبة (هوش راشناه) أو يوم رأس السنة العبرية[2].

ودان روحاني أيضًا في مقابلة مع قناة سي إن إن الأميركية ما وصفها بالجرائم التي ارتكبها النازيون بحق اليهود، وقال روحاني « أي جريمة ضد الإنسانية بما في ذلك الجرائم التي ارتكبها النازيون بحق اليهود هي ذميمة ومدانة، وأضاف أن قتل إنسان أمر حقير ومدان، ولا فرق إذا كان مسيحيًا أو يهوديًا أو مسلمًا بالنسبة لنا[3]»، وبالمقارنة مع تصريحات الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد التي كانت تصف الكيان الاسرائيلي بأنه السرطان الأكبر والذي يجب قلعه من جسم المنطقة، يأتي هذا الكلام مختلفًا بعقلانيته وانفتاحه.

كما أكد الرئيس روحاني في كلمته أن «الهدف المشترك يجب أن يكون وقف الدماء فورًا»، ورحب بانضمام سورية إلى معاهدة حظر السلاح الكيميائي، وانتقد العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، حيث كانت نتيجة الصراع بين إيران والولايات المتحدة الأميركية تطبيق حظر اقتصادي بأشكال مختلفة، منذ قيام الثورة الإسلامية ١٩٧٩، وهذه العقوبات صيغت بشكل خاص في عهد حكومة كلينتون ١٩٩٥، وطالت أول ما طالت موضوع النفط، ومنذ عام ١٩٩٦ومثّلت «انتهاكاً لقواعد منظمة التجارة العالمية»، وقانون داماتو «قانون

---

(١) قارن بين مواقف إيران قبل الثورة الإسلامية وبعد الثورة من خلال: د. علي أكبر ولايتي، إيران وتطورات القضية الفلسطينية دراسة في وثائق وزارة الخارجية الإيرانية، ط٢، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٧. وكذلك: سعيد صلح ميرزائي، فلسطين في مواقف آية اللّه العظمى الإمام الخامنئي، ترجمة محمد مهدي شريعتمداري، مؤسسة أبناء روح اللّه الخميني الدولية الثقافية، طهران، ٢٠١٢.

(٢) موقع cnn الإخباري: http://arabic.cnn.com

(٣) روحاني يدين جرائم النازيين بحق اليهود، صحيفة الحياة، لندن، الأربعاء ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

العقوبات المفروضة على إيران وليبيا»، ولاحقًا العقوبات المصرفية[1]، وأكد الرئيس روحاني أن لاتنازل من إيران عن حقّها في تخصيب اليورانيوم على أراضيها للأغراض السلمية.

لكن كلمته في الموسم الأممي الآخر الذي جرى عبر اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أكدت على جملة من القضايا الهامة، من أهمها[2]:

أولًا: محور العنف والإرهاب، حيث أكد أن «العنف مرض يستشري حاليًا في كافة أرجاء العالم، والتدخل في سورية نموذج بارز للاستراتيجية الخاطئة في مواجهة التطرف»، و«إن الأخطاء الاستراتيجية للغرب في قضايا منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى قد جعلت هذه النقطة من العالم جنة للإرهابيين والمتطرفين». وقال، «إن العدوان العسكري على أفغانستان والعراق والتدخلات الخاطئة في التطورات السورية نماذج واضحة لهذه الاستراتيجية الخاطئة في منطقة الشرق الأوسط»، وأضاف روحاني «المتطرفون جاؤوا من مناطق متعددة ولكنهم يشتركون في التطرف، ويجب التعرف على جذور التطرف لمواجهته ويجب نشر العدالة للقضاء عليه، مؤكدًا أن المسلمين يعتبرون الجماعات المتطرفة جزءًا من مشروع التخويف من الاسلام، مشددًا على أن من شاركوا في ايجاد التطرف يجب أن يعترفوا بأخطائهم ويقدموا الاعتذار». وقال: «إن اتخاذ توجهات غير سلمية وممارسة العدوان والاحتلال العسكري، الذي يستهدف معيشة الناس العاديين وحياتهم، يعود بتداعيات وسلوكيات متعددة بحيث نشاهد اليوم ذلك بصورة العنف والقتل في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا حتى إنها جعلت بعض الأفراد في سائر مناطق العالم مواكبين لها» وأكد الرئيس روحاني «عندما وطأت أقدام

(١) للمزيد حول العقوبات الدولية المفروضة على إيران انظر: كينث كاتزمان، العقوبات الأميركية ضد إيران، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٦١ وما بعدها.

(٢) للاطلاع على النص الكامل ومشاهدة خطاب روحاني في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، http://www.alalam.ir/news/1635363

الجنرالات المنطقة لا تتوقعوا أن يذهب الدبلوماسيون لاستقبالهم، وعندما بدأت الحرب انتهت الدبلوماسية، وحينما بدأ الحظر بدأت معه أيضًا الكراهية العميقة تجاه فارضي الحظر، وعندما أصبحت أجواء منطقة الشرق الأوسط أمنية الطابع فإن الرد على ذلك يصبح أمنيًا أيضًا».

ثانيًا: الإسلام القاعدي والإسلام الأصيل: أشار الرئيس روحاني إلى «أن تجربة ظهور القاعدة وطالبان والمجموعات المتطرفة الأخيرة، مؤشر على أنه لا يمكن استخدام المجموعات المتطرفة لمواجهة الدول المعارضة، وأن تبقى بعد ذلك في مأمن من تداعيات ظهور التطرف، إلا أن ما يثير الاستغراب هو تكرار الأخطاء رغم كل هذه التجارب المكلفة»، وقال الرئيس روحاني إن ما يؤلم أكثر من ذلك هو أن الإرهابيين يريقون الدماء باسم الدين ويذبحون الناس باسم الإسلام، ويريدون إخفاء هذه الحقيقة التاريخية الدامغة وهي أنه بناء على تعاليم جميع الأنبياء من إبراهيم (ع) وموسى (ع) إلى عيسى (ع) ومحمد (ع) يعتبر قتل شخص بريء كقتل الناس جميعًا: وأضاف «أستغرب من تسمية هذه المجموعات القاتلة نفسها بالإسلامية والأكثر غرابة من ذلك هو أن وسائل الإعلام الغربية تواكبها وتكرر هذا الاسم المزيف الذي يثير كراهية جميع المسلمين، غافلين عن أن المسلمين الذين يذكرون ربهم بصفة الرحمانية يوميًا ويتعلمون درس العطف والمحبة من نبيهم، يعتبرون هذه الافتراءات جزءًا من مشروع رهاب الإسلام».

ثالثًا: التحالف وفق رؤية إيران: يؤكد ضرورة تشكيل قوى تحالف ضد العنف بمشاركة نخب المنطقة، ومن خلال أقوى التحالفات الوطنية والدولية ضد العنف والتطرف والإرهاب من قبل ساسة ونخب معتدلين يمكنهم كسب ثقة شعوبهم، وقال روحاني «إن هنالك في منطقتنا ساسة ونخبًا معتدلين موضع ثقة شعوبهم ليسوا معادين للغرب وليسوا متغربين وهم مطلعون على دور الاستعمار في تخلف شعوب المنطقة وبإمكانهم أن يشكلوا من خلال كسب ثقة الشعوب أقوى تحالفات وطنية ودولية ضد العنف».

رابعًا: الملف النووي الإيراني: في موضوع مفاوضات إيران مع الدول الست أكد الرئيس روحاني أن طهران مصممة على مواصلة المفاوضات النووية بحسن

نية، منوّهًا بأن التوصل إلى اتفاق شامل مع إيران سيوفر فرصة ثمينة للعالم الغربي.

وتبقى السياسة التي ينتهجها روحاني مؤثرة ربما في المستقبل القريب في التوازنات في المنطقة، ولا يقتصر تأثيرها الجيوسياسي على الشرق الأدنى، بل يشمل أيضًا القوقاز والخليج. وبالتالي قرارات طهران القادمة سيكون لها عواقب كبيرة على الصعيد العالمي، وحتى المقاربة التي كتبها أحد الكتاب الأتراك وبعض الكتاب الأجانب في تحليل شخصية الرئيس روحاني وتشبيهها بشخصية رئيس الاتحاد السوفيتي السابق ميخائيل غورباتشوف غير منطقية، عندما التقى الأخير الرئيس الأميركي الأسبق جورج دبليو بوش في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ لطلب الحصول على مساعدات اقتصادية، فالوضع مع إيران اليوم مختلف[١].

بينما يعتقد البعض أنه لا يزال بعض صناع القرار في الولايات المتحدة الأميركية يعاملون إيران بمنطق «الغضب القديم» في موضوع الرهائن بين العامين ١٩٧٩ و١٩٨١. ومن الجهود الناجحة إلى حد كبير تلك التي بذلتها إيران طوال الأعوام الثلاثين الماضية، في تحدي الولايات المتحدة الأميركية، كلما أمكنها ذلك، وأمضى هؤلاء الأميركيون عقودًا، وهم يحاولون معاقبة إيران، واعتبروا أن التفاوض والمصالحة، وربما بناء شراكة مع إيران، شكل من أشكال الاستسلام. وقد بلور هنري كيسنجر هذه النظرة عندما سأل: كيف يجب على الولايات المتحدة الأميركية التعامل مع أعدائها المسلمين؟ فقال «إنهم يريدون إذلالنا ونريد إذلالهم»[٢]

وقد ارتكز سوء الحسابات الاستراتيجية الأميركية جزئيًا على الجهل، وأكد بروس ريدل محلل السي. أي. إيه السابق ومستشار ثلاثة رؤساء في الشأن الإيراني أن «الولايات المتحدة الأميركية حاولت طوال الثلاثين عامًا التعاطي مع إيران وأيديولوجيتها النووية من دون فهم عميق لما يحرك الإيرانيين ويلهمهم»[٣]،

(١) Kiven calip over, Is Ruhani The New Gorbachov?, The Diplomatic Observer, Ankara, October 2013, p. 57.

(٢) Bob Woodward, State of Denial: Bush at War, Part 3, Simon & Schuster; Reprint edition,, New York, 2007, p. 408.

(٣) Bruce Riedel, American and Iran: Flawed Analysis, Missed Opportunities, and Looming Dangers, Brown Journal of World Affairs, N15, Winter 2008, p. 101.

وأدت السياسات الأميركية الهادفة إلى عزل إيران، إلى عكس المراد منها، فعزلت الأميركيين عن المعلومات والاتصالات التي يحتاجون إليها للتعامل مع إيران،واستذكر نائب وزير الخارجية الأميركي السابق نيكولاس بيرنز، قائلًا «كنت المسؤول الرئيس عن إيران منذ عام ٢٠٠٥ إلى العام ٢٠٠٨، ولم ألتق مسؤولًا إيرانيًا»[١] ولقد أعمى الانفعال الولايات المتحدة الأميركية فغرقت في الجهل المقصود، وكادت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندليزا رايس أن تفتخر بذلك، عندما سُئِلت عن احتمالات التغيير في إيران، فأجابت «ليس لدينا في الحقيقة في داخل منظومتنا أناس على معرفة بإيران.. ولا نمتلك حقًّا حقيقة كبيرة جدًّا أو إدراكًا للمكان»[٢].

مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية

يشير وزير الخارجية الإيراني الحالي الدكتور محمد جواد ظريف الذي أكمل دراسته في الولايات المتحدة الأميركية، وفي مقدمة كتاب «السيد السفير» إلى أن هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق ومستشار الأمن القومي الأميركي، قد أهدى إليه كتابه الشهير «الدبلوماسية» وكتب في إهدائه: «تقديم إلى عدوي الذي يستحق الاحترام، محمد جواد ظريف»[٣].

ووفق رؤية وزير الخارجية الإيراني الحالي محمد جواد ظريف فإن السياسة

(١) Ali Gharib, US-Iran: Misreading The Protests In Tehran, Inter Press Service English News Wire, 2009, http://www.highbeam.com.

(٢) Stephen Kinzer. Reset: Iran, Turkey, and America's Future, St.martines Griffin, New York, 2010, p. 266.

(٣) كتاب بعنوان «السيد السفير» يتحدث وزير الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف عن نقد أدائه والجهاز الدبلوماسي الإيراني عندما كان مندوبًا لإيران لدى الأمم المتحدة؛ ويتضمن الكتاب نقاطًا دقيقة وتاريخية عن حياته ونشاطه السياسي، وهو حصيلة حوار أجراه الباحث محمد مهدي راجي مع ظريف كسفير ومندوب إيران السابق لدى المنظمة الدولية، ويتضمن نقاطًا دقيقة وتاريخية عن حياة ظريف ونشاطه السياسي.
للمزيد انظر: آقاي سفير: گفتگو با محمد جواد ظريف سفير پيشين ايران در سازمان ملل متحد/ محمدمهدي راجي/نشر ني.

الخارجية هي عنصر حاسم في حياة جميع الدول القومية وسلوكها وحكمها، ولكنها أصبحت أكثر أهمية في السنوات الأخيرة، حيث نمت العلاقات المعقدة بين الدول أكثر من أي وقت مضى، وهذا بشكل أو بآخر يؤدي إلى الارتفاع المتواصل في عدد اللاعبين الدوليين - بما في ذلك المنظمات المتعددة الأطراف، والجهات الفاعلة من غير الدول، وحتى الأفراد - وإلى مزيد من السياسات المعقدة، وفي الوقت نفسه، فإن عملية العولمة الجارية سواء أكانت إيجابية أو سلبية أحدثت تأثيرًا في السياسات الخارجية لا مفر منه لجميع الدول، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، متقدمة أو نامية(١).

لذلك يعتقد ظريف أنه منذ تأسيس جمهورية إيران الإسلامية في الثورة الشعبية في عام ١٩٧٩ تصدت إيران لهذه التحديات، وقد استندت السياسة الخارجية بعد الثورة الإيرانية إلى عدد من المثل والأهداف، وهي جزء لا يتجزأ من دستور البلاد، وتشمل المحافظة على استقلال إيران ووحدة أراضيها، والأمن القومي والتنمية الوطنية المستدامة،كما تسعى إيران إلى تعزيز مكانتها الإقليمية والعالمية لتعزيز المثل العليا، بما في ذلك الديمقراطية الإسلامية وتوسيع العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وخاصة مع البلدان ذات الأغلبية المسلمة والدول المجاورة ودول عدم الانحياز؛ للحد من التوترات والخلافات مع إدارة الدول الأخرى؛ لتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال مستويات المشاركة الإيجابية ؛ وتعزيز التفاهم الدولي من خلال الحوار والتفاعل الثقافي(٢).

وتحت عنوان «إيران في عهد الأقطاب المتعددة الأطراف»، يرى وزير الخارجية الإيراني ظريف أنه منذ نهاية الحرب الباردة وزوال العالم ثنائي القطبية في ١٩٩٠ وفي وقت مبكر، كان النظام العالمي يشهد تحولًا في الهياكل الرئيسة، ولكن النظام الجديد لم يظهر بعد. وكما كان الحال أثناء التحولات الأخرى في الماضي كانت التحولات الدولية محفوفة بالمخاطر والتحديات السابقة عادة ما

---

(١) Mohammad Javad Zarif, What Iran Really Wants. Iranian Foreign Policy in the Rouhani Era, Foreign affairs, R May/June 2014 Issue.

(٢) المصدر نفسه.

كانت معقدة بالصراعات العسكرية، وحتى الحرب الصريحة بين القوى المهيمنة في ذلك الوقت، ونظرًا لعدد من العوامل تغيرت طبيعة التنافس بشكل كبير. أما المنافسات اليوم فهي بالمثل مكثفة للغاية، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل: فالبيئة العالمية تغيرت بشكل كبير، وبسبب التغيرات في طبيعة السلطة، وتنوع الجهات الحكومية وغير الحكومية وتعددها، تتخذ المنافسة في هذه الأيام في الغالب أشكالًا غير عسكرية[1].

وتقاس عادة قوة الدولة وطبيعة الصراع بالقوّة العسكرية، أما اليوم فقد تغيّر الوضع إلى حد كبير، فظهرت أشكال جديدة من النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي. وفي الوقت نفسه، أدت التغييرات على المستوى المفاهيمي والمكونات الثقافية والمعيارية، والارتفاع التدريجي للتعددية في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى ازدياد أهمية المعايير والإجماع الدولي، وعلى الرغم من هذه التغييرات الجوهرية في بنية النظام العالمي، وخلال أواخر ١٩٨٠ وأوائل ١٩٩٠، ظهر في الولايات المتحدة العديد من النظريات معلنة «نهاية التاريخ» أو «صراع الحضارات»، وحسب ظريف فهذا يمثل رد فعل متسرّعًا على العدو الذي صنعته الحرب الباردة وإلى الوضع الناشئ للدول الإسلامية على الساحة العالمية. وموُرست حملات كراهية ضد المسلمين ـ في بعض الأحيان، كما روجت سياسة الدولة الرسمية وتكرس بشكل منهجي في أشكال ومظاهر مختلفة. وبعض الغرب صوّر المجتمع الإسلامي باعتباره العدو الإيديولوجي الجديد على نطاق عالمي.

يرى وزير الخارجية ظريف أن إيران باعتبارها قوة إقليمية في هذه الحقبة الانتقالية المكثفة في السياسة العالمية، تريد أن تقف موقفًا فريدًا من نوعه، نظرًا لما تتمتع به من مساحة كبيرة وموقع جغرافي فريد على طول الطريق بين الشرق والغرب. وإيران، منذ العصور القديمة تتمتع بمكانة بارزة في المنطقة وخارجها، على الرغم من أن الحضارة الإيرانية والتراث الثقافي ظلّا على حالهما، وقد تقلبت حظوظ السياسة والاقتصاد بشكل دوري، اعتمادًا على عوامل داخلية وخارجية

(١) Mohammad Javad Zarif, What Iran Really Wants. Iranian Foreign Policy in the Rouhani Era, Foreign affairs, R May/June 2014 Issue.

وقد ساهم انتصار الثورة عام ١٩٧٩ في إقامة نظام ثوري جديد في البلاد، وكانت تداعيات، والثورة قد أثرت بعمق على العلاقات الخارجية للبلاد، وليس فقط في جوارها المباشر ولكن أيضًا في جميع أنحاء الشرق الأوسط الكبير وبقية العالم.

إن أي تحليل موضوعي للسمات الفريدة من نوعها التي تتمتع بها إيران في سياق منطقتها المضطربة يكشف عن إمكانات كبيرة في البلاد تؤهلها للقيام بدور إقليمي وعالمي بارز، فهي يمكن أن تسهم بنشاط في استعادة السلام الإقليمي والأمن والاستقرار وتلعب دورًا تحفيزيًا خلال هذه المرحلة الانتقالية الحالية في العلاقات الدولية، وفي ضوء الأهمية المتزايدة للعوامل المعيارية في السياسة العالمية، يكون من المناسب تمامًا للجمهورية الإسلامية الاستفادة من التراث الغني للمجتمع الإيراني والثقافة والتراث الكبير للثورة الإسلامية، ولا سيما في الطريقة المستمدة محليا، ونموذج المشاركة المستدامة في الحكم، فإيران يمكنها استخدام مثل هذه القوة للمساعدة في تحقيق التطلعات الوطنية، بما في ذلك تحقيق التنمية طويلة الأجل والصعود الإقليمي بما يتناسب مع القدرات الكامنة في البلاد.

كما تستفيد إيران من الخصائص التاريخية التي يمكن اعتبارها مصادر فريدة، وكثيرة لم تتم الاستفادة منها بشكل صحيح أو بشكل كامل في الماضي. على سبيل المثال، ظلت إيران مستقلة عن القوى الخارجية تمارس سياسة عدم إنحياز حقيقية، وأيضًا يمكن الاستفادة من التقاليد السياسية. وقد أنشأت بنجاح نموذج الديمقراطية الأصلية في الحكم وطوّرت وحافظت على الديمقراطية الدينية النادرة في العالم الحديث. ولديها هوية ثقافية لا مثيل لها منبثقة من مزيج ديناميكي من الثقافة الإيرانية والإسلامية، والتي يمكن استخدامها لتعزيز رسالتها في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، باعتبارها المجتمع الذي يجمع نسيجه عددًا وافرًا من الأقليات العرقية والدينية واللغوية. فهو البلد الذي حقق كل هذا في قلب منطقة جيواستراتيجية حيوية شهدت تاريخًا طويلًا من التنافس بين القوى الكبرى، والتدخلات المتنوعة، والصراعات العسكرية التي طال أمدها. ووفق رؤية وزير الخارجية الإيراني، أظهرت إيران أيضًا قدراتها الفكرية القوية وبلغت

العالمية من خلال مبادرات مثل «الحوار بين الحضارات» للرئيس محمد خاتمي واقتراح الرئيس حسن روحاني في الآونة الأخيرة المتعلق بـ «عالم ضد العنف والتطرف»، والذي اعتمد بوصفه قرارًا من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لذلك يرى ظريف أن «الحكم في العالم الحديث هو تحدّ لكل دولة، بغض النظر عن حجمها والديموغرافيا، وشكل الحكومة، والموقع الجغرافي، ومستوى التنمية، أو العلاقات مع العالم. وكانت إيران دولة منظمة منذ العصور القديمة، ولكن مع بعض فترات الانقطاع، وكان لها علاقات واسعة عبر التاريخ، في الحرب والسلام، مع العديد من جيرانها ومع القوى المتنافسة الأخرى، وتكونت ذاكرتها الجماعية من تراكمات تاريخية هائلة وخزان عميق من الخبرات وتتشاطر المنافذ على بحر قزوين والخليج مع أحد عشر بلدًا وهذه المسطحات المائية هي موضع اهتمام الدول المطلة عليها إضافة إلى مجموعة من القوى الخارجية»[١].

وإيران ترى نفسها في منطقة تعاني من أزمات معقدة. من احتلال إسرائيلي لفلسطين، إلى صراع دائر هناك أدى إلى خسائر مدمرة لرفاه الشرق الأوسط وتنميته بأكمله، ونمت الاضطرابات المزمنة، وعدم الاستقرار، والعنف في المنطقة في السنوات الأخيرة بسبب سلسلة من التدخلات العسكرية الخارجية التي طال أمدها، وعلى الأخص في أفغانستان والعراق. ومنذ أوائل عام ٢٠١١ عاشت المنطقة الاضطرابات السياسية وتداعياتها الدموية في العالم العربي. ودخل عامل عدم استقرار آخر إلى المنطقة، أطلق عليه البعض خلال مراحله الأولى اسم «الربيع العربي» وآخرون سمّوه بالصحوة الإسلامية، ويبدو أن هذا الاتجاه من المرجح أن يستمر بعض الوقت[٢].

وحسب ظريف فإن هذه الصورة الإقليمية الشاملة وديناميات العمل بين اللاعبين المحليين والخارجيين وأبرزهم الولايات المتحدة جعلت إيران تواجه

(١) Mohammad Javad Zarif, What Iran Really Wants. Iranian Foreign Policy in the Rouhani Era, Foreign affairs, R May/June 2014 Issue.

(٢) Q&A with Mohammad Javad Zarif, Iran's foreign minister, David Ignatius, Washington post, December 16/ 2014.

تحديات رئيسة في علاقاتها الخارجية، وغني عن القول، أن الصراع الطويل والمستمر بين إيران والولايات المتحدة والمتفاقم نتيجة تعقيدات الملف النووي قد زاد من تعقيد حالة العلاقات بين إيران والجيران كذلك، وفي الوقت نفسه ارتفعت نسبة العداء لإيران والشيعة عند جهات فاعلة من غير الدول يتسم نشاطها بالتطرف العنيف في بلدان مثل أفغانستان والعراق ولبنان، وسورية.

وقد شجعت الحملة المدبرة جيدًا تحت شعار الإسلاموفوبيا، وإيران فوبيا، والشيعة فوبيا على تصوير إيران على أنها تهديد للسلم والأمن الإقليميين، وتقديم الدعم لأصحاب المطالبات المناهضة لإيران في المنطقة، بهدف تشويه صورة إيران العالمية وتقويض مكانتها حتى وصل الأمر إلى دعم نشاط القوى المعادية لإيران، بما في ذلك حركة طالبان والجماعات المتطرفة الأخرى، وإثارة الخلافات بين إيران وجيرانها.

وهذا ما يؤكده وزير الخارجية الأميركي السابق بيل غيتس في مذكراته حول طبيعة التقارير الأميركية وخصوصا تقارير جهاز المخابرات الأميركية حول أنشطة إيران خصوصا في إطار الملف النووي، فسوء التقدير قد تسبب بمزيد من الضرر للمصالح الأمنية للولايات المتحدة وللجهود الدبلوماسية[١].

اكتسبت إيران أهمية كبيرة ضمن منظومة الأمن العالمي، وبحكم وضعها في الشرق الأوسط. وحدثت الكثير من التطورات في نطاق الأمن السياسي، والوضع الجيوسياسي بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، فضلًا عن الأزمة العراقية، وقضايا الشرق الأوسط، زادت من ارتباط نظام الأمن في المنطقة بنظام الأمن العالمي، كما أن التطورات الأخيرة التي وقعت في الشرق الأوسط أدت إلى تحويل ميزان القوى في المنطقة لصالح إيران، مما أدى إلى زيادة قوة الدور الإقليمي لهذه الدولة وزيادة مكانتها للتفاوض حول الأحداث التي تقع في المنطقة، بحكم العديد من العوامل والخصائص الجيوبوليتيكية الطبيعية لإيران، فضلًا عن العناصر الثقافية

---

(١) Robert M Gates, Duty: Memoirs of a Secretary at War, Knopf; First Edition edition (January 14, 2014), new York, p. 186، (كتابٌ تصدر نسخته العربية عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر).

والإيديولوجية لإمكانياتها السياسية والوطنية(١).

وعليه يرى وزير الخارجية أن الاعتدال والأمل كانا ضمن شعارات حسن روحاني الذي حقق نصرًا حاسمًا في الانتخابات الرئاسية الإيرانية في حزيران/ يونيو ٢٠١٣، وفاز بـ ٥١ بالمئة من جميع الأصوات في الجولة الأولى ضد خمسة منافسين من المحافظين، وكان برنامجه السياسي الاعتدال والحكمة والأمل يمثل نقطة تحول هامة في السياسة الإيرانية. مواقف روحاني في القضايا الخارجية والمحلية أثبتت أنها مطمئنة للناخبين الإيرانيين، فروحاني ميز حملته عن منافسيه في عدة نواح رئيسة: تحليله واضح للوضع الإيراني الحالي، وتعبيره واضح لا لبس فيه عن التحديات الرئيسة التي تواجه المجتمع والدولة.

وفي مجال السياسة الخارجية وجه روحاني نقدًا لوضع العلاقات الخارجية خلال السنوات الثماني السابقة في عهد الإدارة السابقة، وتعهد روحاني بمعالجة الوضع غير المقبول من خلال إجراء إصلاح جذري في السياسة الخارجية للبلاد، وقد أظهرت التغييرات فهمًا واقعيًا للنظام الدولي المعاصر، والتحديات الخارجية الراهنة التي تواجه الجمهورية الإسلامية، والزمن الذي ستستغرقه عودة علاقات إيران مع العالم إلى الوضع الطبيعي. ودعا روحاني أيضًا إلى خطاب (الاعتدال والحكمة)، الذي يهدف إلى التحرك بعيدًا عن المواجهة وقريبًا من الحوار والتفاعل البناء والتفاهم، لحماية الأمن القومي، ورفع مكانة إيران، وتحقيق التنمية الشاملة على المدى الطويل. ووفق ظريف فان الاعتدال والحكمة نهج يعتمد على الواقعية، والثقة بالنفس، والمثالية الواقعية، والمشاركة البناءة. وهذا يتطلب فهم طبيعة السلطة وبنيتها وآلياتها وديناميتها في النظام الدولي وإمكانات مؤسساتها وحدودها. ووفق ظريف فإن الاعتدال عند روحاني يجمع اقتناعًا عميقًا بالمثل العزيزة للثورة الإسلامية مع تقييم موضوعي لقدرات إيران الفعلية والقيود، وينطوي على الرغبة في إصلاح السياسات القائمة، لذا فان نهج روحاني ينطوي على توازن دقيق: بين الاحتياجات الوطنية والإقليمية، والعالمية، من جهة،

(١) Kayhan Barzegar, Iran the middle east and International security, middle eastern studies, orsm, volume 1, 2009, p. 39.

والوسائل المتاحة، والسياسات، من جهة أخرى، أي بين الثبات والمرونة في السياسة الخارجية وبين الأهداف والوسائل؛ في عالم متغير بشكل حيوي.

ويسترشد هذا الإطار المفاهيمي، لأسس السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية في ظل الإدارة الحالية بتحقيق التفاهم والتوافق على المستوى الوطني والمشاركة البناءة والتعاون الفعال مع العالم الخارجي. كما تسترشد سياسات إيران بمبادئ الكرامة، والعقلانية، والتعقل. وتهدف هذه الاستراتيجية الشاملة إلى حماية الأمن القومي الإيراني وتعزيزه والقضاء على التهديدات الخارجية ومكافحة الإسلاموفوبيا وإيران فوبيا، ورفع مكانة البلاد، وتحقيق التنمية الشاملة.

وعن دور وزارة الخارجية الإيرانية يتحدث ظريف فيقول إنها الهيئة المركزية للتخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية، التي تعمل في تنسيق وثيق مع الهيئات الحكومية الأخرى، والجمهورية الإسلامية تسعى إلى تحقيق عدة أهداف رئيسة والمضي بها قدمًا[1]:

أولًا: إن إيران تعمل على توسيع العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وتعميقها من خلال المشاركة الفعالة مع مجموعة واسعة من الدول والمنظمات، بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية الدولية. وسوف تلعب التعددية دورًا محوريًّا في علاقات إيران الخارجية، التي تنطوي على مساهمات نشطة لوضع القواعد والمعايير العالمية والمشاركة في الائتلافات مع الدول ذات التوجهات المماثلة لتعزيز السلام والاستقرار.

ثانيًا: الدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية للمواطنين الإيرانيين في كل مكان، وتعزيز الثقافة الإيرانية الإسلامية، واللغة الفارسية، والقيم الإسلامية، والديمقراطية الإسلامية كشكل من أشكال الحكم.

ثالثًا: إن إيران ستستمر في دعم قضية الشعوب المظلومة في جميع أنحاء

(١) Ali Alfoneh And Reuel Marc Gerecht, An Iranian Moderate Exposed Everyone thought Iran's foreign minister was a pragmatist. They were wrong, new public.

العالم، وخاصة في فلسطين، وستواصل رفضها المبدئي للعدوان الصهيوني في العالم الإسلامي.

ونظرًا للتحديات الملحة التي تواجهها اليوم، ستركز أيضًا على عدد من الأهداف الأكثر إلحاحًا، حيث تتمثل الأولوية القصوى بنزع فتيل الأزمات ومواجهة الحملة الدولية المعادية لإيران، التي تقودها إسرائيل وأصدقاؤها في الولايات المتحدة الذين يسعون إلى توريط إيران من أجل نزع الشرعية عن الجمهورية الإسلامية بتصويرها على أنها تشكل تهديدًا للنظام العالمي، عبر الوسيلة الرئيسة لهذه الحملة وهي افتعال أزمة بحجة برنامج إيران النووي السلمي، يتم تصنيعها بالكامل حسب وجهة نظر إيران.

هذا هو السبب الذي دفع روحاني إلى كسر الجمود والانخراط في مفاوضات مع ما يسمى ٥ + ١ (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى ألمانيا) لإيجاد أرضية مشتركة والتوصل إلى اتفاق من شأنه أن يضمن منع انتشار الأسلحة النووية، والحفاظ على الإنجازات العلمية في إيران، بموجب معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وإنهاء العقوبات الظالمة التي فرضت من قبل قوى خارجية. وحسب ظريف فإن إيران ليس لديها مصلحة في الأسلحة النووية، وهي على اقتناع بأن هذه الأسلحة لن تعزز أمنها، كما أنها لا تملك الوسائل للانخراط في الردع النووي ضد خصومها ـ بشكل مباشر أو من خلال وكلاء. وعلاوة على ذلك، ترى الحكومة الإيرانية أن مجرد تصوير إيران أنها تسعى إلى الأسلحة النووية يضر أمن البلاد ودورها الإقليمي كما أن التفوق الاستراتيجي في الخليج الفارسي سيثير حتمًا ردود أفعال من شأنها أن تقلل القوة العسكرية التقليدية التي تعد ميزة لإيران.

وبالتالي، فإن المفاوضات الجارية بشأن القضية النووية تواجه عدة حواجز لا يمكن تجاوزها، وتبقى المتطلبات الوحيدة هي الإرادة السياسية وحسن النية عند المفاوضين للحصول على «نعم» وتحقيق الهدف الذي وضع خطة العمل المشتركة التي اعتمدت في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والذي ينص على «أن الهدف لهذه المفاوضات هو التوصل إلى اتفاق على المدى الطويل

وصولًا إلى حل شامل من شأنه أن يضمن أن يكون برنامج إيران النووي سلميًّا حصرًا، والتقدم في المفاوضات بوتيرة سريعة حتى الآن وبشكل غير متوقع، يبشر بالخير في المفاوضات حتى الآن لإيجاد حل سريع لهذه الأزمة ولانفتاح آفاق دبلوماسية جديدة».

إن إيران تسعى أيضًا إلى حل القضايا العالقة مع بقية العالم، ولا سيما مع جيرانها المباشرين، وإلى أن يكون هدف بناء الثقة والتعاون حجر الزاوية في سياسة إيران الإقليمية، وهذا مادفع إيران في عام ٢٠١٣ إلى اقتراح إنشاء ترتيبات الأمن والتعاون في منطقة الخليج الفارسي، كقوة إقليمية مسؤولة، وإلى مشاركتها بنشاط في مكافحة التطرف والعنف واحتوائهما من خلال التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف مع الدول في المنطقة وخارجها.

وعلاوة على ذلك، فإن إيران سعت بحكمة إلى إدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة من خلال احتواء الخلافات القائمة والحيلولة دون مزيد من التوترات الناشئة من دون داع، وبالتالي تخفيف حدة التوتر تدريجيًّا ودخولها أيضًا في علاقات مع الدول الأوروبية ودول غربية أخرى بهدف تنشيط توسيع العلاقات بين البلدين. وتستند هذه العملية إلى تطبيع لمبادئ الاحترام المتبادل والمصالح المتبادلة، وتستلزم أن تعالج القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتسعى إيران أيضًا إلى تعزيز العلاقات الودية مع الدول الكبرى الأخرى، مثل الصين، والهند، وروسيا، لكونها رئيسًا لحركة عدم الانحياز حتى عام ٢٠١٥، وتواصل مع القوى الناشئة من الجنوب العالمي حشد إمكاناتها الهائلة إحساسًا منها بمسؤوليتها عن المساهمة في السلام والرخاء العالميين.

ووفق رؤية ظريف فإنّ حملة واسعة النطاق تجري لتصوير إيران مصدرَ تهديد للاستقرار الإقليمي، على الرغم من سجلّ التعاون الدولي الذي تحرص عليه. وتنشط الولايات المتحدة الأميركية في المقام الأول والمملكة المتحدة دبلوماسيًّا لتخويف دول المنطقة ولإنشاء تحالف مناهض لإيران. وهذه الجهود أصبحت محور استراتيجية لإنقاذ سياسات الولايات المتحدة الفاشلة في المنطقة. ووفقًا لصحيفة «وول ستريت» أصبح التحذير من ازدياد خطر إيران على الولايات

المتحدة، نوعًا من الدبلوماسية ونموذجًا لخلق عدو مفترض من قبل الإدارة الأميركية(١).

بالمقابل تظل المؤسسة الدينية في إيران، وعبر منبر صلاة الجمعة، ترى أن الإدارة الأميركية لا زالت تسعى إلى تغيير النظام في إيران، حيث وصف إمام جمعة طهران آية الله أحمد خاتمي، الولايات المتحدة بالراعي الاول للإرهاب في العالم، مؤكدًا أن على الرئيس الإيراني روحاني أن يرد وبشكل قاطع على الرئيس الأميركي عندما يهدد بالخيار العسكري، وقال آية الله خاتمي «إن الفراعنة والمستكبرين في التاريخ كانوا يظنون دومًا أنهم سادة العالم أجمع، وما أميركا إلا مثال بارز على ذلك»، وأضاف: «عندما يهددنا الرئيس الاميركي بالخيار العسكري، فعلى رئيس الجمهورية أن يرد عليه بشكل قاطع، لأنه كان مقررًا أن يتحدث أولئك الأميركيون بشكل منطقي»، وأوضح آية الله خاتمي أن «مقابلة الإساءة بالإحسان لا تشمل التعامل مع الأعداء»، مشيرًا إلى «أن المسؤولين الأميركيين بدءًا من كارتر وصولًا إلى أوباما، كانوا جميعًا بصدد الإطاحة بالنظام، إلا أنهم لم يتمكنوا من إنجاز ذلك بسبب وعي الشعب الإيراني وصموده»، وتابع: «إنهم (الغربيون) أطلقوا على الأقل ثلاثة تهديدات بالخيار العسكري ضد إيران، وفرضوا ثلاث حالات حظر جديدة»، داعيًا الفريق الإيراني المفاوض إلى «أن يدخل المباحثات برؤية أن أميركا عدو حاقد غير جدير بالثقة»، وقال: «لا تخدعكم ابتسامة الأميركان لأنه لا ينبغي أن نثق بالأميركيين وعلى الفريق الإيراني أن يواجه الأميركان بصرامة لأنه يتمتع بدعم شعبي هائل)، وأشار آية الله خاتمي إلى أن إيران كانت ضحية للإرهاب وإذا ما كان العالم يبحث عن الدول التي تساند الإرهاب فالولايات المتحدة هي الدولة الأولى التي ترعى الإرهاب في العالم، على حد قوله»(٢).

---

(١) Mohammad Javad Zarif, Tackling The Iran-US. Crisis: The Need For a Paradigm Shift, Journal of International Affairs, Spring/Summer 2007, Vol. 60 Issue 2, p. 73.

(٢) إمام جمعة طهران: أميركا الراعي الأول للإرهاب في العالم، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، موقع قناة العالم الإخبارية.

في حين كانت معظم الآراء الغربية عند بدء الانتخابات الرئاسية في حزيران/ يونيو ٢٠١٣، تتحدث عن عدم وجود فرصة لفوز روحاني، كما قالت بذلك صراحة صحيفة الواشنطن بوست، وكذلك اتفاق مراكز الأبحاث والرأي والفكر في واشنطن (على سبيل المثال لا الحصر، معهد بروكينغز، راند، كارنيجي، والمجلس الأطلسي وغيرها)، التي توقعت أن الفوز سيكون للمرشح المقرب من قائد الثورة الإسلامية سعيد جليلي، ويؤكد الكاتب Flynt Leverett والكاتبة Hillary Mann Leverett «أن التحليلات المفتعلة حول إيران في الولايات المتحدة الأميركية قد فشلت في فهم إيران طوال أربعة وثلاثين عامًا، وفشلت في فهم أسباب ثورتها عام ١٩٧٩ والتعاطي معها»(١).

ولذلك يدعو أكثر من كاتب أميركي إلى ضرورة الانتعاش الاستراتيجي بأن تبدأ الولايات المتحدة مراجعة شاملة لسياستها مع إيران وكما قام نيكسون باختراق الصين، يمكن الفعل ذاته مع طهران، والتعامل معها(٢).

ثمة تصور بأن انتخاب الشيخ الدكتور حسن روحاني سوف ينعكس على السياسة الخارجية الإيرانية في أهم القضايا التي سوف نوردها لاحقًا.

العلاقات الإيرانية مع الغرب

هناك ثلاث مدارس فكرية في النظام السياسي الإيراني فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية وهي(٣):

المدرسة الفكرية الأولى: «تعتقد هذه التي ينتمي إليها السيد الخامنئي أن الولايات المتحدة الأميركية لا يمكن أن تتخلى عن سياساتها القائمة على الهيمنة،

(١) Flynt Leverett, Hillary Mann Leverett, Going to Tehran Why America Must Accept the Islamic Republic of Iran, A metropolitan book henry holt and company, New York, 2013, p. 399.

(٢) المصدر نفسه ص ٤٠٢.

(٣) حسين موسيان، مستقبل العلاقات الإيرانية الأميركية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤، على الرابط:

studies.aljazeera.net/files/iranfuturerole/2014/03/208908794.htm

ونتيجة لذلك فإن جمهورية إيران الإسلامية ترفض هذه الهيمنة الأميركية، وتعتقد أن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة هو إسقاط النظام القائم في إيران وإقامة نظام جديد، مثل نظام الشاه الذي كان يقبل العلاقة بين (الراعي والعميل)، وبسبب عدم الثقة العميقة تجاه الولايات المتحدة الأميركية؛ فإن دعاة هذه المدرسة ينظرون بمنتهى الريبة إلى أية جهود مصالحة ترعاها الولايات المتحدة الأميركية؛ ولكن هذه المدرسة أيضًا لا ترفض رفضًا قاطعًا انفراج العلاقات بين البلدين»[١].

وحيث أن السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية تأسست على معارضة الولايات المتحدة الأميركية بصفتها سلطة مارست وصاية سابقة مباشرة على البلاد، بل بصفتها رمزًا للإمبريالية والاستكبار العالمي، وفق وجهة نظر تلك المدرسة، لذلك ثمة اعتقاد عند انصار هذه المدرسة بأن الأميركيين ليسوا على استعداد لتقديم أي تنازلات أقلَّ من تغيير النظام الإسلامي.

المدرسة الفكرية الثانية: «ترى أن هناك عداءً متأصلًا بين نظام إيران الإسلامي والغرب، ويقولون: إن الطريق إلى النجاح الكبير هو المقاومة؛ حتى تعترف الولايات المتحدة الأميركية بإيران، وتحترم هويتها كما هي، ومن وجهة نظرهم فإن التفاوض مع الولايات المتحدة الأميركية يعني قبول الهزيمة؛ ولهذا يجب اعتبار ذلك خطًّا أحمر»[٢]، ونعتقد ان ماحصل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، واحتجاز الرهائن الدبلوماسيين في سفارة الولايات المتحدة لمدة ٤٤٤ يومًا سبب صدمة لاتزال حاضرة في أذهان تلك المدرسة.

أما المدرسة الفكرية الثالثة: «فيتفق ممثلوها مع فكرة أن الولايات المتحدة الأميركية تسعى إلى تغيير النظام إذا استطاعت إلى ذلك سبيلًا، ومع ذلك فإنهم يعتقدون أن هناك مصالح مشتركة كثيرة، وأن هذه المصالح المتبادلة تعاني

(١) حسين موسيان، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

من العراقيل نتيجة للعلاقات العدائية بين البلدين، وعلى سبيل المثال يرون أن الارهاب والتطرف يمثلان عدوًّا مشتركاً وخطيرًا لكل من إيران والولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في المنطقة»[1] وهذا الاتجاه يؤكد أن دائرة المخاطر على الطرفين تفرض عليهما التعاون.

يؤكد مستشار الأمن القومي الأميركي ووزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية الأسبق هنري كيسنجر، في كتابه الجديد «النظام العالمي» وفي فصل خاص عن منهجية التعامل الأميركي مع إيران، جهل العالم الغربي ومنهم الأميركي بالتعامل مع إيران، فيقول «إن ثورة آية اللّه الخميني في القرن العشرين ضد نظام الشاه صُورت على أنها حركة معارضة تطالب بالديمقراطية والمساواة الاقتصادية في الجوانب التي فشل فيها نظام الشاه، ولكن تبين فيما بعد أنها جاءت بتصورات أكبر وأعمق، لشكل موازين القوى، ما قبل عصر وستفاليا»[2].

ولا أعلم معنى حديث كيسنجر (٩١ عامًا) إذا اعتمدنا التفسير العصري والمنطقي لعلاقة إيران بشكل الدولة الحديث ووفق منطق تعدد الأقطاب في إطار العلاقات الدولية، وما علاقة معاهدة وستفاليا التي جاءت لمعالجة شكل الدولة القومية في أوروبا، بسياسة إيران الخارجية، تلك المعاهدة التاريخية التي استفاد من خلالها بعض الدول أكثر من غيرها، وحازت خلالها هولندا وسويسرا الاستقلال وأصبحت فرنسا قوة عظمى، وانعكست سلبًا على ألمانيا، وما علاقة شكل هذا النظام القديم بما يجري اليوم في عصر العولمة.

ثم يستدرك لاحقا بالقول «ضرورة فتح نهج جديد للعلاقات الأميركية ـ الإيرانية، مع تطور التفاوض في البرنامج النووي الإيراني، وكثيرًا ما يستشهد بمثال العلاقات السابقة بين الصين والولايات المتحدة الأميركية وتطورها من العداء،

---

(١) حسين موسيان، مصدر سابق.

(٢) Henry Kissinger, World Order, Penguin press, New York, 2014, p. 152.

إلى القبول المتبادل، ثم إلى التعاون خلال مدة قصيرة نسبيا عام ١٩٧٠»[١]، وكأن كينسجر هنا يحاول التذكير بدوره السابق في موضوع العلاقات مع الصين الشعبية، ودبلوماسية البينغ - بونغ.

ويقول من «حيث المبدأ يجب على الولايات المتحدة الأميركية التفاهم مع إيران على أساس الفهم الجيوسياسي، وفق مبادئ وستفاليا، وتطوير مفهوم التوافق وفق النظام الإقليمي[٢]، والولايات المتحدة الأميركية بشكل عام كما يرى كيسنجر، بحاجة إلى إيجاد دور متوازن في الشرق الأوسط وفي طبيعة علاقاتها مع «إيران، والكيان الاسرائيلي»، لكونها، وفق كينسجر، لا تتحيز إلى طرف مقابل طرف آخر، ولكي لا تنجذب إلى استراتيجية متناقضة الأطراف، لتتمكن الولايات المتحدة الأميركية من أن تكون عاملًا حاسمًا، «ما إذا كانت إيران سوف تنتهج طريق الإسلام الثوري، أو الأمة العظيمة المشروعة وفق نظام وستفاليا»[٣]، وبالتالي، وفق كيسنجر على الولايات المتحدة أداء هذا الدور وليس الانسحاب.

حيث إن للولايات المتحدة الأميركية ثوابت سياسية في إيران تعكسها حقائق سياسية واستراتيجية تنطلق من مصالح أميركية ثابتة، فهذه المصالح لم تعتمد على شخصية واحدة. ففي أثناء الحرب الباردة كانت مصلحة الولايات المتحدة تقتضي المحافظة على استقلال إيران بعيدًا عن الخطر السوفيتي، وابتداءً من القرن التاسع عشر، حاولت بريطانيا الدفاع عن إيران من أجل الوصول إلى الهند والطرق البحرية المؤدية إليها دون وقوع أجزاء كبيرة من إيران تحت السيطرة الروسية كما جرى مع دول آسيا الوسطى المجاورة التي احتلها القياصرة، ولولا تدخل الولايات المتحدة في عام ١٩٤٦، لكان إقليم أذربيجان شمال غربي إيران وقع تحت السيطرة السوفيتية تمهيدًا لتقسيم البلاد، وخلال

---

(١) Henry Kissinger, World Order, Penguin press, New York, 2014, p. 165.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

الحرب الباردة ساعدت إيران في مقاومة السوفيت في أفغانستان والتغلغل إلى الشرق الأوسط، وعليه نرى أن المصلحة الأميركية سارت مع أهداف إيران في الاستقلال، حيث كان هناك اعتقاد عند صانعي القرار في الولايات المتحدة في تلك الحقبة أن الشاه دعم الولايات المتحدة دعمًا عميقًا أيام الحرب الباردة، وأن حافز الولايات المتحدة لم يكن العاطفة بقدر تقدير الأهمية الجغرافية لإيران ومواردها والتعداد السكاني لها[1]، بهذا المعنى يقول مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق هنري كيسنجر: «لا يوجد حافز جيوسياسي أميركي للعداء بين إيران والولايات المتحدة الأميركية، غير أن إيران مستمرة في توفير الأسباب التي تبقي أميركا بعيدة عنها»، فقد عبرت الولايات المتحدة من خلال العديد من الإدارات عن استعدادها لتسوية العلاقات مع إيران. ويمكن لإيران لعب دور حيوي وحاسم أحيانًا في الخليج وفي العالم الإسلامي، «ولا تحتاج الحكومة الأميركية الحكيمة إلى أية توجيهات بشأن الرغبة في تحسين العلاقة مع إيران»[2]، ويردف كيسنجر قائلًا: «هناك أوقات يتعين فيها أن تكون المصالح الاقتصادية مستعدة للخضوع للمصالح الأمنية الأوسع، والزعامة الأميركية ضرورية للتوصل إلى هذه المقايضة. الشركات الأوروبية الأميركية المقيمة في أوروبا تخضع للجزاءات التي أجازها الكونغرس الأميركي ضد منتهكي العقوبات، فمن الصعب تبرير تطبيق قوانين خارج حدود الأراضي الأميركية على الحلفاء، وهذا يتطلب إعادة النظر في الموقف»[3].

السياسة الأميركية تولي إيران الاهتمام لأسباب متعددة منها أن لإيران تأثيرًا كبيرًا في منطقة بحر قزوين ووسط آسيا نتيجة اضمحلال النفوذ الروسي. من هذا

(١) هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢. ص ١٩٧-١٩٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

المنطلق تعد إيران لاعبًا جيوستراتيجيًّا[1]، كما أن إيران تعد محورًا جيوبوليتيكيًّا مهمًّا، يوفّر دعمًا مثبتًا للتنوع السياسي الجديد في آسيا الوسطى، وذلك بسبب تحكمها بالساحل الشرقي من منطقة الخليج العربي، وتعد حاجزًا أمام أي تهديد روسي على المدى البعيد[2]، كما أن هناك موضوع المنافسة في البلقان الأوراسية التي تدور بين دول ثلاث متجاورة هي روسيا الاتحادية وتركيا وإيران مع فرضية احتمال دخول الصين كمنافس رئيس في نهاية الأمر[3]، لذلك يتحدث بريجنسكي في كتابه «رقعة الشطرنج الكبرى» عن البلقان الأوراسية محددًا تسع دول: كازاخستان وطاجاكستان وتركمانستان وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا وأفغانستان، مضافًا إليها تركيا وإيران. هذه الدول التي لها دور جيواستراتيجي في المنطقة المذكورة، وتركيا وإيران من وجهة نظر بريجنسكي هي أكثر أهمية وحيوية من الدول الأخرى في المجالين السياسي والاقتصادي، كما أن كليهما يعد منافسًا للآخر على النفوذ الإقليمي داخل البلقان الأوراسية، وبذلك يكون كل منهما لاعبًا جيوستراتيجيًّا مهمًّا في المنطقة، كما أن إيران ليست مهمة لدورها كلاعب جيواستراتيجي فحسب بل لكونها محورًا جيوبولتيكيًّا أيضًا تكتسب ظروفها الداخلية أهمية حاسمة في مصير المنطقة، وتعدّ قوة متوسطة الحجم لها تطلعات إقليمية قوية، ولهذه الأسباب، بدأت الإدارة الأميركية تبحث عن السبل الكفيلة للتقارب مع إيران. وفي هذا الشأن يقول كيسنجر: «تقتضي الدبلوماسية التقليدية ضرورة تحسين العلاقات إما مع العراق، وإما مع إيران بحيث تشكل إحدى هاتين الدولتين جزءًا من توازن القوى في المنطقة.. وفي الوقت نفسه إذا ضم الحلف إليه طرفًا واحدًا من دون تقديم مقابل فإنه لن يحظى بمساندة الرأي العام.. ينبغي بذل مجهود رئيس للتوصل إلى إجماع لدى الدول ذات

(١) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الدار الأهلية للنشر، عمان ١٩٩٩، ص ٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٣) المصدر نفسه.

التوجه الأطلسي على أن تعمد الدبلوماسية إلى ممارسة ضغوط معقولة وتتفق على مقترحات تتعلق بإيران وباتباع سياسة ثابتة ومتماسكة وتصالحية. وإن اتخاذ إيران قرارًا بإجراءات ملموسة يمثل الأساس الوحيد الذي يُعتمد عليه من أجل علاقة تعاون بعيدة المدى».

وربما يعتقد أن الرغبة الأميركية في تحسين العلاقات مع إيران، أصبحت أكثر إلحاحًا منذ أن فاز محمد خاتمي في الانتخابات التي جرت في إيران في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، وهو صاحب وجهات نظر فكرية من الحضارة الغربية، يقول في هذا الشأن، «يُفصَل بين الحضارة الإسلامية القديمة أو حضارة المسلمين على الأصح)، وبين حضارتنا المعاصرة، (حضارة الغرب)، وهي حضارة إيجابياتها ليست بالقليلة وسلبياتها ليست بالأقل وكانت إيجابيات حضارته وسلبياتها حقيقة قائمة يتأثر بها على نحو ما مصير البشرية جمعاء»[١]، ويردف خاتمي قائلًا: «فقد رأى البعض في الغرب تجليًا من تجليات الشيطان وبؤرة للخبث والفساد، فأوصوا بإيصاد كل الأبواب بوجهه صونًا لفكرنا وحياتنا من التلوث، غافلين أن الحضارة الغربية أمر واقع ذو جذور في التاريخ متسع باطّراد، نشأ في سياق ويتحرك في سياق، وأن رفض الحضارة الغربية والزراية عليها لا يغيران من واقع وجودها وقيامها شيئًا ولا يقلّلان من نفوذها وتأثيرها في مجتمعنا وحياتنا وهو ما نشهده كل يوم»[٢]، فضلًا عن ذلك، فقد أشار خاتمي في اجتماع الدورة الثامنة لمؤتمر القمة الإسلامي في طهران إلى حوار الحضارات، ناهيك بشمول خطابه أمورًا تؤكد على الحوار الثقافي بين الأمم[٣]، وقد أكد خاتمي الموضوع نفسه في أثناء كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين

(١) د. محمد خاتمي، مدينة السياسة فصول من تطور الفكر السياسي في الغرب، دار الجليل، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٣) هنري كيسنجر، هل أن أميركا بحاجة إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، مصدر سابق، ص ٢٠.

عام ١٩٨٨ [١] وأكثر من هذا فقد استخدم خاتمي تعبير الشعب الأميركي العظيم كمبادرة منه للتقارب من الولايات المتحدة الأميركية[٢]، وفي هذا الشأن، بعث خاتمي برسالة إلى الأميركيين جاء فيها: فإذا كان القرار الأميركي يؤخذ في واشنطن، وليس في تل أبيب، فإن المصالح القومية للأمة الأميركية لا تبرر مطلقًا استمرار القطيعة بين الأمتين الأميركية والإيرانية، ناهيك بانعدام الحوار بينهما[٣]، وقد كشف خاتمي، شروط نجاح أي حوار، سواء أكان مباشرًا أو غير مباشر بين واشنطن وطهران بقوله: إن على الولايات المتحدة إذا ما أرادت أن تفتح ثغرة حقيقية في جدار انعدام الثقة المزمن بين الجانبين، أن تتخلى قبل كل شيء عن سياسة اعتبار الدول الأخرى أقل منزلة منها،، وفي غير ذلك فإن أي حوار لن يكون مجديًا ولن يفضي إلى نتائج إيجابية»[٤]، وهناك سياسة الحذر من قبل الولايات المتحدة تجاه إيران، هذه السياسة لها علاقة[٥] بـ:

١- وجود الخلافات بين وجهات النظر الأميركية والإيرانية.

٢- من الممكن أن يمارس الكيان الإسرائيلي ضغوطًا على الإدارة الأميركية اعتقادًا من هذا الكيان بأن إيران تشكل مصدرًا من مصادر تهديد أمنه القومي.

ولا يمكن مقارنة خاتمي بالشيخ حسن روحاني، لأننا نعتقد أن المقارنة غير صحيحة رغم تقارب التوجهات والظروف، فقد انتهت حقبة خاتمي على مستوى الخطاب، لكن حتى الخطوات العملية الأخيرة، تبدو قد تمّت على مستوى التفويض من قبل المرشد بشكل واضح وعملي.

---

(١) د. محمد السعيد جمال الدين، (حوار الحضارات في الخطاب السياسي الإيراني)، مختارات إيرانية، العدد ١٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، أيار/مايو ٢٠٠١، ص ٦١.

قارن مع خطاب الشيخ حسن روحاني في الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠١٣.

(٢) محمد صادق الحسيني، الخاتمية، المصالحة بين الدين والحرية، مصدر سابق، ص٢٢ ومابعدها.

(٣) محمد صادق الحسيني، مصدر سابق، ص ٢٧٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٩.

وعلى الرغم من العداء ضمن دبلوماسية الصوت العالي بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران فقد أعطى القادة الإيرانيون مؤشرات عديدة منذ نهاية عام ٢٠٠٥، على رغبتهم في فتح قنوات لمفاوضات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة لبحث المسألة النووية والمسائل الأخرى العالقة بين البلدين[١]، بالمقابل يتعرض أوباما لضغوط من أعضاء مجلس الشيوخ الصقور مثل جون ماكين وماركو روبيو ليندسي غراهام وروبرت منديز، وسيحاول إقناع إيران بالتمسك بوعودها، ويقف أوباما أمام مفترقين: إما انتظار ما ستعود عليه سياسة الليونة مع إيران من مكاسب، وإما العودة إلى النهج المتشدّد في السياسة الحالية مع خيبة أمل من الأداء الإيراني. بالمقابل يواجه حسن روحاني نصيبه من الصعوبات وهو يحتاج إلى منع التصريحات الاستفزازية من داخل منظومة الحكم[٢].

وعلى الرغم من وجود زعم وادعاء أميركي بأن الشيخ حسن روحاني فاوض الولايات المتحدة الأميركية بنفسه أيام أزمة الرهائن في طهران عام ١٩٨٦ [٣]، لكن ثمة دعوات أميركية تنادي بالحوار مع إيران بعد صعود الرئيس روحاني

(١) د. نزار عبد القادر، مصدر سابق، ص ٤٤١.

أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني، أن «قضية العلاقة بين إيران وأميركا مسألة معقدة وليست بسيطة وسهلة وهي جرح قديم يجب أن نجد له حلًا»، وقال: «نحن لا ننوي استباق الأمور منعًا للتجاذب والمواجهة. فالعقل السليم يحكم بأن الشعبين والبلدين يجب أن يفكروا بمستقبلهم أكثر وأكثر ويجدوا حلًا لمسائل سابقة، ولكن أي حديث مع أميركا يجب أن يكون من خلال الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وأن يكون هناك تساوٍ، وظروف ملائمة»، ولفت إلى أن الأميركيين كما جاء في بيان الجزائر يجب أن لا يتدخلوا بالشؤون الداخلية الإيرانية، وأن يعترفوا بحق الشعب الإيراني وخاصة بالملف النووي، وأن لا تكون سياساتهم من عين واحدة او سياسة الضغط واستعمال القوة ضد إيران، وفي هذه الظروف سنمهد الأرضية عندما نشعر بأن هناك حسن نية»، مشيرًا إلى أن «الحكومة الجديدة لن تتخلى عن حقوق الشعب الإيراني المحقة ونحن مستعدون بذلك لتخفيف التوتر والوصول إلى التفاوض». وحول العلاقات مع بريطانيا، قال الشيخ روحاني: ينبغي حل المشاكل بين لندن وطهران بالعقلانية وعلى أساس الاحترام المتبادل. ليس لدينا مشاكل مع أية دولة نعترف بها وبسياستها. انظر: وكالة فارس الإيرانية.

(٢) Sermin Przeczek, OP.CIT, p. 65.

(٣) See: Shane Harris, When Rouhani Met Ollie North, and strung the White House along to get more weapons, foreign policy, September 26, 2013.

للرئاسة. فقد أوضح «رايان كروكر» سفير الولايات المتحدة الأميركية الأسبق في أفغانستان والعراق أهمية الحوار مع إيران، واعتبر السفير الأميركي «أن الحوار مع طهران هو الذي قاد إلى تفاهمات مهمة، وكذلك اتفاقات ضمنية حول القضايا الأمنية المختلفة فى أفغانستان، لكن تصريحات الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش حول محور الشر عام ٢٠٠٢، والذى اختتمها بالقول إن (الولايات المتحدة لا تزال فى حالة عداء صريح مع إيران على الرغم من تعاون القيادة الإيرانية مع جهود الحرب الأميركية»، لكن كروكر يشير إلى حدوث حوارات فيما بعد حول العراق أسفرت عن ترتيبات مهمة أفادت الولايات المتحدة الأميركية والعراق والمنطقة، وعدّ كروكر إيران لاعبًا عقلانيًّا يجيد فنون اللعبة[١].

لذلك تبقى سياسة الحوار مع طهران متغيرًا جديدًا في السياسة الأميركية تجاه الملفات العالقة، ولكنها لا تزال متغيرًا نظريًا على مستوى الخطاب السياسي لم تصاحبه خطوات تنفيذية في الولاية الأولى للرئيس باراك أوباما الذي لم يقدم تفاصيل أو خطوات محددة بشأن سياسته تجاه إيران، واكتفى بالتأكيد على أن الحوار سيكون محور هذه السياسة[٢]، لكن حسب الرؤية الإيرانية فان التطورات السورية ومجيء الرئيس روحاني، شكّلا عنصرًا ضاغطًا على الغرب للحوار مع إيران، ويعتقد بعضهم أن هناك فرصة تاريخية لتحقيق التقارب بوجود أوباما وروحاني وفي ظل ظروف حسّاسة، على الرغم من أن أوباما لم يكن مهتمًّا بإنجاز الانتصار الدبلوماسي الذي سعى إليه بل عمد إلى فرض العقوبات التي كان يأمل تجنّبها، وعلى الرغم من التواصل واسع النطاق، والفوائد الاستراتيجية الواضحة، والفرصة غير المسبوقة للحوار، وجد أوباما نفسه في الولاية الأولى في علاقة مواجهة مع إيران[٣].

(١) See: Ryan C. Crocker, Talk to Iran, It Works, The New York Times November 3, 2013.

(٢) أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأميركية وأزمات الانتشار النووي الحالة الإيرانية ٢٠٠١-٢٠٠٩، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص ٢٤٥.

(٣) تريتا بارسي، إيران والمجتمع الدولي، القصة الكاملة للمناورات السياسية وحقائق المفاوضات حول الملف النووي الإيراني، ترجمة زينة إدريس، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٧٧.

المدرسة الواقعية التي ينتمي اليها الرئيس الأميركي باراك أوباما، تحدثت بشكل مسبق عن نية أميركية لتغيير سياستها اتجاه إيران، وحاولت إدارة المحافظين الجدد بشتى الطرق أن تنأى بنفسها عن الحوار الدبلوماسي المباشر، لكن ربما بسبب التعقيدات الإقليمية اقتنع صناع القرار في الولايات المتحدة الأميركية بأن التفاوض أمر لا بد منه، لا سيما بعد حرب العراق وأفغانستان وعجز الإدارة الأميركية عن تحقيق أهدافها، وبأن الدرس الرئيس الذي ينبغي استخلاصه بعد قيام الحربين في المنطقة، هو أن الولايات المتحدة الأميركية سوف تفشل بكل معنى الكلمة في حربها على الإرهاب، اذا لم تستعن بأحد الاطراف المحورية في المنطقة بل الأساسية وهي إيران[1]، ولذلك يصر الكثير من المتابعين اليوم على ضرورة تبني سياسة فتح الأبواب لمفاوضات مباشرة وغير مشروطة وشاملة على مستويات دبلوماسية رفيعة. ومن أيد هذه الفكرة (غاري سيك الذي عمل في قضية إيران في مجلس الأمن القومي الأميركي في زمن فورد وكارتر وريغان) رأى أن منهج العقوبات الصارمة لم يتمكن من إيجاد أي حل، وفق نظرهم بل زاد الامر سوءًا[2].

حتى أن قائد الثورة السيد علي الخامنئي وصف المفاوضات الأخيرة بين طهران ودول الـ٥+١ حول الملف النووي الإيراني بانها كشفت العداء الذي تكنه الولايات المتحدة الأميركية لإيران وشعبها، وأوضح السيد الخامنئي أن «أعداء الثورة واقفون اليوم أيضًا بكل قواهم ولم يتخلوا عن عدائهم لكنهم سيتراجعون لو اضطروا إلى ذلك»، ونبه السيد المرشد إلى أن «النصيحة الدائمة للمسؤولين هي الاهتمام بالطاقات الداخلية لحل المشاكل ولا ينبغي عقد الأمل على الخارج»، واعتبر قائد الثورة أن «الأعداء لم يعرفوا الشعب الإيراني قط، وهم يتصورون أنه استسلم أمامهم بسبب ضغوط الحظر والحصار الاقتصادي، لكنهم مخطئون»، وأضاف أن «إحدى ثمار المفاوضات الأخيرة هي انكشاف

(١) د. محمود مونشيبوري، العلاقات الأميركية ـ الإيرانية نحو تبني واقعية جديدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص ٣٧.

(٢) المصدر نفسه، ٢٦.

عداء أميركا لإيران وشعبها والإسلام والمسلمين»[١].

والمفاوضات ما زالت جارية ومستمرة، والمفاوضون الأميركان والأوروبيون يتحدثون عن تفاؤل حذر للوصول إلى اتفاق شامل، فيما تمارس إيران أقصى درجات ضبط النفس في التصريحات العلنية، على أمل تعزيز مناخ جديد، وكان آية اللّٰه السيد الخامنئي وصف المحادثات النووية بأنها جزء من الصراع بين القتال والتسوية[٢].

ووفق وزير الدفاع الأميركي السابق «جون بانيتا» ورئيس جهاز CIA، ففي أوائل عام ٢٠١٢، كانت القيادات الإسرائيلية قد بدأت تتحدث على نحو متزايد عن البرنامج النووي الإيراني ودار حديث إيراني مستمر بضرب مصالح الكيان الإسرائيلي في حال تعرضت مصالح إيران للخطر، وبالتالي فإن الأمور كانت تتجه نحو الصدام[٣].

حتى أن مساعد الرئيس أوباما والمفاوض الأميركي «دينس روس» يرى أن من الصعوبة التوصل إلى اتفاق شامل على وجه التحديد لأنه يتعلق بالتراجع عن قدرات قائمة بالفعل وكان الاتفاق المؤقت في الأساس، عبارة عن استراتيجية «سقف مقابل سقف»، أي أن إيران تضع سقفًا لبرنامجها، عبر عدم زيادة عدد أجهزة الطرد المركزي أو مخزون اليورانيوم المخصب الذي تملكه عند مستوى ٥٪. بالمقابل وعدت الولايات المتحدة الأميركية بعدم تبنّي أي عقوبات جديدة في الستة أشهر المقبلة مع تخفيض العقوبات التي تتعلق بالبتروكيماويات والسماح لإيران بالحصول على ٤,٢ مليارات دولار من الأموال المجمدة سابقًا، وبالتالي فإن تبني منهجية «سقف مقابل سقف» لم يكن أمرًا سهلًا ولكنه أقل صعوبة من تبني منهجية «التراجع مقابل التراجع». ويتفق روس مع رؤية الرئيس أوباما ووزير

(١) صحيفة السفير، السيد خامنئي: نتفاوض مع الشيطان لدفع شره، بتاريخ ١٠-٠١-٢٠١٤.
http://www.saidatv.tv/news.php?go=fullnews&newsid=58674

(٢) Henry Kissinger, World Order, op. cit, p. 166.

(٣) Leon Panetta, Worthy Fights with Jim Newton. a memoir of Leadership in War and Peace, penguin press, new York, 2014, p. 403.

الخارجية جون كيري في أن ممارسة ضغوط إضافية الآن من شأنها أن تقوض جهود الرئيس روحاني، وتعطي الإيرانيين مبررًا للانسحاب من المفاوضات بين الطرفين[١].

البرنامج النووي ومفاعل السياسة

تشير الدلائل إلى تقدم إيران في إنتاج أسلحة نووية، ويؤكد بعضهم دعاوى طهران بأنها لا تسعى إلى حيازة القنبلة، لأن الإسلام يحرّم أسلحة الدمار الشامل، وأثناء الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات من القرن الماضي، قام العراق باستخدام الأسلحة الكيماوية في بعض المعارك، ولكن الإيرانيين لم يردوا بالمثل لأن آية اللّه الإمام الخميني كان يعتبر أن هذه الأسلحة ينبغي تحريمها طبقا للشريعة الإسلامية[٢]، وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٣، أصدر مرشد الثورة الإسلامية في إيران، السيد علي الخامنئي، فتوى شفوية تحرم إنتاج أسلحة الدمار الشامل بأي شكل من الأشكال. من هذا المنطلق، أكدت إيران أنها لا تسعى إلى حيازة القنبلة، كون الإسلام يحرم أسلحة الدمار الشامل[٣].

من ناحية أخرى، أكد آية اللّه السيد علي الخامنئي، في خطاب له حول موضوعات عدم الانتشار النووي، مخاطر إنتاج أو تخزين أسلحة نووية، مضمّنًا كلامه موقف الشريعة الإسلامية التي تحظر استخدام هذه الأسلحة وتعتبرها حرامًا[٤]، ويبدو أن الولايات المتحدة والدول الغربية تنظر إلى فتوى آية اللّه علي الخامنئي نظرتين: الأولى أن هذه الفتوى تعد ضمانًا لعدم رغبة إيران في إنتاج الأسلحة النووية، والثانية، أنها تنمّ عن نجاح الغرب والولايات المتحدة في ممارسة الضغوط على إيران، ولعل هناك مجموعة من الدوافع التي تدفع إيران إلى الحصول على الطاقة النووية، من بينها كيفية الحصول على الطاقة الكهربائية

(١) Dennis Ross, How to Solve Obama's Iran Dilemma, The Washington Institute, 26-1- 2014.

(٢) د. فوزي درويش «الفتوى النووية، الدين والسياسة في استراتيجية الانتشار النووي الإيراني»، مختارات إيرانية، العدد، ١٣٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ص ٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨-٩.

(٤) المصدر نفسه.

أمام حاجات الاستهلاك المحلي للطاقة، ورغبة إيران في الاحتفاظ بالنفط والغاز كمصدر أساس لتوفير العملات الصعبة[١]، لكن في هذا الشأن، يقول ريتشارد هاس: إن من السذاجة أن نصدق أن إيران، البلد الذي ينعم باحتياطات هائلة من الغاز الطبيعي وثاني أكبر احتياطات النفط في العالم، تحتاج حقيقة إلى الطاقة النووية لتوليد الكهرباء[٢]. لكن وجهة النظر هذه تناقض الرأي الذي تمسك به وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر، والذي وقع المذكرة ذات الرقم ٢٩٢، التي فسرت آنذاك بأنه تم التحضير لاتفاق تجاري محض بين الشركاء. وهذا الوضع يبين بجلاء مبدأ الكيل بمكيالين، فالمنطق بسيط إلى حد البدائية: إن كانت الدولة حليفة للولايات المتحدة الأميركية، فكل شيء مسموح لها، بما في ذلك بناء السلاح النووي، بحيث يتم اعتباره محض تجارة، لكن ما إن تتغير سياسة هذه الدولة ولا تعود حليفة للولايات المتحدة الأميركية، حتى تكون أي بحوث في مجال تخصيب اليورانيوم من أجل بناء السلاح النووي، وتصبح الطاقة النووية كمالية اقتصادية للدولة المعنية[٣].

لهذا ترى إيران أنه يمكن الاستفادة من حقها الطبيعي وفق القانون الدولي باستخدام البرنامج النووي للأغراض السلمية، وأن الدوافع النووية قائمة على أسس علمية واقتصادية رافضة الشكوك الغربية بوجود دوافع عسكرية، ولذلك صرح السيد المرشد أمام مجلس الخبراء في آذار/مارس ٢٠٠٦ بأن (القدرة العلمية هي أساس القدرة الاقتصادية والسياسية، وأية دولة لا تمتلك طاقة كهربائية، ولا تعتمد الطاقة النووية ستواجه مشكلة أساسية، لذا فالطاقة النووية احتياج حقيقي، وعلى المسؤولين أن يستثمروا في التحرك باتجاه التقنية)[٤].

---

(١) د. أحمد نوري النعيمي، مصدر سابق، ص ٣٦٤.

(٢) ريتشارد هاس، الفرصة ـ لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة أسعد كامل إلياس، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧، ص ١٣٠.

(٣) فيض اللايبف، إيران القوية بين مصالح روسيا وهواجس العرب، شؤون الأوسط، العدد ١٢٨، شتاء ٢٠٠٨، بيروت، ص ٦٠.

(٤) عامر عباس، البرنامج النووي الإيراني في ضوء القانون الدولي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٧٥.

فيما يعرف الرئيس روحاني الدبلوماسية بأنها فن فهم منطقة... وتقدير قوتها ومكانتها، وإيجاد الفرص لاستغلال الأوقات الحرجة، ولقد قدم هذا التعريف في أحد كتبه، عام ٢٠٠٩ [١]، فقد سعى إلى تخفيف حدة التوتر مع المجتمع الدولي في محاولة للانتقال من الجو الأمني المتوتر معها إلى التفاعل مع الساحة العالمية في المجالات السياسية والاقتصادية، وهذا ما دعا اليه في خطاب عام ٢٠٠٦، قائلاً «لا نريد أن تتوتر علاقاتنا الدولية فعندما كان الفريق النووي السابق يتفاوض مع أوروبا، كان الهدف هو الحفاظ على التكنولوجيا النووية وفي الوقت نفسه الوصول إلى اتفاق اقتصادي شامل مع الاتحاد الأوروبي وتغيير الجو الأمني تدريجًا إلى أجواء سياسية واقتصادية.. والسؤال هو: كم من الوقت لدينا ليدفع اقتصادنا ثمن توتر علاقاتنا السياسية والأمنية مع الغرب.... ألم يحن الوقت لتغيير الأجواء في البلاد وعدم دفع مثل هذا الثمن الباهظ الذي يرتبه علينا الجو الأمني المشحون؟».

في كتاب مذكراته عام ٢٠١١ لخص روحاني ديناميكية هذه المرحلة:

إن أبرز اهتماماتنا في هذه المرحلة هي حماية أسرار الدول وشرف النظام وسلطته. وفي الوقت نفسه بناء الثقة في علاقاتنا بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ودول مختلفة من العالم. ودرس فريق العمل المختص بالشؤون النووية الخطوات الواجب اتخاذها بحكمة وعناية والتعاون الدبلوماسي في هذا المجال مع المستويات الديبلوماسية المختلفة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونقول لأولئك الذين يسألون أنفسهم عن أسباب التعليق الطوعي المؤقت لبعض الأنشطة النووية في هذه الفترة: إن الإنجازات النووية شملت الانتهاء من بناء منشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان وبناء أجهزة الطرد المركزي ومفاعل الماء الثقيل في أراك. واستمر النشاط لبناء مفاعل ٤٠ ميغاواط. كما انتهينا من بناء منشأة تحت الأرض في ناتنز ومن إنتاج الكعكة الصفراء)[٢].

---

(١) Hassan Rouhani, Andishahha-ye Siyasi-e Islam (Islamic Political Thought), vol. 2 (Tehran: Intisharat-e Kumayl, 2009), p. 62.

(٢) Steven Ditto, Reading Rouhani The Promise and Peril of Iran's New President, The Washington Institute for Near East Policy, 2013, p. 41.

الجديد المهم هو تحويل ملف التفاوض النووي في بداية تسلم روحاني الرئاسة من المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني إلى وزارة الخارجية، لكي يصبح التفاوض الدبلوماسي من حصة وزير الخارجية محمد جواد ظريف[1].

وهذا الانفراج انعكس بشكل واضح في المواقف الدولية التي صدرت بعد فوز الرئيس روحاني مثل تصريح منسقة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي «كاثرين أشتون» بأن فوز روحاني قد يسمح بالتوصل إلى حل دبلوماسي سريع للملف النووي الإيراني، وقالت في بيان لها «تمنياتي لروحاني بالنجاح في تشكيل حكومة جديدة وفي مسؤولياته الجديدة، أنا ما زلت عازمة بقوة على العمل مع القادة الإيرانيين الجدد من أجل التوصل سريعًا إلى حل دبلوماسي للمسألة النووية».

كما أعلنت الولايات المتحدة أنها مستعدة للتعاون مباشرة مع طهران حول ملفها النووي، وجاء ذلك على لسان كبير موظفي البيت الأبيض، وأعلنت الولايات المتحدة أنها مستعدة للتعاون المباشر مع طهران حول ملفها النووي من أجل إيجاد حل دبلوماسي.

كما علق وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس، بأن بلاده «مستعدة للعمل معه، وخصوصًا حول الملف النووي، وانخراط إيران في سورية»، لكن الكيان

(١) ولد في السابع من كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٩ وسط عائلة دينية تقليدية في طهران، درس المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ولكنه وقبل انتهاء المرحلة الثانوية شدَ الرحال إلى الولايات المتحدة الأميركية لمواصلة دراسته على خلفية الظروف السياسية والأمنية آنذاك، بدأ دراساته العليا عام ١٩٧٧ في جامعة سان فرانسيسكو - فرع العلاقات الدولية، وحاز شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية والقانون الدولي من جامعة دنفر الأميركية (١٩٨٨)، تقلد ولأعوام طويلة مناصب تنفيذية حساسة في وزارة الخارجية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: نائب وزير الخارجية للشؤون القانونية والدولية (عشر سنوات) - مندوب إيران الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك (خمس سنوات)، ومن أهم المواقع التي شغلها: رئيس اللجنة القانونية في الجمعية العامة للأمم المتحدة - رئيس اللجنة الثقافية في اليونسكو - عضو كبار القانونيين المعنيين بتعديل ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي- رئيس لجنة نزع السلاح في المنظمة الدولية - وكذلك تمتد خبرته في التدريس لأكثر من عقدين حيث عمل أستاذا محاضرًا في كلية العلاقات الدولية وكذلك كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة طهران وله العديد من المؤلفات والمقالات باللغتين الفارسية والانجليزية. للمزيد انظر الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإيرانية http://mfa.ir/index.

الإسرائيلي وعلى لسان وزيرة الخارجية صرح «بأن قرار البرنامج النووي الإيراني حتى الآن بيد المرشد الخامنئي وليس الرئيس الإيراني، وأن على إيران أن تتجاوب مع مطالب المجتمع الدولي بوقف برنامجها النووي» على حد قولها.

كما صرح روحاني «إن هناك فرصة سانحة لإقامة علاقات صداقة بين إيران والعالم. نؤيد إبداء المزيد من الشفافية والثقة المتبادلة في البرنامج النووي خدمة لهذا البلد وسنعمل على تفعيل المحادثات بين إيران ومجموعة الـ٥+١. لكن الحكومة لن تتخلى عن الدفاع عن حقوق الشعب الإيراني»[١].

وباللغة التفاوضية، يقال إن عقد الاتفاق اذا كان ممكنًا أي مقبولًا للطرفين، يتوقف على وجود منطقة اتفاق ممكن، zone of possible agreement، وهذه المنطقة هي نطاق الاتفاقات الممكنة الذي تعده، لغة المصالح المتصورة لكل طرف، من أفضل البدائل للاتفاق المتفاوض عليه «أو أفضل من خيار لا اتفاق» بالنسبة لكل طرف، وأحيانا تتكون خيارات «لا اتفاق»، من عروض بديلة، أو من عدم وجودها، وفي حالات أخرى تستتبع خيارات «لا اتفاق» نتائج مختلفة تتمثل في الانصراف والمغادرة[٢].

لهذا وبعد مفاوضات ليست بالقصيرة أُعلن عن توصل إيران مع مجموعة الدول الـ٥+١ إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني في جنيف، حيث

(١) انظر: وكالة فارس للأنباء الإيرانية.

حث الرئيس باراك أوباما أعضاء الكونغرس على الإحجام عن فرض مزيد من العقوبات على إيران قائلًا إن أي تخفيف للعقوبات يتحقق خلال المفاوضات يمكن بسهولة الرجوع عنه مرة أخرى إذا فشلت الدبلوماسية في إرغام طهران على كبح برنامجها النووي، وسعى أوباما ـ في طلبه الأكثر مباشرة حتى الآن إلى إتاحة مزيد من الوقت لمتابعة السعي للتوصل إلى اتفاق دبلوماسي مع إيران- إلى تهدئة المخاوف في الكونغرس وبين حلفاء الولايات المتحدة، وقال أوباما في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض «إذا كنا جادين في مواصلة الدبلوماسية فلا حاجة لإضافة عقوبات جديدة على العقوبات الفعالة جدًا بالفعل. وهذا أتى بهم (الإيرانيين) إلى طاولة المفاوضات في المقام الأول». أنظر: وكالة رويترز http://ara.reuters.com

(٢) جيمس سيبينيوس ومايكل سينج، هل من الممكن عقد اتفاق نووي مع إيران؟ إطار تحليلي للمفاوضات النووية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠١٣، ص ٨.

يضمن الاتفاق لطهران حقها القانوني في تخصيب اليورانيوم، فتحتفظ بحقها في التخصيب، بالمقابل تعلّق تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠٪ لمدة ستة أشهر، فضلًا عن استمرار العمل في مفاعلي منشأة آراك ونطنز النوويين، ورفع بعض إجراءات الحظر عن عدة مجالات أهمها صناعة البتروكيمياويات ومجال النفط والمصارف، وتمت قراءته على أنه اتفاق مؤقت يشكل مقدمة لاتفاق نهائي بين الجانبين.

وكان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف قد أكد ان اتفاق جنيف يمثل خطوة أولى في اتجاه التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني، وأكد وزير الخارجية أن إيران مستمرة بتخصيب اليورانيوم، وأن إجراءات حظر جديدة لن تفرض على إيران، بالمقابل سينخفض تدريجًا الخطر الحالي. وركز ظريف أن من حق الجمهورية الإسلامية التخصيب وفق معاهدة حظر الانتشار النووي، مؤكدًا أن حق تخصيب اليورانيوم داخل الأراضي الإيرانية سيظل محفوظًا، وقال «لقد دخلنا الاتفاق بحسن نية وعلى الطرف الآخر إثبات ذلك بالمقابل».

وردًا على سؤال لوزير الخارجية حول ما إذا كان هذا بداية للمصالحة مع الغرب؟، أو أي شيء آخر، أكد ظريف أن «هدفنا هو حل القضية النووية، الأزمة التي ما كان من المفروض أن تكون من الأساس، نحن اجتمعنا هنا كي نتطرق الي قضايا أهم ولذلك سنمضي إلى الأمام لكي نتوصل إلى بناء الثقة إلى جانب حل القضية النووية، عبر الطرق الدبلوماسية وسأسعى للحيلولة دون اتخاذ أي إجراء غير قانوني. لابد للحكومات أيضًا أن تشطب موضوع الحرب، ومضى قائلًا: أي من الدول لا يمكن أن تتخلى عن حقوقها وإن الحق النووي هو قسم من حقوق جميع الشعوب وإن الحكومات لا يمكن أن تقف أمام حقوق الشعوب»[1].

فيما أكد نائب وزير الخارجية الإيراني «عباس عراقجي»، «إن مفاوضات الملف النووي الإيراني التي جرت في جنيف أحرزت تقدمًا بنسبة ٩٨ بالمئة، ولم يتبق سوى بعض النقاط العالقة»، وشدد عراقجي على أن «إيران رفضت خلال

(١) تصريحات وزير الخارجية الإيراني في جنيف على موقع قناة العالم الإيرانية http://www.alalam.ir/news/1537458.

العشر سنوات الماضية الضغوط والعقوبات الاقتصادية والسياسية التي استهدفت تخليها عن حقها في مجال التخصيب وبالتالي فإن أي اتفاق لا يعترف بحقها في التخصيب عمليًا ولفظيًا لن يكون مقبولًا بالنسبة لطهران»(١).

بالمقابل اعتبر الرئيس الاميركي باراك أوباما اتفاق جنيف خطوة أولى مهمة، ودعا الكونغرس إلى عدم التصويت بخصوص إجراءات حظر جديدة ضد إيران بهدف اعطاء فرصة لنجاح المفاوضات، وقال أوباما إن الدبلوماسية وحدها يمكنها أن تؤدي إلى حل دائم، وإن أمامنا فرصة حقيقية للتوصل إلى اتفاق شامل وسلمي. واعتقد أن علينا وضع ذلك قيد الاختبار، مشيرًا إلى أن الامر لن يكون سهلًا»(٢)، لذلك على الرغم من الاتفاقات الاخيرة في جنيف، فانها تعيد إلى الأذهان الكلام الذي أطلقه الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان حول «أهمية إيران الاستراتيجية ونفوذها في العالم الإسلامي هو الذي يدفعنا إلى السعي إلى إقامة علاقة أفضل بين بلدَينا».

وجاء في مذكرة الاتفاق الرسمية بين إيران ومجموعة الـ٥+١ ما يلي(٣):

١- «تحتفظ إيران بنصف مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ بالمئة بشكل أوكسيد لإنتاج وقود مفاعل طهران البحثي والنصف الآخر من مخزون UF6 20 (هيكسا فلوريد اليورانيوم) تُخفض نسبة تركيز اليورانيوم فيه من ٢٠ إلى أقل من ٥ بالمئة شريطة عدم استخدام تقنية إعادة التأهيل.

٢- تعلن إيران أنها لن تمارس نشاطات تخصيب اليورانيوم بنسبة تفوق ٥ بالمئة خلال ٦ أشهر.

٣- تعلن إيران أنها لن تقوم بنشاطات ترمي إلى تطوير منشآت إنتاج الوقود

(١) تصريحات نائب وزير الخارجية الإيراني لوكالة فارس على موقع قناة العالم الإيرانية http://www.alalam.ir/news/1537399

(٢) تصريح الرئيس الأميركي أوباما حول اتفاق جنيف على قناة السي إن إن.

(٣) النسخة الأصلية من نص الاتفاق باللغة الإنكليزية في ملحق الكتاب، ويمكنك مراجعتها على الرابط الالكتروني: http://www.alalam.ir/news/1538388.

النووي في نطنز وفوردو أو مفاعل أراك التي تطلق عليها الوكالة الدولية تسمية 40-IR وهي تسمية مفاعل الماء الثقيل.

٤- إيران أعلنت للوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها ستعمل على تحويل مادة UF_6 المخصب إلى UO_2 مخصب بنسبة ٥ بالمئة وأنها ستحول مادة UF_6 المخصبة حديثًا الموجودة لديها إلى أوكسيد بمستوى ٥ بالمئة في غضون الأشهر الستة المقبلة.

٥- لن تقوم إيران بتشييد منشآت نووية جديدة خاصة بتخصيب اليورانيوم.

٦- تستمر إيران في برنامجها في قطاع [التطوير والتنمية] الموضوع ضمن المراقبة ومنه برنامج البحث والتطوير الحالي حول التخصيب والذي لايرمي إلى تخزين اليورانيوم المخصب.

٧- لن تقوم إيران بأي عمليات إعادة تأهيل للمواد النووية أو تشييد منشآت لها القابلية على إعادة التأهيل.

٨- يتضمن الاتفاق موافقة إيران على السماح بالمزيد من عمليات الرقابة على نشاطاتها النووية ومنها: ـ تزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعلومات محددة تضم معلومات حول تصاميم منشآتها النووية، وتزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعلومات تقنية حول مفاعل أراك، واتخاذ الخطوات الضرورية للحصول على الموافقة من الوكالة الدولية للتوصل إلى خارطة طريق اتفاقية السلامة والأمان، والسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالاطلاع على ملفات التصوير في حال عدم حضورهم أثناء عمليات التفتيش الدورية، كذلك تحدث الاتفاق أنه من حق مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوصول إلى ورشات تجميع أجهزة الطرد المركزي، وورشات إنتاج المحور الدوار لأجهزة الطرد المركزي وأماكن الاحتفاظ بها، ومناجم اليورانيوم ومراكز عمليات التركيز.

وفي المقابل تتعهد المجموعة السداسية بالقيام بتنفيذ الخطوات الطوعية التالية:

١- تعليق خطط خفض شراء النفط الخام من إيران بصورة فورية بحيث يستطيع الزبائن الحاليون الاستمرار بمعدل عمليات شراء النفط الخام من إيران.

وإعادة مبالغ محددة من عائدات صادرات النفط الإيراني من الخارج إلى إيران. وحول عمليات بيع النفط المذكورة يعلق الاتحاد الأوروبي وأميركا الحظر على التأمين وخدمات الشحن والنقل المرتبطة بها.

٢- تعليق الحظر الاميركي والأوروبي على تصدير المنتجات البتروكيمياوية الإيرانية وتعليق حظر الخدمات المرتبطة بها، وكذلك تصدير الذهب والمعادن الثمينة وتعليق حظر الخدمات المالية والتجارية المرتبطة بها، وتعليق الحظر الأميركي على صناعة السيارات وتعليق حظر الخدمات المرتبطة بها، والسماح بإصدار شهادات تجارية من أجل شراء قطع غيار للطائرات المدنية الإيرانية وتسهيل الخدمات المرتبطة بها.

٣- تعليق إصدار أي قرارات حظر نووية على إيران من قبل مجلس الأمن.

٤- تعليق إصدار أي قرارات حظر نووية من قبل الاتحاد الأوروبي.

٥- تمتنع الحكومة الأميركية عن إصدار أي حظر جديد في أطر الخيارات القانونية لرئيس البلاد والكونغرس.

٦- سيتم فتح مجرى مالي بهدف تسهيل العمليات التجارية الخاصة بالشؤون الإنسانية لسد الحاجات الإيرانية الداخلية بالاستفادة من عائدات النفط الإيرانية خارج البلاد، وكل عمليات نقل الأموال المرتبطة بالتزامات إيران المالية إزاء الأمم المتحدة، وكذلك الدفوعات المالية المباشرة الخاصة بالطلبة الجامعيين في خارج البلاد لمدة ستة أشهر حسب المبالغ المتفق عليها، ورفع سقف الحصول على تراخيص الاتحاد الأوروبي حول عمليات التبادل المالي في الشؤون التجارية إلى المبلغ المتفق عليه».

وقد أظهر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤ أن إيران ملتزمة ببنود الاتفاق النووي الذي أبرمته عام ٢٠١٣ في جنيف مع مجموعة دول الـ٥+١، وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها الشهري أن إيران قللت نسبة تخصيب نصف ذخائرها من اليورانيوم بنسبة ٢٠٪[١].

---

(١) موقع قناة العالم: http://www.alalam.ir/news/1586166

والسؤال هنا لماذا يعارض بعض حلفاء الولايات المتحدة الاتفاق مع إيران؟ جاء الرد على هذا الموضوع من قبل السفير الأميركي السابق في العراق جيمس جيفري، بعد ردود الفعل السلبية من قبل الكيان الاسرائيلي وبعض الدول العربية، مؤكدًا «أن شركاء الولايات المتحدة الأميركية الإقليميين قلقون بشكل مفهوم من البيئة الاستراتيجية المحفوفة بالمخاطر التي يجب أن يكون هذا الاتفاق جزءًا لا يتجزأ منها، شأنه شأن أي تحرك دبلوماسي أو استراتيجي مدروس»[١].

لذلك عد جيفري «خطة العمل المشتركة التي تم التوقيع عليها في جنيف خطوة أولى قياسية لبناء الثقة وهو أمر شائع في مثل هذا النوع من المفاوضات. وحسب جيفري فإنه على الرغم من أن الواضح أن الاتفاق لا يمثل انفراجًا كبيرًا، إلا أنه قد يساعد على بناء الثقة وتشكيل سوابق جديدة».

وعن سبب شعور حلفاء الولايات المتحدة الأميركية الإقليميين بالقلق من نجاح الاتفاق، يرجح جيفري أنه قد يعكس مخاوفهم أو خيبة أملهم من أن الولايات المتحدة الأميركية لن تقوم بمهاجمة إيران، على الرغم من أن هذا السيناريو لم يكن مطروحًا على الإطلاق.

فضلًا عن أسباب أخرى، هي وفق جيفري «الانسحاب المتعجل من العراق وأفغانستان، وقيادة الأمور في ليبيا علنًا من وراء ستار، وتشجيع الإطاحة برئيس كان قد حكم مصر فترة دامت ثلاثين عامًا، والتراجع في اللحظة الأخيرة عن توجيه ضربة جوية لسورية، كل ذلك يأتي على خلفية خطاب متذبذب بشكل متكرر ومواقف متغيرة في واشنطن وفي ظل ما يواجهونه من ذلك الكم الهائل من التردد وحالة الكراهية الواضحة بشأن كيفية معالجة تهديدات إقليمية محددة»[٢]،

---

(١) James F. Jeffrey, Why Some U.S. Allies Disapprove of the Iran Agreement, Washington Institute. November 27, 2013.

الترجمة العربية على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/why-some-u.s.-allies-disapprove-of-the-iran-agreement.

(٢) المصدر نفسه.

ويبدو أن حلفاء الولايات المتحدة الذين يقصدهم جيفري هم الكيان الإسرائيلي وبعض دول الخليج.

حتى أن الكيان الاسرائيلي يرى أن هناك نقاط ضعف في الاتفاق الأخير لصالح إيران تتمثل في ما يلي[1]:

ـ اعتراف اتفاق جنيف ضمنًا بحق إيران في تخصيب اليورانيوم، حيث تم السماح لإيران بمواصلة تخصيب اليورانيوم في الفترة المرحلية.

ـ يمكن عكس كافة التدابير التي تعمل على إيقاف الساعة النووية الإيرانية، ووفق الرؤية الإسرائيلية، فإنه لم يجر تعطيل أي جهاز طرد مركزي أو تفكيك أي موقع نووي.

ـ نص الاتفاق على أن إيران لن تطور دورة الوقود للمفاعل النووي لكنه يسمح لإيران بمواصلة البناء الهيكلي، بخصوص مفاعل أراك.

ـ لم تتم معالجة مخاوف الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأنشطة السابقة والحالية وفق الرؤية الإسرائيلية.

ـ يضفي الاتفاق ضمنيًا طابع الشرعية على إيران كعضو في المجتمع الدولي.

ـ المغزى من تخفيف العقوبات ليس واضحًا. فلن تُفرض عقوبات إضافية ولن يمارس المزيد من الضغط على صادرات النفط الإيرانية وستتمكن إيران من تصدير الذهب والمعادن النفيسة الأخرى، وستُرفع العقوبات المفروضة على صناعة البتروكيماويات والسيارات وغيرها.

ومن الطبيعي أن يظهر في هذا السياق التخوف القائم من طبيعة العلاقات الإيرانية ـ الأميركية وتهديدها لمصالح الكيان الاسرائيلي.

والخطوة الناجحة في سياسة إيران الخارجية، أعلنها الرئيس روحاني في منتدى دافوس وهي: «إيران لم ترغب يومًا في قنبلة ذرية، ولن ترغب ذلك في

(١) الرابط الالكتروني:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/an-israeli-assessment-of-the-iran-deal.

المستقبل أيضًا»، وقال «لقد قبلنا جميعًا من دون استثناء، القوانين الدولية في مجال التقنية النووية ونقبل بها وننفذها، وعندما تخضع لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي إطار القواعد والأعراف، فإن إيران أيضًا سيكون حالها كحال سائر الدول التي تمتلك التقنية النووية السلمية، واليوم تمتلك أكثر من ٤٠ دولة هذه التقنية وتمارس تخصيب اليورانيوم»، بالمقابل رفض رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تصريحات الرئيس روحاني في دافوس، وأكد على أن الاستثمار في الاقتصاد الإسرائيلي يعد طريقًا لتسهيل تحقيق السلام في المنطقة، وليس التعامل مع إيران[١].

ولكن نتوقع استمرار الضغوطات من قبل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لعرقلة نجاح خطوات التفاوض، مثل ما حصل من منع لممثل إيران في الأمم المتحدة من دخول الولايات المتحدة الأميركية، وقد أرسلت ممثلية إيران في الأمم المتحدة رسالة احتجاج قالت فيها «بعد عدة أشهر من تعيين السفير والممثل الإيراني الدائم الجديد لدى الأمم المتحدة والمطالبة بإصدار تأشيرة دخول له إلا أن متحدثًا باسم الحكومة الأميركية صرح في ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، وذلك خلافًا للقوانين المعتمدة بأننا قد أطلعنا الأمم المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية على أننا لن نمنح السفير الإيراني الجديد تأشيرة دخول، وورد في الرسالة، أن قرار الحكومة الأميركية سيترك بالتأكيد تأثيرات سلبية على الدبلوماسية المتعددة الأطراف وسيسفر عن نتائج خطيرة في مجال الحقوق الدولية والعلاقات بين الحكومات والمنظمات الدولية»[٢]، ونعتقد أن ذلك يجري في اتجاه الضغوط الإسرائيلية بعدم الانفتاح على إيران.

التحالف الإيراني - السوري

فيما يتعلق بالأزمة السورية، كأنموذج لتعامل السياسة الخارجية الإيرانية في عهد

(١) للمزيد حول كلمة الرئيس روحاني في مؤتمر دافوس انظر: روحاني في منتدى دافوس يروج للاعتدال ويخطف الأضواء على الموقع: http://assafir.com/Article/5/335282.

(٢) وكالة مهر الإيرانية، إيران تحتج على أميركا لعدم منحها تأشيرة للسفير أبو طالبي، ١٥-٤-٢٠١٤، على الرابط الالكتروني: http://burathanews.com/news/199643.html

الرئيس روحاني، فإن القراءة للموضوع ممكنة وفق رؤى وتصورات جيوبوليتيكية. إن التحالف السوري ـ الإيراني يمثل تحالفًا أساسيًا في طبيعته، وقائمًا على تصورات لا تتعلق برؤى مصالح أو قرب جغرافي فحسب بل القضية تتعلق بمقدرات وثوابت فكرية وإيديولوجية، لم تتعرض للهزات يومًا على مدى تلك العلاقة.

فضلًا عن طبيعة العلاقة السياسية التي تشكل سورية ممرها الأساس لدعم المقاومة الإسلامية (حزب الله في لبنان، وحماس في فلسطين)، لذلك من الصعب التصور بأنه يمكن أن يكون هناك تغيير في طبيعة هذا الموقف[١]، ولذلك عبرت وزارة الخارجية الإيرانية في أكثر من تصريح لها عن أن الأحداث في سورية تأتي في إطار مؤامرة غربية لزعزعة حكومة تؤيد المقاومة ضد إسرائيل[٢]، كما شددت في أكثر من موقف على دعم الجمهورية الإسلامية لصناديق الاقتراع كأفضل طريقة لحل الأزمة السورية، كما يتضح لنا أيضًا أنه لايمكن حل الازمة في سورية بعيدًا عن العامل الإيراني، والدليل على ذلك مؤتمر جنيف حول سورية، الذي استبعد مشاركة إيران، فكانت عوامل الفشل واضحة في هذا الاتجاه، وما حصل لاحقًا يكشف مدى جدية صانع القرار الإيراني في الحفاظ على هذا الحلف.

نعم «الثابت في السياسة متغير»، و «لا صديق دائم ولا عدو دائم»، من المبادئ المهمة في العمل السياسي في العالم، لكن إيران أثبتت للعالم من خلال سياستها الخارجية أنها لن تفرط بعلاقتها بصديق، بل يفكر صانع القرار الإيراني دومًا كيف يعمل على تحويلها إلى تحالف استراتيجي، وبخلاف ما تقوم به بقية الدول ومنها

(١) تصريحات روحاني الخاصة بسورية، قال فيها إن «إيران تعارض الإرهاب والتدخل الأجنبي والحرب الأهلية وتؤكد ضرورة حل الأزمة السورية وعودة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد لما هو في مصلحة الشعب السوري وذلك بمساعدة دول المنطقة، كما قال إن الشعب الإيراني قلق حيال الحرب في سورية ويرفض التدخل الأجنبي» وأضاف: «الحكومة السورية حكومة شرعية قانونية وستبقى حتى انتهاء فترتها»، وقال إن «عام ٢٠١٤ مهم للغاية، لأنه سيشهد نهاية الفترة الرئاسية للرئيس الأسد، ولذا فإن إجراء انتخابات حقيقية بعيدة عن التدخل الأجنبي والتخريب وتشكيل حكومة منتخبة يمكن أن يعيد الاستقرار والأمن إلى سورية»، وهو ما قد يعطي إيران دورًا ما في محادثات جنيف-٢. وكالة فارس الإيرانية.

(٢) د. جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سورية، الأبعاد الجيوسياسية لأزمة ٢٠١١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١١، ص ٢٠٨.

الولايات المتحدة، فإنها لا يمكنها أن تقوم بمقايضة مصالحها بأصدقائها، وهذا يعزز الموقف الإقليمي بشكل مهم، وذلك ما حدث في الموضوع السوري.

إيران والخليج

الحديث عن العلاقات الإيرانية ـ الخليجية يتخلله التعقيد والرتابة، فطبيعة التنافس على الخليج تشكل محور اتهامات بين الطرفين. وبعد صعود الرئيس روحاني، والحديث عن تقارب غربي ـ إيراني، تزايد القلق عند بعض الأطراف فثمة دول في المنطقة ترى أن تحسن صورة إيران لدى الغرب سوف ينعكس سلبًا عليها، كما هي حال المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية الأخرى، بالمقابل هناك دول أخرى مثل العراق وسلطنة عمان ترى أن تحسن طبيعة العلاقة بين إيران والغرب سوف ينتج عنه استقرار في المنطقة وتعاون إقليمي[١].

وتكتسب العلاقات مع سلطنة عمان، أهمية خاصة لدى إيران، وهي دائما تسعى إلى تطويرها. وقد تجلى ذلك في استجابتها للمساعي التي بذلتها مسقط للتوصل إلى الإفراج عن ثلاثة أميركيين تحتجزهم إيران منذ أكثر من عام. وقد نجحت مسقط أيضًا في الإفراج عن الأميركية سارة شاوردي التي سبق أن اعتقلتها السلطات الإيرانية مع اثنين آخرين. وقد أُفرج عنها بكفالة قدرها ٥٠٠ ألف دولار. كما استجابت سابقا لفتح نافذة الحوار مع الولايات المتحدة الأميركية، لكون مسقط تتمتع بثقة الطرفين[٢].

ولهذا الاستقرار والتقارب عدة فوائد، وخصوصًا من الناحية الاقتصادية من خلال استقرار أسعار النفط وتصديره، وكذلك إيجاد نوع من التوافق الإقليمي

(١) منذ إعلان العيد الوطني لسلطنة عمان في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٢ وأعلن السلطان قابوس أن سياسة عمان الخارجية تقوم على الخطوط العريضة القائمة على انتهاج سياسة حسن الجوار مع الجيران وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة،و تدعيم علاقتنا مع الدول العربية وإقامة علاقات ودية مع دول العالم. للمزيد انظر: عماد بن جاسم البحراني، موحّد عمان السلطان قابوس بن سعيد، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١١، ص ٧٢.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٠، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٣٠١.

والدولي، فيما يخص الموضوع السوري، وخصوصًا، بعد اتساع رقعة التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIS) وهو هدف مشترك وفق رؤيتها.

وتتعدد وجهات النظر، حول أسباب دخول سلطنة عمان، طرفًا مساهمًا، وداعمًا للتقارب والحوار الإيراني - الغربي، ويرجع بعضهم ذلك أصلا إلى موقف السلطان قابوس الذي لم يتخذ سياسات متشددة ضمن الخطاب الطائفي الخليجي، فالسلطان إباضي[١]، وليس سني المذهب، والإباضيون يشكلون نصف عدد السكان على الأقل، وأيضًا لرجال الأعمال الشيعة دورهم في السلطنة[٢].

وكانت الزيارة المهمة للرئيس روحاني لسلطنة عمان التعبير الأبرز عن طبيعة تلك العلاقة، وكذلك التعبير الأصدق عن الدور الذي مارسه السلطان قابوس بشكل خاص، وسلطنة عمان بشكل عام على خط الملف النووي بين إيران والدول الكبرى، والدور الأكبر الذي مارسه في إعادة هندسة شكل التحالفات في المنطقة. وبالمقابل كانت زيارة سلطان عمان قابوس لإيران لتهنئة الرئيس الإيراني بعد انتخابه، ثم جاءت زيارة الرئيس روحاني بعد سبعة أشهر إلى العاصمة العمانية مسقط. هذا التقارب ربما يسقط الرهان الغربي على موضوع التهديدات لمضيق هرمز لكون كل من إيران وسلطنة عمان يطلّ ساحلهما على المضيق[٣].

(١) ينظر أهل الجزيرة العربية إلى أصحاب المذهب الإباضي على أنهم أحفاد الخوارج، وينقسم العمانيون من الناحية الدينية طبقًا للمذهب إلى إباضية وسنة وهناك من القبائل العمانية من تنقسم فى داخلها إلى جزء إباضي وجزء سني ويتوزع الإباضية والسنة فى نواحي عمان شمالاً وجنوبًا، وإن كانت معظم قبائل شبه جزيرة رأس مسندم من السنة، فى حين أن أقوى القبائل العمانية مثل بني ريام وبني رواحه وبني خروص والبوسعيد واليعاربة قبائل إباضية المذهب وتمثل القبائل الإباضية (٦٨ قبيلة) أغلبية السكان بنسبة ٦٣٪، فى حين تمثل القبائل السنية (٤٤ قبيلة) ٣٧٪ من السكان.

(٢) للمزيد انظر: توبي ماثيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة أمين الأيوبي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٤٩.

(٣) بين طهران ومسقط تعاون متنوع، اتفاقيات سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية وإعلامية، أهمها إتفاقية لتوريد الغاز الإيراني إلى عمان تقدر قيمتها بنحو ٦٠ مليار دولار على مدى ٢٥ عامًا، وهي اتفاقية يعززها مشروع لمد أطول أنابيب غاز في العالم في أعماق البحر بين إيران وعمان والهند، يشكل البدء فيه هدفًا وتحديًا كبيرين.

وربما أيضًا تكون سلطنة عمان البوابة التي تطل منها سياسة إيران الخارجية على دول الخليج الأخرى، من خلال ممارسة عمان لدورها عبر بوابة (مجلس التعاون الخليجي)، في نزع التوتر الحاصل إثر الاستقطابات والتحالفات في المنطقة. بالمقابل سيحاول الكثير من دول المنطقة الرافضة لهذا التقارب دق إسفين بين البلدين.

وقد زادت تلك المخاوف بعد الحديث عن رغبة إيران في إنشاء جسر في مضيق هرمز بطول ٤٠ كيلو مترًا بين ضفتي الخليج، يساهم في تعزيز الاتصال التجاري والسياحي.

وكان السلطان قابوس حريصًا على أن يكون أول مسؤول أجنبي تطأ أقدامه أرض إيران ليهنئ رئيسها الجديد بفوزه في الانتخابات الرئاسية حيث لقي من الشعب الإيراني تقديرًا كبيرًا، وعلى المستوى ذاته من الحرص اهتم الرئيس روحاني بأن تكون سلطنة عمان أول بلد عربي وإسلامي يزوره بعد فوزه بالرئاسة في إيران[١].

والكثير من المفاهيم والرؤى وبالذات تلك المتعلقة بإدارة السياسة الخارجية التي أعلنها الرئيس الإيراني عقب فوزه في الانتخابات، تكاد تتطابق مع المنهجية التي يدير بها السلطان قابوس سياسة عمان الخارجية على مدى يقرب من أربعة عقود مضت، سواء ما يتعلق بالقدرة العالية في بناء التوافق الداخلي، وتوظيف هذا التوافق في هندسة سياسة عمان الخارجية، بما يحقق المصالح العليا للدولة والتزامًا بمبدأ «لا إفراط ولا تفريط» في إدارة عمان للعلاقات العربية والإقليمية والدولية، ولا إفراط في تحالف، ولا إفراط في عداء، مع التزام صارم بعدم التفريط بمصالح وأهداف تخدم الشعب العماني، ولذلك تعتمد سلطنة عمان في إدارة سياستها الخارجية منهج «الاعتدال» والتدرج في بناء التحالفات، ولكن تحالفات لا تبطن العدائية لأحد، ولعل هذا يتفق مع سياسة الرئيس روحاني الذي أعلن تمسكه بسياسة القواسم المشتركة في إدارة السياسة الداخلية وسياسة المرونة

---

(١) د. محمد السعيد ادريس، روحاني وقابوس بين اعتبارات التحالف وحوافز حل الأزمات، مختارات إيرانية، العدد ١٦٣، آذار/مارس، ٢٠١٤، ص ٤.

البطولية في إدارة السياسة الخارجية[١].

ولعل سياسة سلطنة عمان والموقف الحيادي تجاه حرب الخليج الأولى، واستقلالية الموقف العماني تجاه مشكلات مجلس التعاون الخليجي عبر الرفض العماني الصريح للانتقال بالمجلس إلى إطار تعاوني طرحته السعودية باسم الاتحاد الخليجي، وموقفها المعتدل من الأزمة السورية، وعدم وقوفها إلى جانب أي طرف في الحرب على ليبيا، وكذلك مواقفها تجاه اليمن، عززت التعامل مع إيران، فضلًا عن علاقات عمان مع بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي.

ولعل كلام هذا الكاتب العماني يُعبّر أحسن تعبير عن ثقة عمان بإيران حيث يقول: «مهما بالغ العالم الإسلامي في قلقه من الجمهورية الإسلامية وطموحاتها فإن عمان لا ترى فيها سوى الجار الذي تكون قوته رصيدًا لقوتها لا عامل خوف منها، وفيما كان مسؤول خليجي كبير يصرح وفق ما قالته وثائق ويكيلكس عن إيران «بأننا نكذب عليها وتكذب علينا، فإننا نفتخر في عمان بأننا نصدق معهم ويصدقون معنا، بذلك تتعزز الثقة وفق لغة المصالح التي لا يمكن إنكارها، وحبل الكذب لا يكفي لرتق المسافة بين ضفتي مضيق هرمز، وحده الصدق يقرب بين الجبال على الضفتين، كما يجمع الرجال على الجانبين»[٢].

وعمومًا هناك العديد من العوامل التي تؤثر في صورة إيران لدى الحاكم والمحكوم في العالم العربي، ومن الملاحظ بشكل مبدئي أن عوامل تكوين الصورة لدى الرأي العام العربي تتأثر هي الأخرى بموقف النظم العربية من إيران، تأثرًا سلبيًا أو إيجابيًا[٣]، ويغلب على النظرة العربية الرسمية إلى إيران، القلق والشك والتخوف، ما يفرز توترات واضطرابات في علاقة عدد من الدول العربية، والخليجية على وجه الخصوص، تتركز بالأساس على أسباب داخلية تتعلق بمسائل الحدود والنفط والخلاف المذهبي، فضلًا عن أسباب خارجية

(١) د. محمد السعيد ادريس، روحاني وقابوس بين اعتبارات التحالف وحوافز حل الأزمات، مختارات إيرانية، العدد ١٦٣، آذار/مارس، ٢٠١٤، ص ٥.

(٢) محمد بن سيف الرحبي، مرحبا.. روحاني، جريدة الشبيبة، ١٣ آذار/مارس ٢٠١٤، على الرابط الالكتروني: http://www.shabiba.com/News/Article-34156.aspx

(٣) د. عبد اللّه الأشعل، تحديات الحوار العربي الإيراني، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٠، ص ١٥.

تتداخل مع الأسباب الداخلية، وهي الرؤية لمستقبل المنطقة، والمفاعل النووي الإيراني والمواقف الأخرى[1].

شكل انتصار الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ نقطة تحول، ومن ثم فرض تغيرات متعاقبة في مجال العلاقة بين طهران والرياض، ولقد كان لتغير الأوضاع الداخلية للبلدين والتطورات الإقليمية والعالمية أثر مباشر في تغير مسار العلاقات بين البلدين في تلك المدة الزمنية.

لبيان حقيقة العلاقات الإيرانية السعودية بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، لابد من البحث في أصول السياسة الخارجية للطرفين فهي أساس الخلاف والتضاد والتنافس المستقبلي أو التعاون المفترض للدولتين، وان كنا قد أوضحنا طبيعة تلك السياسة الخارجية فيما مر سابقًا، فإنه يمكن الإشارة إلى أمور عدة تشكل منطلقات وأهداف السياسة الخارجية الإيرانية، وخصوصًا في السنوات الأولى لانتصار الثورة الإسلامية منها:

- السعي من أجل تأسيس حكومة إسلامية عالمية.
- المقاومة ورفض الخضوع والتسلط.
- الدفاع عن المستضعفين وحركات التحرر.
- نشر الإسلام والدعوة إليه[2] وخصوصًا إلى مدرسة أهل البيت (ع)، أما مسألة تأسيس أمة إسلامية واحدة، فلقد شدّد الإمام الخميني على هذا الموضوع بشكل مستمر.

أما السعودية فقد توخت الأهداف الآتية في سياستها الخارجية:

- الدور القيادي لسياسة العالم الإسلامي وخصوصا الدول العربية.
- وحدة العالم العربي والحصول على مساندته لحماية مصالحها.

(١) سركيس أبو زيد، إيران والمشرق العربي مواجهة أم تعاون؟، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٠٩.

(٢) بهرام إخوان كاظمي، مسار العلاقات الإيرانية السعودية، شؤون الأوسط، العدد ١٠٢، ربيع ٢٠٠١، ص ٦٨.

- نشر المذهب الوهابي والدعوة إليه.
- الحد من انتشار الثورة الإسلامية والحفاظ على الوضع القائم.
- احتواء ظاهرة التطرف في المنطقة والعالم الإسلامي (تغيرت تلك النظرة لاحقًا).

ومع هذه الأهداف التي اتبعتها وتتبعها كل من إيران والسعودية كان يبدو واضحًا أن علاقة البلدين شابها نوع من المنافسة والتضاد في عقد الثمانينات، فالسعودية التي تتبع سياسة الحفاظ على الوضع القائم ومواجهة كل قوة وسلطة متجددة في المنطقة لم تستطع أن تطبع علاقاتها مع الثورة الإسلامية في إيران وأهدافها التواقة إلى تغيير الوضع القائم في المنطقة. ومن جهة أخرى، فإن إيران، وبسبب ما تتميز به ثورتها الإسلامية، وجهت هجومها الإعلامي وبسرعة فائقة ضد السعودية وكل الدول العربية، وقد قسم المتابعون العلاقات الإيرانية ـ السعودية إلى ثلاث مراحل هي[1]:

- مرحلة الصبر والانتظار.
- مرحلة السياسة المزدوجة للسعودية تجاه إيران.
- مرحلة المواجهة والانفجار.

مرحلة الصبر والانتظار (كانون الثاني/يناير ١٩٧٨- تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢): بعد انتصار الثورة الإسلامية، ظلت السعودية تتابع تطورات الوضع في إيران من دون إبداء أي موقف إزاءها، لأن المملكة العربية السعودية كانت تخاف وتحذر من نفوذ الثورة وانتشارها وتهديدها للأوضاع القائمة، لذلك كانت السعودية وبمساعدة عدد من الدول العربية تخطط لدفع الخطر المحتمل من تغيير الأوضاع في إيران. فالاتجاه السائد آنذاك كان يحاول أن يصور طهران على أنها تعمل على تصدير الثورة الإسلامية وأهدافها وتسعى إلى إدانة الحكام العرب، وخصوصا آل سعود ومن جهة أخرى كان النزاع قائمًا بين أعضاء الحكومة المؤقتة (الجناحين الليبرالي والثوري)، لهذا اعتمدت السعودية سياسة الصبر والانتظار،

(١) بهرام إخوان كاظمي، مسار العلاقات الإيرانية السعودية، شؤون الأوسط، العدد ١٠٢، ربيع ٢٠٠١، ص ٦٩-٧٠.

حيث كانت في انتظار ما سيترتب عليه هذا النزاع فيما إذا فازت الفئة الليبرالية التي تؤمن بمحدودية تصدير الثورة وانتشارها، ولم تستمر سياسة الصبر والانتظار طويلًا، حيث تخلّت عنها السعودية وخصوصًا بعد بداية حرب الخليج الأولى تحت ضغوط الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية الأخرى[1]، ومن الطبيعي أن يتخوف العالم العربي من قيام ثورة إسلامية شعبية حقيقية، في حين أن النخب العربية اعتادت على الانقلابات والبيان رقم واحد.

مرحلة السياسة المزدوجة للسعودية تجاه إيران (١٩٨٢-١٩٨٦): وتمثل مرحلة الموقف المزدوج للسعودية تجاه الموقف الهجومي لسياسة إيران الخارجية فصلًا جديدًا في علاقة البلدين وذلك ابتداء من عام ١٩٨٢. ففي هذه المرحلة، كانت السعودية تسعى إلى لفت أنظار المسؤولين الإيرانيين، فأجازت للحجاج الإيرانيين إقامة مسيرة البراءة، وأيضًا ساندت لجان الوساطة لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية وذلك من أجل استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة. أما الموقف الثاني للحكم السعودي فكان اشتباك الشرطة السعودية مع الحجاج الإيرانيين في مراسم الحج وتقديم المساعدات المالية والسياسية والعسكرية والأمنية للنظام العراقي وذلك خلال حربه مع إيران زعمًا منها أن توازن المنطقة وأمنها مرهونان بخسارة إيران في هذه الحرب، ومن دوافع الموقف السعودي هذا، سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩، وبما أن النظام السعودي كان يمثل القاعدة الاستراتيجية الأخرى للولايات المتحدة الأميركية فقد بات عليها أن تطبق وحدها مخطط واشنطن في المنطقة.

مرحلة المواجهة والانفجار (توتر وقطع العلاقات) بين أواخر عام ١٩٨٥ وقبول القرار ٥٩٨ عام ١٩٨٩: في هذه المرحلة فشلت السعودية في مواجهة إيران ودفعها نحو الصلح والتفاوض، وأعلنت عداءها لهذا البلد، ومن خلال الموقف السياسي الجديد سعت الحكومة السعودية إلى إضعاف الثورة الإسلامية تدريجًا بغية احتوائها ودفع إيران إلى قبول الصلح، وما شجع الموقف السعودي هذا هو قدرتها العسكرية وتواجد الأساطيل البحرية الأجنبية في المنطقة. وفي النهاية

(١) بهرام إخوان كاظمي، مسار العلاقات الإيرانية السعودية، شؤون الأوسط، العدد ١٠٢، ربيع ٢٠٠١، ص ٧٠.

أدت هذه الاحداث إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وذلك في شهر نيسان/أبريل ١٩٨٩ [١]، وفي عام ١٩٨٦ حدث انفجار في السعودية، في منطقة الخبر، فاتهمت إيران الولايات المتحدة بالهجوم، لكن السعودية رفضت الاتهام، وأصرت على أنه شأن داخلي، لا شأن لإيران به[٢].

ويمكن أن نضيف مرحلة أخرى، جاءت بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩٠، حيث اتسمت العلاقات الإيرانية ـ السعودية بالبرود، رغم تحفظات سعودية من احتمال مساعدة إيران لمعارضين عراقيين في انتفاضة الشعبانية في آذار/مارس ١٩٩١.

واتجه الحال نحو نوع من التغيير في عهد الرئيس خاتمي في منتصف التسعينيات، وخصوصا بعد اللقاء الذي جرى بين ولي العهد السعودي الأمير عبدالله آنذاك مع الرئيس هاشمي رفنسجاني في إسلام أباد بباكستان، في عام ١٩٩٧، وشكل نقطة تحول في العلاقات الثنائية وأعلنت السعودية عن تعاونها وموافقتها على عقد الدورة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في طهران، الأمر الذي فتح فصلًا جديدًا في العلاقات الثنائية بين البلدين، ومن ثم اللقاء بين الرئيس خاتمي والملك فهد عام ١٩٩٩، وكان شاهدًا على خلق المناخ الأكثر ملاءمة في العلاقات الثنائية، حيث رأى الملك فهد أن علاقات طهران ـ الرياض بلغت مستواها الأفضل والأعلى[٣]، ولكن الحالة تحولت فيما بعد إلى تنافس شديد بعد حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣.

وفي إطار العلاقات الإيرانية ـ السعودية قبل الثورة، فان المملكة العربية السعودية كانت تقف بجانب نظام الشاه، وفي شباط/فبراير ١٩٨٧، صرح وزير الخارجية السعودي السابق الأمير سعود الفيصل بقوله «إن المنجزات التي حققها

(١) بهرام إخوان كاظمي، مسار العلاقات الإيرانية السعودية، شؤون الأوسط، العدد ١٠٢، ربيع ٢٠٠١.

(٢) إحسان محمد هادي، العلاقات الإيرانية ـ السعودية بعد عام ٢٠٠٣، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٦.

(٣) للمزيد انظر: بيجان أسدي، إيران وأمن الخليج، شؤون الأوسط، العدد ١٠٦، بيروت، ربيع ٢٠٠٢، ص ١٧٤-١٧٥.

الشاه، يجب أن تكون نبراسًا للتنمية في أي بلد»، وأضاف أن السعودية تربطها علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية بإيران، لكن جاء عام الثورة **١٩٧٩** حافلًا بالتغيرات، حيث أدركت السعودية أبعاد التحدي الذي تشكله الثورة الإسلامية، وأنها سوف تصبح قوة لزعزعة الاستقرار في المنطقة على حد رؤيتهم، واستمرت تلك العلاقة بين المد والجزر، بين حرب التصريحات إلى قطع العلاقات أحيانًا[١].

وعلى الرغم من ذلك تبنى الرئيس روحاني موقفًا متزنًا من دول الخليج، حيث تحدث قبل فوزه بالانتخابات عن أنه حريص على تحويل «الخصومة» مع السعودية إلى احترام متبادل، وأن إيران والسعودية يمكن أن يلعبا دورًا، كما شدد الرئيس المنتخب روحاني بعد فوزه أن «أولوية الحكومة على صعيد العلاقات الخارجية هي إرساء علاقات ودية مع جميع دول الجوار تأسيسًا على مبدأ حسن الجوار والاحترام المتبادل»، وأشار روحاني إلى أن إيران تتطلع لأن تكون لها علاقات طيبة مع جميع دول الجوار، لاسيما المملكة العربية السعودية، وقد اتضح أن روحاني إيجابيّ في التعامل مع القضايا الإقليمية الرئيسة مثل الأمن في الخليج.

وكان هناك ترحيب بفوزه وبالتصريحات التي أدلى بها خلال حملته الانتخابية. كما سعت بعض الاتجاهات الأخرى إلى التذكير بتاريخ روحاني، باعتباره صديقًا قديمًا للسعودية، نظرًا لدوره في مجال التعاون الأمني معها خلال منتصف التسعينيات، وربما يكون احتفاظ روحاني بعلاقات ما مع دول الخليج وقنوات مفتوحة معها، خاصة مع السعودية، أقصى ما يمكن أن يحققه مع هذه الدول، معتمدًا في ذلك على العلاقات الجيدة التي يحتفظ بها مع هذه الدول، بحكم تاريخ عمله، خاصة أثناء توليه منصب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي. لكن التخوف الخليجي واضح جدًّا من موضوع التقارب الأميركي ـ الإيراني. على أي حال يشهد تاريخ العلاقات العربية ـ الإيرانية على استمرار التفاوت في مسارها وغياب الموقف العربي الموحد من إيران، والمصالح المتباينة بين هذه الدول نفسها، وتقديراتها المتعددة عن حجم مصالحها مع إيران، وطبيعة مخاوفها،

---

(١) د. عبد العزيز بن محمد الشيخ، الاستراتيجية السعودية دراسة في ظل المتغيرات العالمية بعد احتلال العراق، دار جواتا، بيروت، ٢٠١١، ص ٢٨٤-٢٨٥.

لذا لا يمكن أن نصف العلاقات العربية ـ الإيرانية بالجيدة أو بالسيئة استنادًا إلى علاقة تلك الدول. فهي شديدة التفاوت، وتراوح بين العلاقات الاستراتيجية في موقفها من سورية إلى الطبيعية بين لبنان والأردن وسلطنة عمان والجزائر ودول أخرى والباردة أحيانا أو المتوترة مع السعودية[١]، وتتفاوت طبيعة هذه العلاقة مع آثار الأزمة السورية، وموضوع الأحداث في البحرين، لكن ثمة حديث أخير، عن احتمال تقارب وجهات النظر مع السعودية. فعندما قدم السفير السعودي الجديد لدى طهران عبد الرحمن بن غرمان الشهري أوراق اعتماده إلى الرئيس الإيراني حسن روحاني، أكد الرئيس روحاني أن «إيران مصممة على بناء أفضل العلاقات الأخوية مع الدول الإسلامية، وأن للمملكة العربية السعودية مكانة خاصة في السياسة الإيرانية. بدوره أكد السفير السعودي أنه من الممكن بناء علاقات طيبة ومتطورة بين البلدين في ظل حكومة الرئيس روحاني، وشدد على أن المسؤولين في السعودية ينظرون إلى الحكومة الحالية في طهران نظرة إيجابية»[٢]، بالمقابل نتوقع استمرار أنماط تلك العلاقة في الوقت الحاضر.

العلاقات الإيرانية - التركية

لايمكن لشخص أن يزور إيران وتركيا في آن واحد، من دون أن يكتشف أنهما يتقاسمان من المشتركات، وخصوصًا في الجوانب الاجتماعية، وفي قضايا أخرى ويدرك أنهما متشابهان بحضارتهما العريقة ومساحتهما الجغرافية الكبيرة واستراتيجيتهما وكذلك بالطبيعة التعددية المذهبية والعرقية للمجتمعين.

(١) طلال عتريسي، العرب وإيران: مصالح مشتركة وعلاقات غير مستقرة، عن كتاب: مجموعة من الباحثين، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص ٨٩.

حول التنافس والعلاقات بين إيران والسعودية انظر:

Henner Furtig, Iran's rivaly with Saudi Arabia Between the Gulf Wars, ITHACA press, london, 2002.

(٢) صحيفة السفير، روحاني: للسعودية مكانة خاصة، بتاريخ ٢٠١٤/٠٣/٤، على الرابط الالكتروني:

http://assafir.com/Article/5/340425

لكن في السياسة يبدو أن طبيعة العلاقات التركية الإيرانية اليوم والملامح التي يمكن أن ترسو عليها في المستقبل، لايمكن إدراكها إلا من خلال الإطار الأوسع للسياسة الشرق أوسطية. فلقد بدأت السياسة الإقليمية، والدور التركي فيها ينحوان فيه نحو المزيد من الدينامية منذ نهاية الحرب الباردة. ويؤكد هذه الحقيقة بولينت أرس، وحاقان فيدان[١]، فـ «الحكومة التركية تبنت سياسة خارجية أكثر فاعلية من سابقاتها، الا أن سياسات هذه الحكومات تعكس إزاء إيران إلى حد كبير استمرارًا لسياسات الحكومة التركية السابقة في الثمانينيات والتسعينيات، حيث إن تركيا كانت تنظر إلى إيران، على أنها، بخلاف بلدان الشرق الاوسط الأخرى، دولة قومية كبيرة ومهمة ويجب إدارة العلاقة معها، وليس مواجهتها. وهذه السياسة ترجع في طبيعتها إلى شكل العلاقة التاريخية بين البلدين، حيث إن رغبة تركيا في اتباع سياسة إدارة أو تدبير للعلاقة مع إيران بدلًا من مواجهتها، تعود إلى زمن العثمانيين»، وهي لا تزال حتى اليوم أمرًا لابد منه في رؤية تركيا للسياسة الخارجية، الا أن هذا الميل العام والتفضيل التركيين للدبلوماسية والإدارة عندما يتعلق بالشؤون الإيرانية، لا يكفي لفهم التغييرات العميقة التي تشهدها سياسة تركيا الخارجية، ولا سيما أن منطقة الشرق الأوسط لم تعرف يومًا الثبات أو الاستقرار بمعناها العام، ولا سيما بعد أحداث الثورات العربية ٢٠١١، التي خلقت محاور جديدة في المنطقة، ورغم ذلك كله، فالاختلاف قد يبلغ أشده (في الموضوع السوري مثلًا) لكن على مستوى العلاقات الثنائية قد يسود التطابق أو التكامل في سبيل مصلحة البلدين.

لكن يعود هذا التطابق مرة أخرى، في موضوع الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف بداعش. هذا التوافق، جعل كلًّا منهما على الأقل، يتخذ الموقف نفسه، وإن اختلفت أسباب الرفض، والمبررات، لكن ثمة توجس مما تحدثت عنه الولايات المتحدة الأميركية باسم التحالف الدولي ضد

---

(١) نقلًا عن: سردار بويراز، مقاربة العلاقات التركية ـ الإيرانية من منظار أوسع، شؤون الأوسط، العدد ١٣٥ ،بيروت، ربيع ٢٠١٠، ص ٥٨.

الإرهاب، وهذه حقيقة مهمة، إذ لايمكن الحديث عن أي حل سواء أكان حربًا أم سلامًا دون الحديث عن مشاركة تركية وإيرانية فيها.

ولهذا تحدث النائب اللبناني وليد جنبلاط، في أعقاب الحرب على الإرهاب ٢٠١٤، عن أنه «لا يمكن محاربة الإرهاب وظاهرة داعش إلا من خلال إنشاء نظام إقليمي جديد يتضمن توسيع جامعة الدول العربية لتضم كلًّا من تركيا وإيران، مع تنامي المجموعات المتشددة والمتطرفة التي تمارس أبشع أنواع الإرهاب، فإنه يبدو واضحًا أن النظام العربي القديم ينهار رويدًا رويدًا» كما يرى جنبلاط أنه «إذا كان هناك جديّة في محاربة الإرهاب فإن العالم العربي لن يستطيع مواجهة هذا التحدي وحيدًا، داعيًا إلى إعادة النظر في مفهوم الجامعة العربيّة بحيث يتم العمل على إنشاء نظام إقليمي جديد عبر توسيع الجامعة لإشراك تركيا والجمهوريّة الإيرانيّة، والتعاون مع هذين القطبين الإقليميين الكبيرين تركيا وإيران لمواجهة الإرهاب المستشري من العراق إلى سورية إلى مواقع أخرى»[١]، وبغض النظر عن كون إيران وتركيا عضوين بصفة مراقبين في جامعة الدول العربية، إلا أن هذا يدل على أهمية مشاركة هاتين القوتين المهمتين في المنطقة والعالم.

ومع أن لطهران رؤية خاصة في طبيعة النظام العلماني التركي، ترجمتها من خلال علاقاتها الجيدة مع التيارات الإسلامية ولاسيما في عهد حكومة نجم الدين أربكان عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، وفي امتناع أي مسؤول إيراني رسمي عن زيارة ضريح أتاتورك كما تقتضي التقاليد التركية في زيارة أي ضيف أجنبي[٢]، غير أن العلاقة تتجاوز هذه الإشكاليات، وكلاهما ينظر إلى تلك العلاقة عبر زاوية التفاهم والواقعية.

لكن حلقة هذا التطابق أو التكامل أو التنسيق تقوم على أساس علاقة يشكل الاقتصاد بابهاالأوسع حيث أن الطلب التركي على الطاقة في تصاعد مستمر. وكما قال وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داوود أوغلو (رئيس الوزراء الحالي):

(١) انظر تصريح وليد جنبلاط، موقع البديل، على الرابط: http://elbadil.com

(٢) محمد نور الدين، تركيا والموقف من احتمالات توجية ضربة عسكرية إلى إيران، شؤون الأوسط، العدد ١٣٦، صيف ٢٠١٠، بيروت، ص ٥١.

«إن تركيا ذات الاقتصاد المتنامي والمحاطة بمصادر النفط، بحاجة إلى الطاقة الإيرانية كامتداد طبيعي لمصالحها القومية، وبالتالي فإن اتفاقات تركيا في مجال الطاقة لا يمكن أن تكون مرهونة بعلاقاتها مع دول أخرى»[١].

ووفق الكاتب المتخصص في الشؤون التركية محمد نور الدين فان العلاقات التركية ـ الإيرانية قبل صعود حزب العدالة والتنمية التركي محكومة بمجموعة من العوامل التي لايمكن التغاضي عنها، منها[٢]:

١- أن النظام السياسي والحقوقي في تركيا، نظام علماني، وهو يتعارض بالكامل مع الطبيعة الدينية للنظام في إيران، وقد خلق ذلك إشكالات متعددة نجح المعنيون في تجاوزها، ونعتقد بهذا الخصوص، أن السياسة العقلانية للطرفين نجحت في تحييد هذا الجانب.

٢- أن الصراع العلماني ـ الإسلامي في تركيا، كان يثير إشكالات في العلاقة بين طهران وأنقرة، في عهد الحكومات العلمانية المتشددة بسب تصريحات لمسؤولين إيرانيين من وقت إلى آخر لا يخفون فيها دعمهم للتيارات الإسلامية في تركيا، ومع ذلك لم تصل هذه التباينات إلى الصدام.

٣- أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهي ملزمة بالتقيد في بقراراته، وهي بالطبع منظمة تقع توجهاتها الأمنية والعسكرية والسياسية على طرفي نقيض من التوجهات التي تحكم مصالح الأمن القومي والسياسة الخارجية الإيرانية. وهذا العامل بلا شك يربك سلوك القيادة التركية، سواء كانت ذات توجه إسلامي أو علماني، وبهذا الصدد نرى أن هذا العامل ما يزال يشكل عنصرًا مؤثرًا ومقلقًا للطرفين، ولاسيما بعد نشر منظومة الدرع الصاروخي في تركيا بعد الأزمة السورية في العام ٢٠١١.

٤- أن تركيا بلد يتطلع إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وما تتطلبه هذه

(١) نقلًا عن سردار بويراز، مصدر سابق، ص ٦٤.

(٢) محمد نور الدين، تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية إلى إيران، مصدر سابق، ص ٥٢-٥٣.

العضوية، من شروط ومقتضيات، بل مناخات اجتماعية وسياسية واقتصادية، وهو ما يفرض ضوابط معينة على القيادة التركية في حركتها تجاه إيران، التي تنظر إلى الغرب عمومًا ومعه الاتحاد الأوروبي على أنهما من القوى العظمى التي تسعى إلى تحقيق مصالحها على حساب العالم الإسلامي.

٥- أن تركيا بلد يقيم علاقات مع الكيان الإسرائيلي في جميع المجالات، وعلى الرغم من وصول الإسلاميين إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، وظهور توترات جديدة بينهما بسبب الصراع العربي مع الكيان الاسرائيلي، فإن العلاقات الثنائية بينهما ما زالت تحافظ على الكثير من عناصرها.

٦- أن إيران بمواقفها المبدئية والدينية والإيديولوجية، تقع على طرف نقيض من مواقف الغرب وسياسته في المنطقة، فيما تحاول تركيا الحفاظ على طبيعة تلك العلاقة في دائرة الحرج والإرباك.

بالمقابل هناك عوامل تقارب ومنها[١]:

١- لقد حكم توازن الرعب العلاقات بين البلدين اللذين لم يدخلا في العصر الحديث في أي صدام مباشر، ولاسيما منذ العام ١٦٣٩ (توقيع اتفاقية قصر شيرين)، ومجرد وجود هذا العامل الموازن منذ ثلاثة قرون ونصف القرن يعد في مقاييس العلاقات الدولية إيجابيًّا واستثنائيًّا.

٢- تواجه تركيا وإيران تحديات النزعة الانفصالية الكردية داخل أراضيها خصوصا أن الوجود الكردي متصل بين حدود البلدين. وقد دخل البلدان في تنسيق أمني وعسكري لمواجهة النزعات الكردية الانفصالية، ولاسيما ضد حزب العمال الكردستاني، حيث غالبًا ما كانت القوات الإيرانية تلاحق المجموعات المتسللة إلى إيران هربًا من ملاحقات الجيش التركي.

٣- وقفت تركيا وإيران إلى جانب وحدة الأراضي العراقية، بغض النظر عن الموقف المعارض لكل منهما، حيث لم تعارض إيران الصيغة الفيدرالية في العراق

(١) محمد نور الدين، تركيا والموقف من احتمالات توجية ضربة عسكرية إلى إيران، مصدر سابق، ص ٥٥.

منذ البداية، لكن الموقف التركي تدرج من الرفض المطلق إلى الاعتراف الواقعي، فلقد كانت أنقرة ترى أن اتجاه الكرد إلى تحقيق مطالبهم في إقامة فيدرالية في البلاد التي تضمن لهم الحكم الذاتي الذي حصلوا عليه عام ١٩٩١، ومطالبتهم بضم كركوك الغنية بالنفط إلى إقليم كردستان يعني اقتراب الكرد العراقيين من حلم الدولة الكردية، وكانت تركيا تجد نفسها أمام وضع يهدد أمنها القومي، خاصة في ظل وجود الآلاف من مقاتلي حزب العمال الكردستاني (pkk) في شمال العراق، فضلًا عن أن تحقيق الأكراد حلمهم، سيؤجج المشاعر القومية الكردية في تركيا وبالتالي سيطالبون بالاتحاد مع أكراد العراق، خصوصا إذا ما علمنا أن عدد الاكراد في تركيا يزيد عن ١٥ مليون نسمة , وهو عدد ليس بالقليل لأنه من الممكن أن يكون بابًا لتمزيق تركيا وتفتيتها وهذا ما لا تقبله الأخيرة إطلاقا[١].

تميزت سياسة حزب العدالة والتنمية بالانفتاح التدريجي على مطالب الأكراد في تركيا خوفًا من رد فعل الشارع التركي المعبأ ضد الأكراد بسبب هجمات حزب العمال الكردستاني[٢]، لذلك نرى أن تركيا اليوم تختلف جذريًّا عن تركيا ٢٠٠٧ وما قبلها. فقد اختطت لنفسها سياسة التكييف السلبي وابتعدت عن الشأن العراقي متخذة من عدم التعامل مع المسألة الكردية منهجًا ثابتًا في سياستها مع تأكيدها على وحدة الأراضي العراقية وسلامتها، فيما نرى اليوم أن سياستها الخارجية قد تحوّلت في اتجاه التكييف الإيجابي للتعامل مع المسألة الكردية، بعد أن شعرت بأن تعاظم دورها الإقليمي قد يوفر لها دورًا سياسيًّا كبيرًا في رسم التطورات المتعلقة بمستقبل العراق وتحديدًا شماله[٣]، وحول مشروع تقسيم العراق قال مساعد وزير الخارجية الإيراني أمير عبداللهيان «إن الحديث عن تقسيم العراق هو العودة إلى مشروع صهيوني»، وأضاف «يجب أن لا ننسى أن

---

(١) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأميركي (١٩١٤-٢٠٠٤)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٥٩٠-٥٩١.

(٢) أحمد سليم البرصان، الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا، كيف استطاع الإسلام السياسي الوصول إلى الحكم، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، , ٢٠١٣، ص ١٣٦.

(٣) مالك دحام متعب، قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دولة الجوار، مجلة السياسة الدولية، ٢٠١٣ العدد ٢٣، ص ٧.

رئيس وزراء الكيان الاسرائيلي بنيامين نتانياهو هو الشخص الوحيد الذي دعم بفرح بالغ خلال الأيام الأخيرة استقلال كردستان العراق وحثها على الانفصال»، وأضاف قائلًا: «نحن لن نسمح أبدًا بأن تتحقق أحلام نتانياهو في العراق وفي منطقتنا لتقسيم غرب آسيا التي تعتبر منطقة مهمة وحساسة»[١].

٤- يتقاطع موقف تركيا وإيران بالنسبة لموضوع رفض التدخلات الخارجية في شؤون المنطقة. يعبّر البلدان عن ذلك في مناسبات مختلفة، ويرى رئيس الوزراء السابق ورئيس الجمهورية التركية الحالي أن العلاقات الجيدة بين البلدين عامل استقرار في المنطقة التي تخربها تدخلات القوى الخارجية، ولعل هذا ما اتضح لاحقًا في موقف إيران وتركيا من الحرب على التنظيمات الإرهابية في سورية والعراق، والمساس بسيادة هاتين الدولتين دون الحصول على موافقتها.

٥- تسعى تركيا إلى أن تكون ممرًّا لأنابيب الطاقة لنقل النفط والغاز الطبيعي من دول الجوار، ولاسيما أذربيجان وتركمانستان، وقازاغستان، والعراق وإيران، وحتى سورية، إلى أسواق أوروبا، وقد تجسد ذلك في مشروع خط أنابيب باكو جيهان من باكو، عبر جورجيا، إلى ميناء جيهان على البحر الأبيض المتوسط، وكذلك خط أنابيب نابوكو الذي يقوم بنقل الغاز الطبيعي.

٦- العلاقات السياسية الوثيقة والزيارات الكبيرة المتبادلة على أعلى المستويات في عهد حزب العدالة والتنمية.

وعموما تبقى للقوى الفكرية من كل الأنواع دورها الكبير في تشكيل قوى الجذب بين البلدان التي تشترك في المفهوم الأخلاقي أو الفكري نفسه، والدين المشترك، والإرث الثقافي والحضاري واللغات المتقاربة في توطيد تلك العلاقة[٢].

---

(١) للمزيد: راجع تصريح مساعد وزير الخارجية الإيراني على موقع قناة العالم الفضائية على الرابط التالي: http://www.alalam.ir/news/1608704

(٢) بيار سيليربيه، الجيوبوليتيكا والجيواستراتيجيا، ترجمة عاطف علي، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣، ص ٧٥.

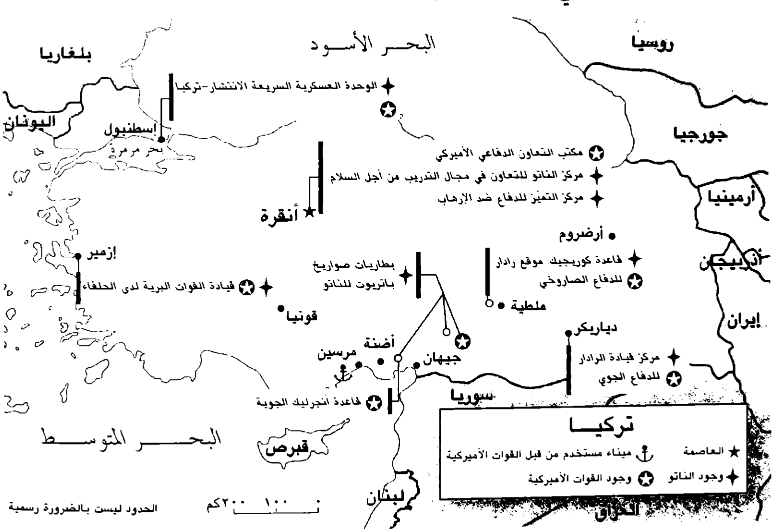
فضلًا عن أن الحكومة التركية وجدت نفسها خلال السنة الماضية أمام ضغوطات وتحديات داخلية وخارجية عديدة؛ منها: أحداث ساحة تقسيم وملفات الفساد، التي فتحها القضاء ضد مقربين من حزب العدالة والتنمية، والتصادم مع جماعة فتح اللّٰه كولن، كما وجدت الحكومة التركية نفسها أمام خلافات سياسية مع العديد من دول المنطقة؛ مثل: مصر، والعراق، والسعودية، والإمارات، أضفْ إلى علاقتها المتأزمة مع سورية وإيران. ومن هنا فقد سعت السياسة الخارجية التركية إلى إعادة حساباتها السياسية على المستوى الإقليمي، ولذلك فإن دخول تركيا في علاقة متأزمة مع إحدى القوى الإقليمية المهمة مثل مصر، يجعلها تفكر في إعادة علاقتها مع إيران؛ حتى لا تجد نفسها في عزلة دولية على المستوى الإقليمي، لاسيما بعد ظهور محور سعودي مصري مدعوم فرنسيًّا وتقارب إيراني أميركي.

وربما يشير وزير الخارجية (السابق) التركي أحمد داوود أوغلو بوضوح إلى فكرة التقارب الإيراني ـ التركي عبر بوابة العمق التاريخي والتأثر الجيوسياسي، حيث يطرح أهمية إيران في مثلث العلاقات كما يسميه أوغلو: مثلث «تركيا، إيران، مصر» الذي يشكل مركز الثقل التاريخي والجيوسياسي لتوزانات القوى في منطقة الشرق الأوسط، والذي يشير فيه بوضوح إلى أن أي تقارب او اختلاف بين قطبين من هذا المثلث سيؤدي إلى ابتعاد الآخر، وهذا يمكن تطبيقه بنسبة ما حسب وجهة نظرنا في طبيعة العلاقات التركية ـ الإيرانية في عهد روحاني، مع سوء العلاقة التركية ـ المصرية بعد ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ [١].

ومن المؤشرات الأولى على سعي تركيا إلى إيجاد وجهات نظر مشتركة مع إيران في هذه الأزمة، ما ذكره وزير الخارجية التركي السابق في المؤتمر الصحفي الذي عقده في طهران، من معارضة بلاده لوجود مقاتلين أجانب على الأرض السورية، وذكر أنه على الجميع أن يعارض فكرة مقاتلين أجانب.

(١) أحمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص ٤٧١.

والمعلوم أن الوجود العسكري لحلف شمال الأطلسي والقوات الأميركية موزع في الأراضي التركية كما توضح الصورة أدناه. وكانت تركيا في البداية قد رفضت عزم الناتو نشر قواعد صواريخ على أراضيها، الا أنها عادت وقبلت بذلك في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وهي لم تكتفِ بقبول ذلك، بل وافقت أيضًا على إقامة قاعدة رادار على بعد ٤٣٥ ميلًا، أي نحو ٧٠٠ كيلو متر من إيران، وقد رأى الخبراء والقادة العسكريون الإيرانيون أن في ذلك مسعى أميركيًا لحماية الكيان الإسرائيلي، الذي كان ولا يزال يفكر في توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، وهددت إيران بأنها سوف تستهدف هذه القاعدة الأميركية في حال وجه الكيان الاسرائيلي ضربة عسكرية ضدها(١).



NATO and American Military Presence in Turkish Territories,
Zanotti, Congressional Research Service, December 20, 2013

ولقد أدركت إيران اليوم وبعد تشكيل حكومة روحاني، أن تنظيم العلاقات الثنائية مع تركيا، سوف يدخلها في مرحلة جديدة من إدارة التخطيط، مما يولد

---

(١) موريال ميراك فايسباخ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ عام ٢٠٠٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص ٢١٧.

قدرة كبيرة على المناورة فيما يتعلق بالسياسات الإقليمية والدولية[١].

وبالتالي سوف تسعى حكومة الرئيس حسن روحاني إلى العمل الجاد لتحسين العلاقات بين البلدين، وفي هذا استمرار لسياسة حكومة نجاد، رغم الاختلافات الكبيرة في السياسة الخارجية لتركيا وإيران في القضايا المختلفة، لذلك فان الطبيعة التي ستحكم العلاقات التركية ـ الإيرانية مستقبلًا، تمتزج فيها حالات التعاون والتنافس، نظرًا لتصارع مجموعة من عوامل التنافس مع محفزات التقارب بين تركيا وإيران. ومن أبرز محفزات التنافس[٢]:

١- التنافس التاريخي للبلدين حول دورهما في المنطقة، لاختلاف الرؤى في المنظومة الفلسفية والقيمية لكل من النظامين، والتناقضات في التحالفات الدولية.

٢- ظهور فراغ إقليمي في المنطقة، ولا سيما بعد التغييرات التي شهدتها، والحاجة إلى من يملأه، فضلًا عن غياب القوة الإقليمية العربية القادرة على ملء ذلك الفراغ او موازنة أيّ من الدولتين[٣].

٣- تراجع الدور الأميركي في المنطقة وخصوصًا بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق، وسعي القوى الإقليمية لملء الفراغ.

(١) عندما جرت الانتخابات البلدية في تركيا بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤، لم يقدم الرئيس الأميركي باراك أوباما تهنئته لحزب العدالة ورئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، بينما أجرى الرئيس الإيراني حسن روحاني اتصالًا هاتفيًا مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان هنأه بمناسبة فوز حزب العدالة والتنمية الحاكم في الانتخابات البلدية في تركيا، ووصف الرئيس روحاني خلال هذا الحوار الهاتفي حضور الشعب التركي أمام صناديق الاقتراع بالانتصار للديمقراطية والسيادة الشعبية في هذا البلد الإسلامي المهم، واعتبر تنمية العلاقات مع الدولة التركية المسلمة الجارة والشقيقة من أولويات السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية.

وأكد أردوغان ضرورة تطبيق الاتفاقيات الاخيرة المبرمة بين طهران وأنقرة على وجه السرعة وقال: إننا بلطف اللّه سنشهد في العام الجاري مزيدًا من تنمية العلاقات بين البلدين.

(٢) قاسم حسين الربيعي، العلاقات التركية ـ الإيرانية في المدة الواقعة بين ٢٠٠٢-٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية العلوم السياسية في جامعة بغداد، ٢٠١٤،

(٣) محمد السعيد إدريس، الجوار الإقليمي والعقوبات المفروضة على إيران، تحليل للمواقف السعودية والتركية والمصرية، مجلة شرق نامة، مركز الشرق للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ٨، ٢٠١١، ص ص ٦٥-٦٦.

ومقابل تلك الحوافز، ستكون هناك عوامل تحفز تركيا وإيران على التعاون مستقبلًا منها:

١- تأمين الاحتياجات المتزايدة من الطاقة بالنسبة لتركيا وإيران، وقد أكد ذلك وزير الخارجية التركي السابق أحمد داود أوغلو «إن تركيا ذات الاقتصاد النامي والمحاطة بمصادر النفط. بحاجة إلى الطاقة الإيرانية كامتداد طبيعي لمصالحها القومية» وبالتالي فإن اتفاقات تركيا في الطاقة لا يمكن أن تكون مرهونة بعلاقاتها بدول أخرى.

٢- التقليل من أضرار العقوبات الاقتصادية الدولية بالنسبة لإيران،ولا سيما أن تركيا أكدت عدم امتثالها للعقوبات الاقتصادية المفروضة ضد إيران، إذ قال رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب اردوغان في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٢، «إن تركيا لن تمتثل لشروط العقوبات ضد إيران فيما يتعلق بمسألة شراء الغاز»، وكما يرى العديد من الكتاب الأتراك، فإن تركيا مهددة بتداعيات فرض عقوبات اقتصادية ضد إيران، لأن تركيا مرتبطة بإيران بعلاقات تجارية ومصالح إمدادات الطاقة، فمن الواضح أنها ستتأثر بالعقوبات على إيران وهذا الوضع ليس جديدًا على تركيا، لانها مرت في محنة مماثلة عندما فرضت العقوبات لسنوات طويلة على العراق بعد أزمة الخليج عام ١٩٩٠.

٣- استمرار الحاجة إلى وساطة تركيا في الملف النووي الإيراني، التي تؤكد حق إيران في البرنامج النووي لأغراض سلمية، كما استمرت تركيا في جهودها لمعالجة الملف النووي الإيراني في المحفل الغربي، فكانت تعمل على التواصل وعدم التصعيد وإبقاء باب الحوار مفتوحًا، ولقد عملت تركيا على خلق الثقة بين الأطراف المختلفة من خلال الوساطة فيما بينها، ونجحت مع البرازيل في أن يتم حل مشكلة تخصيب اليورانيوم على الأراضي التركية في عام ٢٠١٠، وسلكت تركيا في الوقت نفسه نهج التوازن من خلال التذكير بالترسانة النووية الإسرائيلية للتخفيف من التهديد الغربي المستمر بالهجوم على إيران[١].

(١) رائد مصباح أبو داير، استراتيجية تركيا شرق أوسطيًا ودوليًا في ضوء علاقتها بإسرائيل، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٣٢-٣٣٣.

٤- إن تركيا تشعر بمخاوف أيضًا حيال تصاعد التوتر بين حلفائها الغربيين وإيران، وتقول في حال إخفاق القنوات الدبلوماسية وتنفيذ عملية عسكرية ضد إيران، فإن ذلك سيترك تداعيات اقتصادية وسياسية واستراتيجية هائلة على تركيا والمنطقة.

٥- التنسيق المشترك لمواجهة الوضع في المنطقة، وعلى وجه التحديد القضية الكردية، وخطر قيام دولة كردية مستقلة، وهذا يشكل هاجسًا يوجب التقارب بين البلدين حفاظًا على أمنهما القومي[١].

لذلك وفق المحللين في الشأن التركي والإيراني، فإن العلاقات التركية ـ الإيرانية تتأرجح بين التعاون والتنافس إذ يرى الباحث التركي «كينيش» أن العلاقات بين البلدين تاريخية ظلت تتأرجح بين الصعود والهبوط، والتعاون والتنافس ويشبه العلاقات التركية ـ الإيرانية بالماء والزيت اللذين لا يمتزجان ابدًا، ومع ذلك فالبلدان يعتمد أحدهما على الآخر نظرًا للمعطيات الجيوبوليتيكية المشتركة والضرورات التي تفرضها معطيات الاقتصاد السياسي والحقائق الإقليمية[٢]، وتبقى العلاقات التركية ـ الإيرانية قائمة على التعاون والتنافس ويقدر الطرفان عدم الذهاب إلى الصدام المباشر، لأن ذلك دمار للطرفين، ويقول مهما ساعد طرف دولي أحدهما ضد الآخر، يبقى كل بلد قادرًا على إنهاك الاخر، ويضيف لهذه الاسباب نجدهما يفضلان التصارع في الساحة الثالثة، وعلى الرغم من أن المشكلات التركية ـ الإيرانية كثيرة، لكن المصالح المشتركة بين البلدين كبيرة، والتقارب التركي ـ الإيراني، تحتمه علاقة الجوار والمصالح المشتركة والعلاقات التجارية والنفط والغاز، لكن هناك قضايا اختلاف كثيرة منها التنافس على المنطقة، وقد أكد مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والأفريقية «حسين أمير عبد اللهيان» في نيسان/أبريل عام ٢٠١٢ «أن

(١) رائد مصباح أبو داير، استراتيجية تركيا شرق أوسطيًا ودوليًا في ضوء علاقتها بإسرائيل، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٢٦.

(٢) Bulentkenes, Bülent Keneş, Iran: Tehdit mi, Fırsat mı?, dusunce dizisi, Istanbul, 2012, p. 88.

علاقتنا بتركيا قوية، لكن هناك اختلاف في وجهات النظر بيننا، والموضوع السوري يقع في هذا الإطار»[1].

بين بغداد وطهران

في الحالة مع العراق، لا شك أن العراق وإيران بلدان محوريان في الشرق الأوسط، وطبيعة العلاقة بينهما تحدد شكل المنطقة برمتها، ولم تكن العلاقات العراقية ـ الإيرانية في اتجاه واحد، على الرغم من المصالح المشتركة بين البلدين، بل شهدت حالات استقرار في بعض الأوقات مقابل بعض المشكلات في أوقات أخرى، وهذا بطبيعة التداخل الجغرافي بين البلدين، وبالتالي فإن الأحداث والمتغيرات السياسية أظهرت أن من مصلحة العراق والمنطقة (إيران تحديدًا) بروز العراق كقوة استراتيجية سلمية وتكاملية مع دول الإقليم، فعراق مجزأ أو ضعيف أو تابع سيقود الداخل العراقي والإقليمي إلى صدامات وانهيارات وفق وجهة النظر الإيرانية.

وكانت إيران من أوائل الدول المرحبة التي أعلنت تأييدها للشعب العراقي إثر سقوط النظام السابق، وكذلك في موضوع الاعتراف بمجلس الحكم والحكومات العراقية اللاحقة، كما أن العراق هو الآخر عمل على تنشيط العلاقات بين البلدين التي شهدت تطورًا ملحوظًا، إضافة إلى التنسيق بينهما الذي تمخض عن توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون. ومنذ بداية التغيير في العراق سنة ٢٠٠٣ سعى العراق إلى الحكمة والابتعاد عن المشاكل، حتى في أصعب الظروف، ورفض وجود منظمة مجاهدي خلق المعارضة على أراضيه، وكانت إيران منذ سقوط نظام صدام، منفتحة على النظام السياسي الجديد في العراق، واستمرت العلاقات في حال تفاعل مستمر بشكل أو بآخر، وهذا يدل على عدم إمكانية حصول أي تغيير كبير في السياسة الإيرانية الخارجية في الملف العراقي، ويبدي قائد الثورة اهتمامًا واسعًا بهذا الملف، وحاولت بغداد منذ التغيير أن تلعب دورًا كبيرًا في تقريب وجهات النظر الإيرانية -

(١) قاسم حسين الربيعي، مصدر سابق، ص ١٤١.

الغربية، كان آخرها اجتماع للمفاوضات الإيرانية مع مجموعة الـ٥+١ في بغداد.

بالمقابل يعد الرئيس روحاني علاقة طهران مع بغداد استراتيجية، وأكد ضرورة الإسراع بالتعاون بين البلدين في مسار رغبات الشعبين الإيراني والعراقي ومصالحهما، ومن أجل ازالة آثار الإجراءات العدائية السابقة في عهد حزب البعث، وأشار روحاني إلى «أننا نعد العلاقات بين إيران والعراق استراتيجية، ونسعى لتوفير أرضيات التنمية طويلة الأمد للعلاقات بين البلدين في كل المجالات خاصة في المجالات الاقتصادية والبنى التحتية»[١]، لذلك من المتوقع عدم تغيير السياسة الإيرانية تجاه العراق، وخصوصًا مع أحداث الموصل في حزيران/يونيو ٢٠١٤. وقدمت إيران المساعدة بكافة أشكالها لدعم العراق في حربه مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ISIS، سابقة بذلك التحالف الدولي ضد التنظيم.

ووفق «محمد شريعتي» ممثل إيران السابق لدى منظمة التعاون الإسلامي، إن زيارة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي إلى طهران في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كأول زيارة له يراد منها إرسال عدة رسائل منها أن إيران هي من ساعدت العراق في حربه ضد داعش،وتأكيد العراق على ضرورة مشاركة إيران في تحالف مكافحة الإرهاب الدولي، ويعتقد البعض أن زيارة العبادي إلى إيران أثبتت خطأ الولايات المتحدة بخصوص عدم وجود إيران في الائتلاف[٢].

موسكو وطهران: صلة الرؤى

مرت العلاقات الروسية ـ الإيرانية، التي يعود تاريخها إلى نحو ٥٠٠ سنة، بمراحل مختلفة، حيث شهدت تقاربات وتوترات، وذلك بحسب تقارب مصالح الطرفين، أو تباعدهما، فضلا عن الموقع الجيوسياسي، وهناك عوامل مؤثرة

(١) للمزيد انظر: خبر لقاء الرئيس حسن روحاني مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قناة العالم، على الرابط الالكتروني: http://www.alalam.ir/news/1541650

(٢) Mohammad Shariati Dehaghan, Iraq Seeks Regional Balance, 27 Monday October 2014, http://www.irdiplomacy.ir/en/ Regional+Balance.html

أخرى، تجعل بناء علاقات حسن الجوار والتعاون المتبادل أمرًا ضروريًّا، فالثروات الطبيعية الغنية جدًّا، التي تملكها هاتان الدولتان، ولاسيما النفط والغاز الطبيعي، إلى جانب القوى البشرية، والقدرات العسكرية، والتأثير في منطقتها وخارجها، كل ذلك يجعل موضوع العلاقات بين موسكو وطهران، مسألة مهمة على الصعيد الدولي[١].

فموسكو واصلت اعتبار العلاقات مع طهران، ثروة استراتيجية عليها أن لا تفرط بها بسهولة، خاصة، أن خصومها سيملأون الفراغ[٢]. وظلت العلاقات بين مدّ وجزر، وشهدت فترات خصومة وعداء، وخلال السنوات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، وعبر التغلب على رواسب الماضي، تحولت إيران إلى شريك مركزي لروسيا في مسائل ثنائية الجانب، إقليمية كانت أو دولية، ولكون إيران دولة مركزية في منطقة الشرق الاوسط، وآسيا الوسطى، ومنطقة محط اهتمام دول عظمى أخرى، ستشكل مصدًا محتملًا لتهديد المصالح الجيوسياسية لروسيا. والقيادة الروسية تميل إلى الاعتقاد أنها ستخرج رابحة من التعاون مع إيران أكثر مما عليه الحال مع جهات أخرى في المنطقة وكذلك مع الغرب[٣].

بيد أن أي محاولة للشروع في حوار أكثر فعالية بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن إيران يتطلب تصورًا أكثر وضوحًا للعلاقات الروسية الإيرانية ودورًا لطهران في الاستراتيجية الخارجية الروسية ورغبة موسكو وقدرتها على تنفيذ أساليب الضغط. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، نشر محللون غربيون الكثير من الدراسات حول الحوار الروسي الإيراني، غير أنه كانت هناك عيوب كبيرة في معظم هذه التقارير. أولًا، اتجه المؤلفون إلى التركيز بشكل كبير على مسألتين: دور موسكو في النزاع المستمر حول البرنامج النووي الإيراني ومبيعات الأسلحة

---

(١) سيرجي شاشكوف، العلاقات الروسية ـ الإيرانية إلى أين؟، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص ٧.

(٢) تسفي ماغين، روسيا في الشرق الاوسط سياسة في امتحان، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٨٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٠.

الروسية إلى طهران، بيد أن هاتين المسألتين لا تشكلان سوى جزء صغير ـ وليس بالضرورة أكثر أهمية ـ من العلاقة المعقدة بين البلدين.

ثانيًا، يتم غالبًا دراسة العلاقات الروسية الإيرانية باعتبارها نظامًا منعزلًا لا يتأثر بعوامل خارجية، ويناقش بعض المحللين الدور الأميركي في هذا النظام، لكن نادرًا ما يتم التطرق إلى القوى الخارجية. تأثر الحوار الروسي مع طهران تأثرًا كبيرًا بالأحداث في الشرق الأوسط والقوقاز ووسط آسيا. وحسبما ذكر الرئيس الروسي المنتهية ولايته دميتري ميدفيديف، فإن الخلاف الرئيسي بين واشنطن وموسكو بشأن المسألة النووية الإيرانية هو أن «إيران ليست شريكًا للولايات المتحدة» بينما تتفاعل موسكو بشكل مثمر مع طهران، وخلال السنوات الثلاث الماضية، أكد بشكل متكرر أنه «بغض النظر عن العلاقات الاقتصادية... فلدى روسيا وإيران تحديات مشتركة مثل الاتجار بالمخدرات والتهديدات الإرهابية.. وسوف نستمر في التعاون مع إيران بصفتها الجار والشريك السياسي»[1].

لذلك فان السياسة مع إيران محكومة بفكرة أن التخلي عن العلاقات معها، يعني حلول أطراف أخرى مكان الفراغ، والصين في طليعتها، لكن، عمليًا نجد أن السياسة الروسية تجاه إيران سياسة مزدوجة لكون اعتبارات الحذر منها هي التي تمليها. ومن الناحية العملية أيضًا، تشكل العلاقات الروسية ـ الإيرانية داخل روسيا مسألة خلافية، ومن الممكن أن نلاحظ وجود مخاوف من تهديد إيراني للمصالح الروسية، ومن تصرف إيران في حال حصولها على السلاح النووي كما يروج البعض، فإنها يمكن أن تتحول إلى منافس اقتصادي في منطقة بحر قزوين، حيث أن إيران تملك مميزات نفوذ كبيرة وتأثيرًا في الموضوع الإسلامي في تلك المنطقة، إلى جانب تحقيق مكاسب اقتصادية[2]، وبالنسبة لوجهة النظر الروسية فمن المحتمل أن عدم الاستقرار الاقليمي في الشرق الأوسط عقب أحداث الحراك العربي عام ٢٠١١ يزيد من ثمن تخلي روسيا عن علاقاتها مع إيران، ولذلك نتوقع

(١) Nikolay Kozhanov, Russia's Relations with Iran: Dialogue without Commitments, The Washington Institute, 2012, p. 30.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥١.

استمرار السياسة الإيرانية في عهد روحاني بوتيرة متصاعدة في المرحلة المقبلة. وحسب تصريح لروحاني قبل أن يكون رئيسًا للجمهورية فإن «الأميركيين ما زالوا يعتقدون أنه إذا قدر للعلاقات الإيرانية ـ الروسية أن تكون علاقات استراتيجية فإن الولايات المتحدة سوف تواجه مشاكل كبيرة في الخليج»[1].

ولا تقتصر علاقات إيران الخارجية على الدول الكبرى والمتوسطة فقط، بل امتدت تلك العلاقة وسعت إلى الحفاظ على علاقات مع دول لاتربطها بها مصالح أو مصالح اقتصادية هامة أو مؤثرة، وتقريبًا مع بلدان صغيرة ومعزولة، حظيت باهتمام واسع في السياسة الخارجية الإيرانية، مثل غامبيا وجزر القمر، أو دول بحاجة إلى مساعدات إنسانية مثل السنغال، أو دول لها مواقف ضد سياسات الولايات المتحدة الأميركية مثل كوبا والسودان، وهذا التوجه في السياسة الخارجية الإيرانية يعكس تطورًا لافتًا نحو المنحى الجيو سياسي، قرأه البعض نحو عالم ثالث جديد، بموازين قوى مختلفة.

---

(١) تصريح السيد حسن روحاني عندما كان سكرتير مجلس الأمن القومي لصحيفة اطلاعات بتاريخ ١٧-٥-١٩٩٥، انظر: ياسين مجيد، العلاقات الإيرانية ـ الروسية، التعاون ضد الاحتواء المزدوج، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد ٤٤، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ص ٢٤.

الخاتمة

تقوم إستراتيجية الدولة الإيرانية ربما في الأساس على سياسة الاستمرارية، فلا يحدث أي تغيير في السياسات مع التغيرات في الإدارة والحكومة، مثلما يحدث في كثير من بلدان العالم، وبالتالي لا يحدث تغيير جذري في السياسات الخارجية للدول في حالة تغير القيادات، وينطبق ربما ذلك على الحالة الإيرانية في حالات:

- ترسيخ الحلف الإيراني في المنطقة مع سورية والعراق ولبنان، وخصوصا مع المتغيرات التي تعيشها المنطقة.

- اعتماد السياسة الخارجية الإيرانية على تقديم حلول دبلوماسية للأزمات الإقليمية.

- استمرار إيران في دعمها للقضية الفلسطينية.

- بالنسبة للعلاقات مع القوى الكبرى، من المرجح أن يسعى الرئيس روحاني إلى إعادة العلاقات مع الاتحاد الأوروبي بشكل عام، والمملكة المتحدة بشكل خاص[1]، عن طريق فتح قنوات دبلوماسية لتحقيق ذلك.

- بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني، وخصوصًا بعد اتفاق جنيف الأخير،

---

(١) قامت طهران بتعيين قائم بالأعمال لدى بريطانيا، وذلك بعد إعلان لندن إعادة العلاقات الدبلوماسية. وكانت بريطانيا قد أعادت العلاقات الدبلوماسية مع إيران وعينت قائمًا بالأعمال غير مقيم بعد عامين من هجوم شنه حشد إيراني غاضب على السفارة البريطانية في طهران، وقالت وزارة الخارجية البريطانية إن أجاي شارما وهو حاليًا رئيس قسم إيران في الوزارة سيتولى المنصب على الفور. انظر: وكالة مهر الإيرانية.

فإن الأمور تتجه نحو الانفتاح، ولاسيما استمرار الحوارات المباشرة بين وزير الخارجية الإيراني ونظيره الأميركي والبريطاني وكذلك طبيعة المتغيرات الإقليمية بعد رسم خارطة اتفاق جنيف ٢، والعلاقات بين القوى الكبرى.

في ضوء ما تقدم يمكن الحديث عن أن تغييرًا في توجّهات السياسة الخارجية الإيرانية قد طرأ وأن ملامح التغير قد تتضح في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية نحو إعطاء دور أكبر للدبلوماسية الإيرانية، وبقاء الاستراتيجيات والأهداف على حالها. وكذلك العمل على حل القضايا الشائكة مثل قضية البرنامج النووي الإيراني، والعلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية، والعلاقات مع دول الخليج العربي، والرئيس روحاني يسعى دائمًا إلى ضرورة التركيز على التفاهمات المشتركة مع دول الجوار، وإيجاد مصالح مشتركة، ومواجهة الأخطار كذلك.

ونتيجة للخبرة التي يمتلكها الرئيس روحاني في العمل بشكل دبلوماسي، ومن موقع المرونة البطولية في فض الاشتباك مع الخارج المتأزم، للتخلص من الضغط الاقتصادي الدولي على إيران، وعلى اعتبار أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، فقد يكون ترتيب السياسة الخارجية هي المقدمة الطبيعية لتحسين الوضع الداخلي، ولهذا ستعمل السياسة الخارجية الإيرانية على مواجهة التهديدات والاحتمالات والتطورات الإقليمية عبر التالي[١]:

- تحدي تفادي الفجوة بين الإيديولوجيا والبراغماتية.
- الاستقرار الإقليمي.
- إعادة الإعمار والتنمية الديمقراطية.
- الوضع الدولي الجديد.
- الصراعات في الشرق الاوسط وآسيا الوسطى.
- مواجهة العقوبات وآثارها، عبر تخفيف حدة خطاب السياسة الخارجية

(١) Lubna Abid Ali, patterns of continuity in Iran Foreign policy, in: Ali Mohammadi and Anoushiravan Ehtes hami, Iran and Eurasia, ITHACA Press, 2002, p. 81.

الإيرانية تجاه الولايات المتحدة بشكل خاص والغرب بشكل عام، مع التأكيد على ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية، التي ذكرناها في ما تقدم، والحفاظ على استقلالية تلك السياسة، عبر رفض التدخلات الخارجية، وتخفيف الضغوط الداخلية والخارجية على إيران عبر التفاوض ودعم العلاقات المشتركة، والتركيز على الملف الاقتصادي، بهذا الخصوص.

وبناءً على ذلك يمكن القول إن هناك سيناريوهات مستقبلية بهذا الخصوص تراوح بين الثبات إلى الصراع إلى التهدئة، ولكنها في حقيقتها متداخلة ومتشابكة إلى حد بعيد، وتتمثل في إيجاد علاقة ذات بعد تعاوني وتوافقي إما من دائرة المصالح المشتركة، أو من دائرة المخاطر المشتركة، وبأساليب واقعية.

المصالح المشتركة تشمل العلاقات الاقتصادية والتجارية عبر الاستثمار بين إيران وبقية الدول، أو يبقى الموضوع على ما هو عليه لمدة ليست بالقصيرة، وينتقل خلالها إلى عدة أبعاد، تكون ذات إطار تعاون أو صراع، لذلك كانت انتخابات الرئاسة ٢٠١٣ نقطة التحول في المسار الدبلوماسي الإيراني على مستوى السياسة الخارجية، وربما تعيد ترتيب الأوراق في المنطقة، على قاعدة السياسة الخارجية الإيرانية (ربح ـ ربح).

لكن المؤشرات وفق أوضاع المنطقة وما تمر به من عقد وتحديات، تذهب إلى تغيير أساليب التعامل واعتماد منطق القوة الناعمة في قادم الأيام، لتوافر العديد من المقومات المهمة في إيران، ولذلك فان النخب السياسية والثقافية الإيرانية طالما سعت وتستمر في السعي إلى موقع إقليمي متميز (الزعامة الإقليمية) يتناسب مع تاريخ إيران الطويل وموقعها الجيو استراتيجي المهم وثروتها البشرية والطبيعية، والحكومات المتلاحقة سعت إلى تحقيق هذا الهدف المهم على صعيد السياسة الخارجية، بمختلف الاستراتيجيات المتعددة، لكنه يظل في ذلك السياق لاعبًا عقلانيًّا، يجيد فن الممكن والتفاوض الدبلوماسي بما يتيح له أن يدرك حدود التفاعل في المنطقة، ولذلك فإن قواعد اللعبة أمسكت بها الخارجية الإيرانية، عبر مفاوضها المعروف بسياسته طويلة النفس وصبره الطويل التي تنتهي

عادة إلى مخارج لائقة، رغم كل التحديات التي تمر بها تلك الدولة على مستوى الحصار الدبلوماسي والعقوبات الاقتصادية، ولذلك حتى على مستوى الملف النووي، فإن طهران استطاعت وعبر سنوات عديدة أن تلقي بالكرة النووية في ملعب الدول الغربية الكبرى.

الملحق رقم (١)

الموادّ المرتبطة ببيان مهمّات رئاسة الجمهورية في الدستور الإيراني[1]

المادة ١١٣: يعتبر رئيس الجمهورية أعلى مسؤول رسميّ في البلد بعد مقام المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية. هو صاحب المسؤولية عن تنفيذ الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية، إلا في ما يتعلق بالأمور المرتبطة بمسؤوليات مقام المرشد الأعلى.

المادة ١١٤: ينتخب رئيس الجمهورية لفترة مدتها أربع سنوات بوسيلة التصويت المباشر من الشعب ولا يجوز انتخابه مجددًا إلا لِمرة واحدة.

المادة ١١٥: الرئيس يجب أن يكون منتخبًا من بين الشخصيات الدينية والسياسية الحائزة المؤهلات التالية: يكون منحدرًا من أصل إيراني؛ إيراني الجنسية؛ ذا إدارة وحنكة ناجعة؛ حسن السلوك؛ أمينًا؛ معتقدًا بالمبادئ الأساسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية والمذهب الرسمي للبلاد.

المادة ١١٦: على المرشحين لمنصب رئاسَةِ الجمهورية أن يعلنوا ترشيحهم رسميًّا قبل الشروع في الانتخابات، وتحدّد الشريعة طريقة انتخاب الرئيس.

المادة ١١٧: ينتخب رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة للأصوات التي أدلى بها الناخبون، ولكن إذا لم يحصل أي من المرشحين على هذه الأغلبية في الدور الاول، تُعاد الانتخابات ثانية في يوم الجمعة من الأسبوع التالي. في الجولة الثانية يشترك المرشحان اللذان حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الجولة

(١) يمكن الرجوع إلى النصوص الدستورية في الدستور الإيراني.

الأولى التي شاركا فيها، ولكن إذا انسحب بعض المرشحين من الذين حصلوا على أكثر الأصوات في الجولة الأولى سيكون الاختيار النهائي بين المرشحين اللذين أحرزا أكبر عدد من الأصوات من بين المرشحين الباقين.

المادة ١١٨: مسؤولية الإشراف على انتخابات رئيس الجمهورية تقع على عاتق مجلس صيانة الدستور، كما هو منصوص عليه في المادة (٩٩)، ولكن قبل إنشاء مجلس الصيانة، تقع المسؤولية على عاتق هيئة إشرافية يتم تشكيلها بموجب القانون.

المادة ١١٩: انتخاب رئيس الجمهورية الجديد يجب أن يجري في موعد لا يتجاوز شهرًا واحدًا قبل انتهاء مدة الرئيس المنتهية ولايته، في الفترة المؤقتة قبل انتخاب الرئيس الجديد ونهاية مدة الرئيس السابق، يؤدي الرئيس السابق كافة مهام الرئيس القانونية.

المادة ١٢٠: عند وفاة أحد المرشحين الذين ثبتت صلاحيتهم قبل عشرة أيام من التصويت، تؤجل الإنتخابات لمدة أسبوعين وإذا توفي أحد المرشحين الحاصل على أكثر الأصوات في الفترة الفاصلة بين الجولتين الأولى والثانية من التصويت، يتم الانتخاب بعد تمديد مدة الانتخابات أسبوعين.

المادة ١٢١: يجب أن يؤدي رئيس الجمهورية اليمين التالية بحضور نواب مجلس الشورى الإسلامية وإشراف رئيس السلطة القضائية وأعضاء مجلس الوصاية: بسم اللّه الرحمن الرحيم إنني، باعتباري رئيسًا للجمهورية، أقسم أمام القرآن الكريم وشعب إيران باللّه عز وعلا، بأنني سوف أحرس الدين الرسمي ونظام الجمهورية الإسلامية ودستور البلاد؛ وأستثمر كل ما لدي من قدرات وإمكانيات في سبيل المسؤوليات الملقاة على عاتقي وأنذر نفسي لخدمة الشعب وازدهار البلاد ونشر الدين والأخلاق وأدعم الحق والعدالة، وأمتنع عن كل نوع من أنواع السلوك التعسفي وأكون نصيرًا للحرية والكرامة لجميع المواطنين ولحقوقهم المشار اليها في الدستور وأسعى إلى حراسة الحدود والاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي في البلاد؛ ذلك بطلب المساعدة من اللّه واتبّاع سنة الرسول والأئمة المعصومين (عليهم السلام) وسوف أحافظ على كل هذا

باعتباري أمينًا على السلطة المخولة لي من قبل الشعب كأمانة مقدسة وأسلمها لمن ينتخبه الشعب بعدي.

المادة ١٢٢: رئيس الجمهورية في حدود سلطاته وواجباته التي خوّلها، الدستور أو غيره من القوانين مسؤول أمام الشعب وقائد الثورة ومجلس الشورى الإسلامي.

المادة ١٢٣: الرئيس ملزم بالتوقيع على التشريعات التي وافق عليها مجلس الشورى الإسلامي أو نتيجة الاستفتاء وبعد تنفيذ الإجراءات القانونية وتوقيعها. يجب إحالتها إلى السلطات المسؤولة للتنفيذ.

المادة ١٢٤: يحق لرئيس الجمهورية أن يكون له نواب لأداء واجبات صلاحياته الدستورية. بموافقة رئيس الجمهورية يحق لنائبه الأول التصدي لمسؤوليات إدارة شؤون مجلس الوزراء وتنسيق مهام النواب الآخرين.

المادة ١٢٥: لرئيس الجمهورية أو ممثله القانوني سلطة توقيع المعاهدات والبروتوكولات والعقود والاتفاقات التي أبرمتها الحكومة الإيرانية مع الحكومات الأخرى، وكذلك الاتفاقات المتعلقة بِالمنظمات الدولية، بعد الحصول على موافقة مجلس الشورى الإسلامي.

المادة ١٢٦: يتولى رئيس الجمهورية مسؤولية أمور التخطيط والميزانية والأمور الإدارية والتوظيفية للبلاد بشكل مباشر، ويمكن أن يوكل شخصًا آخر لإدارتها.

المادة ١٢٧: في ظروف خاصة يجوز لرئيس الجمهورية تعيين ممثل خاص له، أو عدة ممثلين، وتحديد صلاحياتهم، في مثل هذه الحالات تعتبر قرارات الممثل أو الممثلين المذكورين بمثابة قرارات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

المادة ١٢٨: يعين السفراء بناء على توصية من وزير الخارجية وبموافقة رئيس الجمهورية ويقوم الرئيس بتوقيع أوراق اعتماد السفراء واستلام وثائق التفويض التي يقدمها سفراء البلدان الاجنبية.

المادة ١٢٩: منح أوسمة الدولة من صلاحيات رئيس الجمهورية.

المادة ١٣٠: رئيس الجمهورية يقدم استقالته إلى قائد الثورة وعليه مواصلة مهام منصبه الى أن تتم الموافقة على استقالته.

المادة ١٣١: في حالة وفاة رئيس الجمهورية أو عزله، أو استقالته، أو غيابه أو مرضه لأكثر من شهرين أو في حالة انتهاء فترة رئاسة الجمهورية وعدم انتخاب رئيس جديد للجمهورية نتيجة وجود بعض العقبات أو ظروف أخرى مماثلة يتولى نائبه الأول وبموافقة القائد، صلاحيات رئيس الجمهورية ومهامه ثم يتم تشكيل مجلس يتألف من رئيس مجلس الشورى الإسلامي ورئيس السلطة القضائية والنائب الأول للرئيس وعليهم اتخاذ الإجراءات لانتخاب رئيس جديد في غضون فترة أقصاها خمسون يومًا. وفي حالة وفاة النائب الأول لرئيس الجمهورية أو لوجود أمور أخرى تمنعه من أداء واجباته أو عند عدم وجود معاون للرئيس فعلى قائد الثورة أن يعين شخصًا آخر مكانه.

المادة ١٣٢: خلال الفترة التي يتولى فيها المعاون الأول لرئيس الجمهورية أو شخص آخر عُيّن بموجب المادة (١٣١)، مسؤوليات رئيس الجمهورية ويتمتع بصلاحياته. لا يمكن استجواب الوزراء أو حجب الثقة عن أي واحد منهم وأيضًا لا يمكن اتخاذ أي خطوة لإعادة النظر في الدستور، ولا إجراء استفتاء وطني.

المادة ١٣٣: يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويطلب إلى مجلس الشورى الإسلامي منحهم الثقة ولا لزوم لأخذ الموافقة على صلاحياتهم مجددًا عند تغيير المجلس ويحدّد القانون عدد الوزراء ومدى صلاحياتهم.

المادة ١٣٤: رئيس الجمهورية هو رئيس مجلس الوزراء وهو يشرف على أعمال الوزراء ويتخذ جميع التدابير اللازمة لتنسيق قرارات الحكومةِ وبالتعاون مع الوزراء، يحدد برنامج الحكومة وسياساتها وينفّذ القوانين. وفي حالة من التناقض أو اختلاف الآراء في الواجبات الدستورية للأجهزة الحكومية حيث يحتاج الموضوع إلى تفسير أو تغيير للقانون يكون قرار مجلس الوزراء المتخذ باقتراح من رئيس الجمهورية ملزمًا. ويكون الرئيس مسؤولًا أمام مجلس الشورى عن أعمال مجلس الوزراء.

المادة ١٣٥: يستمر الوزراء في مناصبهم ما لم يتم فصلهم أو يحجب المجلس

الثقة عنهم إثر استيضاحهم أو طلب الثقة لهم من المجلس. وتقدّم استقالة مجلس الوزراء أو أي وزير، إلى رئيس الجمهورية وفي هذه الحالة يجب أن يقوم مجلس الوزراء بأعماله ومسؤولياته حتى يحين الوقت الذي يتم فيه تعيين حكومة جديدة. يمكن لرئيس الجمهورية أن يعين مشرفين للوزارات الشاغرة لمدة أقصاها ثلاثة أشهر.

المادة ١٣٦: يستطيع الرئيس أن يُقيل الوزراء وفي مثل هذه الحالة لا بد له من الحصول على الثقة للوزير الجديد من المجلس. في حالة تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء بعد منحهم الثقة من المجلس، فإن على رئيس الجمهورية أن يطلب إلى المجلس منح الثقة لمجلس الوزراء من جديد.

المادة ١٣٧: كل من الوزراء مسؤول عن واجباته أمام رئيس الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامي عن الأمور الخاصة بوزارته وكذلك عن الشؤون التي وافق عليها مجلس الوزراء على اعتباره عضوًا مسؤولًا أيضًا عن تصرفات الآخرين.

المادة ١٣٨: إضافة إلى الحالات التي يكلف فيها مجلس الوزراء أو أحد الوزراء بتدوين اللوائح التنفيذية للقوانين يحقّ لمجلس الوزراء أن يضع اللوائح والأنظمة والإجراءات اللازمة لأداء الواجبات الإدارية لضمان تنفيذ القوانين وإنشاء الهيئات الادارية. كل وزير يحق له وضع اللوائح الإدارية وإصدار التعميمات ضمن اختصاصه وفقًا لقرارات مجلس الوزراء. إلا أن مضمون جميع هذه الأنظمة يجب ألا ينتهك نص قوانين سائدة. ويمكن للحكومة ان تفوّض بعض الأمور المرتبطة بوظائفها أو أي جزء منها الى لجان مؤلفة من بعض الوزراء. قرارات هذه اللجان ضمن القوانين تكون واجبة التنفيذ بعد إقرارها من رئيس الجمهورية. والقرارات الصادرة عن اللجان المذكورة يجب أن ترسل إلى رئيس مجلس الشورى الإسلامي ضمن إبلاغها للتنفيذ كي لا تكون مخالفة للقوانين المصدقة، وإن وجد رئيس مجلس الشورى فيها ما يخالف القوانين المصدقة يقوم بإرجاعها إلى مجلس الوزراء، مع تبيان السبب، ليعيد النظر فيها.

المادة ١٣٩: المصالحة في الدعاوى المتعلقة بالأموال العامة، أو الحكومية، أو إناطتها بالتحكيم ـ في كل الأحوال ـ تتم بموافقة مجلس الوزراء،و ينبغي

إعلام مجلس الشورى الإسلامي بذلك، في الحالات التي يكون فيها أحد أطراف الدعوى أجنبيًا، وفي الحالات الداخلية المهمة، تجب موافقة مجلس الشورى الإسلامي عليها أيضًا.

المادة ١٤٠: محاكمة رئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء عن الجرائم الاعتيادية تجري في محاكم العدل بعد موافقة مجلس الشورى الإسلامي.

المادة ١٤١: لا يحق لكل من رئيس الجمهورية، ومعاونيه والوزراء وموظفي الحكومة أن يكون له أكثر من عمل حكومي واحد، وممنوع عليهم أي عملٍ آخر في المؤسسات التي يكون جميع رأسمالها أو قسم منه حكوميًا أو ملكًا للمؤسسات العامة في مجلس الشورى وكذلك ممارسة النيابة في مجلس الشورى الإسلامي أو المحاماة أو الاستشارة القانونية. ولا يجوز أن يكون رئيسًا أو مديرًا تنفيذيًا أو عضوًا في مجلس إدارة أي نوع من شركات القطاع الخاص، باستثناء الجمعيات التعاونية والشركات غير التابعة للحكومة والإدارات والمؤسسات ووظائف التدريس في الجامعات ومؤسسات البحوث تستثنى من هذه القاعدة.

المادة ١٤٢: يتم جرد أموال القائد، ورئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء وزوجاتهم وأولادهم قبل تحمل المسؤولية وبعده من قبل رئيس السلطة القضائية من أجل التأكّد من عدم تضخمها بطريقة مخالفة القانون.

المادة ١٤٣: جيش جمهورية إيران الإسلامية هو المسؤول عن الدفاع عن استقلال البلاد ووحدة أراضيها وعن نظام الجمهورية الإسلامية فيها.

المادة ١٤٤: جيش جمهورية إيران الإسلامية يجب أن يكون جيشًا إسلاميًّا، أي ملتزمًا بالعقيدة الإسلامية والإرادة الشعبية، ويجب أن يُجنَّد الافراد المؤمنون بأهداف الثورة الإسلامية والمضحون بأنفسهم من أجل تحقيقها.

المادة ١٤٥: لا يقبل انتساب أي أجنبي إلى الجيش وقوى الأمن الداخلي.

المادة ١٤٦: يمنع انشاء أي قاعدة عسكرية أجنبية في إيران منعًا باتًّا، حتى للأغراض السلمية.

المادة ١٤٧: في زمن السلم يجب على الحكومة الاستفادة من أفراد الجيش

وتجهيزات القوات المسلّحة الفنية في عمليات الإغاثة، والتعليم والإنتاج، وجهاد البناء، وذلك إلى حد لا يضر بالاستعداد العسكري للجيش مع مراعاة موازين العدالة الإسلامية بشكل كامل.

المادة ١٤٨: يمنع منعًا باتًّا جميع أشكال الاستخدام الشخصي للحافلات والسيارات العسكرية والمعدات والوسائل الأخرى، كما تُمنع الاستفادة الشخصية من الأفراد باستخدامهم للخدمة الشخصية أو لقيادة السيارات الخصوصية وما شابه ذلك.

المادة ١٤٩: يكون منح الرتب العسكرية أو سحبها وفقًا للقانون.

المادة ١٥٠: تبقى قوات حرس الثورة الإسلامية التي تأسست في الأيام الأولى لانتصار الثورة، راسخة ثابتة من أجل أداء دورها في حراسة الثورة ومكاسبها. نطاق واجبات هذه الهيئة، ومجالات مسؤوليتها يوازي الواجبات التي تقع على القوات المسلحة الأخرى التي يحددها القانون، مع التركيز على التعاون الأخوي والانسجام فيما بينها.

المادة ١٥١: وفقًا للآية القرآنية: ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال/٦٠] على الحكومة أن تقدّم برنامجًا للتدريب العسكري يشمل أفراد الشعب كافة وتهيئ ما يلزم من تسهيلات وفقًا للمعايير الإسلامية، كي يصبح جميع المواطنين قوّة ضاربة تدافع عن البلاد ونظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. شريطة أن تكون حيازة السلاح وفق إجازة تصدر من قبل السلطات الرسمية.

المادة ١٥٢: السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية تقوم على رفض أي شكل من أشكال الهيمنة والحفاظ على استقلال البلاد من جميع النواحي ووحدة أراضيها والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الخضوع للدول العظمى المهيمنة على العالم والحفاظ على علاقات سلمية متبادلة مع جميع دول عدم الانحياز المسالمة.

المادة ١٥٣: يمنع أي شكل من أشكال المعاهدات التي تؤدي الى سيطرة

الأجانب على الموارد الطبيعية والاقتصادية والجيش أو أي شأن من الشؤون الوطنية الأخرى.

المادة ١٥٤: الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتبر سعادة الإنسان فى جميع المجتمعات البشريه قضية مقدسة لها وترى فى تحقيق الاستقلال، والحرية، والسيادة والعدالة من حق جميع شعوب العالم، ولهذا فإن الجمهورية الإسلامية تتعهّد بعدم التدخّل في شؤون البلدان الأخرى ولكنّها تلتزم بدعم كل النضالات الحقة للمستضعفين ضدّ مستكبري العالم في أيّ نقطة من نقاط المعمورة.

المادة ١٥٥: يجوز لحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تمنح الراغبين حق اللجوء السياسي ما لم يكونوا خونة ومخربين وفقًا لقوانين إيران.

المصادر والمراجع

الكتب العربية والمعرّبة

- إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة، دراسة لتطور الهيمنة الأميركية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٢.
- إحسان محمد هادي، العلاقات الإيرانية ـ السعودية بعد عام ٢٠٠٣، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ٢٠١٣.
- أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.
- أحمد سليم البرصان، الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا، كيف استطاع الإسلام السياسي الوصول للحكم، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.
- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية، ١٩٧٩ ـ ٢٠١١، دار الجنان، عمان، ٢٠١٢.
- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٠٩.
- إسماعيل صبري مقلّد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧١.
- أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأميركية وأزمات الانتشار النووي، الحالة الإيرانية ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠.
- أميركا في فكر الإمام الخامنئي، مؤسسة الإمام الخميني الدولية للثقافة والدراسات، طهران.

- أن سينغلون ومسعود خدا بنده، الحياة في معسكر أشرف مجاهدو خلق ضحية أسياد لا يحصون، ترجمة الشيخ سامي القصاب الكاظمي، (بلا).
- برنار أوركاد، جغرافية إيران السياسية، تطلعات الجغرافيا السياسية،ترجمة فاطمة علي الخوجة، جروس برس ناشرون، بيروت، ٢٠١٢.
- بيار سيليربيه، الجيوبوليتيكا والجيواستراتيجيا، ترجمة عاطف علي، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣.
- بيزن إيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعيد الصباغ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.
- تسفي ماغين، روسيا في الشرق الأوسط، سياسة في امتحان، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣.
- تريتا بارسي، إيران والمجتمع الدولي، القصة الكاملة للمناورات السياسية وحقائق المفاوضات حول الملف النووي الإيراني، ترجمة زينة إدريس، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،٢٠١٢.
- تشارلز كيجلي، يوجين ويتكوف، السياسة الخارجية الأميركية ومصادرها الداخلية: رؤى وشواهد، ترجمة عبد الوهاب علوب، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٤.
- توبي ماثيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة أمين الايوبي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤.
- ثروت الخرباوي، أئمة الشر، الإخوان والشيعة أمة تلعب في الخفاء، دار نهضة مصر، القاهرة، ٢٠١٣.
- جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سورية، الأبعاد الجيوسياسية لأزمة ٢٠١١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١١.
- جوزيف س. ناي (الابن)، مفارقة القوة الأميركية، لماذا لاتستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تنفرد في ممارسة قوتها، ترجمة د. محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣.
- جيمس سيبينيوس ومايكل سينج، هل من الممكن عقد اتفاق نووي مع إيران؟ إطار تحليلي للمفاوضات النووية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠١٣.

- جيمي كارتر، قيمنا المهددة: أزمة أميركا الأخلاقية، ترجمة حسام الدين خضور، (بلا).
- جيمي كارتر، كامب دافيد: حرب على الحرب رهائن طهران والحسابات الخاسرة، ترجمة شبيب بيضون، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٥.
- حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٣.
- حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، (بلا).
- حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأميركي (١٩١٤-٢٠٠٤)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥.
- حجت مرتجى، التيارات السياسية في إيران اليوم، ترجمة سالم كريم، مكتبة فخراوي، البحرين، ٢٠٠٢.
- حميد أنصاري، حديث الانطلاق، نظرة في الحياة العلمية والسياسية للإمام الخميني (من الولادة وحتى العروج)، مركز بقية اللّٰه الأعظم، (بلا)، ١٩٩٩.
- حميد بارسانيا، الخريطة الفكرية الإيرانية عشية الثورة، دراسة اجتماعية معرفية، ترجمة خليل زامل العصامي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي المعاصر، بيروت، ٢٠١٢.
- رائد مصباح أبو داير، استراتيجية تركيا شرق أوسطيًا ودوليًا في ضوء علاقتها بإسرائيل، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣.
- روبرت بالسغراف، دورتي جيمس، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.
- رياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،٢٠٠٠.
- ريتشارد هاس، الفرصة لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة أسعد كامل إلياس، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧.
- زايد عبيد اللّٰه مصباح، السياسة الخارجية، منشورات (إلغا) Elga، مالطا، ١٩٩٤.
- زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الدار الأهلية للنشر، عمان ١٩٩٩.
- ستيفن كينزر، العودة إلى الصفر، إيران، تركيا ومستقبل أميركا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٢

ـ ستيفن والت، جون ميرشايمر، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٧.

ـ سركيس أبو زيد، إيران والمشرق العربي، مواجهة أم تعاون؟، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٠.

ـ سعيد صلح ميرزائي، فلسطين في مواقف آية اللّه العظمى الإمام الخامنئي، ترجمة محمد مهدي شريعتمداري، مؤسسة أبناء روح اللّه الخميني الدولية الثقافية. طهران، ٢٠١٢.

ـ سليمان كتاني، الإمام الخميني، شرارة ـ باسم اللّه ـ واحترق الهشيم، ط٢، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران.

ـ السيد صادق حقيقت، السياسة الخارجية للدولة الإسلامية، أسسها وأصولها أهدافها، ترجمة حسن علي مطر، مركز الهدف للدراسات، (بلا)، ٢٠١٣.

ـ سيرجي شاشكوف، العلاقات الروسية ـ الإيرانية إلى أين؟، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠.

ـ شريف شعبان مبروك، السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١١.

ـ شيرين هنتر، إيران بين الخليج وحوض بحر قزوين، الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١.

ـ طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦.

ـ عادل الجوجري، أحمدي نجاد، رجل في قلب العاصفة، المواجهة والتحديات، دار الكتاب العربي، دمشق ـ القاهرة، ٢٠٠٦.

ـ عامر عباس، البرنامج النووي الإيراني في ضوء القانون الدولي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢.

ـ عباس خامة يار، إيران والإخوان المسلمون، دراسة في عوامل الالتقاء والافتراق، ترجمة عبد الأمير الساعدي، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٧.

ـ عبد الجليل زيد المرهون، برامج التسلح في الخليج والجوار، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٢.

- عبد الحليم خدام، التحالف السوري ـ الإيراني والمنطقة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠.
- عبد العزيز بن محمد الشيخ، الإستراتيجية السعودية، دراسة في ظل المتغيرات العالمية بعد احتلال العراق، دار جواتا، بيروت، ٢٠١١.
- عبد العظيم البدران، كيف تحكم إيران، دراسة في صنع السياسات العامة بعد ١٩٨٩، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٤.
- عبد اللّه الأشعل، تحديات الحوار العربي الإيراني، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٠.
- عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، دار أقواس للنشر،مطبعة فن وألوان، تونس، ١٩٩٤.
- عبد الوهاب الكيالي، كامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤.
- عبده مباشر، إيران، تاريخ من أحلام العظمة، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٢.
- عصام نايل المجالي، تأثير التسليح الإيراني على الأمن الخليجي، دار الحامد، عمان، ٢٠١٢.
- علي أكبر ولايتي، إيران وتطورات القضية الفلسطينية، دراسة في وثائق وزارة الخارجية الإيرانية، ط٢، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٧.
- علي قادري، الخميني روح اللّه، سيرة ذاتية، ج١، ترجمة منير سعودي، ط٢، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران.
- علي محافظة، إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٣.
- علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الأميركي الإيراني، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣.
- عماد بن جاسم البحراني، موحّد عُمان، السلطان قابوس بن سعيد، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١١.
- العماد فهد جاسم الفريج، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، دراسات دولية، العدد الثالث، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ٢٠١٢.
- عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد ٢٠٠٣، من

يرث الرجل المريض، تركيا العثمانية أم إيران الفارسية؟ دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١٤.

- عمرو ثابت، الاحتواء المزدوج وما وراءه، تأملات في الفكر الإستراتيجي الأميركي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١.
- غضنفر ركن أبادي، الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٣.
- فاطمة الصّمادي، التيارات السياسية في إيران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢.
- فكرت نامق عبد الفتاح وعبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأميركية حيال الخليج العربي بعد ٢٠٠٣، مركز حمورابي، ٢٠١٢.
- فهد مزبان خزار، العلاقات مع إيران في ضوء خصائص موقعها الجغرافي وأهميتها الجيواستراتيجية والجيوبولتيكية، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة ٢٠٠٢.
- فهمي هويدي، إيران من الداخل، ط ٤، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩١.
- فواز جرجس، السياسة الأميركية تجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
- فيليب سيبيل لوبيز، الجغرافيات السياسية للبترول، ترجمة د. نجاة الصليبي الطويل، دار كلمة، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، ٢٠١٣.
- كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، شركة إياد للطباعة، بغداد، ١٩٨٧.
- كينث كاتزمان، العقوبات الأميركية ضد إيران، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣.
- لندا. إس. والبرج، الأعلم عند الشيعة، دراسة في مؤسسة مرجعية التقليد، ترجمة د. هناء خليف غني، مكتبة عدنان للطباعة والتوزيع والنشر، بغداد، ٢٠١٣.
- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة الدكتور محمد بن أحمد مفتي، والدكتور محمد السيد سليم، الرياض، ١٩٨٩.
- مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار، تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، ترجمة عمر الأيوبي، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٧.

- مارسيل ميرل، السياسة الخارجية، ترجمة خضر خضر، جروس برس، (بلا).
- مجموعة من الباحثين، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢.
- مجموعة من المؤلفين، العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز الوحدة العربية، ط٣، بيروت، ٢٠٠١.
- مجموعة مؤلفين، أهل السنة في إيران، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٢.
- مجموعة مؤلفين، كيف نواصل مشروع حوار الحضارات، منشورت المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية، دمشق،٢٠٠٢، ج٢.
- محسن رضائي وعلي مبيني دهكردي، إيران الإسلامية في أفق الرؤية المستقبلية، ترجمة رعد الحجاج، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٣.
- محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.
- محمد جواد لاريجاني، الإستراتيجية القومية، دراسات في معالمها وأهدافها، ترجمة علاء الرضائي، دار التعارف، بيروت، ١٩٩٥.
- محمد خاتمي، مدينة السياسة، فصول من تطور الفكر السياسي في الغرب، دار الجليل، بيروت، ٢٠٠٠.
- محمد صادق الحسيني، الخاتمية، المصالحة بين الدين والحرية، دار الجديد،١٩٩٩ بيروت.
- محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس من قرية الياقوت الأحمر إلى عرش الزعامة الذهبي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٤.
- محمود مونشيبوري، العلاقات الأميركية ـ الإيرانية، نحو تبني واقعية جديدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠.
- منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأميركي، مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٧.

- مهدي نور الدين، الحصار المتبادل، العلاقات الإيرانية ـ الأميركية بعد احتلال العراق سلسلة الدراسات الإيرانية العربية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٢.
- موريال ميراك فايسباخ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ عام ٢٠٠٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٤.
- ناجي صادق شراب، السياسة، دراسة سوسيولوجية، مكتبة الإمارات، العين، دار الجليل للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٤.
- نبيل جعفر عبد الرضا، دراسات في الاقتصاد الإيراني، مؤسسة وارث الثقافية، البصرة، ٢٠٠٨.
- نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية، الطموحات الإمبراطورية، المكتبة الدولية، بيروت، (بلا).
- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران، والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢.
- هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢.
- ولي نصر، صحوة الشيعة، الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧.
- ولي نصر، صعود قوى الثروة، نهضة الطبقة الوسطى الجديدة في العالم الإسلامي وانعكاساتها على عالمنا، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١١.
- وليد عبد الناصر، خاتمي وحوار الحضارات، مختارات إيرانية، العدد ١٠، القاهرة،٢٠٠١.
- وليم ساليفان، أميركا وإيران، ترجمة نجدة الشواف، دار الملتقى للنشر، ليماسول ـ قبرص، ١٩٩١.
- ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣.

الأبحاث والدوريات

- أحمد نجيب زاده، دور البيئة المعرفية في سياسة إيران الخارجية، شؤون الأوسط، العدد ١١٤، بيروت، ربيع ٢٠٠٤.
- أحمد هاشم عودة القوة الإيرانية، عراق جديد، شؤون الأوسط، العدد ٥٤، بيروت، آب/أغسطس ١٩٩٦.
- ألكسندر دوغين، محور موسكو ـ طهران، شؤون الأوسط، العدد ٧٦، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.
- بهرام إخوان كاظمي، مسار العلاقات الإيرانية السعودية، شؤون الأوسط، العدد ١٠٢، ربيع ٢٠٠١.
- بيجان أسدي، إيران وأمن الخليج، شؤون الأوسط، العدد ١٠٦، بيروت، ربيع ٢٠٠٢.
- توفيق شومان، السلطات الدستورية في إيران، الصلاحيات والأدوار، شؤون الأوسط، العدد ١١٤، ربيع ٢٠٠٤، بيروت.
- حسين موسوي، الاقتصاد الإيراني، ضرورة التصحيح البنيوي، شؤون الأوسط، العدد ١٠٤، بيروت، خريف ٢٠٠١.
- روز ماري، هوليس، إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، ٢٠٠٢.
- سردار بويراز، مقاربة العلاقات التركية ـ الإيرانية من منظار أوسع، شؤون الأوسط، العدد ١٣٥،بيروت، ربيع ٢٠١٠.
- سعد بن نامي، ظاهرة التيار الإصلاحي في إيران واتجاهاتها، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ٤٨، ٢٠٠٩.
- علي المؤمن، النظام السياسي: ثنائية الاستبداد والمشاركة الشعبية، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١١٤، ربيع ٢٠٠٤، بيروت.
- علي لاريجاني، تحديات إيران والملف النووي، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٢١، شتاء ٢٠٠٦، ص ٣٠.
- فوزي درويش الفتوى النووية، الدين والسياسة في استراتيجية الانتشار النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد، ١٣٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.

- فيض اللايف، إيران القوية بين مصالح روسيا وهواجس العرب، شؤون الأوسط، العدد ١٢٨، شتاء ٢٠٠٨، بيروت.
- مالك دحام متعب، قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دولة الجوار، مجلة السياسة والدولية، ٢٠١٣ العدد ٢٣.
- محمد السعيد إدريس، روحاني وقابوس بين اعتبارات التحالف وحوافز حل الأزمات، مختارات إيرانية، العدد ١٦٣، آذار/مارس، ٢٠١٤.
- محمد السعيد إدريس، الجوار الاقليمي والعقوبات المفروضة على إيران، تحليل للمواقف السعودية والتركية والمصرية، مجلة شرق نامة، مركز الشرق للدراسات السياسية والستراتيجية، القاهرة، العدد ٨، ٢٠١١.
- محمد السعيد عبد المؤمن، تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية، السياسة الدولية، العدد ١٩٦، نيسان/أبريل ٢٠١٤.
- محمد السعيد عبد المؤمن، ولايتي: هل يعيد صناعة السياسة الخارجية الإيرانية؟ مجلة مختارات إيرانية، العدد ١٣٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تموز/يوليو ٢٠١١.
- محمد السعيد عبد المؤمن، الخطاب السياسي للرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني مختارات إيرانية، مركز الأهرام، القاهرة، ١ حزيران/يونيو ٢٠١٣.
- محمد السيد سليم، التفاعل في مثلث القوة، إطار فكري مؤسساتي، شؤون الأوسط، العدد ٣٣، بيروت، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.
- محمد صادق الحسيني، آليات الدفاع الإيرانية في الصراع البحري القاري، شؤون الاوسط، العدد ٤٤، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بيروت.
- محمد صادق الحسيني، صنع القرار في إيران وتركيبة النظام الإسلامي، شؤون الأوسط، العدد ٥٤، بيروت، آب/أغسطس ١٩٩٦.
- محمد نور الدين، تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية إلى إيران شؤون الأوسط، العدد ١٣٦، صيف ٢٠١٠، بيروت.
- محمود سريع القلم، الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانية، شؤون الأوسط، العدد ١٢١، بيروت، شتاء ٢٠٠٦.

- محمود سريع القلم، الأمن القومي الإيراني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٩، أيار/مايو ٢٠٠٢، بيروت.
- محمود مونشيبوري، انتخاب روحاني، هل وعد بالتغيير أم سير على نفس المنوال، مجلة رؤية تركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية سيتا، العدد ٤، ٢٠١٣.
- مصطفى اللباد، الانتخابات البرلمانية والاستقطاب السياسي في إيران، السياسة الدولية،العدد ١٤٠، نيسان/أبريل،٢٠٠٠.
- منعم صاحي العمار، إيران وقابلية التكوين من جديد، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٧.
- ميشال نوفل، إيران في عالم متحول: جدلية التواصل والانقطاع في السياسة الخارجية، شؤون الأوسط، العدد ١٣، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.
- نسيب شمس، رئاسة الجمهورية في إيران والدستور الإيراني، شؤون الأوسط، العدد ١٤٤، بيروت، شتاء ٢٠١٣.
- هادي قبيسي، مباني النظام الإيراني، شؤون الأوسط، العدد ١٢١، بيروت، شتاء ٢٠٠٦.
- ياسين مجيد، العلاقات الإيرانية ـ الروسية، التعاون ضد الاحتواء المزدوج، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد ٤٤، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

الرسائل والأطاريح

- شيماء جواد كاظم، السياسة الإقليمية الإيرانية وأثرها في المصالح الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ٢٠٠٨.
- قاسم حسين الربيعي، العلاقات التركية ـ الإيرانية في المدة الواقعة بين ٢٠٠٢ – ٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية العلوم السياسية في جامعة بغداد ٢٠١٤.
- محمد كاظم علي، النظام السياسي في إيران دراسة في النظام الجمهوري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٧.

الصحف والمقالات

- الانتخابات الرئاسية الإيرانية ٢٠١٣، غلام علي حداد عادل المستشار الهادئ، صحيفة السفير، ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٣.
- روحاني يدين جرائم النازيين بحق اليهود، صحيفة الحياة، لندن، الأربعاء ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.
- صحيفة كيهان، العدد ٨١٣٤، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢.
- صحيفة كيهان، العدد ٨٥٥٢ السنة الثانية والثلاثون، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.
- عطاء اللّه مهاجراني، من يرأس برلمان إيران؟ صحيفة الشرق الأوسط،الاثنين،٤ حزيران/يونيو ٢٠١٢ العدد ١٢٢٤٢.
- محمد صالح صدقيان،سعيد جليلي المرشح المصاب في حرب العراق،صحيفة الحياة، الجمعة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣.
- مصطفى اللباد، الانتخابات الرئاسية الإيرانية، المشوار الطويل للرؤساء منذ الثورة، صحيفة السفير، ٢٠١٣/٦/٨.
- مصطفى اللباد، الإطار الدستوري لمنصب الرئيس الإيراني وصلاحياته، صحيفة السفير، ٢٠١٣/٠٦/٨

التقارير

- تقرير الصحوة الإسلامية والربيع العربي، شؤون الأوسط، العدد ١٤١، شتاء/ ربيع ٢٠١٢.
- تقرير عن التوازن العسكري في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٤، ٢٠٠٣.
- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣.
- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٠، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١.
- رشيد يلوح، الطريق إلى الانتخابات الرئاسية الإيرانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣.

المواقع الالكترونية

- إذاعة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، http://arabic.irib.ir
- آرشين أديب مقدم، إيران في السياسة العالمية بعد روحاني، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث studies.aljazeera.net/reports.
- أكبر جانجي، من هو آية الله علي حسيني خامنئي؟، موقع المجلة الإلكتروني على الرابط التالي: article55248177/10/Web.http://www.majalla.com/arb/2013
- الانتخابات الرئاسية العاشرة في العقد الثالث للثورة الإسلامية، من الصدر إلى نجاد... http://www.aljarida.com/news/print_news/336094
- حسين موسيان، مستقبل العلاقات الإيرانية الأميركية، مركز الجزيرة للدراسات htm.208908794/03/studies.aljazeera.net/files/iranfuturerole/2014
- الدكتور علي أكبر ولايتي باللغة الفارسية: http://velayati.ir
- روحاني في منتدى دافوس 335282/http://assafir.com/Article/5.
- صحيفة السفير، روحاني: للسعودية مكانة خاصة، 325/http://assafir.com/Article/5
- صحيفة السفير، السيد خامنئي: نتفاوض مع الشيطان لدفع شره، http://www.saidatv.tv
- فاطمة الصمادي، الأمن القومي والدبلوماسية النووية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣ أبريل ٢٠٠٣، http://studies.aljazeera.net/bookrevision
- قناة الجزيرة، http://www.aljazeera.net
- قناة العالم الإخبارية، http://www.alalam.ir.
- قناة العالم الإيرانية، http://www.alalam.ir
- قناة المنار، http://www.almanar.com.lb/wap/edetails.php?cid=31
- القوة الثالثة الإخباري، http://www.thirdpower.org/index.php
- كلمة الإمام الخامنئي، موقع قناة المنار، http://www.almanar.com
- كما أراها.. هذه إيران، قناة العالم http://www.alalam.ir/news/1532687
- محمد أمين صفوي، مفهوم المرونة البطولية http://alwelayah.net/?p=21797.
- محمد بن سيف الرحبي، مرحبا.. روحاني، http://www.shabiba.com/News

- محمد صادق الحسيني، الثوابت بين واشنطن وطهران، http://www.alalam.ir/ /news
- مروة أبو محمد، كما أراها.. هذه إيران، http://www.alalam.ir/news/1533287
- مصطفى اللباد، إيران بعد فوز روحاني: تجديد لا انقلاب، صحيفة السفير http://m. assafir.com/content/1371429071761444000/first-mobile
- معدلات البطالة تتراجع في إيران، http://www.alalam.ir/news/1585258
- منوجهر محمدي، موقع الراصد http://www.alrased.net/uploads/files/ %20 iran.
- الموسوعة الحرة ويكيبديا http://ar.wikipedia.org/wiki
- موقع cnn الإخباري، http://arabic.cnn.com
- موقع البديل، http://elbadil.com
- الموقع الرسمي لآية اللّه الخميني على الشبكة الدولية http://imam-khomeini.com
- الموقع الرسمي لمحمد باقر قاليباف، http://ghalibafmedia.com/ar/page/10002
- موقع المعرفة، /http://www.marefa.org
- موقع وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي http://www.farhang.gov.ir/ar/ourcultural
- ميشال نوفل، أطراف مثلث القوة http://www.almustaqbal.com
- وزارة الخارجية الإيرانية، http://mfa.ir/index.
- وكالة آسيا، http://www.asianewslb.com/prthxwnm.23nz6dt4t2.html.
- وكالة أنباء الكتب الإيرانية، http://www.ibna.ir.
- وكالة تسنيم الإخبارية الإيرانية، http://www.tasnimnews.com.
- وكالة رويترز، http://ara.reuters.com
- وكالة مهر الإيرانية للأنباء، mehrnews.com/ar
- وليد عبد الحي، (بنية القوة الإيرانية وآفاقها)، مركز الجزيرة للدراسات http:// 20/04/studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013

- Abbas Maleki, Soft Power and Its Implications on Iran, Institute for North America and European Studies, Tehran University, (lecture- ppt).
- Akbar Ganji, Who Is Ali Khamenei? The Worldview of Iran's Supreme Leader foreign affairs ,Volume 92, No 5, September/October 2013.
- Ali Alfoneh and Reuel Marc Gerecht, An Iranian Moderate Exposed Everyone thought Iran's foreign minister was a pragmatist. They were wrong , new public.
- Ali Gharib, US-Iran: Misreading The Protests IN Tehran, Inter Press Service English News Wire, 2009, http://www.highbeam.com.
- James F. Jeffrey, Why Some U.S. Allies Disapprove of the Iran Agreement, Washington Institute. November 27, 2013.
- Bob Woodward, State of Denial: Bush at War, Part 3, Simon & Schuster; Reprint edition, , New York, 2007.
- Bruce Riedel, American and Iran: Flawed Analysis, Missed Opportunities, and Looming Dangers, Brown Journal of World Affairs, N15, Winter 2008, p101.
- David Easton, A system analysis of political life, New York, Wiley, 1965.
- Dennis Ross, How to Solve Obama's Iran Dilemma, The Washington Institute, 262014 1--.
- Expediency Council member Rohani to run for president, http://www.presstv.ir.
- FACTBOX: Iran's new atomic negotiator Saeed Jalili http://www.reuters.com.
- Flynt Leverett, Hillary Mann Leverett, Going to Tehran Why America Must Accept the Islamic Republic of Iran, A metropolitan book henry holt and company, New York , 2013.
- GCU congratulates alumnus Hassan Rouhani on his election as the next President of Iran, 19 June 2013, http://www.gcu.ac.uk
- Hassan Rouhani, Why Iran seeks constructive engagement, Washington post, September 19, 2013.
- Hassan Rouhani, Andishahha-ye Siyasi-e Islam (Islamic Political Thought), vol. 2 (Tehran: Intisharat-e Kumayl, 2009).

- Henner Furtig, Irans whith Saudi Arabia Between the Gulf Wars, ITHACA press, London, 2002.
- Henry Kissinger, World Order, Penguin press, New York, 2014.
- Kayhan Barzegar, Iran the middle east and International security, middle eastern studies, orsm, volume 1, 2009.
- Khatami, reformists back Rohani in Iran presidential vote, http://www.reuters.com
- Kiven calip over, Is Ruhani The New Gorbachov?, The Diplomatic Observer, Ankara, October 2013.
- Leon Panetta, Worthy Fights with Jim Newton a memoir of Leadership in War and Peace, penguin press, new York, 2014.
- Lubna Abid Ali, patterns of continuity in Iran Foreign policy, in: Ali Mohammadi and anoushiravon Ehteshami ,Iran and Eurasia, ITHACA Press, 2002.
- Marcus George, Former nuclear negotiator joins Iran's presidential race, Thu Apr 11, 2013.
- Mohammad Javad Zarif, What Iran Really Wants Iranian Foreign Policy in the Rouhani Era, Foreign affairs, R May/June 2014 Issue.
- Mohammad Javad Zarif, Tackling The Iran-US. Crisis: The Need For A Paradigm Shift, Journal of International Affairs, Spring/Summer2007, Vol. 60 Issue 2.
- Mohammad Shariati Dehaghan, Iraq Seeks Regional Balance, 27 Monday October 2014, http://www.irdiplomacy.ir/en/ Regional+Balance.html
- Nikolay Kozhanov, Russia's Relations with Iran: Dialogue without Commitments, The Washington Institute, 2012.
- Q&A with Mohammad Javad Zarif, Iran's foreign minister, David Ignatius, Washington post, December 16, 2014.
- Robert M Gates, Duty: Memoirs of a Secretary at War, Knopf; First Edition (January 14, 2014), new York,.
- Roger Cohen, The Making of an Iran Policy, The New York Times, July 30, 2009.
- Ryan C. Crocker, Talk to Iran, It Works, The New York Times November 3, 2013.

- Sermin Przeczek, Iran's Foreign Policy under President Rouhani: Pledges versus Reality, ortadogu analiz, Ankara, N57, 2013.
- Shane Harris, When Rouhani Met Ollie North, and strung the White House along to get more weapons, foreign policy, September 26, 2013.
- Stephen Kinzer. Reset: Iran, Turkey, and America's Future, St.martines Griffin, New York, 2010.
- Steven Ditto, Reading Rouhani The Promise and Peril of Iran's New President, The Washington Institute for Near East Policy, 2013.
- Steven Ditto, Who Is Hassan Rouhani?, Washington Institute Policy, September 24, 2013.
- Walter Lippmaan, United States Foreign Policy, Boston, 1993.

المصادر بالفارسية والتركية

ـ آقاي سفير: گفتگو با محمد جواد ظريف سفير پيشين ايران در سازمان ملل متحد/ محمدمهدي راجي/نشر ني.
ـ حسن روحاني، روايت تدبير واميد، ط٢، مركز تحقيقات استراتيجي، ربيع ١٣٩٢.
- Bulentkenes, Bülent Keneş, Iran: Tehdit mi, Fırsat mı?, dusunce dizisi, Istanbul, 2012.



د. ياسر عبد الحسين

كاتـب عراقيّ أكمل دراسـته الأوليّة والعليـا في جامعة بغـداد إذ حصل على بكالوريوس علوم سياسـيّة، وماجسـتير ودكتوراه في الدراسات الدوليّة، وله مُؤلفات وأبحاث عِدّة في السياسة.

السياسة الخارجية الإيرانية

هـل ربح المُراهِنون في تفسـير الحـوار الإيرانيّ - الغربـيّ حول البرنامج النـوويّ بوصول الرئيـس روحانـي إلـى رئاسـة الجمهوريّـة، وبرنامجـه: (حكومة التدبيـر، والأمـل)، أم إنّ الخصوصيّـة الشـديدة للسياسـة الخارجيّة الإيرانيّـة، والتركيبة المُختلِفة صعّبت التفسـير، والتحليل، في ظلِّ الرمال المُتحرّكة، والأزمات المُتموّجة التي تعيشها المنطقة؟

وهل من تغيُّر اسـتراتيجيّ سـيطرأ على علاقات إيران الخارجيّـة، وعلى رؤيتها للموضوعات السـاخنة: من الملفّ النوويّ إلى الحرب في سورية، والسـاحة العراقيّة، أم أنَّ هناك ثوابت لا يُمكِن أن تخضع لتغيُّرات؟

كتاب يشرح ويُحلّل بدقة استراتيجيّة توجُّهات السياسة الخارجيّة الإيرانيّة مُتناولاً موضوعات عِـدّة، منهـا: التحالف الإيرانـيّ - السـوريّ، والتنافس التركـيّ - الإيرانيّ. كمـا يتطرَّق إلى شخصيّات سياسيّة إيرانيّة دخلت الانتخابات الرئاسيّة، مُتناولاً تأثير الإمام الخمينيّ في منهج السياسـة الخارجيّة وصولاً إلى قائد الثورة الإسـلاميّة السـيِّد عليّ خامنئي، ودوره في صنع القرار.

يأتي هذا الكتاب على مراحل مُهمّة من التاريخ الإيرانيِّ الحديث مُسـتعرضاً السـيناريوهات المُتوقّعة لِما يُمكِن أن تُقدِم عليه إيران في ظلِّ الأزمات الدوليّة، والإقليميّة الراهنة.



ISBN 978-9953-88-833-0

الجناح، شارع زاهية سلمان،
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب: ٨٣٧٥-١١ بيروت، لبنان
تلفون: ٩٦١١٨٣٠٦٠٨+ فاكس: ٩٦١١٨٣٠٦٠٩+

tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com

